مناخ الإستثمار في الدول العربية

2007

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation

مناخ الاستثمار في الدول العربية
2007

الناشر

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

ص.ب: 23568 الصفاة 13096 دولة الكويت
هاتف: 4959555 (965) – فاكس: 4835489 (965)
البريد الإلكتروني info@dhaman.org
الموقع الشبكي www.dhaman.org

حقوق النشر محفوظة للمؤسسة
ويسمح بالاقتباس شريطة ذكر المصدر

قائمة المحتويات

تقديم	11
الجزء الأول **مكونات مناخ الاستثمار في الدول العربية**	
مقدمة	17
المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية	18
أولا – التطورات السياسية	20
1.1 الأوضاع الداخلية	20
2.1 العمل العربي المشترك	22
3.1 العلاقات العربية البينية	23
4.1 العلاقات العربية مع دول الجوار	24
5.1 العلاقات العربية – الدولية	25
6.1 الصراع العربي – الإسرائيلي	26
ثانيا – التطورات الاقتصادية الكلية	
1.2 النمو الاقتصادي	28
2.2 التوازن الداخلي	30
3.2 التوازن الخارجي	32
4.2 مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم)	33
5.2 أسعار الصرف	35
6.2 أسواق المال العربية	35
ثالثا – تدفقات الاستثمار والتجارة	
1.3 الاستثمار	49
1.1.3 مفاهيم دولية: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	49
2.1.3 الاستثمارات العربية البينية (تقديرات 2007)	53
3.1.3 الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (تقديرات 2007)	59
4.1.3 الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (بيانات 2006)	62
2.3 التجارة	74
1.2.3 التجارة العربية الخارجية (تقديرات 2007)	74

2.2.3 التجارة العربية البينية (تقديرات 2007)	76
3.2.3 التجارة العربية البينية (بيانات 2006)	77
4.2.3 التجارة العربية الخارجية في الخدمات (تقديرات 2007)	79
5.2.3 تطور التجارة العربية في الخدمات (2002 - 2006)	80
6.2.3 قوائم أكبر المصدرين والمستوردين عالميا 2007	80
رابعا - التطورات التشريعية والاقتصاد الجديد	
1.4 التشريعات المرتبطة بتحسين البيئة التشريعية	83
1.1.4 التشريعات المرتبطة بالاستثمار	83
2.4 تطورات الاقتصاد الجديد	84
1.2.4 الجهود القطرية	84
خامسا - الجهود الترويجية للاستثمار	
1.5 الجهود القطرية	89
1.1.5 فعاليات الترويج التي عقدتها الدول العربية	89
2.1.5 فعاليات الترويج التي شاركت بها الدول العربية	90
3.1.5 الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال وفود استثمارية	90
4.1.5 الفرص المعروضة للاستثمار	90
5.1.5 القوانين والإجراءات الجديدة الجاذبة للاستثمار	91
6.1.5 الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	92
7.1.5 المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	92
8.1.5 مجهودات الترويج الأخرى المنفذة	93
سادسا - وضع الدول العربية في المؤشرات الدولية والإقليمية	
1.6 التقييم الائتماني السيادي	94
2.6 مؤشرات تقييم المخاطر القطرية	97
1.2.6 المؤشر المركب للمخاطر القطرية	97
2.2.6 مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية	98
3.2.6 مؤشر الانستيتوشنال انفستور للتقييم القطري	99
4.2.6 مؤشر وكالة دان أند برادستريت للمخاطر القطرية	100

5.2.6 مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية	101
3.6 مؤشرات دولية مختارة	102
1.3.6 مؤشر التنافسية العالمية 2007	102
2.3.6 مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية 2007	104
3.3.6 مؤشر سهولة أداء الأعمال 2008	105
الجزء الثاني **محور التقرير ونظرة عامة على التطورات الاقتصادية والاستثمارية وصناعة الضمان عالمياً وأنشطة المؤسسة**	
سابعا- محور التقرير: قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الدول العربية	
1.7 نظرة عامة حول حصة الدول العربية في أسواق الاتصالات وتقنية المعلومات	110
2.7 تطور حصة الدول العربية في أسواق الاتصالات على المستوى العالمي 2002 - 2007	113
3.7 مؤشرات الأداء في قطاع الاتصالات العربي خلال الفترة 2002 - 2007	114
4.7 برامج خصخصة قطاع الاتصالات ومستوى التنافسية في مختلف أسواق خدمات الاتصالات الهاتفية في الدول العربية	125
5.7 أهمية البيئة التشريعية في قطاع الاتصالات	129
6.7 بعض التطورات التي طرأت على أسواق الاتصالات وتقنية المعلومات العربية واتجاهات الاستثمار المباشر العربي البيني في قطاع الاتصالات	132
7.7 التطور التاريخي لموقف الدول العربية في مفاوضات تحرير قطاع الاتصالات الأساسية في إطار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات (جاتس)	141
8.7 الفجوة الرقمية ومفهوم التنافسية الدولية	146
9.7 مؤشر جاهزية البنية الرقمية 2007	148
10.7 الخلاصة والتوصيات	150
ثامنا - التطورات الدولية	
1.8 الأداء الاقتصادي العالمي	152
2.8 الاتجاهات الدولية للاستثمار	158
3.8 تطور صناعة الضمان	160
4.8 موجز أنشطة المؤسسة	168

الملحـــق

أولا- الجداول الإحصائية

جدول (1): المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية 2007	179
جدول (2): معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية	180
جدول (3): مؤشر سياسة التوازن الداخلي (عجز أو فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	181
جدول (4): مؤشر سياسة التوازن الخارجي (عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	182
جدول (5): مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم)	183
جدول (6): أسعار الصرف في الدول العربية لعامي 2006 و 2007	184
جدول (7): بيانات أسواق المال في الدول العربية لعامي 2006 و2007	185
جدول (8): الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال عامي 2006 و 2007	186
جدول (9): التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال عام 2007	187
جدول (10) توزيع الاستثمارات العربية البينية وفق الأقطار المصدرة والأقطار المضيفة لعام 2007	188
جدول (11): الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة (1995 – 2007)	189
جدول (12): التدفقات التراكمية للاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها خلال الفترة (1985 – 2007)	190
جدول (13) الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة وفق القطر المضيف خلال عامي 2006 و2007	192
جدول (14): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة (1997 –2006)	193
جدول (15): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية خلال الفترة (1997 – 2006)	194
جدول (16): حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا وعمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية خلال الفترة (1997 – 2006)	195
جدول (17): التجارة العربية الخارجية والبينية	196
جدول (18): التجارة العربية البينية خلال الفترة (2001 – 2006)	197

جدول (19): التجارة العربية الخارجية في الخدمات التجارية لعامي 2006 و 2007	198
جدول (20): تطور التجارة العربية الخارجية في الخدمات خلال الفترة (2002 – 2006)	199
جدول (21/أ): قائمة أكبر (30) دولة مصدرة في العالم في تجارة السلع (عام 2007)	200
جدول (21/ب): قائمة أكبر (30) دولة مستوردة في العالم في تجارة السلع (عام 2007)	201
جدول (21/ج): قائمة أكبر (30) دولة مصدرة في العالم في تجارة الخدمات (عام 2007)	202
جدول (21/د): قائمة أكبر (30) دولة مستوردة في العالم في تجارة الخدمات (عام 2007)	203
جدول (22): الجدول التجميعي للجهود الترويجية في الدول العربية للعام 2007	204
جدول (23): التقويم السيادي الموحد للدول العربية حتى نهاية كانون أول (ديسمبر) 2007	205
جدول (24): وضع الدول العربية في مؤشرات المخاطر القطرية الدولية 2007	206
جدول (25): ترتيب الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية المختارة 2007	207
جدول (26/1) – جدول (26/17) جداول تجميعية لقاعدة بيانات مؤشر سهولة أداء الأعمال 2007	208
ثانيا - الملاحق	
ملحق 1: مبادرات الاقتصاد الجديد 2007	227
الملاحق 2/1 – 2/13: الجهود الترويجية القطرية	233
ملحق 3: مكونات ودليل مؤشرات المخاطر القطرية 2007	250
لمحة إحصائية عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية أعضاء المؤسسة	253

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

تقديم

تقديم

يسر **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار** وائتمان الصادرات أن تقدم لدولها الأعضاء تقرير **مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام** 2007، وهو المسح السنوي الثالث والعشرون لمناخ الاستثمار في الدول العربية.

واستمرارا للنهج الذي أرسته تقارير سابقة، يستعرض تقرير هذا العام المكونات الرئيسية لمناخ الاستثمار في الدول العربية متضمناً أهم التطورات السياسية والمؤشرات الاقتصادية وأسواق المال العربية، والاستثمارات العربية البينية والتطورات التشريعية ومكونات الاقتصاد الجديد والجهود الترويجية القطرية والإقليمية والدولية، بالإضافة إلى استعراض التطورات العالمية المرتبطة بالأداء الاقتصادي والاتجاهات الاستثمارية وحركة التبادل التجاري الدولي.

كما يستعرض التقرير وضع الدول العربية في مؤشرات دولية مختارة، وذلك بهدف الوقوف على أهم التطورات والتغيرات التي طرأت على تصنيف الدول العربية فيها كنتيجة طبيعية لكافة المؤثرات المحيطة بهذا التصنيف.

وقد اختار التقرير هذا العام محور " **قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الدول العربية**"، انسجاما مع توصيات القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي عقدت المرحلة الأولى منها في جنيف عام 2003 والمرحلة الثانية في تونس عام 2005 ، حيث أكدت القمة على ضرورة وضع مؤشرات مناسبة وخطوط أساس لتوضيح حجم الفجوة الرقمية وأبعادها الوطنية والإقليمية والدولية. كما أكدت على إجراء تقييم دوري للفجوة الرقمية، وتتبع التقدم العالمي في استخدام تقنية المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وتزامناً مع مؤتمر "**تليكوم أفريقيا**" الذي يركز على تطورات الفجوة الرقمية في القارة الأفريقية (تضم تسع دول عربية أعضاء **المؤسسة**) المنعقد في مصر خلال شهر مايو 2008. ومن ثم، كان لابد من دراسة أوضاع قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المنطقة العربية في محاولة للوقوف على التطورات التي طرأت على أنظمته واستراتيجياته في الآونة الأخيرة. وتأمل **المؤسسة** أن تقدم من خلال هذا الموضوع إضافة جيدة للتقرير، ومرجعا لصناع السياسات ومتخذي القرار والمهتمين بنشاط قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الوطن العربي.

وعلى صعيد البيانات والمعلومات، فعادة ما يعتمد التقرير على المصادر الوطنية الموثوقة، من خلال جهات الاتصال الرسمية في الدول العربية والمعتمدة لدى **المؤسسة**. ونظرا لان التقرير يغطي نطاق إقليم كامل، فقد واجه القائمون على إعداده بعض الصعوبات، نبرز أهمها في الآتي:

- اضطر فريق العمل إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة عن الأقطار العربية من المصادر الدولية الموثوقة أو إعداد تقديرات للبيانات غير المتوافرة، وذلك نظرا لالتزام **المؤسسة** بانجاز مادة التقرير في الوقت المحدد، علماً بأن ذلك يتم فقط في حالة عدم توافر هذه المعلومات والبيانات من جهات الاتصال العربية الرسمية.

- قد لا تتوافر كل المعلومات عن جميع الأقطار العربية، أو قد لا تتبع بعض الأقطار المنهجية والمعايير المتفق عليها دوليا لإعداد البيانات والإحصاءات، ومع ذلك سيلاحظ القارئ انه قد تم بقدر الإمكان تقديم صورة كلية لأوضاع مناخ الاستثمار في الوطن العربي على اعتبار أن أي تفاوت داخله ينظر إليه على أنه تباين بين أجزاء مختلفة داخل القطر الواحد، وفي المقابل تم أيضا إبراز هذا التفاوت بين الأقطار العربية أينما استدعى الأمر ذلك.

رصد تقرير هذا العام تطورات تدفقات الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة من 1995 وحتى نهاية عام 2007، حيث ارتفعت هذه التدفقات من 1.43 مليار دولار أمريكي عام 1995 إلى نحو 14.0 مليار دولار (بناء على بيانات ثماني دول عربية مضيفة للاستثمار)، مقابل 16.5 مليار دولار لإحدى عشرة دولة (بعد التعديل) عام 2006، وباستبعاد الدول التي لم تتوافر عنها بيانات للعام 2007 فإن هذه التدفقات تعكس نموا بلغ معدله نحو 18.6 % مقارنة بالعام 2006.

كما رصد التقرير بالاستناد إلى بيانات تسع دول عربية، الارتفاع الملحوظ في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية، والتي سجلت رقما قياسيا هذا العام، إذ بلغت نحو 111.3 مليار دولار مسجلة بذلك أعلى مستوى يتم رصده لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية مما يعكس التحسن الكبير في مناخ الاستثمار في الدول العربية.

وفي غضون ذلك، واصلت **المؤسسة** خلال العام جهودها لترسيخ وتطوير نظام الضمان العربي ونشر التوعية بمزاياه وذلك من خلال وضع برامج عمل لإنشاء وكالات ضمان ائتمان صادرات في الدول الأعضاء التي لا توجد لديها مثل هذه الوكالات، وتقديم الدعم والعون الفني لإنشاء هيئات ضمان جديدة، وتنظيم ملتقيات آليات التمويل والضمان للصادرات والاستثمار، وبناء شبكة من الشراكات والعلاقات الجديدة لتوسيع قاعدة المستفيدين من خدمات الضمان. كما واصلت **المؤسسة** التركيز على أنشطتها المساندة لجهة إصدار التقرير السنوي "**مناخ الاستثمار في الدول العربية**"، والنشرة الفصلية "**ضمان الاستثمار**". وانتهت خلال العام، من تطوير كامل للموقع الشبكي الجديد للمؤسسة ومراجعة وتدقيق محتوياته من نصوص ومعلومات من الناحيتين الفنية واللغوية، وإطلاقه بتاريخ 15 يناير (كانون الثاني) 2008 ليحل محل الموقع الشبكي القديم.

ومع مطلع العام الجديد 2008، أعلنت **المؤسسة** عن اتخاذها اسماً وشعاراً جديدين (الموضحين على غلاف التقرير الحالي)، حيث تمت إضافة عبارة "وائتمان الصادرات" إلى الاسم القديم للمؤسسة. كما حدث تطور هام اخر في 27 مارس 2008، حيث حصلت **المؤسسة** من وكالة التصنيف العالمية "**Standard & Poor's**"، إحدى ابرز وكالات التصنيف العالمية، على تصنيف مرتفع لجدارتها الائتمانية طويلة الأجل سجل "– AA" مع توقعات بوضع مالي مستقر، لكل من الجدارة الائتمانية للمؤسسة، وقوتها المالية كمؤسسة تأمينية تقدم خدمات ضمان الاستثمار وتأمين ائتمان الصادرات. ويدعم هذا التصنيف كافة أنشطة **المؤسسة** ويزيد من مصداقيتها ليس فقط على المستوى الإقليمي بل على المستوى الدولي أيضا.

من ناحية أخرى، يستمر التقرير الحالي – وللعام الثاني على التوالي، في تقديم جزء إحصائي مستقل بذاته لكل دولة عربية يتضمن لمحة عن أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقا لأحدث البيانات، حيث تم إدراجها في الجزء الإحصائي لجداول تقرير مناخ الاستثمار، كما تم تحميلها باللغة العربية على الموقع الشبكي **للمؤسسة**. ويتضمن الجزء الإحصائي أقساما مختلفة من أهمها: قسم لبعض البيانات الاقتصادية والتعريفية الأساسية عن القطر المعني، تدفقات الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة الواردة إليه، رسومات بيانية توضح أداء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الآونة الأخيرة، جدول يوضح أضخم صفقات الاندماج والتملك التي تمت خلال الآونة الأخيرة، جدول يوضح مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة المعلن عنها، بما في ذلك بعض الفرص الاستثمارية (إن وجدت)، بالإضافة إلى بعض المعلومات الأخرى ذات الصلة. ويلاحظ في هذا القسم تباين جهات الاتصال في استجاباتها لتزويد المؤسسة ببيانات هذا القسم الإحصائي، آملين أن تستجيب جميع جهات الاتصال بصورة كاملة في المستقبل، حيث تهدف **المؤسسة** أن يصبح هذا القسم بمنزلة دليل مصغر للمستثمر العربي والأجنبي يكون محل التطوير والتحديث في التقارير القادمة.

وإيمانا من **المؤسسة** بأهمية تجديد التواصل مع قراء هذا التقرير وكافة المهتمين به، تم تحميل استمارة استبيان التقرير على الموقع الشبكي للمؤسسة باللغتين العربية والانجليزية للسنة الثانية على التوالي وذلك بغرض إعداد مسح آراء القراء وهيئات الاستثمار في الدول الأعضاء والأطراف الأخرى المعنية، بهدف تحسينه وتطويره.

ويسعدني في نهاية هذه المقدمة أن أتقدم بالشكر لمختلف جهات الاتصال الرسمية وهيئات تشجيع الاستثمار والمؤسسات المعاونة لها داخل الدول العربية على تعاونها الطيب لتزويد **المؤسسة** بالبيانات المحدثة والدقيقة التي يعتمد إصدار التقرير بصفة رئيسية عليها والتي كان لها الفضل الكبير في تقديم صورة أكثر واقعية عن مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في الدول

العربية. وإذ تأمل **المؤسسة** أن يستمر هذا التعاون البناء والايجابي مستقبلاً، لتخص بالشكر جهات الاتصال التي تميزت بدرجة استجابة قوية ونسبة تغطية عالية، ليس فقط للبيانات المطلوبة، ولكن أيضا في تقديم المزيد من البيانات والمعلومات المتوافرة لديها.

وأخيرا أتقدم بجزيل الشكر إلى فريق العمل القائم على إعداد المادة العلمية للتقرير وكذلك الخدمات المعاونة المقدمة من أعضاء فريق العمل بقسم الشئون الإدارية وقسم تقنية المعلومات **بالمؤسسة** وكل من ساهم بدرجة أو بأخرى في تقديم الدعم الإداري والفني لانجاز التقرير في صورته الحالية.

وتأمل **المؤسسة** أن يسهم هذا التقرير، بالإضافة إلى الجهود الوطنية المبذولة وبقية أنشطة **المؤسسة** في الترويج للدول العربية سعيا لاستقطاب المزيد من الاستثمارات العربية البينية والأجنبية المباشرة.

والله نسأل أن يؤدي هذا التقرير رسالته وأن يبلغ بالعمل غايته.

والله ولي التوفيق،،،

فهد راشد الإبراهيم

المدير العام

يونيو (حزيران) 2008

الجزء الأول

مكونات مناخ الاستثمار في الدول العربية

مقدمة

واصلت الدول العربية خلال عام 2007 جهودها نحو تطوير بيئة أداء الأعمال من خلال مواصلة العمل ببرامج الإصلاح الهيكلي والعمل على تطويرها لمواكبة التطورات المتلاحقة في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى الجهود المبذولة في مجال تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار فيها من خلال إصدار التشريعات والقوانين وتنويع حوافز وضمانات الاستثمار والتخفيضات والإعفاءات الضريبية والقيام بالترتيبات الثنائية والإقليمية والدولية وإنشاء مناطق حرة ومدن صناعية وموانئ ومطارات جديدة مع الاستمرار في تطوير القائمة منها، وتشجيع القطاع الخاص على الاضطلاع بدوره في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة. وعملت الدول العربية على تعزيز الاقتصاد الجديد باستخدام التطبيقات الحديثة للاتصالات وتقنية المعلومات وتطوير البنية التحتية الرقمية، وسعت إلى تحسين دقة الإحصاءات الاقتصادية من خلال إنشاء وتطوير قواعد البيانات والمعلومات وفقا للمعايير الإحصائية المتفق عليها دوليا، وتعزيز جودتها من حيث الشفافية والدورية والانتظام والشمولية في إصدارها، وكذلك اشتراك معظم الدول العربية في المعيار العام لنشر البيانات GDDS ضمن قاعدة صندوق النقد الدولي. وواصلت برامجها لمكافحة الفقر والبطالة وتعزيز دور المرأة ومنظمات المجتمع المدني في القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تصب في الصالح العام.

وقد شهد العام عدداً من التطورات الاقتصادية على مستوى العمل العربي المشترك، لعل من أبرزها إعلان قادة دول مجلس التعاون الخليجي، في ختام أعمال الدورة الثامنة والعشرين في 5 ديسمبر 2007، عن انطلاق السوق الخليجية المشتركة اعتبارا من الأول من يناير 2008، استنادا إلى المادة الثالثة من الاتفاقيات الاقتصادية التي تنص على أن يعامل مواطنو المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة عضو، معاملة المواطنين في جميع المجالات الاقتصادية. وتهدف السوق الخليجية المشتركة إلى تحقيق استفادة مواطني المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي، فتح مجال أوسع للاستثمار البيني الخليجي والأجنبي، تعظيم الفوائد المترتبة على اقتصاديات وفورات الحجم والنطاق، رفع الكفاءة الإنتاجية، تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، تحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانته الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية.

ويهتم التقرير الحالي باستعراض أهم مكونات مناخ الاستثمار من خلال تسليط الضوء على أهم التطورات التي شهدها العام، بالتعاون مع جهات الاتصال في كافة الدول العربية الأعضاء في المؤسسة لتزويدها ببيانات ومعلومات قطرية تتعلق بالمكونات الاقتصادية والتدفقات

الاستثمارية والتبادل التجاري الدولي والتطورات في البيئة التشريعية والجهود الترويجية، علاوة على بعض المعلومات المستمدة من مصادر معلومات دولية وإقليمية في رصد التطورات السياسية وأخرى في رصد ومتابعة وضع الدول العربية في مؤشرات التقييم السيادي والمخاطر القطرية ومؤشرات دولية مختارة.

المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية:

يتكون المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية من المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تشتمل على مؤشر السياسة النقدية معبرا عنه بمعدل التضخم، ومؤشر التوازن الداخلي معبرا عنه بنسبة عجز أو فائض الميزانية العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر التوازن الخارجي معبرا عنه بعجز أو فائض الحساب الجاري بميزان مدفوعات الدولة مع العالم الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي . ويستخدم معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي لأغراض المقارنة.

وتشير البيانات المتوافرة إلى استقرار نسبي في مناخ الاستثمار في الدول العربية على الرغم من تراجع المؤشر المركب لمناخ الاستثمار لعام 2007، حيث سجل 0.93 نقطة مقارنة مع 1.49 نقطة عام 2006، إلا انه ظل مستقرا عند مستواه المحقق خلال الفترة 2003 – 2005.

ويعزى ذلك إلى تراجع كافة المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر المركب، إذ سجل المؤشر الفرعي لسياسة التوازن الخارجي 1.21 نقطة عام 2007 مقارنة مع 2.26 نقطة عام 2006، وسجل المؤشر الفرعي لسياسة التوازن الداخلي 1.26 نقطة مقابل 1.79 نقطة عام 2006. كما

السنة / البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو الحقيقي	% 2.8	% 4.2	% 3.6	% 2.8	% 5.3	% 5.5	% 5.3	% 5.8	% 5.8
ميزان المالية العامة للناتج المحلي الإجمالي	تحسن في 8 دول تراجع في 6 دول	تحسن في 14 دولة تراجع في 3 دول	تحسن في 7 دول تراجع في 7 دول	تحسن في 9 دول تراجع في 6 دول	تحسن في 14 دولة تراجع في 4 دول	تحسن في 11 دولة تراجع في 6 دول	تحسن في 12 دولة تراجع في 6 دول	تحسن في 14 دولة تراجع في 5 دول	تحسن في 8 دول تراجع في 11 دولة
ميزان الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي	تحسن في 13 دولة تراجع في دولتين	تحسن في 17 دولة تراجع في دولتين	تحسن في 11 دولة تراجع في 4 دول	تحسن في 15 دولة تراجع في دولة واحدة	تحسن في 12 دولة تراجع في 6 دول	تحسن في 11 دولة تراجع في 7 دول	تحسن في 12 دولة تراجع في 6 دول	تحسن في 14 دولة تراجع في 5 دول	تحسن في 7 دول تراجع في 12 دولة
معدل التضخم	انخفض في 13 دولة ارتفع في 3 دول	انخفض في 5 دول ارتفع في 11 دولة	انخفض في 10 دول ارتفع في 4 دول	انخفض في 4 دول ارتفع في 12 دولة	انخفض في 5 دول ارتفع في 13 دولة	انخفض في دولتين ارتفع في 16 دولة	انخفض في 9 دول ارتفع في 9 دول	انخفض في 4 دول ارتفع في 15 دولة	انخفض في 7 دول ارتفع في 12 دولة
المؤشر المركب	0.9	1.2	0.7	0.9	1.01	1.08	0.91	1.49	0.93

(انظر الملحق: جدول رقم 1 للنظر في كيفية احتساب المؤشر المركب).

سجل المؤشر الفرعي للسياسة النقدية 0.32 نقطة عام 2007 مقابل 0.42 نقطة عام 2006. ويبين الجدول التالي اتجاهات التحسن والتراجع في الدول العربية وفق مكونات المؤشر المركب خلال الفترة من 1997 - 2007.

ويوضح الشكل رقم (1) مدى صحة العلاقة بين المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية مجتمعة من جهة، وسلوك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها من جهة أخرى، حيث يشير الشكل إلى ارتباط موجب فيما بين معدل التغير في المؤشر المركب (مدى التحسن أو التراجع في المؤشر مؤخرا بفترة إبطاء سنة) ومعدل التغير السنوي لإجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة 2001-2006. ومن ناحية أخرى يلاحظ أيضا وجود نفس العلاقة، ولكن بدرجة أقل، في الشكل رقم (2) بين المؤشر المركب مؤخرا بفترة إبطاء سنة وحصة الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية الواردة عالميا خلال الفترة 1997-2006. ومن المفهوم أنه قد تم إدراج المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية بفترة إبطاء سنة، حيث تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن قرار المستثمر الأجنبي بتوجيه استثماراته إلى المنطقة دائما يأتي كرد فعل للتطورات التي تعكس تحسن أو تراجع المناخ الاستثماري في الوطن العربي ومن ثم يستغرق وقتا ما بين تحسن المناخ الاستثماري أو تراجعه وبين اتخاذ القرار الاستثماري.

شكل رقم (1)

شكل رقم (2)

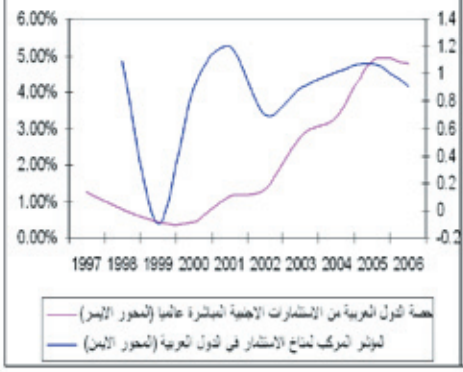

أولا - التطورات السياسية

يستعرض التقرير التطورات السياسية التي تأثرت بها الدول العربية خلال العام.

1.1 الأوضاع الداخلية:

شهد العام إجراء عدة **تعديلات وزارية وتشكيل حكومات جديدة** في كل من **الأردن والكويت وفلسطين والمغرب والسودان**، في حين اصدر العاهل السعودي مرسوما بالتجديد لجميع الوزراء في الحكومة الحالية **بالمملكة**. أما في **الصومال**، فقد حل رئيس الحكومة الصومالية المؤقتة الجديد الحكومة التي ترأسها مؤخرا بعد أن واجه موجة من استقالات الوزراء.

كما شهد العام **انتخابات رئاسية في سورية** خلصت إلى التجديد للقيادة الحاكمة بأصوات بلغت نسبتها 97،62 % من الناخبين في استفتاء شعبي لولاية حكم ثانية مدتها سبع سنوات. في حين فاز المرشح المدعوم من الأكثرية الرئاسية السابقة سيدي ولد الشيخ عبدالله في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية في **موريتانيا** بحصوله على 52،85 % من الأصوات، وبهذه الانتخابات أعيدت السلطة إلى المدنيين والتي كان الجيش انتزعها في انقلاب آب (أغسطس) 2005. وفي المملكة العربية السعودية، أصدر العاهل السعودي مجموعة القواعد التي تنظم انتقال السلطة السياسية في المملكة تضمنت تعيين هيئة البيعة من أبناء وأحفاد مؤسس المملكة لاختيار الملوك، في إجراء لتأمين انتقال آمن للسلطة.

أما على صعيد **التوترات الداخلية**، فقد استمرت أزمة دارفور في **السودان**، كما استمر تأزم الوضع الأمني وتصاعد أعمال العنف في العراق، إضافة إلى استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي في كل من **لبنان وفلسطين والصومال**.

وفي إطار **المشاركة السياسية للمواطنين وتمكين المرأة**، شهد العام الانتخابات التشريعية في **الجزائر**، وأعلنت وزارة الداخلية النتائج الرسمية بفوز التحالف الرئاسي (جبهة التحرير الوطني) التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم الإسلامية بـ 249 مقعدا في المجلس الشعبي الوطني من أصل 389 مقعدا . كما حققت أحزاب المعارضة والوسط والنساء في الأردن فوزا في الانتخابات البلدية، وكانت جبهة العمل الإسلامي أعلنت سحب جميع مرشحيها بعدما اتهمت الحكومة بالتدخل في الانتخابات والعمل لصالح مرشحيها. وفي الإمارات، تم تعيين 8 نساء في أول مجلس وطني منتخب جزئيا، ويذكر أن امرأة واحدة فقط وصلت إلى المجلس عن طريق الانتخاب. وفي **الصومال**، دعا الرئيس الصومالي

المؤقت عبدالله يوسف إلى إنهاء العنف السائد في البلاد، وذلك في ختام مؤتمر المصالحة الذي انعقد في مقديشو خلال العام وقاطعته المحاكم الإسلامية. وكان المؤتمر أعلن عن التوصل إلى اتفاق بين المجتمعين بشأن إنهاء الصراعات القبلية ونزع السلاح وتأهيل الميليشيات وإعادة الممتلكات إلى أصحابها وإجراء انتخابات سنة 2009. **وفي سلطنة عمان**، تم انتخاب مجلس الشورى الجديد لمدة أربع سنوات، ويذكر أن النساء اللواتي ترشحن وعددهن 21 لم تحصل أي منهن على مقعد، في حين كان يضم المجلس السابق امرأتين. وفي **لبنان**، فاز مرشح التيار الوطني الحر في انتخابات المتن الفرعية فيما فاز في بيروت مرشح تيار المستقبل. وفي **مصر**، عززت نتائج الانتخابات النصفية لمجلس الشورى سيطرة الحزب الوطني الحاكم على المجلس (الغرفة الثانية في البرلمان) بعد أن حصد الحزب معظم المقاعد. وفي **المغرب**، أسفرت الانتخابات البرلمانية عن فوز حزب الاستقلال بعدد 52 مقعدا أمام 46 مقعدا للإسلاميين من حزب العدالة والتنمية، و41 مقعدا للحركة الشعبية.

وعلى صعيد **الإصلاحات التشريعية السياسية**، وافق مجلس الشعب المصري بشكل نهائي على مشروع قانون مباشرة الحقوق السياسية الذي يحظر استعمال الشعارات الدينية في الدعاية الانتخابية ويقلص من الإشراف القضائي على الانتخابات، في حين أقرت الحكومة اليمنية تعديلا على القانون الخاص بالانتخابات العامة والاستفتاء يقضي بتشكيل لجنة عليا للانتخابات من 9 قضاة بدلا من اللجنة الانتخابية العليا التي كان يجري تأليفها من الأحزاب السياسية في السلطة والمعارضة بنسب متفاوتة.

وعلى صعيد **الوفاق الوطني**، توصل رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس إلى اتفاق، تحت رعاية العاهل السعودي، أطلق عليه "اتفاق مكة المكرمة"، يتضمن الخطوط العريضة للعلاقة المقبلة بين القوى الرئيسية على الساحة الفلسطينية من جهة والتعاطي مع عملية السلام من جهة أخرى. ويحرم الاتفاق الدم الفلسطيني نتيجة الاقتتال الداخلي ويدعو إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية. كما أكد المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في **المغرب** الانتهاء من دفع التعويضات لضحايا الانتهاكات الحقوقية التي جرت خلال سنوات القمع (1960 - 1999) والتي استفاد منها 234676 مواطنا. وفي **العراق**، أقرت الحكومة مشروع قانون النفط والغاز بحضور 24 وزيرا من أصل 37، وخصصت 17 % من واردات النفط العراقي لحكومة إقليم كردستان في خطوة وصفت بأنها بداية لتطبيق الفدرالية. وفي **السودان**، أصدر الرئيس السوداني مراسيم جمهورية بتعيين مستشارين لرئيس الجمهورية ووزراء دولة من الحركة الشعبية في حكومة الوحدة الوطنية.

2.1 العمل العربي المشترك:

شهد العام أوجها عديدة من تفعيل وتطوير العمل العربي المشترك على جميع الأصعدة تمثلت في تحركات نشطة على كافة المستويات لمواجهة التحديات التي يتعرض لها الوطن العربي، ونورد فيما يلي أهم تلك التحركات:

- اعتمد وزراء الداخلية العرب في ختام دورة اجتماعاتهم الـ 24 في تونس خطة جديدة لمكافحة الإرهاب تهدف إلى تفعيل التنسيق وإجراءات التعاون بين أجهزة الأمن العربية لملاحقة المشتبه بهم في قضايا إرهابية.
- اختتمت القمة العربية في الرياض، في دورتها التاسعة عشرة بحضور معظم القادة العرب وغياب ليبيا، بإصدار عدد من القرارات، من أبرزها: تأكيد تمسك الدول العربية بمبادرة السلام العربية كما أقرتها قمة بيروت لإنهاء النزاع العربي – الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، ورفض التعامل مع إجراءات الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني.
- دعا قادة دول مجلس التعاون الخليجي في ختام أعمال قمتهم التشاورية التاسعة في الرياض القيادة الفلسطينية إلى الالتزام باتفاق مكة المكرمة، ووقف الاقتتال ومحاسبة المتسببين في حالة الفوضى. وأعرب القادة الخليجيون عن أسفهم لعدم إحراز تقدم بشأن الأزمة السياسية في لبنان، واستمرار تدهور الأوضاع في العراق في ظل غياب المصالحة الوطنية. وقد استعرضت القمة جهود لجنة الجامعة العربية المعنية بمتابعة مبادرة السلام العربية، وبحثوا في ملفات الاتحاد الجمركي، السوق الخليجية المشتركة والربط المائي بين دول المجلس، وجدد المجتمعون دعوتهم إلى الحل السلمي في معالجة الملف النووي الإيراني.
- بحث وزراء الخارجية العرب خلال اجتماع طارئ في القاهرة الأوضاع المتدهورة في الأراضي الفلسطينية، وأعربوا عن إدانتهم للأحداث الدامية في غزة، وطالبوا بالحوار بين الفصائل الفلسطينية حقنا للدماء كما ناقشوا الوضع في لبنان.
- عقد في بيروت المؤتمر الواحد والثلاثون لقادة الشرطة العرب. وقد ناقش المؤتمر وضع استراتيجية عربية موحدة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.
- قرر وزراء الخارجية العرب المشاركة في "مؤتمر أنابوليس" لدفع عملية السلام، وذكر بيان صادر عن لجنة المبادرة العربية في ختام أعمالها في القاهرة أن المشاركة العربية ستتم على مستوى وزاري وفي إطار المرجعيات المتمثلة في قرارات الشرعية الدولية وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

3.1 العلاقات العربية البينية:

شهدت العلاقات العربية البينية تطورات إيجابية، من أهمها:

- أكدت سوريا أنها ستوقف العمل بإجراءات الحصول على تأشيرة الدخول التي فرضتها على العراقيين خلال شهر رمضان الماضي.
- أجرى رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري محادثات في الرياض مع ولي العهد السعودي تناولت سبل توطيد العلاقات الثنائية.
- اختتم قادة بلدان مجلس التعاون الخليجي قمتهم الثامنة والعشرين في الدوحة بإصدار بيان ختامي أعلن قيام السوق الخليجية المشتركة اعتبارا من الأول من كانون الثاني (يناير) 2008. وقد ناقش القادة مختلف القضايا المطروحة على الساحة العربية، فأكدوا نبذهم للإرهاب بمختلف أشكاله وصوره. وفي الجانب السياسي، جدد القادة دعمهم للإمارات في حقها لاستعادة جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، ودعوا إيران إلى الاستجابة لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. وحول أزمة الملف النووي الإيراني، جدد القادة دعوتهم إلى ضرورة التوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة، كما طالبوا بضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واخضاع كافة منشآتها النووية للتفتيش الدولي. وأكد قادة بلدان المجلس ضرورة احترام وحدة وسيادة واستقرار العراق والحفاظ على هويته العربية والإسلامية، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وتحقيق المصالحة الوطنية بين مختلف مكونات الشعب العراقي. كما عبر القادة عن تطلعهم في أن يحقق مؤتمر "أنابوليس" المزيد من الخطوات الإيجابية للسلام في الشرق الأوسط للوصول إلى إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة والمتصلة الأطراف والقابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية. وأكدوا أهمية إزالة المستوطنات وضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية وما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة في جنوب لبنان، كما بحث المجلس الوضع الفلسطيني، ودعا القادة الفلسطينيين إلى نبذ الخلافات، من خلال الحوار والتفاوض والالتزام بما جاء باتفاق مكة المكرمة. وفي الشأن اللبناني، عبر القادة عن أملهم في تحقيق التوافق بين كافة الأطراف على انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية في إطار الحفاظ على وحدة لبنان الوطنية واستقلاله وسيادته. وناقشوا الوضع في السودان والمعاناة الإنسانية في إقليم دارفور، فدعوا إلى مواصلة تعاون الحكومة السودانية مع المجتمع الدولي لحل مشكلة دارفور. كما ناقشوا الشأن الصومالي، وأعربوا عن الأسف لاستمرار حالة التأزم والصراع الدائر وطالبوا بوقف الاقتتال والإسراع في التنسيق الدولي في سبيل بلورة تصور واضح لكيفية نشر قوات حفظ السلام تحت قيادة الأمم المتحدة لتحل محل القوات الأجنبية.

- قام العاهل الأردني بزيارة إلى دمشق في خطوة تهدف إلى تحسين العلاقات بين البلدين، وأكد الجانبان ضرورة التوصل إلى حل توافقي في لبنان ورفض أي تدخلات خارجية في شؤون لبنان الداخلية. كما أكدا دعمهما للجهود الهادفة إلى قيام دولة فلسطينية في إطار عملية السلام. وذكرت الأنباء أن الزيارة ساهمت في تسوية قضايا عالقة بين البلدين مثل ترسيم الحدود والقضايا الأمنية. وفي المقابل قام وزير الخارجية السوري بزيارة إلى الأردن مؤكدا اتجاه البلدين لتحسين وتطوير العلاقات الثنائية. ووقع البلدان على 12 اتفاقية للتعاون في مختلف المجالات من بينها الإسكان والزراعة والصناعة والبناء والمياه والتعاون العلمي والثقافي والمهني.
- أعلن في عمان أن الأردن سيتسلم أول دفعة من النفط العراقي وفقا لاتفاق موقع بين البلدين العام الماضي تأخر تنفيذه بسبب الأوضاع الأمنية في العراق، ويقضي الاتفاق بتزويد الأردن في مرحلة أولى بنحو 10 آلاف برميل يوميا ما يعادل 10 % من حاجاته النفطية يوميا.

4.1 العلاقات العربية مع دول الجوار:

اتسمت علاقات الدول العربية مع دول الجوار بالتحسن والانفراج بوجه عام، حيث شهد العام موضوع التقرير التطورات الايجابية التالية:

- قام العاهل السعودي باستقبال الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني وبحث معه الوضع اللبناني، حيث صرح الأمين العام بأن طهران تدعم أية تسوية يتم التوصل إليها بين اللبنانيين. كما قام الرئيس الإيراني بزيارة قصيرة إلى البحرين تم خلالها التوقيع على مذكرتي تفاهم للتعاون بين البلدين في مجالي الغاز والثروة السمكية. كما دعا الرئيس الإيراني إلى زيادة التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران في المجالات الاقتصادية والأمنية، وذلك في أعقاب صدور تقرير الاستخبارات الوطني الأمريكي الذي أكد أن إيران أوقفت برنامجها الخاص بالأسلحة النووية منذ عام 2003.
- عززت تركيا بشكل كبير قواتها عند الحدود العراقية وقامت بمناورات على الخط الفاصل وأقامت مناطق أمنية، فيما أكد الجيش التركي أنه سيتدخل لملاحقة مسلحي حزب العمال الكردستاني المتحصنين في جبال كردستان العراق. ومن جهة أخرى، طلب رئيس الوزراء العراقي من طهران التدخل لدى تركيا لتسوية مسألة حزب العمال الكردستاني. وفي هذا الصدد، اختتم المؤتمر الدولي الوزاري لدعم العراق في اسطنبول أعماله بإصدار بيان ختامي دعا إلى منع استخدام أرض العراق قاعدة للإرهاب ولنقل السلاح من العراق وإليه. وقد ناقش المؤتمر الأزمة بين تركيا والمتمردين الأكراد في حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

- عقد في بغداد المؤتمر الدولي حول العراق بحضور دول الجوار الجغرافي والولايات المتحدة وسط أنباء عن حوار أمريكي مع كل من إيران وسورية بشأن الوضع العراقي. وقد انبثقت عن المؤتمر 3 لجان على مستوى الخبراء للتعاون والتنسيق الأمني للمساعدة في مكافحة الإرهاب وضبط الحدود ومنع التسلل ومعالجة شؤون النازحين العراقيين إلى دول الجوار، وبخاصة إلى سورية والأردن، وتوريد الوقود الذي يحتاجه العراق.
- صدر في أنقرة إعلان سعودي – تركي مشترك يدعو إلى التعاون السياسي والأمني والاقتصادي وتعزيز الاستثمار بين البلدين.
- وقعت فرنسا مع المغرب اتفاقيتين مدنية وعسكرية تصل قيمتهما إلى نحو ملياري يورو (ما يعادل 2،8 مليار دولار) وذلك خلال زيارة قام بها الرئيس الفرنسي إلى الرباط.

5.1 العلاقات العربية الدولية:

شهدت علاقات الدول العربية بالمجتمع الدولي تحسنا خلال العام، ومن ابرز ما شهده العام في هذا الإطار ما يلي:

- قرر مؤتمر باريس – 3 في ختام أعماله في العاصمة الفرنسية تقديم دعم إلى لبنان مقداره 7 مليارات و600 مليون دولار، معظمها قروض ميسرة وأخرى تتعلق بتنفيذ الإصلاحات التي قررتها الحكومة اللبنانية.
- تعهدت الدول المانحة في مؤتمر عقد في باريس بتقديم 7.4 مليارات دولار إلى السلطة الفلسطينية والتي كانت قد طالبت بمبلغ يصل إلى 5،6 مليار دولار حتى عام 2010، للمساعدة على تطوير اقتصاد فلسطيني قابل للاستمرارية.
- قام الرئيس الروسي بأول زيارة له إلى المملكة العربية السعودية، حيث أجرى محادثات مع العاهل السعودي حول سبل تطوير العلاقات الثنائية، وتوجت الزيارة بتوقيع عدد من الاتفاقيات، شملت التعاون في المجالات الاقتصادية والنقل الجوي والإعلام.
- أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً يحمل الرقم 1744 تقدمت به بريطانيا يأذن للاتحاد الأفريقي بنشر قوات لحفظ السلام في الصومال قوامها حوالي 8 آلاف جندي، للمساهمة في توفير الأمن في البلاد.
- وقع الأردن والاتحاد الأوروبي مذكرة تفاهم يقدم الاتحاد الأوروبي بموجبها منحا إلى الأردن بقيمة 265 مليون يورو، حيث سيرتفع المتوسط السنوي للمساعدات الأوروبية المقدمة إلى الأردن بنسبة 34 % سنويا.
- أكد وزير الخارجية الجزائري أن بلاده تعاونت مع الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على الإرهاب لكنها لن توافق على استضافة قاعدة عسكرية أمريكية على أراضيها. ومن

ناحية أخرى، وقعت الجزائر والولايات المتحدة بروتوكول اتفاق في المجال النووي يشمل تبادل الخبرات في مجال الاستعمال السلمي للتكنولوجيا النووية.

- عقد في بغداد الاجتماع المرتقب بين الجانبين الأمريكي والإيراني حول العراق على مستوى السفراء، وأعلن السفير الأمريكي لدى العراق الذي ترأس الجانب الأمريكي أن المحادثات كانت إيجابية، لكنه رفض اقتراحا إيرانيا بإنشاء لجنة أمنية ثلاثية تضم ممثلين عراقيين وأمريكيين وإيرانيين.
- أعلن الرئيس الفرنسي في مستهل جولة مغاربية بدأها بلقاء الرئيس الجزائري أنه يسعى إلى عقد مؤتمر لرؤساء الدول المتوسطية في النصف الأول من السنة المقبلة لإطلاق مشروع الاتحاد المتوسطي، موضحا أن الاتحاد المقترح يعتبر مشروعاً سياسياً يهدف إلى جمع الشعوب المتوسطية لبناء السلام والتطور على طريقة الاتحاد الأوروبي.
- وقعت وزارتا الخارجية البريطانية والسعودية على مذكرة تفاهم تضمنت ضرورة التنسيق بين الجانبين في القضايا الدولية، علاوة على توقيع 3 اتفاقيات بين البلدين في مجال التعليم والتشاور والازدواج الضريبي.
- أعربت روسيا عن استعدادها للمشاركة في برنامج مصر النووي لأغراض سلمية.
- اشترطت ليبيا على الزوار الأجانب تقديم ترجمة عربية لجوازات سفرهم للدخول إلى أراضيها. وقد قام الزعيم الليبي بزيارة إلى فرنسا هي الأولى له منذ نحو ثلاثة عقود اجتمع خلالها مع الرئيس الفرنسي. وقد شكلت الزيارة مناسبة لتوقيع البلدين عقوداً للتعاون في مجالات عديدة من بينها عقود تسلح وإقامة مفاعل نووي لأغراض سلمية في ليبيا.

6.1 الصراع العربي الإسرائيلي

- جددت اللجنة الرباعية الدولية في اجتماع عقدته في واشنطن شروطها السابقة لاستئناف المساعدات إلى الحكومة الفلسطينية، وهي: الاعتراف بإسرائيل وبالاتفاقات الموقعة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل والتخلي عن العنف.
- تم التوصل إلى وثيقة التفاهم المشترك بين الفلسطينيين والإسرائيليين قبيل ساعات من افتتاح مؤتمر "أنابوليس" والتي تضمنت التزام الطرفين بالسلام ومواجهة الإرهاب من أجل التوصل إلى معاهدة سلام وفقا لخريطة الطريق، وحل جميع القضايا العالقة من دون استثناء قبل نهاية العام 2008، وذلك تحت مراقبة تباشرها الولايات المتحدة الأمريكية وتحكم على مدى وفاء كل من الطرفين بالتعهدات الخاصة بخريطة الطريق. وقد دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي الدول العربية إلى تطبيع علاقاتها مع إسرائيل فيما دعا الرئيس الفلسطيني إسرائيل إلى مقابلة مبادرة السلام العربية باستعداد استراتيجي مماثل.

- أعلنت الحكومة الإسرائيلية قطاع غزة كيانا معاديا وهددت بقطع الكهرباء وإمدادات الطاقة الأخرى عنه إذا ما تواصل إطلاق الصواريخ باتجاه المواقع الإسرائيلية انطلاقا من قطاع غزة، وقد وصفت حركة حماس الإعلان الإسرائيلي بأنه إعلان حرب يهدف إلى تجويع الشعب الفلسطيني وإخضاعه للقبول بالتسوية المذلة التي قد تنبثق من مؤتمر السلام الأمريكي المقرر في الخريف المقبل. كما قررت إسرائيل فرض مزيد من العقوبات على قطاع غزة عن طريق قطع الكهرباء عن بلدة بيت حانون ساعتين يومياً وتقليص إمدادات الوقود للقطاع.
- عاد رئيس الوزراء الإسرائيلي ليؤكد تمسكه بمدينة القدس، معتبراً أن السيادة الإسرائيلية على الحرم القدسي غير قابلة للبحث، فيما سحبت الولايات المتحدة مشروع قرار قدمته إلى مجلس الأمن الدولي لدعم تحريك عملية السلام في الشرق الأوسط التي أطلقت في مؤتمر أنابوليس، وذلك عقب أنباء عن رفض إسرائيلي للمشروع.
- عقد وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن والولايات المتحدة اجتماعا في شرم الشيخ ركز على المباحثات بشأن عملية السلام والوضع في الخليج. وصدر عن الاجتماع بيان أعلن فيه المجتمعون التزامهم بحل الدولتين لإنهاء الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، موضحين أن الأساس لتحقيق تلك النتيجة يتضمن تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي أرقام 242 و 338 و1397و 1515، ومبادرة السلام العربية، وإنهاء الاحتلال منذ عام 1967، وإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتصلة جغرافيا تعيش في سلام وأمن مع جميع جيرانها.
- نفت كل من سورية وإسرائيل ما نشر من أخبار حول اجتماعات سرية بين الجانبين تناولت وضع مبادئ لانسحاب إسرائيل من الجولان، في مقابل اتفاقات أمنية. ومن جهة أخرى، كلف الرئيس الروسي نائب وزير خارجيته إجراء محادثات في دمشق وتل أبيب في إطار مساعي وساطة روسية لمعاودة المفاوضات بين الجانبين للبحث في المسار السوري – الإسرائيلي في غضون ثلاثة أشهر.

ثانيا – التطورات الاقتصادية الكلية

2. 1 النمو الاقتصادي:

حافظ النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية على أدائه القوي خلال العام 2007، مدعوما بقوة النمو العالمي، وارتفاع الأسعار العالمية للنفط والسلع الأساسية، وتحسن اطر السياسات الاقتصادية المتبعة في المنطقة العربية، حيث ارتفع إجمالي الناتج المحلي العربي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) بمعدل 5.83 %، مستقرا عند نفس مستواه المحقق خلال عام 2006 البالغ 5.84 %. وفي حين تجاوز المعدل الحالي كلاً من معدل النمو العالمي البالغ 4.94 %، ومعدل نمو مجموعة الدول المتقدمة الذي بلغ 2.67 %، استمر منخفضا عن معدل النمو المحقق في مجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية البالغ 7.87 % خلال العام 2007. ويوضح الشكل البياني التالي أن المنطقة العربية شهدت أفضل معدلات النمو خلال السنوات الخمس الماضية منذ حقبة الثمانينيات في القرن الماضي.

معدل النمو الحقيقي للمجموعات الاقتصادية والعالم 2002 – 2007

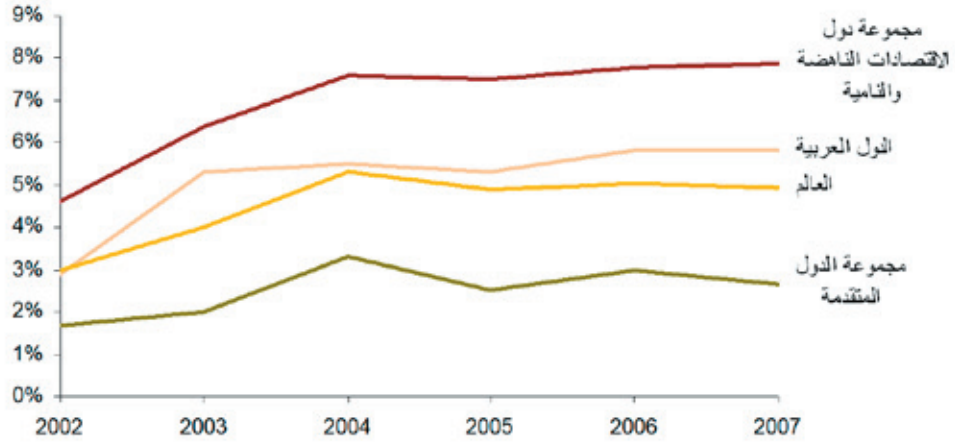

وعلى صعيد معدلات النمو الاقتصادي المحققة خلال العام 2007 للدول العربية فرادى، سجلت إحدى عشرة دولة عربية خلال العام معدلات نمو تجاوزت معدل النمو العالمي البالغ 4.94 %، تصدرتها قطر بمعدل نمو بلغ 14.23 % تليها السودان 10.52 %، الإمارات 7.6 %، مصر 7.1 %، ليبيا 6.8 %، البحرين 6.63 %، سوريا 6.5 %، سلطنة عمان 6.38%، تونس 6.3 %، وكل من الأردن وجيبوتي بمعدل نمو بلغ 6.0 %.

معدل النمو الحقيقي في الدول العربية 2007

وبالمقارنة مع عام 2006، شهد العام 2007 ارتفاع معدل النمو الحقيقي في تسع دول عربية (قطر، مصر، ليبيا، البحرين، سوريا، تونس، جيبوتي، الجزائر، ولبنان)، وفي المقابل، تراجع معدل النمو الحقيقي في عشر دول عربية (السودان، الإمارات، سلطنة عمان، الأردن، الكويت، اليمن، السعودية، العراق، المغرب وموريتانيا). ويمكن تفسير نمط النمو الاقتصادي الحالي في الدول العربية ذات الاقتصادات الناشئة وتلك ذات الدخل المنخفض، على أنها حققت مكاسب غير مباشرة نتيجة تواصل طفرة الأسعار العالمية للنفط من خلال ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها وخاصة من دول مجلس التعاون الخليجي وزيادة تحويلات العاملين بالخارج، وذلك على الرغم من ارتفاع فاتورة الواردات النفطية لهذه الدول. أما بالنسبة للدول المصدرة للنفط، فقد تراجعت نسبة مساهمة القطاع النفطي بصورة مباشرة في النمو كنتيجة طبيعية للثبات النسبي في الكمية المنتجة من النفط، إلا أن ارتفاع أسعار النفط لمستويات غير مسبوقة ساهم بدرجة كبيرة في دعم القطاع غير النفطي بتوفير موارد تمويل للمشاريع العملاقة العامة وزيادة ثقة المستثمرين.

(أنظر الملحق: جدول رقم 2)

معدل النمو الحقيقي في الدول العربية 2006 - 2007

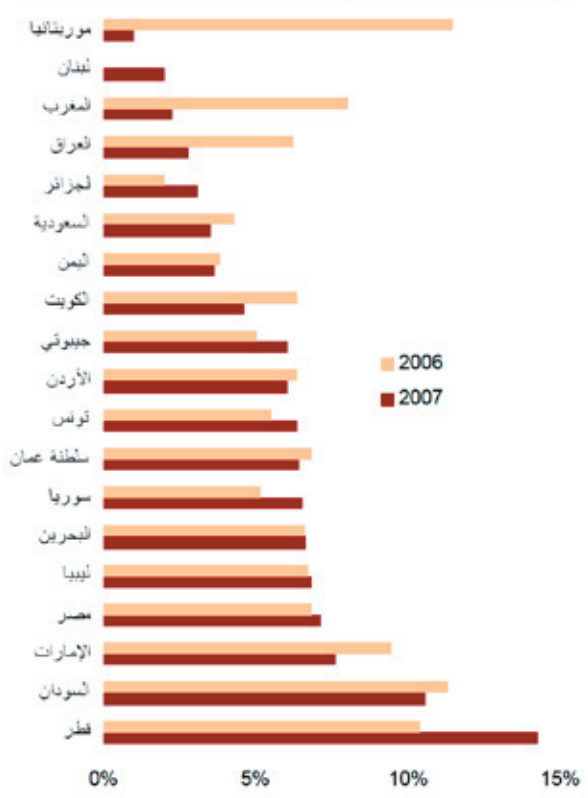

2. 2 التوازن الداخلي:

سجل مؤشر عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا في ثلاث دول عربية من أصل تسع عشرة دولة عربية، توافرت عنها البيانات من مصادر قطرية ودولية، فقد انخفضت نسبة عجز الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي في جيبوتي بحوالي 1.34 % من 2.66 % في عام 2006 إلى 1.32 % خلال العام 2007، وفي السودان بحوالي 1.1 % (من 4.3 % إلى 3.2 %)، وفي مصر، بدرجة محدودة بلغت حوالي 0.71 نقطة مئوية (من 8.16% إلى 7.45 %). وسجلت موريتانيا عجزاً في الميزانية بنسبة 2.80 % من الناتج المحلي الإجمالي بعد تسجيلها فائضا قدر بنسبة 35.70 % عام 2006. كما سجلت اليمن عجزا بنسبة 4.8 % مقابل فائض نسبته 1.14 % عام 2006، وتحول الوضع في المغرب من عجز بنسبة 1.4 % عام 2006 إلى فائض ضئيل بلغت نسبته 0.2 % عام 2007. وقد حافظت

تسع دول عربية على تسجيل نسبة فائض في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وشهدت أربع دول منها ارتفاعا في نسبة الفائض، جاءت في مقدمتها الإمارات إذ ارتفع فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 12.09 % في عام 2006 إلى 30.5 % خلال العام 2007، تليها الكويت (من 23.97 % إلى 39.2 %)، قطر (من 9.7 % إلى 14.5 %) والعراق (من 11 % إلى 13.3 %)، في حين شهدت كل من الجزائر، البحرين، السعودية، سلطنة عمان وليبيا انخفاضا في نسبة الفائض في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إذ انخفض فائض الميزانية في البحرين من 4.7 % في عام 2006 إلى 3.6 % خلال العام موضع التقرير، وفي السعودية (من 21.94 % إلى 12.62 %) و في سلطنة عمان (من 14.2 % إلى 13.7 %) و في الجزائر (13.6 % إلى 11.8 %) و في ليبيا (من 38.89 % إلى 34.26 %).

ومن ناحية أخرى، تشير البيانات المتوافرة إلى ارتفاع مؤشر عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في ثلاث دول عربية، إذ ارتفعت نسبة العجز في كل من الأردن ولبنان بحوالي نقطة مئوية واحدة؛ من 4.43 % إلى 5.47 %، ومن 4.45 إلى 5.46 % على التوالي، وفي سوريا ارتفعت نسبة العجز بحوالي 0.79 % (من 3.44 % إلى 4.23 %)، أما بالنسبة لتونس فقد استمرت عند نفس مستواها تقريبا، حيث سجلت 2.89 % عام 2006 مقارنة بنحو 2.90 % عام 2007.

(أنظر الملحق: جدول رقم 3)

عجز أو فائض الموازنة للدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 2007

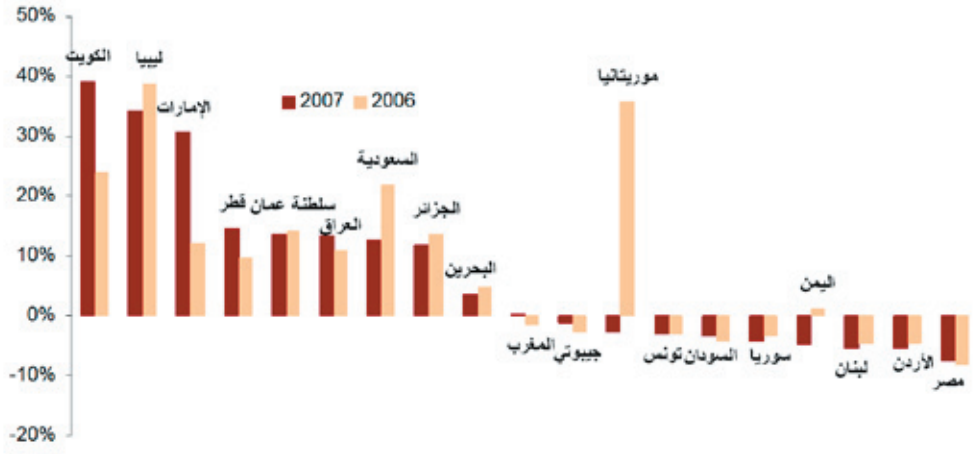

3 .2 التوازن الخارجي:

تمكنت عشر دول عربية من الاستمرار في تحقيق فائض في الحساب الجاري، من أصل تسع عشرة دولة عربية توافرت عنها البيانات من مصادر قطرية ودولية، فقد ارتفعت نسبة فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي في **أربع دول عربية** شملت؛ البحرين بنسبة فائض بمعدل 12.15 % من 13.35 % عام 2006 إلى 25.5 % عام 2007، والجزائر بمعدل 3.48 % (من 15.22 % إلى 18.7 %)، قطر بمعدل 17.92 % (من 16.66 % إلى 34.58 %)، ومصر بمعدل 0.42 % (من 1.68 % إلى 2.1 %) للفترة ذاتها. بينما انخفضت نسبة فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي في **ست دول عربية** شملت: الإمارات بمعدل 0.38 % من 22.01 % عام 2006 إلى فائض نسبته 21.63 % عام 2007، السعودية بمعدل 2.9 % (من 28.1 % إلى 25.2 %)، سلطنة عمان بمعدل 2.13 % (من 12.11 % إلى 9.98 %)، الكويت بمعدل 4.35 % (من 51.81 % إلى 47.36 %)، ليبيا بمعدل 2.91 % (من 51.75 % إلى 48.84 %) والعراق بمعدل 1.2 % (من 8.7 % إلى 7.5 %) للفترة ذاتها.

وسجل مؤشر عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا في دولتين فقط، حيث انخفض في السودان بحوالي 3.31 % من 15.08 % في عام 2006 إلى 11.77% خلال العام موضع التقرير، وسوريا بأقل من نقطة مئوية واحدة من 6.11 % عام 2006 إلى 5.78 % للفترة ذاتها.

وشهدت أربع دول عربية ارتفاعا في مؤشر عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفع في الأردن من 11.34 % في عام 2006 إلى 17.53 % في عام 2007، و في تونس من 2.05 % إلى 2.24 %، وفي جيبوتي من 14.23 % إلى 25.22 %، وفي موريتانيا من 1.31 % إلى 6.69 % للفترة ذاتها. وتحول فائض كل من المغرب واليمن إلى عجز نسبته 0.1 % و4.27 % من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. كما شهدت لبنان تحول عجزها من حوالي 3 % إلى فائض بنفس النسبة تقريبا.

(أنظر الملحق: جدول رقم 4)

عجز أو فائض الحساب الجاري للدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 2006 - 2007

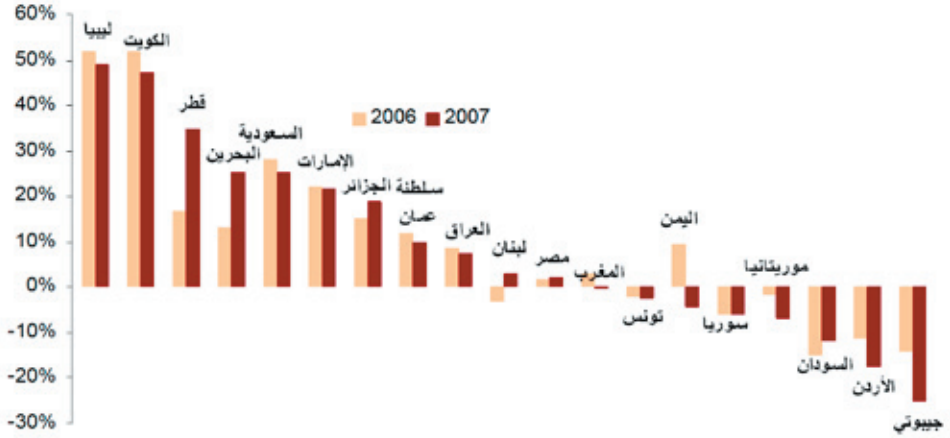

2. 4 مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم):

سجل معدل التضخم لتسع عشرة دولة عربية توافرت عنها البيانات من مصادر قطرية ودولية، ارتفاعا بالمتوسط بلغ 9 % في عام 2007 مقارنة مع 7 % في عام 2006، متجاوزا بذلك نظيره في مجموعة الدول المتقدمة (2.2 %)، ومجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية (6.3 %) خلال عام 2007. ويرجع تسارع معدلات التضخم في المنطقة إلى تصاعد الأسعار العالمية للمواد الغذائية والوقود، وازدهار الطلب المحلي مدفوعا بالسياسات الاقتصادية الكلية التوسعية والزيادات الحادة في الاستثمارات الخاصة، متزامنا مع تراجع في جانب العرض نتيجة للقيود على الطاقة الإنتاجية المحلية لاسيما في قطاع الإسكان.

معدل التضخم

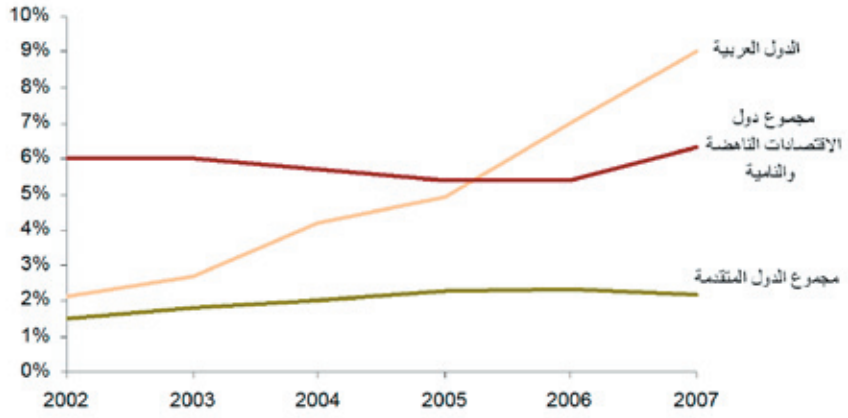

وبوجه عام ارتفع معدل التضخم خلال العام في اثنتي عشرة دولة عربية بنسب تتراوح ما بين اقل من نقطة مئوية واحدة إلى أكثر من ثلاث نقاط مئوية وشملت؛ الإمارات، حيث ارتفع المعدل بحوالي 1.73 % من 9.3 % في عام 2006 إلى 11.03 %، البحرين بحوالي 1.2% إلى 3.39 %، الجزائر بحوالي نقطة مئوية واحدة إلى 3.5 %، السعودية بحوالي 1.9% إلى 4.1 %، السودان بحوالي 0.78 % إلى 7.98 %، سوريا بحوالي نصف نقطة مئوية إلى 9.6%، سلطنة عمان بحوالي 2.3 % إلى 5.5 %، قطر بحوالي 1.93 % إلى 13.76 %، الكويت بحوالي 1.6 % إلى 4.7 %، ليبيا بحوالي 3.4 % إلى 6.7 %، مصر بحوالي 1.2 % إلى 8.5 % وموريتانيا بحوالي نقطة مئوية واحدة إلى 7.26 %.

وشهدت سبع دول عربية انخفاضا في معدل التضخم بنسب تتراوح ما بين اقل من نقطة مئوية واحدة إلى حوالي 22 %، ففي الأردن انخفض المعدل بأقل من نقطة مئوية واحدة من عام 2006 مسجلا 5.4 %، وفي تونس بحوالي 1.6 % إلى 2.9 %، جيبوتي بأقل من درجة مئوية إلى 3.5 %، العراق بمعدل 22.4 % إلى 30.8 %، لبنان بمعدل 2.1 % إلى 3.5 %، المغرب بمعدل 1.24 % إلى 2.04 % واليمن بمعدل 3.31 % إلى 15.14 %.

وقد شهدت أربع دول خلال العام معدلات تضخم تجاوزت 10 %، حيث بلغ معدل التضخم في العراق نحو 30.8 %، اليمن 15.14 %، قطر 13.76 % والإمارات 11.03 %، نتيجة لتزايد الضغوط التضخمية في هذه الدول.

(أنظر الملحق: جدول رقم 5)

معدل التضخم في الدول العربية 2007

2. 5 أسعار الصرف

شهدت معظم أسعار صرف العملات المحلية للدول العربية استقرارا مقابل الدولار الأمريكي الأمر الذي يعتبر دافعا إيجابيا لتعزيز مناخ الاستثمار في الدول العربية، فقد استقر سعر صرف الدولار على نفس سعر الصرف خلال العام، بالمقارنة مع العام السابق، مقابل العملات المحلية في كل من الأردن، الإمارات، البحرين، السعودية، سلطنة عمان، جيبوتي، قطر، ولبنان.

كما شهد عدد من عملات الدول العربية تراجعا طفيفا مقابل الدولار في كل من اليمن بنسبة 1.16 %، وسوريا بنسبة 0.22 %.

بينما ارتفع سعر صرف الدينار العراقي بنسبة 14.39 % خلال العام، والجنيه السوداني بنسبة 7.09 %، والدينار الكويتي 5.19 %، الدرهم المغربي بنسبة 4.74 %، الدينار الجزائري 4.52 %، الدينار الليبي 3.82 %، الدينار التونسي 2.26 %، والجنيه المصري بنسبة طفيفة لم تتجاوز الواحد في المائة. ولم تتوافر أسعار صرف لسنة 2007 لكل من الصومال وموريتانيا.

(أنظر الملحق: جدول رقم 6)

2. 6 أسواق المال العربية

شهدت أسواق المال العربية موجة من الارتفاع في عام 2007 بعد حركة التصحيح التي شملت معظم الأسواق العربية خلال عامي 2005 و2006، فقد ارتفع المؤشر المركب لصندوق النقد العربي الذي يقيس أداء الأسواق المالية العربية، بنسبة 38 % ليصل إلى 328.7 نقطة، بالمقارنة مع 237.7 نقطة في نهاية عام 2006 وذلك نتيجة التحسن الكبير في أداء معظمها من ناحية ارتفاع الأسعار وأحجام التداول والقيمة السوقية للأسواق. وواصلت خلال العام الجهات التنفيذية والرقابية في كافة الأسواق العربية العمل على تطوير الأطر التشريعية وتعزيز الأطر الرقابية المناسبة واعتماد السياسات الاقتصادية المناسبة لتحسين أداء الأسواق وأساليب عملها من اجل تعزيز ثقة المستثمرين وزيادة الوعي الاستثماري لديهم، فكان العمل على تحسين مناخ الاستثمار وسعي العديد من الدول العربية لرفع درجات تقييمها الائتماني من قبل مؤسسات التقييم الدولية بهدف الاستثمار الأجنبي. واتخذت معظم الدول تدابير متعلقة بالسياسات المالية والنقدية هدفت إلى احتواء الضغوط التضخمية من اجل تقليل آثارها السلبية على الأداء الاقتصادي ونشاط الأسواق المالية، وقد شملت التدابير على سبيل المثال تحسين إجراءات وشروط الإدراج وتنظيم عمليات الاكتتاب

والارتقاء بمستويات الإفصاح وتحسين الشفافية وإلزام الشركات بنشر المعلومات واستكمال المنظومة التشريعية في بعض الأسواق العربية والتوقيع على عدد من اتفاقيات الإدراج المتبادل وتشجيع الاستثمار بين الأسواق وتسهيل عملية شراء الأسهم واعتماد مؤشرات جديدة تعكس أداء الأسواق بشكل أكثر دقة وتطوير النظم الضريبية على الشركات الأجنبية وتطوير وتنظيم عمل شركات الوساطة.

بلغت **القيمة السوقية** لأسواق المال العربية 1338.6 مليار دولار نهاية عام 2007، مقابل 888.1 مليار دولار عام 2006 بارتفاع نسبته 51 %. وقد حافظ **سوق الأسهم السعودي** على تصدره المرتبة الأولى من حيث إجمالي القيمة السوقية بنسبة 38.8 % وقيمة سوقية بلغت 519.0 مليار دولار، تلاه **السوق المصري** بحصة 10.4 % وقيمة سوقية بلغت 138.8 مليار دولار، **سوق دبي** بحصة 10.3 % وقيمة سوقية بلغت 138.2 مليار دولار، **سوق الكويت** للأوراق المالية بحصة 10.1 % وقيمة سوقية بلغت 135.4 مليار دولار **وسوق أبوظبي** بحصة 9.0 % وقيمة سوقية بلغت 121.1 مليار دولار. وتراوحت حصص الأسواق الأخرى ما بين 7.1 % إلى أقل من 1 %.

القيمة السوقية لأسواق المال العربية عامي 2006 - 2007

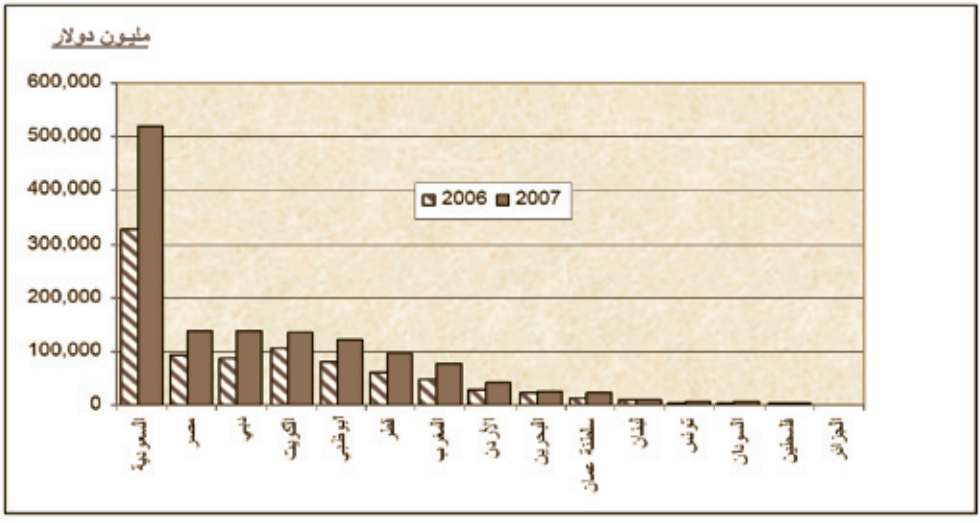

وانخفضت قيمة **التداول الإجمالي** خلال العام إلى نحو 1108.1 مليار دولار، مقابل 1685.0 مليار دولار عام 2006 بتراجع نسبته 34 %، وذلك بسبب التراجع الذي شهده

السوق السعودي بقيم التداول. ومع ذلك شكل **سوق الأسهم السعودي** ما نسبته 61.6 % من إجمالي قيم التداول، تلاه سوق الكويت للأوراق المالية بنسبة 11.8 % ثم **سوق دبي المالي** بنسبة 9.3 %، وتراوحت نسبة الأسواق الأخرى ما بين 5.9 % إلى أقل من 1 %.

أما عدد الأسهم المتداولة فقد ارتفع بما نسبته 92 % ليصل إلى 323.0 مليار سهم نهاية عام 2007، مقابل 168.6 مليار سهم عام 2006، بسبب تزايد عدد الأسهم المتداولة في **سوق دبي المالي** خلال العام من 39.6 مليار سهم إلى 105.3 مليار سهم، وفي **سوق أبوظبي** من 11.3 مليار سهم إلى 52.1 مليار سهم وفي **سوق الكويت للأوراق المالية** من 37.7 مليار سهم إلى 70.4 مليار سهم، وفي **السوق المصري** من 9.0 مليارات سهم إلى 15.8 مليار سهم للفترة ذاتها. وقد تصدر **سوق دبي المالي** بحصة 32.6 % من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، تلاه **سوق الكويت للأوراق المالية** بحصة 21.8 %، ثم **سوق الأسهم السعودي** بحصة 17.9 % وسوق أبو ظبي بحصة 16.0 % ، وتراوحت حصص الأسواق الأخرى ما بين 4.9 % إلى أقل من 1 %.

وفيما يتعلق **بالشركات المدرجة** في أسواق المال الخمسة عشر فقد انخفض عدد الشركات في نهاية العام إلى 1550 شركة مقابل 1623 شركة كانت مدرجة أواخر عام 2006، بسبب استمرار تواصل انخفاض عدد الشركات المدرجة في **بورصتي القاهرة والإسكندرية** ليصل إلى 435 شركة مقابل 603 شركات في عام 2006 وانخفاض الشركات المدرجة في **سوق بيروت** بشركة واحدة، وبالمقابل فقد ارتفع عدد الشركات المدرجة في باقي الأسواق العربية خلال عام 2007، باستثناء **السوق الجزائري** **وسوق الخرطوم للأوراق المالية** حيث حافظا على نفس العدد المدرج من الشركات، وشهد **سوق الأسهم السعودي** ارتفاع عدد الشركات المدرجة من 86 شركة إلى 111 شركة في نهاية 2007، وفي **سوق عمان المالي** بلغ عدد الشركات المدرجة 245 شركة عام 2007 مقابل 227 شركة في عام 2006، كما ارتفع عدد الشركات المدرجة في **سوق الكويت للأوراق المالية** من 180 شركة عام 2006 إلى 196 شركة في عام 2007، وشهد **سوق المغرب** ارتفاع عدد الشركات بإدراج 10 شركات جديدة في السوق خلال عام 2007 ليصبح عدد الشركات المدرجة 73 شركة. وشهدت باقي الأسواق ارتفاعا في عدد الشركات تراوح ما بين 9 شركات إلى شركة واحدة. وحافظت الشركات المصرية المدرجة في **بورصتي القاهرة والإسكندرية** على تصدرها بحصة 28.1% من إجمالي عدد الشركات، تليها الشركات الأردنية المدرجة في **سوق عمان المالي** بحصة 15.8 %، ثم الشركات المدرجة في **سوق الكويت للأوراق المالية** بحصة 12.7 %، وتراوحت حصص الأسواق الأخرى ما بين 8.1 % إلى أقل من 1 %.

(أنظر الملحق: جدول رقم 7)

أما **أسواق المال العربية غير المدرجة** في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي فتشير البيانات المتوافرة عن **سوق العراق للأوراق المالية** إلى أن حجم التداول عام 2007 بلغ 428 مليار دينار عراقي مرتفعا بنسبة 191 % عن عام 2006، وتم تداول 153 مليار سهم تعود لـ 85 شركة مدرجة في السوق لغاية نهاية العام، مقابل 58 مليار سهم في عام 2006 و84 شركة مدرجة، وشهد العام دخول عدد من المستثمرين الأجانب إلى السوق العراقي، حيث سبق وان صدرت التعليمات بالسماح للأجانب بالاستثمار بالبورصة.

أما في **ليبيا** فقد تم إنشاء سوق الأوراق المالية تحت مسمى "**سوق الأوراق المالية الليبي**" الذي اتخذ من مدينة طرابلس مقرا رئيسيا له، وتم افتتاح فرع في مدينة بنغازي. ويبلغ عدد الشركات المدرجة في السوق 4 شركات، حيث جرى خلال العام تداول نحو 31 ألف سهم بقيمة بلغت نحو 335 ألف دينار ليبي حتى نهاية الربع الثالث من عام 2007، ولا يزال العمل جاريا لتجهيز مقري السوق بشكل نهائي في كل من مدينتي طرابلس وبنغازي بأحدث التقنيات والاتصالات المعمول بها في الأسواق المالية، كما يجري العمل على إعداد وتجهيز الكوادر الوظيفية المؤهلة للعمل بالسوق من خلال دورات تدريبية مختصة في مجال الأسواق المالية وآلية عملها .

وفي **سوريا** لا زال الإعداد متواصلا لإطلاق سوق دمشق للأوراق المالية، حيث تم وضع حجر الأساس لمبنى السوق الذي من المتوقع ان يباشر نشاطه من مقر مؤقت خلال عام 2008. وقد تم توقيع عدد من الاتفاقيات مع سوق أبوظبي للتعاون التقني والفني، والإدراج المشترك للشركات المدرجة.

أما في **اليمن** فلا يزال العمل على تأسيس سوق مالية قائما.

وشهد العام مجموعة أخرى من التطورات التي أدت بمجملها إلى النهوض بالأسواق المالية العربية وتطوير أعمالها. ففي **الأردن** استكملت **بورصة عمان** تلبية كافة متطلبات العضوية الكاملة في الهيئة العامة لاتحاد البورصات الدولية مما أهلها للحصول على العضوية الكاملة. ومن اجل تطوير عمل سوق المال وتعزيز الاستثمار بالأوراق المالية أطلقت البورصة على موقعها الالكتروني خدمة مراقبة التداول لتمكين المستثمرين والمهتمين في البورصة من متابعة استثماراتهم بشكل مباشر. وبهدف تحسين أداء شركات الوساطة المالية ووضع ضوابط لحماية المستثمرين، أوقف مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية الأردنية إصدار تراخيص جديدة لشركات أعمال الوساطة المالية خلال عام 2007. وفي إطار اتفاقيات التعاون المشترك، تم التوقيع على اتفاقية تعاون مع بورصة لندن بهدف رفع مستوى الأسواق الثانوية وتطوير الأنظمة والتعليمات وتقديم العون في البرامج التدريبية في المجالات الفنية.

وفي **البحرين** وبهدف تعزيز الشفافية والإفصاح وتطوير نشر البيانات المالية للشركات المدرجة وسلامة التعاملات في السوق المالي، أجرى مصرف البحرين المركزي، بصفته الجهة الرقابية على سوق البحرين للأوراق المالية، عدة تعديلات على معايير الإفصاح عن البيانات المالية واجتماعات مجالس إدارات الشركات المدرجة شملت تغيير المدة الزمنية المحددة لنشر البيانات المالية السنوية المدققة والبيانات المالية المرحلية المراجعة. كما تناولت التعديلات توحيد فترة حظر تعاملات المطلعين على البيانات والمعلومات الداخلية في كل الشركات المدرجة وبشكل موحد، واصدر المصرف أطراً تنظيمية جديدة لعمل صناديق الاستثمار بعد انتهائه من صياغة قوانين جديدة تتعلق بإعادة تصنيف الصناديق الاستثمارية. وقد سمحت القوانين الجديدة لصناديق الاستثمار الجماعية المستهدفة كبار المستثمرين كما سمح المصرف بتأسيس صناديق غير مرخصة مسجلة لدى المصرف المركزي ولكنها غير خاضعة لإشرافه المباشر، حيث سيقتصر تسويقها على فئة معينة من المستثمرين ذوي أصحاب الأصول التي لا تقل عن مليون دولار. وضمن خطة المصرف لتعزيز البنية التحتية لصناعة الخدمات المالية، قام المصرف بتشكيل لجنتين منفصلتين لأغراض الإسراع في فض النزاعات المالية بين المؤسسات المالية تلك التي تنشأ عن العهد المالية. وفي إطار توثيق وزيادة التعاون وقعت سوق البحرين للأوراق المالية وسوق أبو ظبي للأوراق المالية اتفاقية تتعلق بتنظيم إدراج وتداول وتسوية الأوراق المالية المتعامل بها في كلا السوقين.

وفي **تونس** تم البدء بتشغيل نسخة جديدة من نظام الكتروني لتحديد الأسعار بهدف استيعاب الزيادة الكبيرة في أحجام التداول وتحسين الأداء، وتشجيع التداول من خلال دمج الصفقات في سعر واحد، كما تم رفع الحد الأقصى لنطاق التداول اليومي للأسهم من 4.5 % إلى 6 %.

وفي **السعودية** وفي خطوة من المؤمل أن تسهم في تعزيز الثقة بالتعاملات التجارية والمالية وتشجيع الحركة الاستثمارية، أقر مجلس الوزراء الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد وإنشاء هيئة لمكافحة الفساد ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية وتقييم نتائجها ووضع برامج وآليات تطبيقها. وتم الانتهاء من إعداد مسودة النظام الجديد للشركات تمهيدا لإقراره ليحل محل النظام الحالي، وذلك بهدف وضع نظام شامل للشركات يوضح الأحكام الواجب اتباعها في تأسيس الشركات ومزاولة أنشطتها وإجراءات تصفيتها. ويتضمن مشروع النظام الجديد تعديل رأسمال الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام وتحديد الحد الأدنى المسموح بطرحه، وتخفيض قيمة الأسهم الاسمية إلى ريال واحد. من جهة أخرى، وافق مجلس الوزراء على تأسيس شركة مساهمة عامة باسم "شركة السوق المالية السعودية" وذلك لإدارة السوق المالية والإشراف المباشر عليه بدلا من هيئة السوق المالية السعودية. وتهدف الشركة إلى توفير وتهيئة وإدارة آليات تداول الأوراق المالية والقيام

بأعمال التسوية والمقاصة للأوراق المالية وإيداعها وتسجيل ملكيتها ونشر المعلومات المتعلقة بها. وتسهم هذه الخطوة في تفعيل عملية فصل المسؤوليات التشريعية والتنظيمية والرقابية، ومن المتوقع أن تقوم الشركة الجديدة بدور أكثر كفاءة في إدارة وتطوير السوق المالية وذلك من خلال وضع اللوائح والقواعد المنظمة للتداول، والتأكد من تطبيق متطلبات الإدراج، والسعي لرفع مستويات الإفصاح، وإيجاد أسس فعالة للتسوية والإيداع والمقاصة، إضافة إلى التحقق من جودة معايير الوسطاء الماليين ووكلائهم والتأكد من ملاءمتهم، كما وافق مجلس الوزراء على تعيين أعضاء مجلس إدارة شركة السوق المالية السعودية"تداول" تمهيدا لتحويل السوق إلى شركة مساهمة عامة وطرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام. كما بدأ التعامل بنظام تداول الكتروني جديد يستطيع استيعاب أكثر من مليوني صفقة يوميا، كما سيقلل النظام من العروض الوهمية مما يحد من التذبذبات الحادة، وبهدف وضع أسس ومعايير سليمة لتنظيم صفقات الاندماج والاستحواذ فيما بين الشركات المدرجة، قامت هيئة سوق المال باعتماد لائحة الاندماج والاستحواذ في المملكة كما حجبت نحو 82 موقعا الكترونيا تقوم بتقديم نصائح تتعلق بالتداول دون الحصول على التراخيص اللازمة لممارسة هذا النشاط، وتم اعتماد هيكلة جديدة لقطاعات السوق وحساب مؤشراته وتكليف السوق المالية السعودية "تداول" بتنفيذها في السنة المقبلة. وبناء على متطلبات هيئة السوق بفصل نشاط الاستثمار عن النشاط المصرفي التجاري، قامت المصارف المحلية بتأسيس 13 شركة متخصصة في الاستثمار وإدارة الأصول، وسمحت لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي بتملك وتداول جميع الأسهم السعودية ومساواتهم بالمواطنين السعوديين في هذا المجال. ومن اجل تشديد الرقابة على الشركات وضمان عدم التلاعب والاستفادة من المعلومات الداخلية للشركات، أعلن عن فترات حظر لتداول أعضاء مجالس إدارات وكبار التنفيذيين في الشركات المدرجة تتزامن مع فترات انتهاء البيانات المالية للشركات. وبهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والتعريف بالفرص الاستثمارية، تقوم مؤسسة النقد السعودي وبالتعاون مع المؤسسة الدولية للتمويل بتطوير مؤشر سوق أسهم يتم بموجبه إدخال السوق السعودي إلى منظومة مؤشرات الأسواق العالمية الـ 32 التابعة للمنظمة. كما تم خلال العام إطلاق مؤشر ستاندرد أند بورز المتوافق مع الشريعة الإسلامية والذي يضم نحو 63 شركة مدرجة. وفي إطار سعي هيئة السوق لنشر المعرفة والثقافة الاستثمارية أطلقت الهيئة مركزا متخصصا على شبكة الانترنت.

وفي **سلطنة عمان** وقعت الهيئة العامة لسوق المال مذكرة تفاهم مع هيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات، بهدف تعزيز التعاون بين البلدين فيما يتصل بقطاع الأوراق المالية وتعزيز التعاون المشترك وتسهيل تبادل المعلومات بين الطرفين، والعمل على توفير أكبر حماية ممكنة للمستثمرين في الأوراق المالية، وكذلك الإشراف على أسواق الأسهم وأنشطة

المقاصة والتسوية. وفي مجال تطوير عمل سوق الأوراق المالية، تمت مراجعة وتعديل بعض بنود قانون سوق رأس المال تضمنت تعديلات جوهرية في بعض الأحكام المنظمة لعمل الشركات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية. ومنحت هذه التعديلات الهيئة العامة لسوق المال صلاحية فرض غرامات مالية مباشرة في حال عدم الإفصاح، حسب القوانين، من قبل الجهات المصدرة للأوراق المالية، وصلاحية وضع قواعد وشروط الإفصاح، ومهمة تنظيم وترخيص شركات التصنيف الائتماني، والتصالح وإجراءات تسويات مالية مع المخالفين قبل رفع الدعاوى القضائية، وذلك بهدف تسريع إجراءات وأحكام البت في تجاوزات قانون سوق رأس المال. من ناحية أخرى، رفعت التعديلات الجديدة الحد الذي وضعه قانون رأس المال لتملك الأجانب في صناديق الاستثمار وأناطت تحديد نسب التملك وفقا للائحة التنفيذية لهذا القانون، على أن لا يسري في شأن هذه الصناديق قانون استثمار رأس المال الأجنبي. وتم بموجب التعديلات أيضا فتح المجال أمام هذه الصناديق لتوزيع استثماراتها في أوجه الاستثمارات المختلفة وعدم حصرها في الأوراق المالية. ووافق مجلس إدارة الهيئة على إضافة نص في تعليمات التداول يعطي للوسيط داخل القاعة صلاحية توفير خدمة التداول عن طريق الإنترنت، مما يسهم في تبسيط إجراءات التداول وتوسيع قاعدة المتعاملين في الأوراق المالية. كما قام مجلس إدارة سوق مسقط للأوراق المالية بإجراء تعديلات على بعض ضوابط التداول شملت التدابير المتعلقة بحالات تمديد أو تقصير مدة جلسة التداول، إلغاء الأوامر والصفقات خارج الحدود السعرية، إلغاء الصفقات التي تمت بناء على معلومات غير دقيقة أو غير ممكنة. وبهدف تسهيل إجراءات مزاولة أعمال التأمين، أصدرت الهيئة العامة لسوق المال قرارا بتنظيم متطلبات ترخيص مزاولة أعمال التأمين، ودخلت قواعد وشروط الإفصاح الجديدة حيز التنفيذ والتي من ضمنها، توحيد قواعد الإفصاح في لائحة واحدة، إلغاء نماذج البيانات المالية القديمة واستبدالها بأخرى جديدة، كما حددت التعليمات ماهية المعلومات الجوهرية والشروط اللازم توافرها في البيانات المقر عنها وطريقة إعدادها وآليات التعامل مع المعلومات السرية والإشاعات، بالإضافة إلى تعيين مسئولين عن الإفصاح وتحديد مهامهم. وبهدف تطوير وتنمية سوق الأوراق المالية وجعلها أكثر تنافسية قامت إدارة الهيئة العامة بتعديل هيكلها التنظيمي وإنشاء دائرة جديدة لحوكمة الشركات، كما أصدرت الهيئة تعديلات تم بموجبها إلزام الشركات المدرجة والتي يزيد رأس مالها على 5 ملايين ريال عماني باستحداث وحدة تدقيق داخلي لديها، وذلك في موعد أقصاه نهاية يناير 2009.

وفي **الكويت** تم الانتهاء من مسودة مشروع قانون إنشاء هيئة سوق المال وتسليمها إلى وزارة التجارة والصناعة ليتم رفعها إلى مجلس الوزراء تمهيدا لاعتمادها. كذلك، أعلنت سوق الكويت للأوراق المالية عن تعديل بعض شروط الإدراج للشركات المساهمة التي ترغب في

الإدراج، ومنها أن يكون رأسمال الشركة المصدرة مدفوعا بالكامل وألا يقل عن عشرة ملايين دينار كويتي أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية. وتتضمن التعديلات أيضا عدة أمور منها تحديد حصة إجمالي حقوق المساهمين في كل سنة من السنوات الثلاث الأخيرة قبل الإدراج من رأس المال المدفوع، وأن تكون الشركة قد حققت ربحا صافيا في العامين السابقين للإدراج لا يقل عن 7.5 % من رأس المال، وأن يتم طرح ما لا يقل عن 30 % من رأسمال الشركة للاكتتاب الخاص، عن طريق شركة متخصصة ومستقلة، وكذلك الحصول على موافقة الجمعية العمومية للشركة على إدراج أسهم الشركة في البورصة، وأن يتعهد أعضاء مجلس الإدارة بالالتزام بالقوانين واللوائح والقرارات المعمول بها في البورصة. ونصت التعديلات على بعض الشروط المتعلقة بإدراج الشركات غير الكويتية والإدراج في السوق الثانوي، وفي مجال تطوير عمل سوق الأوراق المالية، تم إجراء تعديلات أعطت إدارة السوق صلاحية وقف التعامل باسهم أي شركة مدرجة، في حال قيامها بدمج شركة سبق ان رفض إدراجها في السوق لمدة عام من تاريخ الاندماج، على ان يتم السماح بتداول السهم بعد موافقة لجنة السوق واستيفاء الشروط التي تحددها اللجنة. كما صدرت عن لجنة السوق عدة قرارات تم بموجبها تحديد المدة الزمنية القصوى لانعقاد الجمعيات العمومية للشركات المدرجة، وتنظيم عمليات زيادة رؤوس الأموال وتوزيع الأرباح النقدية والعينية المستحقة للمساهمين، كما تم تحديد العطلة الأسبوعية لتصبح يومي الجمعة والسبت عوضا عن الخميس والجمعة. وضمن السعي لتنشيط السوق الموازي، بدأ السوق عمله بإدراج أول شركة حصلت على موافقة السوق.

وفي **لبنان** أعلنت بورصة بيروت عن خطة لتطوير عملية التداول بحيث يتم تسهيل بيع وشراء أسهم الشركات المدرجة، كما أعلنت عن إنشاء موقع إلكتروني جديد متطور يتضمن كافة البيانات والمعلومات الضرورية التي تساعد المستثمرين والمتعاملين في السوق.

وفي **مصر** وفي مجال تطوير الأسواق المالية، تم إجراء تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال تستهدف إعادة تنظيم قواعد شراء أسهم الشركات المساهمة بغرض الاستحواذ على ملكيتها وإدارتها. وتجيز القواعد الجديدة الاستحواذ على جزء من رأس المال لا يتجاوز الثلث من خلال عمليات السوق المفتوحة. وتلزم طالب الشراء بتقديم عرض شراء إجباري للاستحواذ على جميع الأسهم والسندات القابلة للتحويل إلى أسهم في حالة رغبته في الاستحواذ على ما يزد عن ثلث رأس المال، وتنص على ضرورة الحصول على رأي مستشار مالي مستقل اذا كان السعر المعروض يقل عن متوسط سعر التداول في الأشهر الستة السابقة على تقديم عرض الشراء. كما وضعت هيئة سوق المال المصرية القواعد التنفيذية لحوكمة الشركة العاملة في مجال الأوراق المالية وغير المقيدة في البورصة، ومن بينها

الشركات الحاصلة على تراخيص لمزاولة أنشطة السمسرة وتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار وأمناء الحفظ والمقاصة والتسوية في معاملات الأوراق المالية. وتضمن القرار ضرورة التزام هذه الشركات بقواعد الحوكمة كأحد متطلبات استمرارها في العمل مع إلزامها بضرورة توفيق أوضاع هذه القواعد خلال ستة أشهر. وتمتد الفترة إلى سنة فيما يتعلق ببعض البنود مثل تحديد عدد مناسب لأعضاء مجلس الإدارة ويكون غالبية أعضائه من غير التنفيذيين على أن يكون نصفهم من المستقلين. ونصت القواعد التنفيذية للحوكمة على عدم جواز الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب أو المدير التنفيذي إلا إذا كانت هناك مبررات قوية لذلك، وألزمت القواعد مجلس إدارة الشركة بتعيين مسؤول عن الحوكمة وعلاقات المستثمرين تعهد إليه مسؤولية متابعة وتطبيق مبادئ الحوكمة، إضافة إلى وضع أطر لتعزيز الشفافية والإفصاح. وأصدرت الهيئة أيضا ضوابط جديدة للترخيص للعاملين بشركات السمسرة في الأوراق المالية تهدف إلى رفع كفاءة أداء العاملين في السوق وأداء شركات السمسرة، وتم كذلك إصدار قرار لإعادة تنظيم عمليات شراء الأوراق المالية بالهامش واقتراض الأوراق المالية بغرض البيع، وبموجبه سيسمح لشركات الوساطة في الأوراق المالية المؤهلة بمزاولة عمليات الشراء بالهامش واقتراض الأوراق المالية بغرض البيع. كما سيسمح بزيادة الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي تزاول عمليات الشراء بالهامش. وبهدف تطوير السوق وتنظيمه وحماية المتعاملين فيه، أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال عدة ضوابط لمراعاتها عند تجزئة الأسهم مثل التزام كل شركة مقيدة بالبورصة ترغب في تجزئة القيمة الاسمية للسهم بإخطار البورصة والهيئة بمحضر مجلس إدارة الشركة المتضمن قرار المجلس بالموافقة على الدعوة للجمعية العامة للشركة لتنفيذ التجزئة وأسبابها ومبرراتها. من جهة أخرى، أقر مجلس إدارة البورصة المصرية تعديلات جديدة وعرضها على مجلس إدارة هيئة سوق المال لإقرارها. وتتضمن التعديلات مجموعة من الالتزامات منها رفع الحد الأدنى لرأسمال الشركات التي يتم قيدها بالجداول الرسمية وغير الرسمية بالبورصة وإلغاء شرط استمرار الربحية كأحد شروط استمرار القيد بالجدول وغيرها، وكذلك، تم إصدار قرار بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار الخاص بنشاط التخصيم وإمكانية تعديل مسمى رأسمال الشركة وتحوله إلى الجنيه المصري أو أية عملة أجنبية، حيث تضمن القرار تعريف نشاط التخصيم بشكل واضح باعتباره خدمة مالية غير مصرفية يقصد بها قيام شركة التخصيم بشراء الحقوق المالية الحالية والآجلة من بائعي السلع والخدمات وتقديم الخدمات المرتبطة بذلك، ويكون تخصيم السداد الآجل من حق الشركة دون الرجوع إلى البائع صاحب المديونية ويصدر رئيس هيئة الاستثمار قرارا بتنظيم نشاط التخصيم ووضع الإجراءات والقواعد الواجب اتباعها لمزاولة هذا النشاط. كما تم تدشين "بورصة النيل" التي تختص بالشركات المتوسطة والصغيرة وتم البدء بتسجيل الشركات فيها مما

يساعد على زيادة النشاط الاقتصادي والأسواق المالية. ولتطوير وزيادة كفاءة سوق الأوراق المالية وحث شركات تداول الأوراق المالية على القيام بدورها في زيادة النشاط بسوق المال وتوفيق أوضاعها، منحت الهيئة العامة لسوق المال المصرية أول ترخيص لشركات الوساطة لممارسة نشاط الشراء بالهامش والذي اقتصر في السابق على البنوك. وبهدف تعزيز السيولة بالسوق أصدرت الحكومة قرارين بإضافة نشاط صانع السوق إلى أنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، وإضافة نشاط خدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار للشركات العاملة في مجال إدارة الصناديق. وبهدف تعزيز الشفافية والعدالة والإفصاح الكامل، أقرت هيئة سوق المال قواعد جديدة لتداول أسهم الخزينة على ان يتم البدء بتطبيقها اعتبارا من العام المقبل. وفي إطار تنشيط السوق، تم تعديل اللائحة التنفيذية لسوق المال الخاص بصناديق الاستثمار التي تأسست وفقا لقانون سوق رأس المال، أو التي تزاول نشاطها داخل سوق المال وفقا لضوابط وشروط الهيئة العامة لسوق المال، وقد أوجبت التعديلات ضرورة كون غالبية أعضاء إدارات الصناديق من المستقلين، والعمل على وضع ضوابط للفئات المختلفة من الصناديق، كصناديق أسواق النقد وصناديق الملكية الخاصة، كما تم كذلك تخفيض نسبة عمولات السمسرة ورسوم قيد الأوراق المالية ورسوم الخدمات عن عمليات البورصة. وفي مجال تطوير عمل القطاع المالي، أصدرت الهيئة قرارات خاصة بتنظيم تأسيس فروع لشركات الوساطة المالية، إضافة إلى إصدار دليل شامل للمستثمرين لتوضيح الجوانب المرتبطة بعمليات تجزئة الأسهم والأدوار المنوطة بكافة الأطراف ذوي العلاقة. كما صدر دليل تطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية غير المدرجة في البورصة لوضع قواعد الحوكمة موضع التنفيذ. وضمن الخطة الاستراتيجية التي وضعتها هيئة سوق المال لتنمية وتطوير السوق، قامت الهيئة برفع الحدود السعرية عن تحركات أسهم الشركات المائة الأكثر نشاطا في السوق، على ان تتم مراجعة أنشطة هذه الشركات وتحديثها بشكل دوري على أساس ربع سنوي وذلك منعا لأية ممارسات غير سليمة وللحد من قدرة فئة قليلة من المتعاملين على التأثير في الأسعار والتلاعب بها. وخلال العام تم توقيع عدد من الاتفاقيات لرفع كفاءة أداء العاملين في سوق المال والشركات العاملة في مجال الوساطة المالية، حيث وقعت الهيئة اتفاقية مع معهد الأوراق المالية والاستثمار بالمملكة المتحدة، يقوم بموجبها المعهد بإمداد الهيئة بالمناهج العلمية والاختبارات الفنية اللازمة، كما يتعاون معها في إنشاء المركز المصري للأوراق المالية والاستثمار. إضافة إلى اتفاقيتين مع بورصتي نيويورك وناسداك بالولايات المتحدة الأمريكية، بهدف الاستفادة من خبراتها في مجال صانع السوق. وتم توقيع مذكرة تفاهم مع هيئة السلع والمشتقات الأمريكية، بهدف الاستفادة من خبراتهما في وضع أسس سوق السلع والمشتقات وتدريب العاملين لدى السوق المصرية في بورصة شيكاغو. كما تم توقيع اتفاقية مع هيئة سوق المال الأمريكية للتدريب على رقابة التداول.

وفي **الإمارات** وافق مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع على الجدول الزمني المقترح بشأن آلية تطبيق ضوابط حوكمة الشركات المساهمة العامة، والذي يتم تنفيذه على أربع مراحل ويتطلب مجموعة من الإجراءات التي يتعين تنفيذها سواء من جانب الشركة أو من جانب الهيئة. وفيما يخص صناديق الاستثمار التي تم نقل صلاحيات ترخيصها وتنظيم أعمالها من المصرف المركزي إلى الهيئة، وافق المجلس على أن تحال مسألة إعداد الدراسات الفنية والقانونية اللازمة لتنظيم ترخيص هذه الصناديق ووضع متطلبات إدراج وتداول الوحدات الاستثمارية الصادرة عنها إلى إحدى الشركات الاستشارية المتخصصة المؤهلة لإعداد مثل هذه الدراسات. وفي إطار الجهود التي تستهدف تعزيز مستويات الإفصاح والشفافية، قرر المجلس أن يتم نشر البيانات المالية الخاصة بشركات الوساطة العاملة بأسواق الدولة على الموقع الإلكتروني للهيئة. وأعلنت سوق أبو ظبي للأوراق المالية أنها ستحظر على مسؤولي الشركات المدرجة التعامل في أسهم شركاتهم خلال الأسبوعين السابقين لنهاية كل ربع عام، الأمر الذي يسمح بتوفير المعلومات المالية للمستثمرين قبل السماح للمطلعين على المعلومات الداخلية بالتعامل في البورصة، ويشجع الشركات المدرجة على الإفصاح المالي المبكر عن بياناتها. وتقوم سوق أبوظبي للأوراق المالية بإعداد إطار قانوني لإدراج صناديق الاستثمار في السوق بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد وهيئة الأوراق المالية والمصرف المركزي. من جهة أخرى، أصبحت سوق دبي المالي شركة مساهمة عامة، تم إدراج أسهمها في السوق وبدأ التداول في مارس 2007. ويأتي إدراج الشركة بعد أن استكملت كافة الإجراءات الرسمية للإدراج بالتنسيق مع هيئة الأوراق المالية والسلع التي أصدرت موافقتها على إدراج أسهم الشركة. تعتبر سوق دبي المالي أول سوق عربية يتم إدراجها كشركة مساهمة عامة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ومن المؤمل أن يعزز تحول السوق إلى شركة مساهمة أداء البورصة في شكل غير مباشر من خلال زيادة فعالية جهازها الإداري الذي كان تابعا لمالك واحد هو الحكومة. وبهدف تطوير عمل القطاع المالي، أصدرت وزارة الاقتصاد تعميما حول واجبات والتزامات وآلية عمل مدققي الحسابات في شركة مساهمة أن يكون مؤسسا لأي عضو مجلس إدارة أو مستغلا بأي عمل فني أو إداري أو استشاري في تلك الشركة وأن لا يكون شريكا أو وكيلا لأحد مؤسسي الشركة أو لأحد أعضاء مجلس إدارتها أو قريبا إلى الدرجة الرابعة، إضافة إلى ضوابط مهنية أخرى تحول دون تضارب المصالح. ووقعت هيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات مع معهد الأوراق المالية والاستثمار بالمملكة المتحدة مذكرة تفاهم للتعاون في مجال تدريب الوسطاء والمهتمين بالعمل في مجال الأوراق المالية والاستثمار. وبموجب المذكرة، سيتولى المعهد الإشراف على تشغيل مركز لتأهيل الوسطاء يضم وحدة اختبارات يكون من صلاحياتها منح التراخيص للراغبين بالعمل لدى شركات الوساطة بالدولة. وبمقتضى المذكرة ستقوم هيئة الأوراق المالية والسلع بتطبيق قواعد

وثيقة السلوك المهني المعتمدة لدى معهد الأوراق المالية والاستثمار، والتي تتضمن عددا من المبادئ المتعلقة بسلامة الأداء في أسواق الخدمات المالية والشفافية، وعدالة التعاملات، والمعايير المهنية. وبدأت هيئة الأوراق المالية والسلع بتولي مهمة تلقي طلبات تأسيس الشركات المساهمة العامة واستكمال كافة الإجراءات الخاصة بذلك والإشراف عليها وذلك بدلا من وزارة الاقتصاد التي كانت تتولى هذه المهمة سابقا. كما وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات والهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عمان مذكرة تفاهم بهدف التعاون بين البلدين فيما يتصل بقطاع الأوراق المالية، وتسهيل تبادل المعلومات بهدف توفير مزيد من الحماية للمستثمرين في الأوراق المالية، والتنسيق بين الهيئتين في مجال الإدراج المشترك للأوراق المالية. وقد وافق مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية على طلب الأسواق المالية بزيادة عدد ساعات التداول بساعة إضافية على ان يبدأ تطبيق القرار اعتبارا من مطلع عام 2008، كما اعتمد المجلس مذكرة بشأن ضوابط التسجيل الهاتفي لدى شركات الوساطة المالية بحيث تقوم شركات الوساطة بتلقي أوامر الشراء والبيع من العملاء عبر خدمة الهاتف، وألزمت شركات الوساطة بتجهيز النظام والعمل به، كما صدر عن المجلس قرار بتنظيم التداول عبر الانترنت. يشترط حصول الوسيط على ترخيص من الهيئة لتقديم هذه الخدمة وان تتوافر لديه القدرات التكنولوجية لتقديم هذه الخدمة، وألزم القرار السوق بتوفير البنية الأساسية الخاصة بالربط بين نظام التداول الالكتروني ونظام الوسيط لتقديم خدمة التداول عبر الانترنت، كما صدر قرار بشأن ضوابط وآلية فصل الحسابات لدى الوسطاء بحيث ألزم الوسيط بالفصل بين حساباته الخاصة وحسابات العملاء. وألزم القرار الوسطاء بتزويد الهيئة بكافة البيانات الخاصة بحساباتهم لدى المصارف وأية تغيرات تطرأ عليها. وفي إطار تعزيز الدور الرقابي والإشرافي للهيئة على شركات الوساطة، تم تعديل النظام الخاص بالتداول والمقاصة والتسويات ونقل ملكية وحفظ الأوراق المالية، كما تم تعديل النظام الخاص بالوسطاء للتأكيد على صلاحيات مجلس الهيئة في إيقاف الوسيط عن العمل أو إلغاء ترخيصه وشطبه من سجلات الوسطاء وحددت عدداً من الحالات التي يتم فيها الإيقاف. وأوجبت التعديلات الإعلان عن الإيقاف أو سحب الترخيص بجريدتين يوميتين. وتم خلال العام أيضا، الإعلان عن موافقة الحكومة الأمريكية على صفقة تحصل بمقتضاها بورصة دبي على حصة أقلية في بورصة ناسداك مما سيمكن البورصتين من المضي قدما في تطبيق اتفاقهما والذي بموجبه تحصل بورصة دبي على حصة ناسداك في بورصة لندن بالإضافة إلى حصة أقلية في البورصة الأمريكية. ووقعت هيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات مع هيئة الأوراق المالية والبورصات في تايلاند، مذكرة تفاهم، بهدف تعزيز التعاون المشترك وحماية المستثمرين وتسهيل عملية تبادل المعلومات وتوفير التدريب والتنسيق بين الطرفين بهدف المواءمة في المجال القانوني والتشريعي. كما وقع سوق أبو ظبي وبورصة هونج كونج

اتفاقية بهدف تعزيز انفتاح سوق أبو ظبي على منطقة جنوب شرق آسيا وتبادل الخبرات وتسهيل التعاون المشترك. وخلال العام أصبح كل من سوق أبو ظبي وسوق دبي للأوراق المالية عضوين في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، مما سيمكنهما من الاستفادة من الخبرات العالمية فيما يتعلق بالارتقاء بالمعايير الدولية للقوانين والنظم والتشريعات واللوائح المعمول بها في الأسواق العالمية، كما أعلن سوق دبي ومؤسسة (داو جونز) عن إطلاق مؤشر (داو جونز سوق دبي المالي) ومؤشر(داو جونز سوق دبي تايتنز10). ويشكل هذان المؤشران جزءاً من سلسلة مؤشرات داو جونز الخاصة بالأسواق الإسلامية ويقيس (مؤشر داو جونز سوق دبي المالي) أداء الأسهم المتداولة في سوق دبي، في حين يقيس (مؤشر داو جونز سوق دبي تايتنز) أداء المنتجات الاستثمارية كالمحافظ المشتركة والمحافظ المتداولة في أسواق المال وغيرها من المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة.

وفي **قطر** رفعت قطر نسبة ملكيتها في بورصة لندن إلى نحو 24 %، وبهدف رفع رأسمال السوق وزيادة عدد الشركات المدرجة، تم إدخال تعديلين على اللائحة الداخلية لسوق الدوحة بهدف تشجيع الشركات بما فيها الشركات المساهمة الخاصة على التحول إلى شركات مساهمة عامة ومن ثم قيد أسهمها للتداول، وبموجب هذه التعديلات تم تخفيض شرط الإدراج فيما يتعلق بعدد المساهمين من 100 مساهم إلى 30 مساهما، وتم رفع قيمة الحد الأدنى لرأس المال المكتتب به للشركة المساهمة الراغبة بإدراج أسهمها للتداول إلى 40 مليون ريال ، وفي إطار المراجعة الدورية لمؤشر السوق وبغية توفير معلومات أكثر دقة عن السوق مثل رسملة الشركة، عدد الأسهم المتداولة، وقيمة الأسهم المتداولة، ومعدل دوران السهم، بالإضافة إلى عدد أيام التداول، وعدد العقود المنفذة، بدأ سوق الدوحة تنفيذ قرار لجنة السوق المالي باعتماد التعديل المقترح وتم تغيير الشركات الداخلة بالمؤشر. وفي مجال التطوير الرقابي، بدأ العمل على إنشاء مجلس انتقالي لإقامة هيئة موحدة للرقابة المالية، بحيث تقع مسئولية الرقابة تحت إشراف سلطة واحدة. وفي إطار إعادة تنظيم السوق، تم فصل الدور التنفيذي وعملية تداول الأسهم عن الدور الرقابي، حيث تم إنشاء هيئة قطر للأسواق المالية، والتي من مهامها ممارسة الدور التثقيفي والتوعية للمستثمرين، مراقبة أعمال الشركات وتطبيق نظام الحوكمة وزيادة الشفافية بالإضافة إلى طرح منتجات جديدة في السوق. واعتمد مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية قواعد العمل في الهيئة ضمن اطر الإجراءات المتبعة لترخيص الشركات لممارسة الأنشطة غير المنظمة في أو من خلال الهيئة، والتي تحدد التزامات القيد المستمرة للشركات المرخصة من قبل الهيئة، كما تتضمن القواعد تحديدا لالتزامات الشركات المرخصة من قبل الهيئة التنظيمية لمركز قطر المالي في بعض الحالات.

من ناحية أخرى، تم اعتماد السودان التي يمثلها سوق الخرطوم للأوراق المالية عضوا كاملا في اتحاد البورصات الإفريقية.

وفي **فلسطين** وقعت سوق فلسطين للأوراق المالية اتفاقا مع شريك استراتيجي استحوذ بموجبه على 10 % من رأسمال البورصة الفلسطينية. كما تم البدء بالإعداد لطرح السوق أسهمها للاكتتاب العام بعد قرار تحويلها إلى شركة مساهمة عامة، حيث سيتم طرح 30 % من رأس مال السوق للاكتتاب للجمهور و21 % ستخصص لشركات الوساطة المالية الفلسطينية ولشركاء استراتيجيين من الخارج. ومن المؤمل أن تسهم هذه الخطوة في جذب استثمارات خارجية للاقتصاد الفلسطيني وفتح آفاق استثمارات خارجية أمام السوق. وفي خطوة تهدف إلى تطوير عمل السوق وزيادة حجم التداول والسيولة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، بدأت إحدى شركات الوساطة المالية بالتعاون مع سوق فلسطين بتقديم خدمة التداول عبر الانترنت، كما بدأ العمل بالنظام الالكتروني الجديد لبث مباشر عن نشاط السوق من خلال الانترنت. وقرر مجلس إدارة السوق البدء بإجراء الدراسات من اجل إنشاء سوق مواز للشركات التي لم تستوف شروط الإدراج النظامية. كما أعلن سوق فلسطين للأوراق المالية عن بدء تقديم خدمة جديدة للمتعاملين، تمكنهم من متابعة استثماراتهم والاطلاع على أرصدتهم من الأسهم المسجلة لدى مركز الإيداع والتحويل، كما أعلنت إدارة السوق عن قيامها بالمراجعة السنوية لاحتساب مؤشر القدس وتعديل عينة الشركات الداخلة في المؤشر، من اجل ضمان تمثيل عادل لجميع قطاعات العمل في السوق.

ثالثا- تدفقات الاستثمار والتجارة

1.3 الاستثمار

1.1.3 مفاهيم دولية: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر دوليا، وفقا لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 1993، على أنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، (ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح "المستثمر المباشر"، وإلى المؤسسة باصطلاح "مؤسسة الاستثمار المباشر"). وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.

ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضا جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة. وجدير بالذكر أن هذا التعريف يتفق مع تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD والمفهوم الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ومن الجدير بالذكر، أن صندوق النقد الدولي قد اصدر مؤخرا مسودة الطبعة السادسة لدليل إحصاءات ميزان المدفوعات (مارس 2007) – والتي ورد فيها المفهوم الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد مطابقا للمفهوم المذكور أعلاه – لتحل محل الطبعة الخامسة من الدليل الصادر عام 1993، ومن ثم ستطبق مفاهيم ومنهجية الطبعة الجديدة على كافة دول العالم في المستقبل القريب.

وتشمل معاملات رأسمال الاستثمار المباشر تلك المعاملات التي تؤدي إلى إنشاء أو إلغاء استثمارات، والمعاملات التي تؤدي إلى الحفاظ على استمرارية الاستثمارات أو إلى توسيع نطاقها أو تصفيتها. وعلى ذلك ففي حالة قيام طرف غير مقيم، ليس له أي حقوق ملكية سابقة في مؤسسة مقيمة قائمة، بشراء نسبة 10 % أو أكثر من ملكية المؤسسة أو القوة التصويتية بها، فإن القيمة السوقية لحيازات حقوق الملكية المشتراة، علاوة على أي رأسمال إضافي مستثمر، تسجل كاستثمار مباشر. وفي حالة حيازة غير المقيم لحصة سابقة تقل عن 10 % من ملكية المؤسسة كاستثمارات محفظة الأوراق المالية، ثم شراء حيازات إضافية بحيث يصل إجمالي حيازاته إلى الحد الذي يؤهلها للتغيير من وضعية استثمارات الحافظة إلى وضعية

الاستثمار المباشر (10 % أو أكثر)، فلا تسجل كمعاملة استثمار مباشر إلا الحيازات الإضافية فقط، أما الحيازات السابقة فلا تسجل في ميزان المدفوعات (حيث سبق تسجيلها تحت بند استثمارات الحافظة خلال فترة تدفقها)، بل تنعكس في وضع الاستثمار الدولي باعتبارها عملية إعادة تصنيف من استثمارات حافظة إلى استثمار مباشر.

ومن الجدير بالذكر، ان هذا المفهوم أو التعريف الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر يستخدم كأساس في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات، وكذلك البيانات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي الذي يصدر سنويا عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أو ضمن هذا التقرير. إلا أنه ليس بالضرورة أن يتطابق هذا التعريف مع البيانات الواردة من الدول حول العالم في تقرير الاستثمار العالمي أو من الدول العربية في التقرير الذي بين أيديكم، فمازال العديد من الدول يعتمد تعاريف أخرى. فعلى سبيل المثال، مازال بعض الدول يفصح عن بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بناءا على بيانات المشاريع الاستثمارية المرخص لها (رغم أن ذلك لا يعني أن هناك تدفقا فعليا للاستثمارات المباشرة عبرت الحدود الدولية خلال فترة الإفصاح عن البيان). ولكن هذه الحالات يتم الإشارة إليها في التقارير الدولية بهدف تجنب المقارنة الدولية غير الموضوعية.

مؤسسات الاستثمار المباشر:

تعرف مؤسسة الاستثمار المباشر بأنها مؤسسة مساهمة أو غير مساهمة يملك فيها المستثمر المباشر المقيم في اقتصاد آخر نسبة 10 % أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في حالة المؤسسة المساهمة) أو ما يعادل ذلك (في حالة المؤسسة غير المساهمة). وتشمل مؤسسات الاستثمار المباشر ثلاثة أنواع هي:

- المؤسسات التابعة أو المنتسبة، حيث يمتلك المستثمر غير المقيم أكثر من 50 % من الأسهم العادية أو القوة التصويتية، ويحتفظ بحق تشكيل أو تغيير أعضاء مجلس إدارة مؤسسة الاستثمار المباشر.
- المؤسسات الزميلة، حيث يمتلك المستثمر غير المقيم من 10 % - 50 % من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لمؤسسة الاستثمار المباشر.
- الفروع، وهي مؤسسات غير مساهمة مملوكة بالكامل أو بالشراكة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مع طرف ثالث غير مقيم. وتأخذ الفروع أحد الأشكال التالية:

1 - فرع دائم أو مكتب تمثيل للمستثمر الأجنبي.
2 - شركة غير مساهمة مملوكة بالمشاركة بين عدد من المستثمرين الأجانب.

3 – أراض أو مبان أو وحدات سكنية أو معدات غير منقولة مملوكة مباشرة لمستثمر أجنبي مقيم.

4 معدات منقولة تعمل داخل اقتصاد بخلاف اقتصاد إقامة المستثمر الأجنبي لفترة زمنية تصل إلى عام على الأقل (مثل السفن، الطائرات، ومعدات التنقيب عن النفط والغاز).

ويتخذ دليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات وخبراء أجهزة الإحصاء القطرية نسبة الـ 10 % المذكورة، كمعيار دولي للتفرقة بين الاستثمار المباشر والأنواع الأخرى من التدفقات الرأسمالية، وذلك بهدف تسهيل عمليات المقارنة الدولية لإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تنشرها الدول حول العالم.

المستثمر المباشر:

قد يكون المستثمر المباشر فردا، أو مؤسسة خاصة أو عامة، مساهمة أو غير مساهمة، أو مجموعة أفراد أو مؤسسات تتصرف كوحدة واحدة، أو حكومات أو وكالات حكومية، أو مؤسسات لإدارة أموال التركات، أو مؤسسات استثمار استئماني أو غيرها من المنظمات التي تحوز جزءاً ما من ملكية مؤسسات استثمار مباشر في دولة خلاف دولة إقامة المستثمر المباشر. وجدير بالذكر أن المجموعة المرتبطة، سواء كانت تتألف من أفراد أو شركات، تتمتع بنفوذ في مؤسسة الاستثمار المباشر يتناسب مع نسبة ملكيتها التي لا تقل عن 10 %، ويعد هذا النفوذ في حكم نفوذ المستثمر المباشر الفرد الذي يتمتع بنفس نسبة الملكية.

وعلى ذلك، تختلف المزايا التي يتطلع إليها المستثمر المباشر بفعل تمتعه بصوت فعال في إدارة المؤسسات عن تلك التي يطمح إليها مستثمر حافظة الأوراق المالية. إذ يرى المستثمر المباشر أن المؤسسات التي يستثمر فيها هي وحدات غالبا ما تدخل في عمليات متعددة الجنسيات، تعتمد ربحيتها الكلية على المزايا المتحققة في استخدام مختلف الموارد المتاحة له في وحدات متواجدة في اقتصادات مختلفة، وبذلك يتمكن المستثمر المباشر من الحصول على مزايا أخرى بالإضافة إلى دخل الاستثمار الذي يمكن أن يتحقق من رأس المال المستثمر، (مثل إتاحة الفرصة للحصول على أتعاب إدارية أو أنواع أخرى من الدخل) والاحتمال الغالب هو أن مثل هذه المزايا الإضافية لا تتحقق إلا من خلال ارتباط المستثمر المباشر بمؤسسات الاستثمار المباشر لفترة طويلة من الزمن. أما رؤية ومطامح مستثمر حافظة الأوراق المالية فتختلف، إذ ينصب اهتمامه أساسا على سلامة رأسماله، وعلى احتمال زيادة قيمة الأوراق

المالية التي يحملها (مكاسب رأسمالية) وما يتولد عنها من عوائد مالية. ولذلك يقوم مستثمر الحافظة بتقييم احتمالات فشل أو نجاح كل منشأة مستقلة أو مؤسسة يستثمر فيها من خلال تقدير أدائها المستقبلي، وربما يقوم بتحويل رأسماله نتيجة التغيرات في هذه الاحتمالات، والتي يمكن أن تتأثر بالتطورات قصيرة الأجل في الأسواق المالية.

رأسمال الاستثمار المباشر:

تقسم عناصر معاملات رأسمال الاستثمار المباشر، بناء على اتجاه حركة رؤوس الأموال (استثمار مباشر في الخارج عن مستثمر مقيم في الاقتصاد المعد للبيان واستثمار مباشر في الاقتصاد المعد للبيان من مستثمر مقيم في الخارج)، وتتمثل المكونات الرئيسية لتدفقات الاستثمار المباشر في:

رأس مال حقوق الملكية Equity Capital، ويشتمل على حصص الملكية في الفروع، وكافة الأسهم في الشركات التابعة والزميلة، وغير ذلك من المساهمات في رأس المال.

العوائد المعاد استثمارها Reinvested Earnings، وتشمل نصيب المستثمر المباشر (بنسبة اشتراكه المباشر في الملكية) من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة والزميلة كأرباح، ونصيبه في عائدات الفروع غير المحولة إليه. وتعامل هذه العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة.

رؤوس الأموال المرتبطة بمختلف معاملات الدين فيما بين الشركات Intra-Company Loans، ويشمل هذا البند اقتراض أو إقراض الأموال، بما في ذلك سندات الدين وائتمان الموردين، بين المستثمر المباشر من جهة، والمؤسسات التابعة والزميلة والفروع من جهة أخرى. وتصنف القروض الممنوحة من المستثمر المباشر إلى مؤسسات الاستثمار المباشر، والعكس، ضمن هذا البند الفرعي.

تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس صافٍ:

يعتبر الاستثمار المباشر في أغلب الأحيان أصلا بالنسبة لاقتصاد المستثمر المباشر والتزاما بالنسبة للاقتصاد الذي تعمل فيه مؤسسة الاستثمار المباشر. والواقع أن لكل من المستثمر والمؤسسة استحقاقات والتزامات تجاه الطرف الآخر. والأرجح أن يكون المستثمر المباشر هو الطرف الحائز لاستحقاقات أجنبية صافية على المؤسسة بينما تكون المؤسسة هي المتحمل لالتزامات أجنبية صافية تجاه المستثمر. وعلى هذا الأساس الصافي، يتم تسجيل

تدفقات الاستثمار المباشر خلال فترة زمنية عادة ما تكون عاما (التدفقات الدائنة أو الواردة مثل؛ شراء أدوات حقوق ملكية، مطروحا منها التدفقات المدينة مثل سحب المستثمر جزءاً من رأسماله الأصلي الذي سبق ضخه في فترات سابقة). وهو ما يفسر ظهور بيان تدفقات الاستثمار المباشر الواردة إلى دولة ما سالبا خلال بعض السنوات، حيث تتجاوز التدفقات التي يعيدها المستثمر الأجنبي إلى دولة إقامته نظيرتها الواردة خلال تلك السنوات. وتطبق نفس المنهجية على بيانات الاستثمار المباشر في الخارج.

وفي هذا المقام، ربما يكون من المناسب توجيه الدعوة إلى كافة أجهزة الإحصاء العربية بضرورة تحسين قواعد بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها بحيث تتماشى والمعايير الدولية، من خلال توحيد منهجيات إعدادها وتطوير أساليب تجميعها بحيث يمكن اعتمادها في عقد المقارنات الدولية. ذلك أن معظم نظم الإحصاء العربية لا ترصد العوائد المعاد استثمارها والقروض المتبادلة بين الشركة الأم في دولة المقر والشركات التابعة لها أو فروعها في الدول المتلقية للاستثمار، رغم أن كلتيهما تدخل ضمن مكونات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة. وتأكيدا لمدى أهمية هذه البيانات، أشار تقرير الاستثمار العالمي 2007 إلى أن عوائد الاستثمار المعاد استثمارها مثلت نحو 50 % من تدفقات الاستثمارات المتجهة إلى الدول النامية، ونحو 30 % من الإجمالي العالمي الذي بلغ 1.3 تريليون دولار للعام 2006.

2.1.3 الاستثمارات المباشرة العربية البينية (تقديرات 2007)

وفقا للبيانات التي توافرت من ثماني دول عربية مضيفة للاستثمار، بلغ إجمالي الاستثمارات العربية المباشرة البينية الخاصة في المشاريع التي تم الترخيص لها في هذه الدول خلال عام 2007 حوالي 14،040 مليون دولار مقابل 16،504 مليون دولار لإحدى عشرة دول (بعد التعديل) عام 2006، وباستبعاد الدول التي لم تتوافر عنها بيانات للعام 2007 فان هذه التدفقات تعكس نموا بلغ معدله نحو 18.6 % مقارنة بالعام 2006. وقد جاءت السعودية على رأس قائمة الدول المضيفة لها حيث بلغت 7،088 مليون دولار بما نسبته 50.5 % من إجمالي التراخيص الصادرة للمشاريع العربية المشتركة التي تمثل استثمارات مباشرة عربية بينية خلال العام، تلتها لبنان بحوالي 3،343 مليون دولار وحصة 23.8 %، مصر بحوالي 1،875 مليون دولار وحصة 13.4 % من الإجمالي، الأردن بحوالي 846 مليون دولار وحصة 6 %، سوريا بحوالي 370 مليون دولار و حصة 2.6 %، ليبيا بحوالي 302 مليون دولار وحصة 2.2 %، تونس بحوالي 127 مليون دولار وحصة 0.9 %، اليمن بحوالي 89 مليون دولار وحصة 0.6 %.

الاستثمارات العربية المباشرة البينية الواردة (مليون دولار)

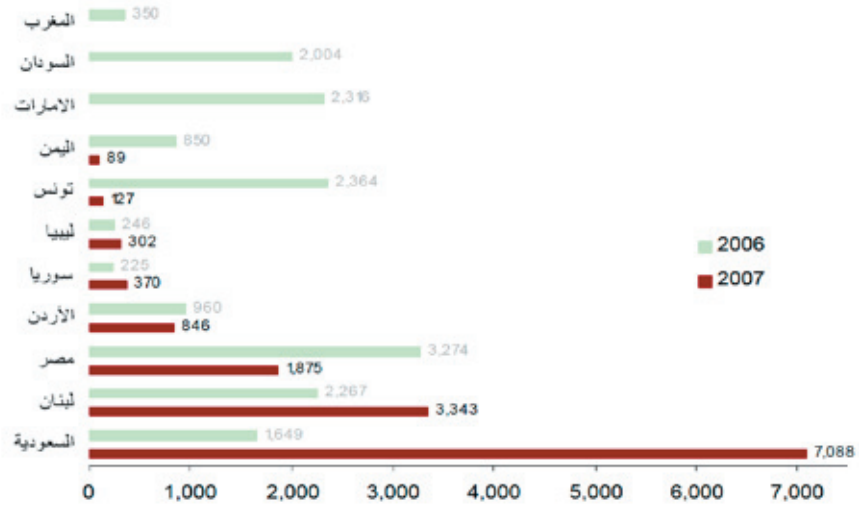

وبالمقارنة بين عامي 2006 و2007 سجلت الاستثمارات العربية البينية المرخصة زيادة في أربع دول عربية (السعودية، سوريا، ليبيا ولبنان)، فيما شهدت أربع دول عربية (مصر، اليمن، تونس والأردن) تراجعا في الاستثمارات البينية.

ويلاحظ الارتفاع الكبير الذي شهدته الاستثمارات العربية المرخص لها في السعودية حيث ارتفعت من 1،649 مليون دولار عام 2006 إلى حوالي 7،088 مليون دولار عام 2007. وهو ما يرجع بصورة أساسية لزيادة الاستثمارات المباشرة الواردة من كل من الكويت (مشروع إنشاء شبكة اتصالات متنقلة في المملكة)، والإمارات وسوريا لتمويل مشاريع في قطاع الإسكان والتطوير العقاري، ومصر (مشروع إنشاء مستشفي)، والبحرين (مشروع إنتاج غاز أول أكسيد الكربون). وفي لبنان شهدت الاستثمارات العربية الواردة ارتفاعا ملحوظا من 2،266.8 مليون دولار إلى 3،342.8 مليون دولار خلال الفترة ذاتها.

(أنظر الملحق: جدول رقم 8)

على المستوى القطاعي وردت إلى المؤسسة بيانات تتعلق بالتوزيع القطاعي لنحو 6،952 مليون دولار من أصل إجمالي الاستثمارات العربية البينية المرخص لها خلال عام 2007 والتي بلغت 14،040 مليون دولار. وحسب البيانات الواردة تركزت الاستثمارات العربية البينية المصنفة في **قطاع الخدمات**، إذ استحوذ على ما نسبته 44 % من الإجمالي (بما في ذلك

حصة القطاع السياحي التي بلغت 16 % من الإجمالي وقطاع الاتصالات التي بلغت 1 %، وقطاع الخدمات الأخرى التي بلغت 27 %)، تلاه **الاستثمار في القطاع العقاري** بنسبة 35% **ثم قطاع الصناعة** بنسبة 12 %، وأخيرا **قطاع الزراعة** بنحو 6 % كما هو مبين في الشكل التالي:

(أنظر الملحق: جدول رقم 9)

التوزيع القطاعي للاستثمارات المباشرة العربية البينية 2007

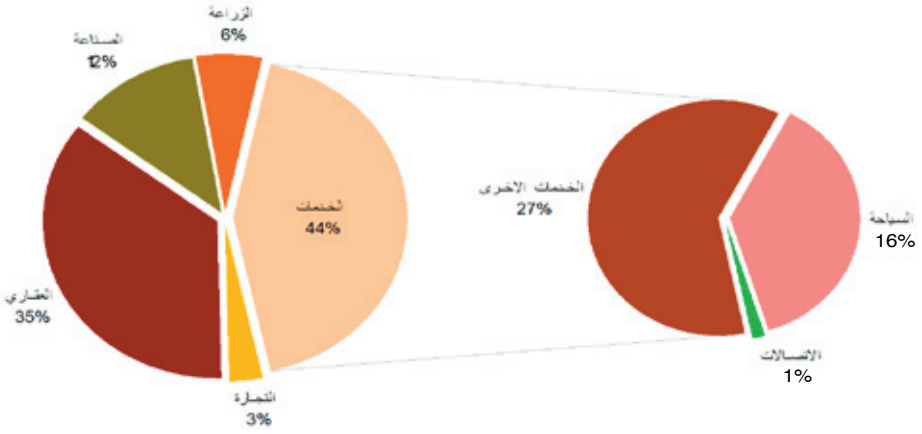

وكحقيقة واقعة لقد استفادت الدول العربية غير النفطية من الارتفاعات المتلاحقة في الأسعار العالمية للنفط، حيث وجهت العديد من الدول العربية المصدرة للنفط، وبالتحديد دول مجلس التعاون الخليجي، حصتها المتنامية من الاستثمارات الأجنبية الصادرة إلى الدول العربية الأخرى وعلى رأسها الدول العربية ذات الاقتصادات الناشئة. وقد تركزت معظم هذه التدفقات الاستثمارية في صورة استثمارات أجنبية مباشرة غالبا ما ترتبط بتنفيذ برامج الخصخصة المعلن عنها في تلك الدول ومشاريع البنى التحتية الجديدة أو مساهمات في رؤوس أموال شركات قائمة.

أن تراكم الثروات المالية والبحث عن عوائد أعلى على الاستثمارات دفع المستثمر الخليجي إلى تنويع مكونات محافظ استثماراته جغرافيا وعبر اقتناء عدد متنوع من الأصول المالية. وكنتيجة طبيعية لهذا التنويع الاستثماري، لوحظ في الآونة الأخيرة تنامي حصة رؤوس

* وفقا لتصنيف صندوق النقد الدولي، تضم الدول العربية الناشئة كلا من مصر ولبنان والأردن والمغرب وتونس

الأموال الخليجية المتجهة إلى الدول العربية الأخرى وعلى رأسها الدول ذات الأسواق الناشئة. وفي حين شهد تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للعام 2007 درجة استجابة ضعيفة من جهات الاتصال الرسمية العربية (استجابت 7 دول عربية فقط في الإفصاح عن بيانات الاستثمارات المباشرة العربية البينية)، تشير البيانات إلى أن تزايد الاستثمارات الخليجية الموجهة إلى الدول العربية الأخرى قد ساهم بدرجة كبيرة في استفادة هذه الدول من تلك الاستثمارات المتنامية. فقد تصدرت البحرين المجموعة باستثمارات بلغت حوالي 5،500 ملايين دولار أو ما نسبته 39.2 % من إجمالي الاستثمارات العربية البينية المصدرة، وتوجهت الاستثمارات البحرينية إلى ثلاث دول عربية هي السعودية، الأردن ومصر. تلتها الاستثمارات المصدرة من السعودية والبالغة 2،659 مليون دولار وما نسبته نحو 18.9 % من إجمالي الاستثمارات العربية البينية المصدرة، وتوجهت إلى ست دول عربية استحوذت لبنان على الجزء الأكبر منها. في حين بلغت قيمة الاستثمارات المصدرة من الكويت حوالي 1،930 مليون دولار وحصة 13.7 % إلى سبع دول عربية، والإمارات بحوالي 1،060 مليون دولار وحصة 7.5 % إلى سبع دول عربية أيضا، وسوريا بحوالي 540 مليون دولار وحصة 3.8 %. وقد شكلت حصة هذه الدول الخمس ما نسبته 83 % من إجمالي الاستثمارات العربية المصدرة.

وتمثل تلك التدفقات الصادرة من دول المجلس حصة معتبرة في كل من لبنان، حيث تقدر بنحو 3205 مليون دولار أو 95.9 % من إجمالي التدفقات الواردة إلى لبنان من الدول العربية مجتمعة، مصر (1727.3 مليون دولار أو 92.1 % من إجمالي التدفقات العربية الواردة)، الأردن (678 مليون دولار أو 80.2 %)، وتونس (65.1 مليون دولار أو 51 %). وجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية استقبلت من دول مجلس التعاون ما قيمته 5489 مليون دولار أو ما نسبته 77.4 % من إجمالي التدفقات العربية الواردة إلى المملكة.

(أنظر الملحق: جدول رقم 10)

وبالنظر إلى سلسلة بيانات التدفقات الصادرة من دول مجلس التعاون الخليجي إلى الدول العربية الأخرى، يمكن استنتاج أن نمط توزيع هذه التدفقات يميل بدرجة أكبر ليمثل تدفقات غير منتظمة أو عشوائية، ليعكس الاستجابة لرغبة الاستحواذ على المشاريع العامة المعلن عن خصخصتها في الدول العربية الأخرى، وبشكل أساسي في قطاع الاتصالات والقطاع المالي وخاصة المصرفي (مصر وتونس). ففي مصر على سبيل المثال لا الحصر، استحوذ بنك الكويت الوطني خلال شهر ديسمبر 2007 على البنك الوطني المصري في صفقة تقدر بنحو 971 مليون دولار، كما ساهم كل من مصرف أبو ظبي الإسلامي وشركة الإمارات الدولية

للاستثمار على حصة في رأسمال البنك الوطني للتنمية في مصر تقدر بنحو 27.9 مليون دولار. وأخذا في الاعتبار قيمة المشاريع الاستثمارية العربية المشتركة المعلن عنها، والتي تركز معظمها في القطاع العقاري والسياحي، فقد تتبدل الصورة المحددة للنمط الاستثماري المشار إليه آنفا. ففي المغرب، تقدر المشاريع الاستثمارية المرخص لها والممولة برؤوس أموال خليجية بنحو 6 مليارات دولار خلال الفترة (يناير- أبريل 2007) بما يتجاوز ضعف قيمة المشاريع المرخص لها خلال نفس الفترة من العام 2006. وفي تونس، تم الإعلان عن خمسة مشاريع عقارية (سكنية وسياحية) تقدر تكلفتها الاستثمارية بما يقرب من 29 مليار دولار سيتم تمويلها برؤوس أموال خليجية ومن المقرر أن يستغرق تنفيذها فترة زمنية تتراوح بين 10-20 سنة. وهناك مؤشرات تدل على وجود تدفقات استثمارية خليجية متنامية في أدوات حقوق الملكية لشركات القطاع الخاص المدرجة ببورصتي القاهرة وعمان. من ناحية أخرى، ووفقا لأحدث التقديرات الصادرة عن معهد التمويل الدولي، تقدر الاستثمارات الصادرة من دول مجلس التعاون الخليجي داخل المنطقة العربية بنحو 60 مليار دولار خلال الفترة من 2002-2006، أي ما يعادل 11 % من إجمالي التدفقات الصادرة من دول المجلس خلال الفترة أو 20 % من التدفقات الصادرة من تلك الدول إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

الاستثمارات العربية المباشرة البينية الصادرة 2007 (مليون دولار)

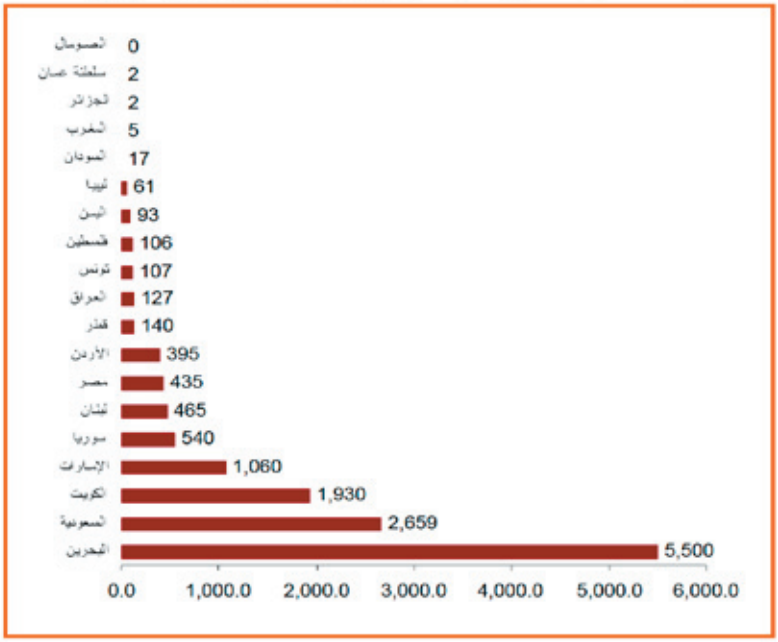

وبمقارنة التدفقات الاستثمارية العربية البينية الخاصة المرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة من 1995 وحتى نهاية عام 2007، يلاحظ ارتفاع هذه الاستثمارات من 1.43 مليار دولار عام 1995 إلى نحو 14.0 مليار دولار عام 2007، بعد أن بلغت عام 2006 نحو 16.5 مليار دولار، وخلال هذه الفترة تصدرت السعودية الدول المضيفة للاستثمار، باستثمارات إجمالية بلغت حوالي 40.6 مليار دولار وحصة 42.9 % من الإجمالي، تليها لبنان بحوالي 12.1 مليار دولار وحصة 12.8 %، مصر بحوالي 8.7 مليار دولار وحصة 9.2%، السودان بحوالي 8.2 مليار دولار وحصة 8.7 %، ثم الإمارات بحوالي 4.7 مليار دولار وحصة 4.9 %، وشكلت هذه الدول الخمس نحو 78.5 % من إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (1995 – 2007) البالغة نحو 94.6 مليار دولار.

(أنظر الملحق: جدول رقم 11)

الاستثمارات العربية المباشرة البينية الصادرة خلال الفترة 1995 - 2007 (مليون دولار)

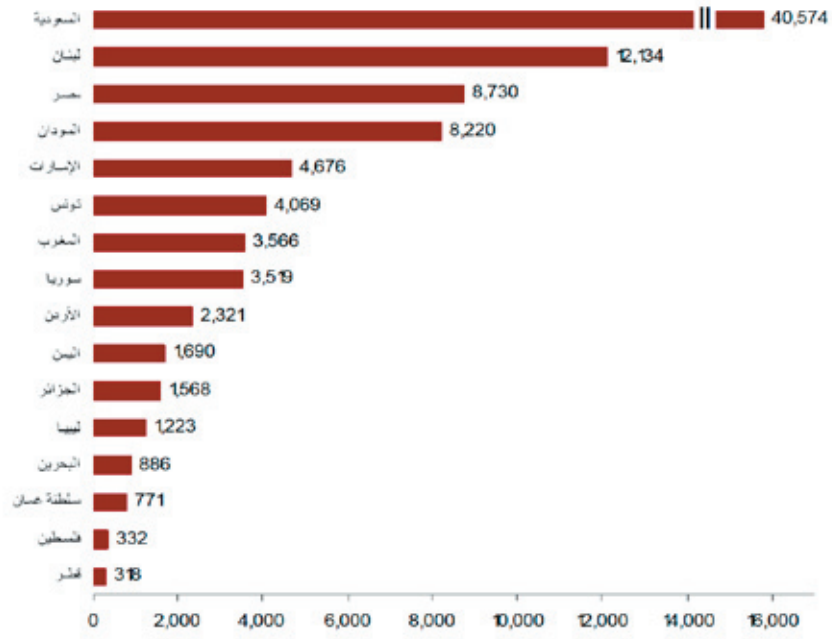

على صعيد آخر، بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة من 1985 إلى نهاية عام 2007 حوالي 103.4 مليار دولار مقارنة مع 89.7 مليار دولار (بعد التعديل) خلال الفترة من 1985 إلى نهاية عام 2006 وبمتوسط معدل تدفق سنوي بلغ 4.5 مليار دولار.

(أنظر الملحق: جدول رقم 12)

3.1.3 الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (تقديرات 2007)

تشير البيانات الأولية المتوافرة من المصادر القطرية لاثنتي عشرة دولة عربية أنها استقطبت نحو 113.7 مليار دولار خلال عام 2007 بالمقارنة مع 62.2 مليار دولار تم استقطابها من قبل ثلاث عشرة دولة عربية في سنة 2006، الأمر الذي يعني أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مجموعة المتوافر عنها البيانات لعام 2007 قد ارتفعت بنحو 70.2 مليار دولار أو بمعدل نمو بلغ 161 % خلال العام.

وتعزى هذه الزيادة في حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا إلى عوامل جاذبة داخلية وعوامل دافعة خارجية. ويتمثل أول العوامل الجاذبة في إضفاء المزيد من المرونة على الأطر التشريعية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من دول المنطقة، وبخاصة في مجال الخدمات المالية، والبناء والاتصالات والسياحة. إضافة إلى التزام العديد من الدول العربية باستكمال برنامج التحول إلى الملكية الخاصة (الخصخصة) مع التركيز على القطاع الخدمي مما أدى إلى جذب حصص أكبر من الاستثمارات من خلال الشركات عبر الوطنية. وثانيها، تحسن مناخ الاستثمار في العديد من الدول العربية نتيجة لتواصل الجهود الإصلاحية من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية، واختصار عددها، وتكلفتها، والوقت اللازم لانجازها، مع زيادة عدد مراكز الخدمة الشاملة، وتوفير المعلومات الضرورية وخاصة الائتمانية من خلال إنشاء مكاتب جديدة لتجميعها في بعض الدول، وتخفيض معدلات الضرائب بأنواعها والرسوم الجمركية وتنفيذ برامج الحكومة الالكترونية فيما يتعلق بإصدار التراخيص وإمدادات الطاقة والمياه وتسجيل الملكية العقارية وتبسيط إجراءات الفحص الفني للصادرات والواردات وتحسين جودة ودقة الإحصاءات الاقتصادية. وثالثها، تواصل ارتفاع أسعار النفط والمعادن والمواد الخام والسلع الأساسية والذي أدى إلى اجتذاب المزيد من الاستثمارات إلى الصناعات والخدمات المتصلة بقطاع النفط والغاز.

من ناحية أخرى، واصل التحرير المستمر للقطاعات الفرعية المكونة للقطاع الخدمي وعلى رأسها قطاعات الخدمات المالية والسياحية والبناء والاتصالات تمهيد الطريق أمام الاستثمار الأجنبي الوارد، حيث استحوذ القطاع الخدمي في دول المنطقة العربية على الحصة الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بنحو 34 % من الإجمالي. وهناك مؤشرات على تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التمويل الإسلامي من خلال المؤسسات المالية داخل المنطقة. أما بالنسبة للعوامل الخارجية الدافعة للاستثمارات نحو المنطقة العربية، فيتقدمها ارتفاع معدلات العائد على الاستثمار داخل المنطقة العربية مقارنة بنظيرتها في الخارج، وتحديداً في مجال الصناعات الاستخراجية مثل النفط والغاز والتعدين، إضافة إلى

رغبة بعض الشركات الأجنبية في الاستحواذ على الأصول الإستراتيجية مما أدى إلى إبرام العديد من الصفقات الجديدة في إطار عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود.

وقد تصدرت السعودية قائمة الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي الوارد عام 2007 بنحو 89 مليار دولار وحصة 78 % من إجمالي الاستثمارات الواردة، تليها مصر (11.6 مليار دولار وحصة 10.2 %)، لبنان (3.5 مليار دولار وحصة 3.1 %)، المغرب (2.8 مليار دولار وحصة 2.5 %)، السودان (2.2 مليار دولار وحصة 1.9 %)، تونس (1.6 مليار دولار وحصة 1.4 %)، الأردن (1.2 مليار دولار وحصة 1.1 %)، سوريا (828 مليون دولار وحصة 0.7 %)، ليبيا (427 مليون دولار وحصة 0.4 %)، اليمن (320 مليون دولار وحصة 0.3 %)، جيبوتي (135 مليون دولار وحصة 0.1 %) والكويت (4.5 مليون دولار وحصة 0.004 %)

الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة 2007 (مليون دولار)

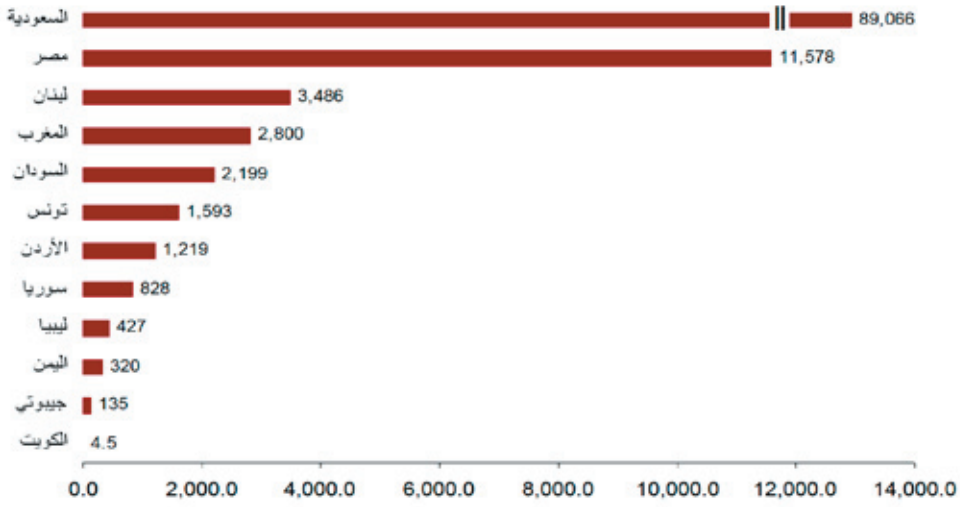

وبمقارنة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية خلال عامي 2006 و2007، يتضح أن سبع دول عربية ضمن الدول المتوافر عنها بيانات، سجلت زيادة في التدفقات الاستثمارية الواردة وهي السعودية، الأردن، مصر، سوريا، ليبيا ولبنان، في حين تراجعت التدفقات المتجهة إلى تونس، اليمن، المغرب والكويت.

ويرجع الارتفاع غير المسبوق الذي شهدته التدفقات الواردة إلى السعودية، حيث قفزت من 18.3 مليار دولار عام 2006 إلى 89 مليار دولار عام 2007، بدرجة كبيرة، إلى

الاستثمارات الموجهة لقطاع البتروكيماويات، حيث تم الترخيص في المملكة لمشروعين لإنتاج البتروكيماويات بقيمة استثمارية تجاوزت 25 مليار دولار (21 مليار دولار من هولندا وما يزيد على 4 مليارات دولار من الولايات المتحدة الأمريكية)، وكذلك الاستثمارات الموجهة إلى القطاع العقاري والتي تجاوزت ما قيمته 15 مليار دولار جاءت من جزر الكيمان والإمارات وسوريا، وما يزيد على 7 مليارات دولار في مشروعين لإنتاج الألمنيوم بتمويل مشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في المشروع الأول وبين ماليزيا والصين في المشروع الآخر. وجدير بالذكر أن عدد المشاريع المرخص لها بالمملكة خلال العام 2007 بلغ 1483 مشروعا جديدا.

(أنظر الجدول: رقم 13)

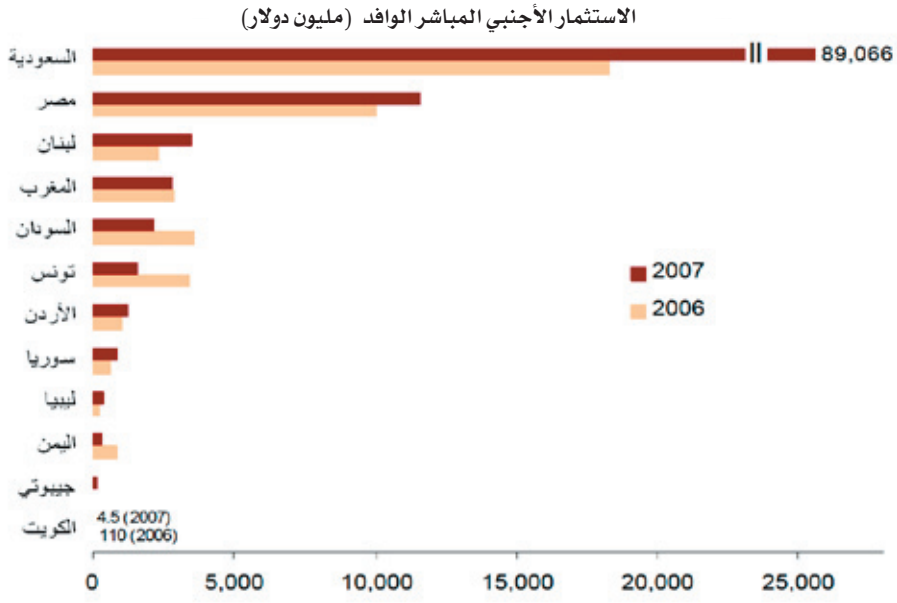

وفي هذا الصدد، يجب الإشارة إلى أن النمو المتواصل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية، يحمل في طياته العديد من المنافع المالية والاقتصادية على المستوى الكلي من جهة، إلا أنه يفرض العديد من التحديات التي سوف تواجهها السلطات الاقتصادية لهذه الدول، من جهة أخرى، وذلك فيما يتعلق بتصميم واختيار أنسب السياسات المتبعة لتعظيم الاستفادة من هذه التدفقات وتجنب آثارها السلبية. وفي هذا الشأن تشير التجارب الدولية الحديثة في مجال التعامل مع الآثار السلبية للتدفقات الرأسمالية الواردة

إلى أهمية التنسيق فيما بين السياسة النقدية والمالية، توافر العمق المالي لأسواق المال والتمويل، والتأكيد على أساليب الرقابة الاحترازية والإشراف الفعال كأدوات وشروط ضرورية يجب تطبيقها بغرض التخفيف من حدة المخاطر المصاحبة لهذه التدفقات الرأسمالية.

4.1.3 الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (بيانات 2006)

أشار "**تقرير الاستثمار الدولي 2007 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)**"، إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالميا بمعدل 38 % خلال عام 2006 لتبلغ 1305.9 مليار دولار مقابل 945.8 مليار دولار في عام 2005. وبحسب البيانات الواردة في التقرير بلغت حصة الدول المتقدمة حوالي 857.5 مليار دولار أو ما نسبته 65.7 % من الإجمالي، حصة الدول النامية حوالي 379.1 مليار دولار أي بنسبة 29.0 % من الإجمالي العالمي، ودول الاقتصادات المتحولة حوالي 69.3 مليار دولار أو ما نسبته 5.3 %، في حين بلغت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات حوالي 62.4 مليار دولار أو ما نسبته 4.8 % من الإجمالي العالمي. ويعزو التقرير هذه الزيادة الملحوظة على المستوى العالمي إلى عدة أسباب، أهمها؛ الأداء الاقتصادي القوي في العديد من الدول، ارتفاع أسعار النفط والمعادن والسلع الأساسية، تزايد عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية، إضافة إلى زيادة أنشطة الشركات عبر الوطنية في الصناعات الاستخراجية. فعلى الرغم من ارتفاع تكاليف العديد من مدخلات الإنتاج، ارتفعت أرباح شركات الصناعات الاستخراجية وفقا لمؤشر "فورشن جلوبال 500" للعامين 2005 و 2006 مقارنة بمستويات الأرباح المحققة في الشركات الكبرى التي تعمل في مجالات أخرى.

تطور ملحوظ في التدفقات الواردة إلى الدول العربية:

كما شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية خلال العام 2006 تطورا ملحوظا وقياسيا للعام السابع على التوالي، إذ بلغ إجمالي التدفقات إلى 21 دولة عربية شملها التقرير ما قيمته 62.4 مليار دولار مقابل 45.8 مليار دولار عام 2005، بزيادة نسبتها 36.2 %، وبذلك شكلت 4.8 % من الإجمالي العالمي مقابل 0.4 % فقط خلال عام 2000، وما نسبته 16.5 % من حصة الدول النامية من تلك التدفقات مقارنة بنحو 2.3 % خلال عام 2000. ووفقا للتقرير شهدت التدفقات زيادة ملحوظة في 14 دولة عربية هي السعودية ومصر ولبنان والسودان والجزائر والبحرين وقطر وتونس والأردن وسوريا وسلطنة عمان وليبيا وجيبوتي والصومال. وفي المقابل شهدت التدفقات الواردة تراجعا في 5 دول عربية هي الإمارات والمغرب والكويت وفلسطين والعراق. وفي حين تحولت التدفقات الموجبة في موريتانيا إلى تدفقات سالبة خلال الفترة، استمرت التدفقات السالبة إلى اليمن للعام الثاني على التوالي.

تطور حصة الدول العربية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة عالميا 2000 - 2006

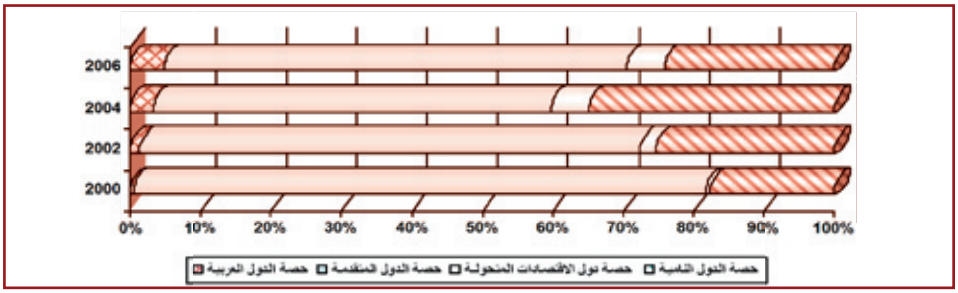

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2007 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد).

وقد احتلت السعودية المرتبة الأولى عربيا والعشرين عالميا في قائمة الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث نمت التدفقات الواردة إليها بمعدل 51 % لتصل إلى 18.3 مليار دولار عام 2006. وحلت مصر في المرتبة الثانية، حيث ارتفعت التدفقات الواردة إليها بدرجة ملحوظة بما نسبته 87 % لتبلغ ما قيمته 10.0 مليار دولار، تلتها الإمارات التي استقبلت مستوى اقل من التدفقات بنسبة 23 % لتصل إلى 8.4 مليارات دولار اتجهت بشكل رئيسي إلى المناطق الحرة المنتشرة فيها والبالغ عددها 15، إضافة إلى إتمامها عدة صفقات اندماج وتملك عبر الحدود وازدياد المشاريع الاستثمارية الجديدة فيها بشكل ملحوظ.

وبينما تضاعفت التدفقات الواردة إلى الأردن لتبلغ 3.1 مليار دولار، بما يعود جزئيا، إلى تملك شركة باتيلكو (البحرينية) لشركة "أمنية للاتصالات والتقنيات"، اجتذبت كل من العراق، فلسطين ولبنان تدفقات استثمارية محدودة لأسباب جيوسياسية. فقد زادت التدفقات إلى لبنان بمعدل محدود للغاية اقتصر فقط على 2 % لتبلغ 2.8 مليار دولار، وتراجعت في كل من فلسطين بنسبة 19 % لتبلغ 38 مليون دولار والعراق بنسبة 47 % لتبلغ 272 مليون دولار. وعلى الرغم من تأثر سوريا بعدم الاستقرار الاقتصادي للدول المحيطة، إلا أن التدفقات المتجهة إليها ارتفعت بمعدل 20 % لتبلغ 600 مليون دولار.

وقد شهدت كل من جيبوتي والصومال معدلات نمو مرتفعة بلغت في الصومال ما نسبته 300 % خلال عام 2006 إلى حوالي 96 مليون دولار، وفي جيبوتي نحو 391 % بقيمة 108 مليون دولار.

وقد ارتفعت التدفقات الواردة إلى الدول العربية ضمن إقليم شمال أفريقيا، حيث ساهمت سياسات الانفتاح على العالم الخارجي وبرامج الإصلاح في تدفق الاستثمارات إليها. ففي تونس تزايدت التدفقات بمعدلات غير مسبوقة بلغت 324 % لتصل إلى 3.3 مليار دولار،

وفي ليبيا بنسبة 67 % لتصل إلى 1.7 مليار دولار، والسودان بنسبة 54 % لتبلغ 3.5 مليار دولار، والجزائر بنسبة 66 % لتبلغ 1.8 مليار دولار، وذلك على الرغم من إنهاء **الجزائر** معظم الملكيات الأجنبية في صناعات النفط والغاز. أما بالنسبة للمغرب فقد تراجعت التدفقات إليها بمعدل محدود بلغ 2 % لتبلغ 2.9 مليار دولار. ويشير التقرير إلى **إقليم شمال إفريقيا** باعتباره شريكا تجاريا واستثماريا حيويا **للاتحاد الأوروبي**، حيث تتدفق الاستثمارات في كلا الاتجاهين، إذ قامت شركات عبر وطنية من دول الاتحاد الأوروبي بشراء أصول هامة، وبخاصة في كل من **المغرب ومصر**، ضمن إطار برامج الخصخصة التي بدأ تطبيقها منذ حقبة الثمانينيات. كما قام مؤخرا مستثمرون من الدول العربية بإقليم شمال إفريقيا بتملك حصص في شركات تعمل في دول الاتحاد الأوروبي، منها اوراسكوم تيليكوم (**مصر**) التي تملكت Wind Telecommunicazioni(**ايطاليا**)، بقيمة 12.8 مليار دولار. ويتوقع لمثل هذه التدفقات الاستثمارية أن تواصل نموها في ظل الاتفاقيات العديدة التي يتم إبرامها بين دول الاتحاد ودول شمال إفريقيا. ويعزى النمو السريع للتدفقات الواردة إلى دول الشمال الأفريقي العربية جزئيا إلى الخطوات الإصلاحية التي قامت بها دول المنطقة لفتح اقتصاداتها أمام الاستثمار الأجنبي منها؛ تحرير الخدمات المصرفية في **مصر**، والسماح للأجانب بتملك مساحات شاسعة من الأراضي في **المغرب**. كما اتخذ العديد من دول المنطقة إجراءات متنوعة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد شملت بشكل رئيسي، التخفيضات الضريبية (**الجزائر، مصر، تونس**)، وإقامة مناطق حرة للاستثمار الخاص (**المغرب**).

كما بلغت نسبة التدفقات الاستثمارية الواردة إلى دول **مجلس التعاون لدول الخليج العربية** (**الكويت، البحرين، عمان، قطر، السعودية والإمارات**) 52 % من إجمالي التدفقات الواردة إلى المنطقة العربية عام 2006، فبالإضافة إلى الزيادة الملحوظة التي شهدتها **السعودية** كأكبر مضيف للاستثمار ضمن مجموعة الدول العربية، واحتفاظ الإمارات بالمركز الثالث، ارتفعت التدفقات الواردة إلى كل من البحرين بمعدل 178 % لتبلغ 2.9 مليار دولار، وقطر بنسبة 55 % لتصل إلى 1.8 مليار دولار، في حين اقتصر معدل النمو على 6 % فقط في سلطنة عمان لتبلغ التدفقات 952 مليون دولار. وعلى الصعيد الدولي، ورغم أن اتفاقية واحدة فقط لإقامة منطقة للتجارة الحرة، تم توقيعها على مستوى إقليم مجلس التعاون الخليجي، بين كل من **سلطنة عمان والولايات المتحدة**، فإن مفاوضات عدة تدور حول إقامة مناطق حرة أخرى، منها منطقة للتجارة الحرة بين كل من **الأردن** ودول **مجلس التعاون الخليجي**، تشمل كافة الخدمات التجارية، المنتجات الزراعية، حرية تنقل الأفراد العاملين في قطاع الإنشاءات، التأمين والمؤسسات المصرفية. كما تدور مفاوضات أخرى حول إقامة منطقة للتجارة الحرة بين دول **المجلس والهند** والتي يتوقع أن تجذب الاستثمارات الخليجية إلى الهند، وبخاصة في مجال الخدمات المالية. كما ينتظر أن تختتم المفاوضات الدائرة بين

دول **المجلس واليابان** في المستقبل المنظور. ومن ناحية أخرى، دعا **الاتحاد الأوروبي** في فبراير 2007، دول **مجلس التعاون** إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة بينهما.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية بالمليون دولار
خلال الفترة (2000-2006)

الدولة	2000	2004	2005	2006	معدل النمو % 2006/2005
السعودية	183	1,942	12,097	18,293	51
مصر	1,235	2,157	5,376	10,043	87
الإمارات	515-	10,004	10,900	8,386	23-
السودان	392	1,511	2,305	3,541	54
تونس	779	639	782	3,312	324
الأردن	815	651	1,532	3,121	104
البحرين	364	865	1,049	2,915	178
المغرب	471	1,070	2,946	2,898	2-
لبنان	964	1,993	2,751	2,794	2
الجزائر	438	882	1,081	1,795	66
قطر	252	1,199	1,152	1,786	55
ليبيا	141	357	1,038	1,734	67
سلطنة عمان	83	229	900	952	6
سوريا	270	275	500	600	20
العراق	3-	300	515	272	47-
الكويت	16	24	250	110	56-
جيبوتي	3	39	22	108	391
الصومال	0.27	5-	24	96	300
فلسطين	62	49	47	38	19-
موريتانيا	40	392	864	3-	100-
اليمن	6	144	302-	385-	27-
الدول العربية	**5,997**	**24,717**	**45,829**	**62,406**	**36**

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2007

ويعزو التقرير هذا الاتجاه التصاعدي للتدفقات في السنوات الأخيرة إلى عدة عوامل، يأتي على رأسها، إضفاء المزيد من المرونة على الأطر التشريعية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في عدة دول من المنطقة، وبخاصة في مجال الخدمات المالية، العقارية والاتصالات. إضافة إلى أن خصخصة تلك الخدمات مثلت عامل جذب لحصص أكبر من الاستثمارات من خلال الشركات عبر الوطنية. وثانيها، تحسن مناخ الاستثمار وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في العديد من الدول العربية خلال السنوات الأخيرة. وثالثها، تواصل ارتفاع أسعار النفط بما أدى إلى اجتذاب المزيد من الاستثمارات إلى الصناعات والخدمات المتصلة بقطاع النفط والغاز عام 2006، كما جذب الازدهار الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط استثمارات جديدة وإبرام العديد من الصفقات الضخمة في إطار عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية.

من ناحية أخرى، واصل التحرير المستمر للقطاعات الفرعية المكونة للقطاع الخدمي وعلى رأسها قطاعات الخدمات المالية والتشييد والبناء والاتصالات تمهيد الطريق أمام الاستثمار الأجنبي الوارد، حيث استحوذ القطاع الخدمي في دول المنطقة العربية وخاصة في دول **مجلس التعاون الخليجي** على الحصة الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد. وهناك مؤشرات على تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التمويل الإسلامي من خلال المؤسسات المالية داخل المنطقة وخاصة في **دول الخليج العربية والأردن**. فعلى سبيل المثال، اتخذ **مصرف البحرين المركزي**، لأول مرة، إجراءات تسمح للبنوك الخارجية بممارسة أعمالها في البحرين. كما أعلنت **السعودية** عن خطة لإنشاء منطقة مالية في الرياض بحلول العام 2010، بتكلفة 6.7 مليار دولار، بهدف مواكبة تزايد الأنشطة المالية. وفي **قطر** وقع بنك **قطر المركزي** مذكرة تفاهم مع نظيره **البحريني** تهدف إلى تعاون الطرفين في مجال الإشراف على المؤسسات المالية العاملة فيهما. وكمثال على تحرير الصناعات الأخرى، سمحت سلطنة عمان بتملك الأجانب للعقارات مما سيعزز من اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع السياحي. وفي مجال الصناعات الاستخراجية أعلنت **قطر** عن عدة تغييرات في شروط التعاقد وطرح المناقصات التي من شانها تسهيل عملية دخول المناقصات والحفاظ على سرية العقود التي تديرها **شركة قطر للبتروكيماويات**، والتي سيكون لها اثر ايجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة وخاصة في إطار مبادرة قطر للغاز.

وبشكل عام، فان عملية الإصلاح المطلوب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر قد بدأت بالفعل في جميع دول المنطقة العربية. ففي **الأردن والعراق**، على سبيل المثال، تم تعديل بعض تشريعات الاستثمار الأجنبي المباشر بينما يتم حاليا تنقيح وتعديل البعض الآخر. وفي **الإمارات** صدرت مسودة قانون الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يهدف إلى تحسين مناخها الاستثماري.

وفي هذا الصدد، أشار التقرير إلى أن تغيير نظم العمل وتحسين مناخ الاستثمار قد لا يكونان كافيين لجذب حصص اكبر من التدفقات الاستثمارية إلى القطاعات التصنيعية، مما يستلزم من الدول العربية المضيفة تبني السياسات التي من شانها تعزيز الطاقات المحلية المتاحة، وبخاصة مهارات الأيدي العاملة مع توجيه اهتمام خاص للمتخصصين في المجال التقني. وقد عرض التقرير ملخصاً للتجربة الناجحة لكل من **الأردن والإمارات** في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المناطق الحرة كجزء من الجهود الحكومية لتوظيفه في القطاعات التصنيعية (مربع رقم 1). ففي الإمارات، ونتيجة لانتهاج سياسة تنويع القاعدة الإنتاجية الاقتصادية الهادفة إلى تشجيع القطاعات غير النفطية، بلغت مساهمة القطاع الصناعي ما نسبته خمس الناتج المحلي الإجمالي، بما يرجع بشكل أساسي إلى تقديم الحوافز الجاذبة للمستثمرين إلى المناطق الحرة الخاصة بأنواعها المختلفة. وفي الأردن تم توجيه ما نسبته 95 % من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إليها خلال عام 2006، نحو القطاع التصنيعي فيها.

مربع رقم (1): المناطق الصناعية الحرة في الإمارات والأردن:

أنشأت حكومة الإمارات في إطار مبادراتها المتعاقبة لتشجيع اجتذاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيه تلك التدفقات إلى القطاع الصناعي، العديد من المناطق الحرة التجارية والصناعية التي تقدم للمستثمرين حوافز وتسهيلات استثمارية خاصة، لإنشاء مؤسسات صناعية، حيث أصبح بمقدور الأجانب تملك ما نسبته 100 % من رأس مال المشروع المقام في تلك المناطق. وتوجد في الإمارات حاليا 15 منطقة حرة عاملة، أكبرها منطقة جبل علي الحرة، في أبو ظبي (JAFZ)، حيث يوجد أكثر من 500 كيان تجاري ينتمي إلى نحو 100 دولة حول العالم. وبوجه عام، فإن جميع هذه المناطق يتم استغلالها بشكل رئيسي، كمواقع للتخزين ومراكز للتوزيع تتبع مؤسسات تجارية محلية ودولية. ومن بين الشركات الاستثمارية عبر الوطنية المتواجدة في منطقة جبل علي الحرة، "شركات دايو، بلاك اند ديكر، هوندا، نستلة، نيسان، نوكيا وفيليبس وغيرها". كما توجد منطقة رأس الخيمة التجارية الحرة التي اجتذبت 2،400 شركة معظمها أجنبية. وتقدر قيمة استثمارات الشركات فيها، بما فيها الشركات المحلية، بنحو 27.2 مليار دولار.

من جهة أخرى، تهدف المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن إلى جذب الاستثمارات وتعزيز التكامل الاقتصادي في الإقليم وتوفير الحوافز اللازمة للتعاون الاقتصادي بين الأردن والدول الأخرى. فقد ساعدت القوانين الاقتصادية والحوافز الخاصة بتلك المناطق على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي استفاد من التسهيلات الممنوحة. وتبلغ قيمة الاستثمارات في مناطق الأردن الصناعية المؤهلة 379 مليون دولار، أوجدت أكثر من 40،000 وظيفة ضمن 79 مشروعاً. كما اجتذبت منطقة العقبة الصناعية الخاصة أكثر من 6 مليارات دولار حتى نهاية العام 2006.

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2007 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد).

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الاستثمارات المحلية (تكوين رأس المال الثابت) 2006

نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد/إجمالي تكوين رأس المال الثابت %	الدولة
اقل من 25 %	الكويت (0.7 %) وفلسطين (3.4 %) والجزائر (7 %) وسوريا (11 %) والعراق (12 %) وقطر (12 %) وعمان (17 %) والصومال (21 %) والمغرب (22 %)
26 % – 50 %	الإمارات (31 %) والسعودية (32 %) وليبيا (45 %) وتونس (49 %) ومصر (50 %)
51 % – 75 %	السودان (65 %) ولبنان (72 %)
76 % – 100 %	الأردن والبحرين بنحو (99 %)
اكبر من 100 %	جيبوتي (108 %)

ملحوظة: حققت كل من اليمن وموريتانيا نسباً سالبة بمعدل (– 14 %) و (– 1.5 %) على التوالي.

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2007 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد).

وقد سجل **مجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي الوارد إلى الدول العربية** خلال الفترة من 1997 إلى 2006 ما قيمته 188.8 مليار دولار وبنسبة تبلغ 2.2 % من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على صعيد العالم، وبنسبة 7.9 % على صعيد الدول النامية وبمعدل تدفق سنوي بلغ نحو 18.9 مليار دولار خلال الفترة ذاتها.

(أنظر الملحق: جدول رقم 14)

الاتجاهات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر:

أشار التقرير إلى أن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عالميا خلال عام 2006 بلغ 1215.8 مليار دولار مرتفعا عن 837.2 مليار دولار في عام 2005 أي بارتفاع مقداره 45 %، بلغت حصة الدول المتقدمة منها حوالي 1022.7 مليار دولار (ما نسبته 84.1 % من الإجمالي) وحصة الدول النامية حوالي 174.4 مليار دولار (ما نسبته 14.3 %) ودول الاقتصادات التي تمر بمراحل انتقالية حوالي 18.7 مليار دولار (ما نسبته 1.7 %) في حين بلغت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات الصادرة حوالي 13.6 مليار دولار أو ما نسبته 1.1 % من الإجمالي. وارتفعت التدفقات الصادرة من سبع عشرة دولة عربية يرصدها التقرير بنسبة 10 % عن عام 2005 حيث بلغت حينها نحو 12.3 مليار دولار. ووفقا للتقرير، شهدت التدفقات الصادرة من (8) دول عربية (الكويت والمغرب وسلطنة عمان ومصر وقطر

وليبيا واليمن وتونس) ارتفاعات متباينة. وفي المقابل شهدت تراجعا في (6) دول عربية (الإمارات والبحرين ولبنان وفلسطين والجزائر وسوريا). ولم تتوافر معلومات عن التدفقات الصادرة من كل من الأردن وموريتانيا في التقرير الحالي.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية عامي 2005 ، 2006

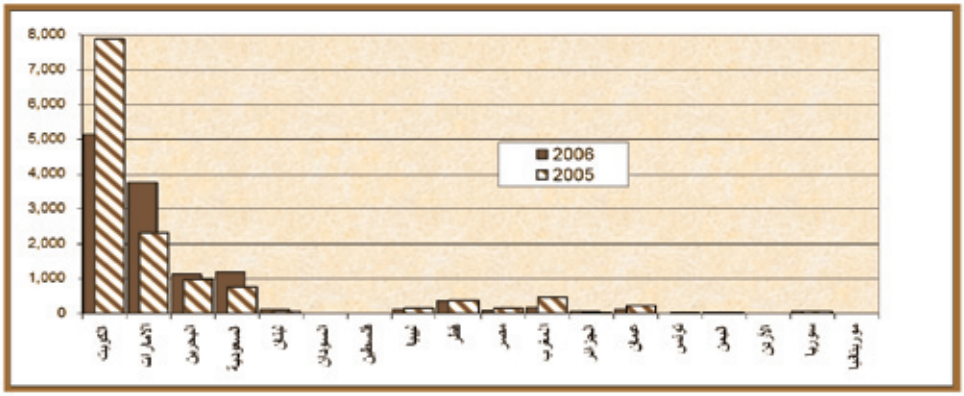

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2007 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد).

تطورات التدفقات الصادرة من الدول العربية:

احتلت **الكويت** المرتبة الأولى عربيا في قائمة الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت التدفقات الصادرة منها ما قيمته 7.9 مليار دولار عام 2006 بزيادة نسبتها 53 % مقارنة بالعام 2005، تركزت معظمها في قطاعات الاتصالات والخدمات المالية والسياحة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، نشطت "**ام تي سي**"، إحدى شركات الهواتف المتنقلة، في مجال توسيع أعمالها في 14 دولة ضمن **إقليم إفريقيا جنوب الصحراء**، مشاريع جديدة في **السعودية**، والدخول في مناقصة للحصول على رخصة أخرى لتشغيل الهاتف النقال في **قطر**. من ناحية أخرى، يعمل **البنك الوطني** على إتمام صفقات أعمال في كل من **مصر والأردن وقطر وتركيا**. وحلت **الإمارات** في المرتبة الثانية عربيا بتدفقات بلغت قيمتها 2.3 مليار دولار، على الرغم من تراجعها بمعدل 38 % عن مستواها خلال العام 2005، وأعتبرها التقرير أكثر الدول المستثمرة نشاطا في المنطقة العربية في مجال المشاريع الاستثمارية الجديدة بإعلانها عن تنفيذ أكثر من 200 مشروع عبر الحدود خلال العام 2006، تركز معظمها في القطاعات العقارية والسياحية في دول منها **الصين، الهند، المغرب وباكستان**. وقد تنوعت المشاريع العقارية لتشمل إنشاء الفنادق والمكاتب وبناء السفن، بالإضافة إلى القطاع اللوجيستي وخدمات النقل والتوزيع داخل المنطقة العربية. وكانت **الإمارات**، وفقا للتقرير أيضا، اكبر متملك خلال العام 2006 بإبرامها العديد من صفقات شراء شملت شركات من

بريطانيا، كندا، الولايات المتحدة، وباكستان. وبالرغم من تراجع التدفقات الصادرة من كل من **البحرين والسعودية**، حلت **البحرين** في المرتبة الثالثة عربيا بما قيمته 980 مليون دولار، تلتها **السعودية** بما قيمته 753 مليون دولار؛ تركز معظمها في الصناعات الدوائية، البلاستيكية والمطاطية، وشملت **استراليا، نيوزيلندا وفيتنام**. وبوجه عام، تركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من **دول مجلس التعاون الخليجي** بشكل رئيسي في قطاعات النفط والغاز والصناعات المتصلة بهما، السياحة، الاتصالات والخدمات المالية. كما سجلت كل من **المغرب ومصر وليبيا** على التوالي، أعلى مستويات لها في تدفقات الاستثمار المباشر الصادرة، حيث ارتفعت من المغرب بمعدل 169 % لتصل إلى 468 مليون دولار، ومن مصر بمعدل 61 % لتبلغ 148 مليون دولار، وليبيا بمعدل 10 % لتبلغ 141 مليون دولار. كما وسع عدد من شركات الخدمات عبر الوطنية (معظمها في **شمال إفريقيا**) أنشطته في الخارج بما فيها أوروبا. وشملت تلك التدفقات الصادرة على سبيل المثال كلاً من شركة اوراسكوم (**مصر**)، وشركة Maroc (**المغرب**).

من جهة أخرى بلغ مجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي الصادر من الدول العربية خلال الفترة من 1997 إلى 2006 ما قيمته 41.8 مليار دولار بنسبة 4.7 % من الإجمالي الصادر من الدول النامية خلال هذه الفترة وبنسبة 0.5 % من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر على صعيد العالم، وبمعدل تدفق سنوي بلغ نحو 4.2 مليار دولار.

(أنظر الملحق: جدول رقم 15)

توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة (إلى/ من) الدول العربية 2006

المدى	التدفقات الواردة (إلى الداخل)	التدفقات الصادرة (إلى الخارج)
أكثر من 5 مليارات دولار	السعودية ومصر والإمارات	الكويت
ما بين 3- 4.9 مليار دولار	الأردن والسودان وتونس	-
ما بين 2- 2.9 مليار دولار	البحرين ولبنان والمغرب	الإمارات
ما بين 1- 1.9 مليار دولار	الجزائر وليبيا وقطر	-
ما بين 0.5- 0.9 مليار دولار	سلطنة عمان وسوريا	البحرين والسعودية
ما بين 0.1 – 0.4 مليار دولار	الكويت والعراق	قطر وسلطنة عمان والمغرب
أقل من 0.1 مليار دولار	فلسطين واليمن وجيبوتي والصومال وموريتانيا	الأردن وفلسطين واليمن وسوريا ولبنان ومصر وليبيا والجزائر وتونس والسودان

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2007.

عمليات الاندماج والتملك:

بلغ حجم عمليات الاندماج والتملك عالميا خلال عام 2006 نحو 880 مليار دولار كان نصيب الدول العربية منها كبائع نحو 8.9 مليار دولار في حين بلغ نصيبها كمشتر نحو 37.3 مليار دولار. وقد بلغ الحجم التراكمي لعمليات الاندماج والتملك للفترة من 1997 - 2006 نحو 5.98 تريليون دولار بلغت حصة الدول العربية منها كبائع وكمشتر نحو 101.2 مليار دولار وبنسبة 1.7 %.

(أنظر الملحق: جدول رقم 16)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية بالمليون دولار
خلال الفترة (2000-2006)

الدولة	2000	2004	2005	2006	معدل النمو % 2006/2005
الكويت	303-	2,526	5,142	7,892	53
الإمارات	424	2,208	3,750	2,316	38-
البحرين	10	1,036	1,123	980	13-
السعودية	112	709	1,183	753	36-
المغرب	60	32	174	468	169
قطر	18	192	352	379	8
سلطنة عمان	2-	250	114	247	117
مصر	51	159	92	148	61
ليبيا	98	286-	128	141	10
لبنان	108	213	122	71	42-
سوريا	43	48	61	55	10-
اليمن	9-	21	26	36	38
الجزائر	18	258	57	35	39-
تونس	0.4	4	13	33	154
السودان	-	-	-	9	-
فلسطين	213	51-	9	2	78-
الأردن	2	-	-	-	-
موريتانيا	1	4	2	-	-
الدول العربية	**843**	**7,323**	**12,348**	**13,565**	**10**

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2007

الشركات عبر الوطنية العربية:

وفق قاعدة البيانات التي ترصدها انكتاد للتوزيع الجغرافي **للشركات عبر الوطنية**، بلغ عدد الشركات الأم (الرئيسية) في الدول العربية 539 شركة من أصل 78 ألف شركة على مستوى العالم، إلى جانب 5066 شركة شقيقة وفرعية من أصل 778 ألف شركة شقيقة وفرعية على مستوى العالم، تتركز في تونس (142 شركة رئيسية و2803 شركات شقيقة وفرعية) وسلطنة عمان (92 شركة رئيسية و49 شركة شقيقة وفرعية) والإمارات (89 شركة رئيسية و918 شركة شقيقة وفرعية) والسعودية (67 شركة رئيسية و184 شركة شقيقة وفرعية) والكويت (35 شركة رئيسية و57 شركة شقيقة وفرعية) ولبنان (33 شركة رئيسية و101 شركة شقيقة وفرعية) والمغرب (4 شركات رئيسية و348 شركة شقيقة وفرعية).

وضع الدول العربية في مؤشري الأداء والإمكانات للتدفقات الواردة:

وقد شمل **مؤشرا الأداء والإمكانات** ست عشرة دولة عربية من أصل 141 دولة على مستوى العالم، ندرج ترتيبها وفق موقع كل منها في المؤشرين وحسب احدث فترة زمنية متوافرة بالمقارنة مع الفترة السابقة لها، وقد تصدرت الأردن والبحرين ولبنان والسودان مجموعة الدول العربية في مؤشر الأداء، في حين تصدرت قطر والإمارات والسعودية مجموعة الدول العربية في مؤشر الإمكانات، كما هو مبين في الجدول التالي:

مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي | **مؤشر إمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي**

الدولة	*2005	*2006	الدولة	*2004	*2005
السودان	13	19	قطر	9	9
البحرين	23	11	الإمارات	12	23
سوريا	102	48	البحرين	32	32
الأردن	19	8	السعودية	29	28
قطر	66	58	ليبيا	43	40
المغرب	44	55	الكويت	41	37
تونس	81	41	سلطنة عمان	57	57
لبنان	9	14	الأردن	61	59
الجزائر	113	110	لبنان	68	75
الإمارات	18	24	تونس	65	68
مصر	68	33	الجزائر	63	61
سلطنة عمان	88	88	مصر	79	81
ليبيا	96	81	اليمن	92	96
السعودية	92	63	المغرب	90	92
اليمن	140	140	سوريا	89	93
الكويت	137	136	السودان	175	122

متوسط 3 سنوات سابقة بما فيها السنة المشار إليها.

ووفق تقاطع مؤشري الأداء والإمكانات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 2005 صنفت 16 دولة عربية كالتالي:

- مجموعة دول الطليعة (أداء مرتفع وإمكانات مرتفعة): اشتملت على 4 دول هي البحرين والأردن وقطر والإمارات.
- مجموعة الدول دون إمكاناتها (أداء منخفض وإمكانات مرتفعة): اشتملت على 6 دول هي الجزائر والكويت وليبيا وسلطنة عمان والسعودية وتونس.
- مجموعة الدول أعلى من إمكاناتها (أداء مرتفع وإمكانات منخفضة) اشتملت على 4 دول هي مصر ولبنان والسودان والمغرب.
- مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض (أداء منخفض وإمكانات منخفضة) اشتملت فقط على سوريا واليمن.

وبمقارنة مصفوفة انكتاد لمؤشري الأداء والإمكانات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة الحالية (2003–2005) مع الفترة السابقة (2002 – 2004) تبين الآتي:

1 – **تحسن وضع دولة عربية واحدة** هي مصر (انتقلت من مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض إلى مجموعة الدول الأعلى من إمكاناتها).

2 – **حافظت 14 دولة عربية على مواقعها**، حيث جاءت كل من البحرين والأردن والإمارات وقطر (في مجموعة دول الطليعة)، والجزائر والكويت وليبيا وسلطنة عمان والسعودية وتونس (في مجموعة الدول دون إمكاناتها) وكل من السودان والمغرب (في مجموعة الدول أعلى من إمكاناتها) وسوريا واليمن (في مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض).

3 – **تراجع وضع دولة واحدة هي لبنان** (من مجموعة الدول الطليعة إلى مجموعة الدول الأعلى من إمكاناتها). كما هو مبين في الجدول أدناه:

المجموعة	الفترة	
	2004 - 2002	2005 - 2003
مجموعة دول الطليعة (أداء مرتفع – إمكانات مرتفعة)	البحرين، الأردن، قطر، لبنان والإمارات	البحرين، الأردن، قطر والإمارات
مجموعة الدول دون إمكاناتها (أداء منخفض – إمكانات عالية)	الجزائر، الكويت، ليبيا، سلطنة عمان، السعودية وتونس	الجزائر، الكويت، ليبيا، سلطنة عمان، السعودية وتونس
مجموعة الدول أعلى من إمكاناتها (أداء مرتفع – إمكانات منخفضة)	المغرب والسودان	المغرب، السودان، لبنان ومصر
مجموعة دول الأداء المنخفض (أداء منخفض – إمكانات منخفضة)	مصر، سوريا واليمن	سوريا واليمن

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2007 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد).

3 . 2 التجارة

1.2.3 التجارة العربية الخارجية (تقديرات 2007)

نمت التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية خلال عام 2007 بنحو 15 % بالمقارنة مع العام السابق وذلك حسب ما أشارت إليه التقديرات الأولية لمنظمة التجارة العالمية والتي جاء فيها أن إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية باستثناء الصومال وفلسطين بلغ خلال عام 2007 نحو 1،235 مليار دولار، كان نصيب الصادرات منها 60.6 % وبلغت قيمتها 749 مليار دولار في حين شكلت الواردات ما نسبته 39.4 % وما قيمته 486 مليار دولار بالمقارنة مع إجمالي تجارة خارجية بمعدل 1073 مليار دولار عام 2006 (توزعت على 681 مليار دولار صادرات و392 مليار دولار واردات).

التجارة العربية الخارجية (مليار دولار) 2007

المصدر: منظمة التجارة العالمية

وقد توافرت للمؤسسة بيانات من تسع عشرة دولة عربية (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، العراق، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، سوريا، مصر، جيبوتي، موريتانيا واليمن).

وبوجه عام شكلت الصادرات العربية من السلع بالمتوسط خلال السنوات الخمس الماضية ما نسبته 4.6 % من إجمالي صادرات السلع العالمية، بينما شكلت الواردات العربية من

السلع بالمتوسط نحو 2.8 % من إجمالي واردات السلع العالمية، وبتحليل صادرات الدول العربية (19 دولة) التي توافرت عنها البيانات، تصدرت السعودية المركز الأول بصادرات بلغت قيمتها 229 مليار دولار عام 2007 مقابل صادرات بلغت 211 مليار دولار عام 2006 وشكلت الصادرات السعودية نحو 31 % من إجمالي الصادرات، تليها الإمارات بصادرات بلغت 154 مليار دولار مقابل 143 مليار دولار العام الماضي ونسبة 21 %، الكويت بصادرات بلغت 63 مليار دولار مقابل 59 مليار دولار في 2006 ونسبة 8.5 %، الجزائر بصادرات بلغت 60 مليار دولار من 55 مليار دولار عام 2006 ونسبة 8 %، ليبيا بصادرات بلغت 48 مليار دولار مقابل 39 مليار دولار في 2006 ونسبه 6.4 % حيث صدرت هذه الدول الخمس حوالي 74 % من إجمالي الدول العربية.

بلغت قيمة الواردات بحسب البيانات المتوافرة، 392 مليار دولار عام 2007 تصدرت الإمارات المركز الأول بواردات سلعية بلغت قيمتها نحو 121 مليار دولار عام 2007 مقابل 98 مليار دولار عام 2006 وشكلت ما نسبته 25 % من إجمالي واردات مجموعة الدول، تليها السعودية بواردات 94 مليار دولار مقابل 70 مليار دولار في 2006 ونسبة 19 %، مصر بواردات 38 مليار دولار مقابل 30 مليار دولار العام الماضي ونسبة 7.8 %، المغرب بواردات 31 مليار دولار من 28 مليار دولار العام الماضي ونسبة 6.5 % والعراق بواردات وصلت قيمتها إلى 29 مليار دولار من 26 مليار دولار في 2006 ونسبة 6 %. واحتفظت هذه الدول الخمس بحصتها من إجمالي الواردات العربية محققة نسبة 64 % للعام الثاني على التوالي.

وقد سجلت هذه الدول فائضا في الميزان التجاري التجميعي لعام 2007 بلغ 262 مليار دولار منخفضا بنسبة 9.5 %عن الفائض المسجل لعام 2006 والبالغ نحو 290 مليار دولار، والذي يعزى إلى انخفاض الفائض في الميزان التجاري في 6 دول عربية تشمل الإمارات من 45 مليار دولار عام 2006 إلى 33 مليار دولار عام 2007، السعودية (من 142 مليار دولار إلى 134 مليار دولار)، سلطنة عمان (من 10.5 مليار دولار إلى 8.8 مليار دولار)، قطر (من 19 مليار دولار إلى 15 مليار دولار)، الكويت (من 44.5 مليار دولار إلى 44 مليار دولار)، واليمن (من مليارين دولار إلى 1.3 مليار دولار). وتحول الفائض في الميزان التجاري إلى عجز في دولة عربية واحدة هي موريتانيا من فائض بلغ نحو 205 ملايين دولار عام 2006 إلى عجز بلغ 150 مليون دولار عام 2007. وارتفع خلال العام عجز الميزان التجاري في ست دول عربية، ففي الأردن ارتفع من عجز بلغ 3.6 مليار دولار عام 2006 إلى عجز بلغ 4.5 مليار دولار عام 2007، كما ارتفع في تونس (من عجز بلغ 3.3 مليار دولار إلى عجز بلغ 3.8 مليار دولار)، وارتفع في جيبوتي (من عجز بلغ 194 مليون

دولار إلى عجز بلغ 310 ملايين دولار)، وارتفع في سوريا (من عجز بلغ 569 مليون دولار إلى عجز بلغ 3.5 مليار دولار)، كما ارتفع في كل من مصر والمغرب بحوالي 3.9 مليار دولار حيث ازداد من 11.9 مليار دولار إلى 15.8 مليار دولار في مصر و من 12.9 مليار دولار إلى 16.8 مليار دولار في المغرب. ومن ناحية أخرى شهدت دولة عربية واحدة انخفاضا في عجز الميزان التجاري هي لبنان (من عجز بلغ 6.2 مليار دولار عام 2006 إلى عجز بلغ 5.2 مليار دولار عام 2007)، وأخرى شهدت تحولاً من عجز في الميزان التجاري إلى فائض وهي السودان حيث تحول عجز بلغ نحو 1.4 مليار دولار في 2006 الى فائض بلغ 729 مليون دولار في 2007.

(أنظر الملحق: جدول رقم 17).

وعلى صعيد العلاقات التجارية الدولية مازالت ست دول عربية (الجزائر، العراق، لبنان، ليبيا، السودان واليمن)، تسعى للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية التي تضم 150 عضوا. كما شهد العام 2006 دخول اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة حيز التنفيذ، في حين واصلت الإمارات المفاوضات لتوقيع اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة، واستمرت الدول العربية في تعزيز علاقتها الاقتصادية والتجارية مع الصين والهند وتركيا وإيران والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية ومع دول وسط وشرق آسيا بهدف زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية وهذه الدول، وواصلت دول مجلس التعاون الخليجي محادثاتها مع الاتحاد الأوروبي بهدف توقيع اتفاقية إقامة منطقة حرة، كما واصلت محادثاتها أيضا مع الهند وتركيا من أجل إقامة مناطق حرة.

2.2.3 التجارة العربية البينية (تقديرات 2007)

تراوحت نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة العربية الخارجية بالمتوسط حول 10 % خلال الفترة 2003-2006، وبالرجوع إلى بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007 وبيانات منظمة التجارة العالمية عن التجارة العربية الخارجية أمكن تقدير حجم التجارة العربية البينية خلال عام 2007 حيث من المتوقع أن تكون قد بلغت نحو 137 مليار دولار عام 2007 وما نسبته 11.1 % من إجمالي التجارة العربية الخارجية، تشكل الصادرات منها نسبة 50.9 % أو ما يقارب 69.5 مليار دولار في حين تشكل الواردات منها نحو 67 مليار دولار ونسبة 49.1 %.

الصادرات/الواردات البينية (مليون دولار) 2007

3.2.3 التجارة العربية البينية (بيانات 2006)

تشير البيانات الواردة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007 إلى أن حجم التجارة العربية البينية شهد نمواً للعام الثالث على التوالي، حيث ارتفع بنسبة 21.8 % بالمقارنة مع عام 2005، إلا أن معدل النمو لم يصل إلى مستواه المحقق في عام 2005، والذي بلغ 25.7 %. وقد بلغت قيمة التجارة العربية البينية في عام 2006 حوالي 107.9 مليار دولار مقابل حوالي 88.6 مليار دولار في عام 2005. وقد زادت الصادرات البينية خلال عام 2006 بنسبة 25.8 % لتصل إلى حوالي 55.4 مليار دولار، وشكلت ما نسبته 8.4 % من إجمالي الصادرات العربية بالمقارنة مع 44.1 مليار دولار عام 2005 ونسبة 7.9 % من إجمالي الصادرات العربية. وبالمقابل زادت الواردات العربية البينية خلال عام 2006 بنسبة 17.8 % عن عام 2005، فبلغت حوالي 52.5 مليار دولار عام 2006، وشكلت ما نسبته 14.1 % من إجمالي واردات الدول العربية بالمقارنة مع 44.5 مليار دولار عام 2005 ونسبة 13.7 % من واردات الدول العربية.

(انظر الملحق: جدول رقم 18)

وقد شهدت معظم الدول العربية نموا بدرجات متفاوتة في صادراتها البينية عام 2006 باستثناء اليمن ولبنان، ويعزى هذا الارتفاع إلى الاعتماد المتزايد للدول العربية على التبادل التجاري البيني وخصوصا بعد تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (جافتا) وتطبيق الإعفاءات الجمركية الكاملة. وقد شهدت الصادرات البينية للإمارات أعلى معدلات

النمو حيث بلغ 58.5 % خلال عام 2006 لتصل إلى 8.5 مليار دولار بالمقارنة مع 5.4 مليار دولار عام 2005، وشهدت صادرات السودان البينية زيادة نسبتها 42.8 % خلال عام 2006 حيث بلغت 550 مليون دولار بالمقارنة مع 385 مليون دولار عام 2005، كما شهدت الصادرات المصرية البينية زيادة نسبتها 38.3 % خلال عام 2006 حيث بلغت 2.5 مليار دولار بالمقارنة مع 1.8 مليار دولار عام 2005، وتراوحت الزيادة في باقي الدول العربية في الحدود ما بين 2.4 % إلى 36.3 %. في حين حققت كل من اليمن ولبنان معدلات نمو سالبة بلغت 7.1 % و0.7 % على التوالي.

أما من حيث حجم الصادرات البينية، فقد جاءت السعودية في المرتبة الأولى لعام 2006، حيث بلغت صادراتها البينية حوالي 26.8 مليار دولار بما نسبته 48.4 % من إجمالي الصادرات العربية البينية، تليها دولة الإمارات بنحو 8.5 مليار دولار وما نسبته 15.4 % من إجمالي الصادرات العربية البينية، ثم مصر بحوالي 2.5 مليار دولار ونسبة 4.6 %، فسلطنة عمان 2.1 مليار دولار وبنسبة 3.8 %، وشكلت هذه الدول الخمس ما نسبته 72.0 % من إجمالي الصادرات العربية البينية. ويلاحظ تنامي الصادرات العربية بشكل ملحوظ خلال الفترة 2001 – 2006، إذ بلغت قيمتها حوالي 55.4 مليار دولار عام 2006 بالمقارنة مع 16.9 مليار دولار عام 2001، إي بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط 26.8 %. وهو ما يعزى إلى نمو الصادرات البينية في معظم الدول العربية والتي يأتي على رأسها النمو الكبير الذي شهدته الصادرات البينية السعودية من 6 مليارات دولار عام 2001 إلى حوالي 26.8 مليار دولار عام 2006، وصادرات الإمارات البينية من 2.6 مليار دولار عام 2001 إلى حوالي 8.5 مليار دولار عام 2006.

وفيما يتعلق باتجاه الصادرات العربية البينية، فقد صدرت السعودية ما نسبته 25.3 % من إجمالي صادراتها البينية إلى الإمارات و22.6 % إلى البحرين و12.1 % إلى الأردن. وصدرت الإمارات ما نسبته 25.0 % إلى سلطنة عمان و18.1 % إلى السعودية و12.1 % إلى كل من سورية واليمن. وصدرت مصر 14.9 % إلى السعودية و14.2 % إلى الإمارات و12.0 % إلى سورية. وصدرت سلطنة عمان ما نسبته 63.4 % إلى الإمارات و11.3 % إلى السعودية و3.5 % إلى اليمن والكويت. في حين صدرت الكويت ما نسبته 23.5 % من صادراتها البينية إلى اليمن، و17.0 % إلى الإمارات و16.1 % إلى سورية. أما قطر فقد صدرت ما نسبته 61.9 % إلى الإمارات و 8.8 % إلى السعودية. وهو ما يشير إلى تركز معظم التبادل التجاري البيني العربي في الدول العربية المجاورة.

وبخصوص التركيبة السلعية للتجارة العربية البينية عام 2006 فقد احتل قطاع المواد الخام والوقود المعدني المرتبة الأولى بنسبة بلغت 55.65 % من إجمالي التجارة البينية، يليه قطاع المصنوعات بنسبة 13.3 %، والأغذية والمشروبات بنسبة 12.95 % ثم المواد الكيماوية بنسبة 9.0 % والآلات ومعدات النقل بنسبة 8.25 % وأخيرا قطاع السلع غير المصنفة بنسبة 0.85 % كما هو موضح في الجدول التالي:-

هيكل الصادرات والواردات البينية عام 2006

السلعة	الصادرات %	الواردات %	إجمالي التجارة %
المواد الخام والوقود المعدني	61.3	50.0	55.65
المصنوعات	12.5	14.1	13.30
الآلات ومعدات النقل	6.4	10.1	8.25
المنتجات الكيماوية	7.3	10.7	9.00
الأغذية والمشروبات	11.7	14.2	12.95
سلع غير مصنفة	0.8	0.9	0.85
الإجمالي	**% 100**	**% 100**	**% 100**

4.2.3 التجارة العربية الخارجية في الخدمات (تقديرات 2007)

اقتصرت بيانات التجارة الدولية في الخدمات خلال عام 2006 المتاحة على موقع منظمة التجارة العالمية على 5 دول عربية هي مصر والأردن والمغرب وتونس والسودان، وقد بلغ حجم التجارة الخارجية في الخدمات لهذه الدول نحو 62.5 مليار دولار، توزعت ما بين حصيلة صادرات بلغت 37.5 مليار دولار أو ما نسبته 60 % من الإجمالي، في حين تمثل الباقي في مدفوعات عن واردات اقتصرت نسبتها على 40 % من الإجمالي.

وقد تصدرت مصر مجموعة الدول العربية الخمس، إذ بلغ حجم تجارتها الخارجية الخدمية نحو 30.3 مليار دولار ونسبة 48.4 % من حصة هذه المجموعة وتوزعت على 18.4 مليار دولار صادرات و11.8 مليار دولار واردات، تليها المغرب بحصة بلغت 15.6 مليار دولار ونسبة 24.9 % (منها 11.1 مليار دولار صادرات و4.5 مليار دولار واردات)، وتونس بحصة بلغت 7.4 مليار دولار ونسبة 11.9 % (منها 4.75 مليار دولار صادرات و2.7 مليار دولار

وارادات)، ثم الأردن بحصة بلغت 6.0 مليارات دولار ونسبة 9.6 % (منها 3.0 مليار دولار صادرات و3.0 مليارات دولار واردات)، والسودان بحصة بلغت 3.2 دولار ونسبة 5.1 % (منها 210 مليون دولار صادرات و3.0 مليارات دولار واردات).

(أنظر الملحق جدول رقم 19).

5.2.3 تطور التجارة العربية في الخدمات (2002 – 2006)

نمت التجارة العربية في الخدمات نموا ملحوظا خلال الفترة 2002-2006، حققت معدل نمواً سنويا بلغ بالمتوسط 21.1 % خلال الفترة لتصل إلى 177.9 مليار دولار عام 2006 بالمقارنة مع 82.7 مليار دولار عام 2002. و بنفس الوتيرة ازدادت الصادرات خلال الفترة ذاتها بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 20 % لتبلغ 75.2 مليار دولار عام 2006 من 36.2 مليار دولار عام 2002، وارتفعت الواردات من 46.5 مليار دولار عام 2002 إلى 102.8 مليار دولار عام 2006، أي بمعدل نمو بلغ بالمتوسط 21.9 % سنويا خلال الفترة.

وخلال الفترة احتلت مصر المرتبة الأولى ضمن مجموعة الدول العربية الثماني عشرة في تجارة الخدمات بحصة تراكمية بلغت 103.6 مليار دولار و نسبة 16.4 % من إجمالي التجارة العربية في الخدمات (منها 64.3 مليار دولار صادرات و 39.3 مليار دولار واردات) تلتها الإمارات بحصة بلغت 96.6 مليار دولار و نسبة 15.3 % (منها 17.6 مليار دولار صادرات و 79 مليار دولار واردات)، السعودية بحصة 90.8 مليار دولار و نسبة 14.4 % (منها 30.7 مليار دولار صادرات و 60.1 مليار دولار واردات)، لبنان بحصة 80.6 مليار دولار و نسبة 12.7 % (منها 46 مليار دولار صادرات و 35 مليار دولار واردات)، و الكويت بحصة بلغت 47.8 مليار دولار و نسبة 7.6 % (منها 15.4 مليار دولار صادرات و 32.4 مليار دولار واردات) ثم المغرب بحصة بلغت 46.1 مليار دولار ونسبة 7.3 % (منها 32.4 مليار دولار صادرات و 13.7 مليار دولار واردات) وتراوحت نسب الدول الأخرى ما بين 4.1 % لتونس إلى 0.1 % لجيبوتي.

(انظر الملحق جدول رقم 20)

6.2.3 قوائم أكبر المصدرين والمستوردين عالميا 2007

شملت قوائم أكبر الدول المصدرة والمستوردة للسلع والخدمات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية للعام 2007، أكبر 30 دولة في العالم على مستوى صادرات وواردات السلع، وشكلت تجارتها الخارجية بالمتوسط 82.6 % من إجمالي حركة التجارة العالمية للسلع، التي بلغت نحو 28.1 تريليون دولار. كما أصدرت المنظمة قوائم لأكبر 30 دولة مصدرة ومستوردة

للخدمات على مستوى العالم، شكلت تجارتها بالمتوسط نحو 83.6 % من إجمالي حركة التجارة العالمية في الخدمات والتي بلغت 6.3 تريليون دولار.

وعلى مستوى الصادرات العالمية، بلغ حجم الصادرات السلعية في عام 2007 نحو 14 تريليون دولار. وقد طرأت تغيرات على ترتيب الدول في قائمة أكبر المصدرين للسلع للعام 2007 مقارنة بالعام 2006، إلا أنها جاءت محدودة بتقدم أو تراجع في حدود مركز واحد فقط باستثناء الهند التي تقدمت من الترتيب 28 إلى 26، ودخول جمهورية التشيك إلى الترتيب الأخير في القائمة. وفي حين حافظت ألمانيا على الصدارة كأكبر دولة مصدرة للسلع في العالم بحصة 9.5 % من الإجمالي، بحجم صادرات بلغ نحو 1.3 تريليون دولار، تقدمت الصين بحصة بلغت 8.8 % وحجم صادرات بلغ 1.2 تريليون دولار على الولايات المتحدة الأمريكية التي حلت في المركز الثالث بحصة بلغت 8.4 %، وحجم صادرات بلغ 1.1 تريليون دولار، تليها اليابان بحصة بلغت 5.1 % وحجم صادرات بلغ 713 مليار دولار وفرنسا بحصة بلغت 4.0 %، وحجم صادرات بلغ 552 مليار دولار. أما بلجيكا فقد تقدمت للمركز التاسع على حساب كندا، وايطاليا إلى المركز السابع على حساب المملكة المتحدة التي شهدت تراجع معدل نمو صادراتها السلعية بنحو 3 % خلال العام.

وعلى صعيد الدول العربية، تراجعت السعودية من المرتبة 17 وحصة 1.7 % وصادرات بلغت 209 مليار دولار في عام 2006 إلى المرتبة 18 وحصة 1.6 % وارتفعت صادراتها إلى نحو 229 مليار دولار في عام 2007، وكذلك تراجعت الإمارات من المرتبة 22 وبحصة 1.2 % وحجم صادرات بلغت 139 مليار دولار خلال عام 2006 إلى المرتبة 24 وحصة 1.1 % وصادرات بلغت قيمتها نحو 154 مليار دولار عام 2007.

أما على مستوى الواردات السلعية والتي بلغت 14.2 تريليون دولار، فقد حافظت الولايات المتحدة على المركز الأول حيث بلغت حصتها من الواردات العالمية نسبة 14.2 % بقيمة 2.0 تريليون دولار تليها ألمانيا بحصة 7.5 % وواردات بنحو 1.1 تريليون دولار، والصين بحصة 6.7 % وواردات بنحو 956 مليار دولار. وقد تقدمت اليابان للعام الثاني على التوالي لتصل إلى الترتيب الرابع عالميا على حساب المملكة المتحدة بالرغم من أن كلتيهما شهدت نمواً متدنياً للواردات السلعية. وفي حين تراجعت سويسرا أربعة مراكز، تقدمت كل من تركيا وبولندا ثلاثة وأربعة مراكز على التوالي. وجدير بالذكر أنه منذ عام 2001 وفي أعقاب انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، نمت حجم تجارتها الخارجية بمعدل نمو بلغ بالمتوسط 25 % سنويا أي ضعف معدل نمو التجارة العالمية. ومنذ عام 2004 تقدمت الصين، في الترتيب العالمي لأكبر الدول المصدرة للسلع، على اليابان، وفي عام 2007 تقدمت على الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من ذلك، ظلت الصين ثاني أكبر مصدر للسلع عالميا بعد ألمانيا أو الاتحاد الأوروبي.

ومن جهة أخرى، تراجعت الإمارات من المرتبة 27 وبحصة 0.8 % وبواردات بلغت قيمتها نحو 95 مليار دولار خلال عام 2006 إلى المرتبة 28 وبحصة 0.9 % وواردات بلغت قيمتها نحو 121 مليار دولار في عام 2007.

أما على مستوى قوائم التجارة في الخدمات، فقد نوهت منظمة التجارة العالمية إلى ضرورة تفسير ترتيب الدول بحذر الوارد ضمن قوائم أكبر الدول المصدرة والمستوردة للخدمات عالميا، حيث اتبعت العديد من الدول منهجية جديدة في إعداد البيانات، ومن ثم لا يمكن مقارنة الترتيب الحالي للعام 2007 مع ترتيب العام 2006 إلا لعدد قليل من الدول، إضافة إلى أن هذه البيانات تعتبر مبدئية وخاضعة للمراجعة والتنقيح في المستقبل. وفي ضوء هذه البيانات الأولية، فقد حافظت الولايات المتحدة على موقعها في المقدمة ضمن الدول المصدرة للخدمات بحصة 13.9 % بقيمة نحو 454 مليار دولار، تليها المملكة المتحدة بحصة 8.1 % وصادرات بنحو 263 مليار دولار وألمانيا بحصة 6.1 % بصادرات بنحو 197 مليار دولار. وعلى الرغم من أن بيانات التجارة الخارجية للصين لم تكتمل بعد للعام بأكمله إلا أنها تجاوزت إيطاليا وأصبحت سابع أكبر مصدر للخدمات على المستوى العالمي. ويأتي ضمن أكبر التغيرات في ترتيب الدول في قائمة أكبر الدول المصدرة للخدمات تراجع كل من كندا والنمسا أربعة وثمانية مراكز على التوالي، في حين تقدمت كوريا الجنوبية خمسة مراكز نتيجة الأداء القوى لصادراتها في مجال خدمات النقل بأنواعه. ويرجع ترتيب النمسا بالأساس إلى تعديل المنهجية المتبعة في إعداد بيانات الصادرات الخدمية لديها والذي أدى أيضا إلى تراجع ترتيبها ضمن قائمة أكبر المستوردين. أما كندا فقد حققت أقل معدلات النمو في صادراتها خلال العام 2007 (مقارنة بالدول الأخرى في القائمة) بسبب تراجع صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية (أكبر شركائها التجاريين).

وعلى صعيد واردات الخدمات، فقد استمرت الولايات المتحدة بالمركز الأول وبحصة 11.0 % بواردات من الخدمات بلغت نحو 336 مليار دولار، تليها ألمانيا بحصة 8.0 % وواردات بنحو 245 مليار دولار، والمملكة المتحدة بحصة 6.3 % وواردات بنحو 193 مليار دولار. كما تقدمت الصين للمركز الخامس على المستوى العالمي على حساب فرنسا التي تراجعت إلى المركز السادس، وشهدت كل من أسبانيا وروسيا واستراليا معدل نمو في الواردات الخدمية بلغ 20 % خلال العام 2007.

وفي حين لم تدخل أية دولة عربية خلال عام 2007 ضمن قائمة أكبر الدول المصدرة للخدمات، حلت الإمارات العربية المتحدة لأول مرة ضمن قائمة أكبر الدول المستوردة للخدمات عالميا في المرتبة 29 بحصة 0.9 % وواردات خدمية بلغت 27 مليار دولار.

وعلى صعيد الواردات الخدمية، (أنظر الملحق: الجدول من رقم 21 أ إلى رقم 21 د).

رابعا- التطورات التشريعية والاقتصاد الجديد

1.4 التشريعات المرتبطة بتحسين البيئة التشريعية

1.1.4 التشريعات المرتبطة بالاستثمار

يعنى هذا البند برصد أهم التطورات التشريعية الخاصة بتشجيع وحماية الاستثمارات في الدول العربية خلال العام.

وفي هذا الصدد، صدر بجمهورية تونس القانون رقم (69) لسنة 2007 المتعلق بتحفيز المبادرة الاقتصادية، والقانون رقم (50) لسنة 2007 المنقح والمتمم للقانون رقم (36) لسنة 2001 المتعلق بحماية علامات التصنيع في التجارة والخدمات.

وفي دولة قطر صدر القانون رقم (9) لسنة 2007 بشأن حماية المنافسة الاقتصادية، كما صدر القرار الوزاري رقم (7) لسنة 2007 بإنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما أصدرت الجمهورية اللبنانية حزمة قوانين ذات صلة بالاستثمار منها قانون المنافسة، وقانون تكنولوجيا المعلومات وقانون حماية علامات التجارة والصناعة والخدمة، وقانون أخير خاص بحماية الرسوم والنماذج الصناعية.

وأصدرت الجمهورية اليمنية قانون رقم (5) لسنة 2007 بشأن التأجير التمويلي. واللائحة التنفيذية للقانون رقم (12) لسنة 2007 بشأن تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار والغش التجاري ، كما اتجهت ومن قبيل إيجاد إجراءات جديدة من شأنها تسهيل بيئة أداء الأعمال الاستثمارية، بإقرارها مبدأ النافذة الواحدة والمتمثلة في الهيئة العامة للاستثمار، وتبسيط الإجراءات الخاصة بتسجيل المشروعات، والبدء بموائمة وتطوير القوانين المتعلقة بالتجارة بما يتلاءم مع متطلبات منظمة التجارة العالمية والقوانين الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي. إضافة إلى توسيع تطبيق العمل بالنظام الآلي الجمركي حيث يطبق الآن في (13) منفذ جمركي و(5) دوائر رقابية جمركية تغطي ما يزيد على 90 % من واردات اليمن.

وصدر في الجمهورية العربية السورية والمرسوم التشريعي رقم (9) لسنة 2007 المتضمن إحداث هيئة الاستثمار السورية المرسوم رقم (8) لسنة 2007 لتشجيع الاستثمار بدلاً من قانون الاستثمار رقم (10) لسنة 1991.

كما صدر في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى القانون رقم (6) لسنة 2007 بشأن تشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية.

ومن الجدير بالذكر أن العديد من الدول العربية أصدرت تشريعات جديدة تتعلق بمكافحة غسل الأموال أو عدلت ما هو قائم منها في هذا الصدد، والذي من شأنه إعطاء الثقة للمستثمر الوافد بالنظام القانوني والمالي في تلك الدول.

وفي جمهورية مصر العربية جاري العمل على إصدار "قانون الصناعة الموحد" والذي يتضمن توحيد الإجراءات والجهات التي سيتعامل معها المستثمر الصناعي، بضم حوالي (76) تشريعا في هذا القانون المقترح.

4.2 تطورات الاقتصاد الجديد

يزداد حرص الدول العربية، عاما بعد عام، على الاستفادة من التطورات الحاصلة في عالم المعرفة المستند بقوة إلى ثورة تقنية المعلومات والاتصالات التي يشهدها العالم اجمع، والتي بات من الصعب تتبع أجيالها المتلاحقة أمامنا خلال المدد الزمنية القصيرة نسبيا. وعلى الرغم من أنها تترك بصماتها على مناحي الحياة كافة، فإن أكثر الجوانب الحياتية استفادة من هذه الثورة المعلوماتية هو بالتأكيد الجانب الاقتصادي. ويعكس حرص الدول على تسخير هذه التطورات التقنية المتعددة والمتكاثرة، مدى ما تنطوي عليه من فوائد يكاد يتعذر حصرها، ابتداءً من ضمان الدقة والتنظيم والمرونة، وليس انتهاءً باختصار الوقت والجهد والتكلفة. فوائد ملموسة وهامة، تنعكس مباشرة على المواطنين في شكل خدمات حكومية سريعة ونوعية، وعلى مجتمع الأعمال الخاص أشكالا وصورا أكثر تلونا، كونه سباقا غالبا لاقتناء احدث المبتكرات التقنية التي من شأنها تعظيم "الجدوى الاقتصادية" المخطط لها.

ومن واقع البيانات القطرية الواردة من 6 دول عربية (**الأردن، الإمارات، تونس، جيبوتي، سوريا ومصر**) يتضح مدى توجه الحكومات المعنية نحو المزيد من إرساء قواعد الاقتصاد الجديد القائم على تقنية المعلومات والاتصالات.

1.2.4 الجهود القطرية

برزت كل من **مصر والأردن** كأكثر الدول العربية نشاطا في تسخير الثورة المعلوماتية لتقديم خدمة نوعية للمواطنين، من خلال طرح وتنفيذ المبادرات العديدة، والتي تركزت في أكثر النواحي مساسا بحياة المواطن اليومية وهي: **الخدمات الحكومية الالكترونية والتعليم والصحة.**

ففي مجال **الحكومة الالكترونية** تم في **مصر** تنفيذ المشروع الاسترشادي لتأسيس بنية خدمية متكاملة من خلال ربط عدد من الجهات الحكومية لتقديم الخدمات الحكومية بالتعاون بين الجهات المعنية، مشروع التنسيق إلكترونيا لدخول الجامعات، مشروع بطاقة الأسرة الذي يربط قواعد البيانات المختلفة الخاصة بالأسرة باستخدام الرقم القومي من خلال بطاقة ذكية لكل أسرة لتسهيل الحصول على الخدمات، مشروع بناء قاعدة بيانات الأسرة الفقيرة المستهدفة بخدمات مدعومة إضافية، ومشروع تطوير نظام تسجيل الملكية العقارية الذي يحقق أهدافا غاية في الأهمية منها: إدخال الثروة العقارية في عجلة الاقتصاد القومي، تحقيق استقرار الملكية للمواطنين، تنشيط سوق التمويل العقاري ورفع مستوى إدارة الثروة العقارية.

وفي **الأردن**، تم الانتهاء من تطوير وإطلاق عدد من الخدمات الوزارية (وزارتي الصناعة والتجارة)، إطلاق أعمال مشروع خدمات الرسائل القصيرة، تطوير إطار الهيكلية الفنية للحكومة الإلكترونية والسياسات والمعايير التكنولوجية التي يجب التقيد بها لضمان توافق أعمالها مع أنظمة وخدمات الحكومة الإلكترونية، إقرار النظام المالي الخاص بالدفع الإلكتروني، وضع السياسات اللازمة لأمن وحماية المعلومات، العمل على التوعية المرتبطة بالخدمات الالكترونية المقدمة، تشكيل لجنة وطنية لبرنامج تخطيط الموارد الحكومية والعمل على تطوير جزئياتها بالتعاون مع الأطراف المعنية، تطوير عدد من الأدوات والمنهجيات الموحدة تمهيدا لاستخدامها، مثل (دليل إدارة التغيير ودليل إدارة المشاريع)، تدريب عدد من موظفي الحكومة على برامج فنية خاصة بأمن المعلومات والشبكات، والانتهاء من تنفيذ عدد من الخدمات الإلكترونية العمودية في المؤسسات الحكومية المختلفة.

وفي **الإمارات** هناك عدة برامج حكومة الكترونية مطبقة تشمل: مشروع نظام معلومات الإدارة المالية والذي يحقق الربط البيني للمعلومات وتجنب تكرارها، تحسين الخدمات، ضمان أرباح المبالغ المستثمرة، وتعزيز الشفافية. ومشروع الإدارة الإلكترونية للمشاريع الحكومية ويهدف إلى إيجاد نظام آمن نوعي للحكومة الاتحادية الإلكترونية يحقق تكامل الهيئات الحكومية مع بعضها.

وفي **تونس** دخلت اضبارة النقل حيز التنفيذ وهي تشمل مجموع الوثائق اللازمة لانجاز إجراءات التجارة الخارجية والصرف والنقل والديوانة إلكترونيا.

وفي **جيبوتي** يجري حاليا العمل على تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية.

وفيما يتعلق بالمبادرات الخاصة **بالتعليم الالكتروني والتعليم عن بعد**، فقد تضاعفت وتنوعت لهذا العام، حيث تم في الأردن تحويل مبادرة التعليم إلى مؤسسة غير ربحية وتم

تشكيل مجلس إدارة لها، كما تم استكمال تطوير مناهج محوسبة لمواد الرياضيات، العلوم، اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، الحاسوب والتربية الاجتماعية، تزويد المدارس الاستكشافية بأجهزة حاسوب وأجهزة عرض وألواح إلكترونية تفاعلية وشبكات ربط لاسلكية، تدريب أكثر من 3000 معلم ومعلمة على المهارات الأساسية للحاسوب، إعداد مسوحات إحصائية لمراقبة الأداء داخل المدارس، تنفيذ عدد من الدراسات ذات الصلة، المشاركة على نطاق واسع بالمعارض والمؤتمرات المحلية والعالمية لترويج المبادرة وانجازات الأردن في مجال التعليم الإلكتروني، إلى جانب المشاركة في عدد من المهمات الرسمية الخارجية، إبرام شراكات جديدة مع القطاع الخاص المحلي والعالمي لتنفيذ عدد من المشاريع الجديدة في هذا المجال خلال عام 2008.

وفي **الإمارات** تقوم وزارة التعليم العالي بخطوات جادة نحو التعليم الذاتي لتقديم جودة عالية في مجال التقنيات، حيث يتم استخدم هذا البرنامج في معظم الجامعات والكليات في الدولة.

وفي **تونس** تم إنشاء جامعة تونس الافتراضية.

أما في **سوريا** فقد تم رسميا اعتماد التعليم الإلكتروني في جامعات التعليم المفتوح وجامعات التعليم الافتراضي منذ أربع سنوات، إلى جانب التوسع في إنشاء الجامعات الخاصة في مختلف المحافظات.

وفي **مصر** هناك العديد من المشاريع في هذا المجال وتشمل: مشروع إنشاء أول جامعة مصرية للتعليم الإلكتروني بهدف توصيل خدمة التعليم العالي باستخدام الحواسيب ونظم التعليم عن بعد، مبادرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أجل التعلم والتي تعكس التوجه نحو استخدام نظام المعلومات والتقنيات ذات الصلة في دعم التنمية البشرية في مصر وبناء مجتمع معلومات متكامل، مبادرة التعليم المصرية التي تقوم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف رفع مستوى التعليم وتسهيل الإصلاح التعليمي وزيادة حجم صناعة تكنولوجيا المعلومات محليا وتحديث قنوات التعليم المستمر وتأسيس مجتمع تعليمي افتراضي لتعزيز الأداء التعليمي وفعاليته، تأهيل كافة الطلاب بالمدارس والجامعات للانضمام إلى قوى العمل، والارتقاء بمستوى التزامات الحكومة على الصعيد الوطني. كما تم إطلاق العديد من المبادرات الخاصة بالتعليم الأساسي والتعليم العالي بدعم من عدة أطراف دولية وجهات محلية.

وفي **جيبوتي** يجري الإعداد لمبادرات في هذا الإطار بالتعاون مع حكومة دبي.

وفي مجال **التوقيع الالكتروني** مازال العمل جاريا في الأردن لإجراء تعديلات على مشروع قانون المعاملات الإلكترونية المقدم لديوان الرأي والتشريع.

وفي **الإمارات** حدد القانون الاتحادي رقم (36) لسنة 2006 الخاص بالمعاملات المدنية والتجارية كل ما يمكن اعتباره توقيعاً الكترونياً(من أحرف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو صور أو أصوات) يمكن أن تحدد هوية صاحب التوقيع، على أن تراعى فيه الأحكام المقررة في قانون المعاملات والتجارة الالكترونية.

وفي **مصر** هناك مشروع لإنشاء سلطة التصديق الإلكتروني بغرض إمداد الحكومة بالبنية التحتية لإصدار الشهادات الرقمية الذي من المقرر أن يبدأ في منتصف العام 2008 ، بهدف تأمين وتصديق المعاملات الإلكترونية كافة وتفعيل استخدام التوقيع الإلكتروني بين التطبيقات الحكومية ومستخدميها، للارتقاء بمستوى أداء وكفاءة الخدمات بالدولة وتعزيز ثقة المواطنين بها.

وفيما يتعلق **بحماية الأمان والخصوصية** لم يتم طرح أية مبادرات في هذا الخصوص، في أي من الدول الست المشار إليها، باستثناء مشروع مسودة قانون يجري إعداده في الأردن لحماية خصوصية المعلومات.

كما تم تنفيذ العديد من **المبادرات الأخرى** في كل من الأردن، **سوريا ومصر** شملت:

في **الأردن**: مبادرات حاسوب محمول لكل طالب جامعي، حيث حددت مواصفات الأجهزة التي تتناسب مع احتياجات الطلاب، كما حددت الجامعات المستفيدة من هذه المبادرات . وسيتم البدء بتوزيع الأجهزة على الطلبة المستفيدين خلال فترة زمنية قصيرة.

وفي **سوريا** قدم عدد من المانحين، وبخاصة الاتحاد الأوروبي، عددا من المبادرات شملت: مشروع التحديث المؤسساتي والقطاعي (ISMF) الممول من الاتحاد الأوروبي، وهو مشروع ضخم يهدف إلى دعم إصلاح وتطوير القطاع العام والبيئة العامة للمساهمة في تطوير بعض الوزارات وزيادة كفاءتها ضمن إطار اقتصاد السوق. كما يلعب برنامج آخر خاص بمركز الأعمال السوري – الأوروبي (SEBC) دورا تكامليا نشطا في تطوير القطاع الخاص من خلال تطوير أداء الشركات والمساهمة في تحسين البيئة العامة للأعمال لتصبح أكثر يسرا وتنافسية وكفاءة. وإلى جانب ذلك، تم إطلاق مبادرة أخرى بعنوان Sincerely Syria تهدف إلى بناء انطباع عام عن سوريا والترويج لها تجاريا في الخارج. وكانت سوريا قد أطلقت التقرير الوطني للتنمية البشرية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وهو

التقرير الذي قدم اقتصاد السوق الاجتماعي كاقتصاد يجعل من الإنسان هدفاً نهائيا لكافة الجهود، ويؤكد تعهد الحكومة بالحد من الفقر.

وفي **مصر** تم تقديم 3 مبادرات هامة خاصة بـ: محو الأمية، تطوير المناهج (بالتعاون مع كل من وزارة التعليم العالي وجامعة ميدلسكس بانجلترا ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأردنية وشركة سيسكو)، ومبادرة البرامج الخاصة والتي تهدف إلى زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات في المجالات المختلفة، وفتح آفاق جديدة من الفرص للشباب.

خامسا – الجهود الترويجية للاستثمار

1.5 الجهود القطرية

من الطبيعي أن ترتبط الجهود الترويجية بعلاقة طردية مع نسب تدفقات الاستثمار التي واصلت ارتفاعها عالميا خلال الأعوام الثلاثة الماضية كنتيجة لعدة عوامل أهمها، قوة الأداء الاقتصادي العالمي وتزايد أرباح الشركات، وضخامة الفوائض المالية المترتبة على الطفرة في أسعار النفط. وفي ظل هذه الظروف المواتية برزت عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود، وتأسيس الصناديق الاستثمارية المتنوعة، كأكثر الأنماط مساهمة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أدى ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي والمعادن وتزايد الطلب العالمي عليها، إلى إحداث دفعة قوية في نشاط الشركات عبر الوطنية في مجال الصناعات الاستخراجية على نطاق واسع، مما أتاح الفرصة لظهور عدد منها، تابعة لدول نامية من بينها السعودية، ضمن قائمة الـ 100 شركة الأولى على مستوى العالم، منهية بذلك زمنا طويلا من احتكار الدول المتقدمة لهذه الصناعات الحيوية.

وقد استلزم هذا النمو الاقتصادي الذي شمل كافة أجزاء العالم، تكثيف الجهود القطرية الترويجية، كما يتضح من واقع البيانات التي وردت من 13 دولة عربية من أصل 21 دولة تمت مخاطبتها، ليس من قبل وكالات وهيئات تشجيع الاستثمار العربية فقط، بل ومن الحكومات العربية التي باتت تدرك أهمية الفارق الذي يمكن أن يحدثه قيامها بدورها الإلزامي في جذب الاستثمارات إليها وخاصة من خلال الشراكات المبرمة مع القطاعات الخاصة فيها. كما واصلت كافة الأطراف المعنية بجذب الاستثمار تطوير أدائها مستفيدة بشكل خاص من التجارب الناجحة في دول مشابهة لدولها، ومن التقدم المستمر في مجال تقنية المعلومات والاتصالات.

1.1.5 فعاليات الترويج التي عقدتها الدول العربية

بلغ عدد الأنشطة والفعاليات الترويجية التي نظمتها 11 دول عربية وردت منها البيانات، نحو (65) فعالية محلية وخارجية، تراوحت ما بين مؤتمرات وندوات وملتقيات ومعارض وورش عمل ودورات تدريبية ومنتديات واحتفاليات واجتماعات، تم عقدها على مدى العام، في مدن عربية وأجنبية لأهداف عديدة من أهمها: توضيح دور تقنية المعلومات في تطوير المدن الاقتصادية وتنمية الموارد البشرية، تقديم عروض تعريفية للاستراتيجيات الخاصة بالمدن الاقتصادية وتأثير ذلك على جذب الاستثمار، التوعية بدور الشركات العائلية، تعزيز أوجه التعاون الاقتصادي والتجارة الخارجية، بحث الشراكات المبرمة، التعريف بالمستجدات التشريعية الاستثمارية، والترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في المنطقة العربية.

2.1.5 فعاليات الترويج التي شاركت بها الدول العربية

كما شاركت 13 دولة عربية، وردت منها البيانات، بحضور نحو (115) فعالية ترويجية تم عقدها في دول عربية وأجنبية، اشتملت على مؤتمرات وملتقيات اقتصادية واستثمارية ومعارض وورش عمل وندوات دولية. وقد برزت **البحرين** بصفة خاصة في هذا النشاط لهذا العام من خلال مشاركتها بحضور أو رعاية نحو 28 فعالية اقتصادية، محليا وخارجيا.

وقد جاءت مشاركات الدول العربية في تلك الفعاليات لأهداف عديدة منها: مناقشة القضايا الاقتصادية والاستثمارية الخاصة بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومشروع البطاقة العربية الموحد للمستثمر العربي، تشجيع الاستثمار المتبادل بين الدول العربية والدول الأوروبية، التعريف بالمزايا المتاحة في المناطق العربية الحرة، بحث دور تقنية المعلومات في تأسيس مدن المعرفة، بحث آفاق التعاون الاستثماري المتبادل وإمكانيات تطويره، تبادل الخبرات، بحث إنشاء قاعدة بيانات استثمارية بهدف تحسين البيئة التشريعية الاستثمارية، الترويج للفرص الاستثمارية والتعريف بالمناخ الاستثماري السائد في الدول العربية.

3.1.5 الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال وفود استثمارية

وفقا للبيانات التي وردت من 6 دول عربية، زار نحو (25) وفد ترويجي من تلك الدول، بزيارات إلى دول عربية وآسيوية وأوروبية وأمريكية، لأهداف عديدة منها: تعزيز العلاقات الاقتصادية المتبادلة، المشاركة في اجتماعات خاصة باتفاقيات التجارة الحرة ومجالس الأعمال المشتركة، التعريف بالتطورات الحاصلة في البيئة الاستثمارية، التوقيع على اتفاقيات تعاون في مجال الاستثمار، الترويج للقطاعات الاستثمارية وتنظيم معارض مصاحبة، الترويج للفرص والمشاريع الاستثمارية المتاحة، وتوقيع اتفاقات عمل بين رجال الأعمال من الدول المختلفة.

ومن جهة أخرى، استقبلت 4 دول عربية نحو (41) وفدا تجاريا واستثماريا من دول عربية وأوروبية وآسيوية وأمريكية ومن استراليا، قدموا بهدف التعرف عن كثب على الفرص الاستثمارية المعروضة، توقيع اتفاقيات تعاون اقتصادي، بحث فرص التبادل التجاري، تعزيز أوجه التعاون الثنائي وتعزيز العلاقات الاقتصادية، التعرف على المزايا والحوافز التي تقدمها قوانين الاستثمار، والاطلاع على شرح مفصل عن المدن الاقتصادية الجديدة والأقطاب التنافسية وفرص الاستثمار المتاحة فيها.

4.1.5 الفرص المعروضة للاستثمار

تميز هذا العام بعرض مكثف لفرص الاستثمار المتاحة في 7 دول فقط وردت منها البيانات

الخاصة بهذا الشأن. وقد تضاعف عدد الفرص المعروضة مقارنة بالعام الماضي 2006، ليبلغ نحو (1638) فرصة ومشروعا استثماريا.

وجاءت **تونس** في مقدمة الدول الـ7 من حيث الفرص المعروضة للاستثمار (1193 فرصة) والتي عرضتها وزارات وجهات حكومية، في قطاعات مختلفة شملت الصناعة، السياحة، الصحة، حقول الغاز، البنية التحتية لوسائل النقل، محطات تكرير النفط، بناء مستشفى ومدينة سياحية للاستشفاء وميناء جديدا وإنشاء شبكة اتصالات قارية.

وتلتها **اليمن** (152 فرصة) تم عرضها من قبل كل من الهيئة العامة للاستثمار واللجنة التحضيرية لمؤتمر "استكشاف الفرص في اليمن" بالتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية. وتنوعت تلك الفرص لتشمل قطاعات عديدة منها السياحة، الصناعات الاستخراجية والتحويلية، النقل، الإسكان، الكهرباء والمياه. فيما قدمت **سوريا** نحو (140 فرصة) في قطاعات عدة أهمها: الخدمات، الصناعة والسياحة. وقدمت كل من **لبنان والأردن** (77 و 75 فرصة استثمارية) على التوالي، في قطاعات كثيرة ومتنوعة منها: تقنية المعلومات والاتصالات، السياحة، الصناعة، الزراعة، العقار، الصحة، الأغذية، التعدين، المشروبات والطاقة. أما في **الإمارات** فقد بلغت تكلفة مشروع "مدينة الإمارات الصناعية" بقطاعاته المختلفة المعروضة للاستثمار نحو 3 مليار درهم إماراتي. كما عرضت كل من **البحرين وجيبوتي وسلطنة عمان** المجالات المتاحة للاستثمار فيهما دون تحديد لعدد المشاريع أو تكلفتها.

5.1.5 القوانين والإجراءات الجديدة الجاذبة للاستثمار

صدر خلال العام (65) قانونا وتعديلا جديدا على قوانين قائمة، في 10 دول عربية وردت منها البيانات:

وقد تعلقت التشريعات الجديدة بمناح اقتصادية هامة ومتنوعة. ووفقا للبيانات سجلت **البحرين** العدد الأكبر من القوانين والتعديلات (16 قانونا) والتي جاءت بهدف: خلق بيئة ملائمة للاستثمار، تبسيط إجراءات الاستثمار وبخاصة في مجال التعليم وتوفير الحماية القانونية للمستثمرين، وتحديد قوائم السلع المستوردة المعفاة من الضرائب الجمركية.

وفي **سوريا** (10 قوانين) هدفت المستجدات التشريعية فيها إلى: تشجيع الاستثمار، إحداث هيئة عامة للضرائب والرسوم وهيئة للاستثمار ومدينة الزور الصناعية وسوق الأوراق المالية الحكومية، وأصبح بإمكان المستثمرين من غير السوريين تملك واستئجار العقارات والأراضي فيها، كما سمح للشركات بإعادة تقييم موجوداتها الثابتة وبالاندماج. وفي **اليمن**

تناولت القوانين الجديدة (15 قانونا) مجالات عدة منها: تخصيص أراض استثمارية، تفعيل نظام النافذة الموحدة، تقديم التسهيلات للمستثمرين، تنظيم التجارة الداخلية وتحديد المواصفات والمعايير ونظم الرقابة. إضافة إلى ذلك، هدفت القوانين الجديدة الصادرة في كل من **الأردن، الإمارات، تونس، السعودية، قطر ولبنان**، إلى أهداف عدة أهمها: تعزيز البيئة الاستثمارية وتشجيع المستثمرين الجدد وتنظيم الاستثمارات التابعة لغير المواطنين، تحديد مجال نشاط المؤسسات الصغرى، إنشاء مناطق حرة استثمارية، إعادة تنظيم القضاء ليوائم المستجدات الاقتصادية والاستثمارية، تشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تعزيز الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد، تخفيف الأعباء الضريبية في القطاع السياحي، توحيد الضريبة على الدخل، زيادة السيولة، تحسين الأسواق المالية وسندات الخزينة.

كما تناولت مشاريع 3 قوانين في **سلطنة عمان** قانون الشركات التجارية، قانون استثمار رأس المال الأجنبي، والتشريعات الاستثمارية في ضوء التزامات السلطنة باتفاقياتها الدولية.

6.1.5 الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى

تم خلال العام تنفيذ (74) ترتيبا ثنائيا بين 7 دول عربية ودول أخرى عربية وآسيوية وأوروبية وافريقية، إضافة إلى ترتيبات ثنائية مع جهات دولية. وقد تنوعت تلك الترتيبات ما بين اتفاقيات لتشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة، اتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي وأخرى لتبادل العملات المحلية بين الدول المعنية، اتفاقات تعاون تجاري واقتصادي وتقني، واجتماعات لجان مشتركة وتقنية استثمارية ووزارية وتجارية.

وقد هدفت الترتيبات بشكل عام إلى تفعيل اتفاقيات تم توقيعها مسبقا، منها الاتفاقيات السياحية، التعاون في مجال الاستثمارات المتبادلة، تشجيع الزيارات والندوات الترويجية المتبادلة، تعزيز التعاون المشترك بين هيئات تشجيع الاستثمار، تسهيل حركة انتقال الأفراد بين الدول المعنية، منع الازدواج الضريبي، التنسيق الدولي والإقليمي في مجال إصلاح بيئة الاستثمار، تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتقديم ضمانات لحرية تحويل رؤوس الأموال والتقاضي وتسوية النزاعات، إزالة معوقات التبادل التجاري والاستثمار، توفير مساعدات تقنية للمشاريع القابلة للنمو، تنظيم الشراكة بين القطاعين وخاصة فيما يتصل بخلق المزيد من فرص العمل، وتوفير بيئة تشريعية وتنظيمية جاذبة للاستثمار.

7.1.5 المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة

طرأت تطورات عديدة على صعيد المدن الصناعية والمناطق الحرة والاقتصادية، الجديدة

والقائمة، في 7 دول عربية، حسبما يتضح من البيانات القطرية الواردة، حيث بلغ عددها نحو (166 تطورا جديدا)، تم تنفيذ غالبيتها في تونس (121 تطورا) وتلتها الأردن بنحو (26 تطورا). ففي **تونس** تم انجاز مناطق صناعية جديدة موزعة على مساحة 3807 هكتارا، كما يتم التحضير لتنفيذ مناطق صناعية جديدة في كل من: المغيرة، النفيضة، طينة، قابس والقيروان. وفي الأردن تم تأسيس مناطق حرة خاصة، وإجراء تطويرات في مناطق أخرى قائمة شملت توسيع المساحات، صيانة المستودعات، تأهيل الموظفين، تحسين البنى التحتية لتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمستثمرين، إدخال تقنيات الكترونية لتسهيل وتسريع الإجراءات، تعديل الأنظمة والقوانين لتناسب مستجدات بيئة الأعمال، بدء تنفيذ الخارطة الالكترونية، توسيع محطات التنقية وتطوير الشبكات الصحية.

كما شهد العام تطورات أخرى في المناطق الحرة والمدن الصناعية في كل من **اليمن، جيبوتي سوريا الكويت والبحرين** شملت إلى جانب انشاء مدن صناعية جديدة، تخصيص أراض للمستثمرين، بناء المنشآت، انجاز الدراسات اللازمة والانتهاء من مراحل محددة من المشاريع قيد التنفيذ، إصدار تراخيص لمشاريع استثمارية جديدة، واستحداث عدد هائل من فرص العمل وبخاصة في كل من **سوريا والبحرين**.

8.1.5 جهود الترويج الأخرى المنفذة

وفقا للبيانات الواردة من 9 دول عربية، تم تنفيذ نحو (52) جهدا ترويجيا، جاءت **اليمن** في مقدمتها (15 جهدا ترويجيا) تلتها **سوريا، السعودية، تونس، الأردن، الإمارات، سلطنة عمان، جيبوتي والكويت**. وقد اشتملت الجهود الترويجية الأخرى على عدد كبير جدا من الأنشطة الهامة ومنها: تأسيس مواقع شبكية جديدة، تأسيس قواعد بيانات خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأخرى خاصة بالمستثمرين وغيرها خاصة بالمشاريع الاستثمارية، افتتاح عدد من مكاتب التمثيل الخارجية، الدخول في عضويات دولية وإقليمية، إصدار مواد ترويجية وإعلامية متنوعة، إعداد تقارير استثمارية وإتاحتها على المواقع الشبكية، الاستفادة من التقنيات التكنولوجية في ربط الأطراف المعنية بتشجيع الاستثمار في القطر الواحد، الزيارات الميدانية الخارجية، الرد الكترونيا على استفسارات المستثمرين والمهتمين، إعداد خرائط استثمارية ودراسات قطاعية حيوية، إلقاء محاضرات تعريفية بالمناخ الاستثماري السائد وبمستجدات قوانين الاستثمار، وتأسيس شركات استثمارية مشتركة مع دول عربية شقيقة .

(انظر الملحق: جدول رقم 22 ملخص الجهود الترويجية في الدول العربية لعام 2007 والملاحق)

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

سادسا - وضع الدول العربية في المؤشرات الدولية والإقليمية

1.6 التقييم الائتماني السيادي

تسعى الشركات والمؤسسات المالية التي تعمل في مجال الإقراض والاستثمار الدولي إلى تعظيم المردود المادي للعمليات التي تقوم بها، من خلال تطبيق أفضل الممارسات في مجال السياسات الاحترازية بهدف تقليل المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه العمليات بصرف النظر عن المدى الجغرافي أو نوع النشاط الاقتصادي الذي تغطيه، وتستهدف الدراسات التي تدور حول المخاطر القطرية تحديد العلاقة التي تربط العوائد المتوقعة للاستثمار والإقراض بالمخاطر المحيطة بهذه العمليات.

ومن اجل تحديد هذه العلاقة التي قد تؤثر سلبا أو إيجابا يجب الأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل منها ما يتعلق بالمؤشرات المالية والمؤشرات الاقتصادية للقطر. ونظرا لان الكثير من هذه العمليات يتم خارج الحدود الدولية، فقد أصبح من الضروري أن تؤخذ الأمور السياسية الداخلية والخارجية للدولة بعين الاعتبار عند دراسة المخاطر القطرية. ويطلق على هذا النوع من التقييم الذي يعتمد الاعتبارات أعلاه "التقييم السيادي".

يعكس التقييم الائتماني السيادي مدى الاستقرار السياسي والاقتصادي وقدرة القطر على تحقيق موارد كافية من النقد الأجنبي ومن ثم قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته الخارجية في تواريخ استحقاقها دون تأخير. ويعتبر مؤشرا للأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية والتوقعات المستقبلية للقطر، كما يعتبر التقييم السيادي من عوامل جذب وتعزيز ثقة المستثمرين في مجمل المناخ الاستثماري وبيئة أداء الأعمال، بالإضافة إلى تأهيل القطر للحصول على التمويل اللازم للمشاريع التنموية من مصادر دولية بكلفة تنافسية وتمكينه من طرح سندات الدين والإصدارات الحكومية في الأسواق المالية العالمية.

وخلال عام 2007 استمرت اثنتا عشرة دولة عربية في الحصول على تقييم سيادي ضمن التقييم السيادي التجميعي الدولي الذي يصدر فصليا عن مؤسسة الفاينشال تايمز بالاستناد إلى التصنيف السيادي لوكالات التصنيف الائتماني العالمية والتي تشمل:

- ستاندرد أند بورز (أنشئت بشكلها الحالي في عام 1941 بعد اندماج شركة ستاندرد للإحصاء وشركة بور للنشر وبدأت بتصنيف الأسواق الناشئة عام 1977 ولها 17 مكتبا في 13 دولة، وقد قيمت أكثر من 400 إصدار في 45 دولة من الأسواق الناشئة).

- موديز (أنشئت عام 1900 ولها 10 مكاتب عالمية وتعمل في 50 سوقا ناشئة وقيمت 80 دولة تقييما سياديا وأكثر من 350 جهة وتتعامل مع أكثر من 30 ألف طلب للمعلومات).
- مجموعة فيتش (تكونت في نهاية عام 2000 من اندماج 3 شركات ومقرها لندن ونيويورك ولها 40 مكتبا عالميا، وقيمت 1600 مؤسسة مالية و1000 شركة و70 دولة تقييما سياديا و1400 مؤسسة شبه حكومية وعامة).
- كابيتال انتيليجانس (أنشئت عام 1985 ومقرها قبرص وتغطي أساسا منطقة البحر الأبيض المتوسط ودول الخليج واتجهت في وقت لاحق لتغطية أسواق ناشئة أخرى، وقيمت أكثر من 350 مؤسسة مالية في 39 سوقا ناشئا ولديها مكاتب في كل من هونج كونج والهند).
- وكالة ريتنغ أند انفستمنت إنفورميشن اليابانية (أنشئت عام 1998 من اندماج وكالتين (يابانيتين) وقد أصدرت 3800 تقييم لإصدارات من قبل 1200 مؤسسة مالية منها 900 في اليابان، وتنفرد بتقديم خدمة تقييم قدرة دفع مطالبات التأمين).

ويوضح الجدول التالي تغطية وكالات التصنيف الائتماني العالمية للدول العربية

الدولة	وكالات التنصيف الائتماني				
	كابيتال انتيليجانس	موديز	ستاندرد أند بورز	مجموعة فيتش	وكالة ريتنغ اليابانية
الأردن	√	√	√	√	
الإمارات	√	√	√	√	
البحرين	√	√	√	√	
تونس	√	√	√	√	√
السعودية	√	√	√	√	
عمان	√	√	√	√	
قطر	√	√	√	√	
الكويت	√	√	√	√	
لبنان	√	√	√	√	√
مصر	√	√	√	√	
المغرب	√	√	√	√	
اليمن	√				
المجموع	12	11	11	11	2

وبالرجوع إلى بيانات التقييم السيادي التجميعي الدولي يمكن توزيع تصنيف الدول العربية كالآتي:

- دولتان عربيتان حصلتا على تقييم سيادي بدرجة استثمارية قوية ودرجة مخاطر منخفضة جدا وقدرة سداد قوية جدا، هما الإمارات وقطر.
- دولتان عربيتان حصلتا على تقييم سيادي بدرجة استثمارية عالية جدا ودرجة مخاطرة منخفضة جدا وقدرة سداد قوية جدا، هما السعودية والكويت.
- سلطنة عمان حصلت على درجة استثمارية عالية، درجة المخاطر منخفضة، قدرة السداد قوية، من احتمال التأثر بشكل طفيف في حال بروز عوامل سلبية.
- دولة عربية حصلت على تقييم سيادي بدرجة استثمارية عالية ودرجة مخاطرة منخفضة جدا وقدرة سداد قوية جدا، هي البحرين.
- دولة عربية واحدة (تونس) بدرجة استثمارية متوسطة ومخاطر منخفضة وقدرة سداد معقولة.
- دولة عربية واحدة (الأردن) بدرجة المضاربة ومخاطر متوسطة مع وجود بوادر لمخاطر السداد.
- مصر والمغرب حصلتا على درجة مضاربة، درجة المخاطر متوسطة ،عدم استقرار يؤثر على قدرة السداد ببروز عوامل سلبية مع احتمال زيادة درجة تأثير هذه العوامل السلبية على التصنيف الأعلى.
- دولتان عربيتان (لبنان واليمن) بدرجة مضاربة عالية ومخاطر عالية وتعرض أكثر انكشافا في مخاطر السداد.

(أنظر الملحق: جدول رقم 23).

أما ما يتعلق بتقييم المصارف والمؤسسات المالية والشركات في الدول العربية ذات التقييم السيادي، فقد قيمت وكالات التصنيف الائتماني العالمية سابقة الذكر 156 مصرفا ومؤسسة مالية وشركة في الدول العربية توزعت حسب الجدول التالي:

الدولة	مصرف	مؤسسة مالية	شركة	الإجمالي
الإمارات	23	2	1	26
البحرين	17	3	2	22
الكويت	9	7	4	20
الأردن	12	1	2	15
تونس	10	2	3	15
السعودية	9	3	1	13
مصر	10		2	12
قطر	7	1	2	10
سلطنة عمان	6			6
لبنان	7			7
المغرب	5	1		5
اليمن	5			5
المجموع	120	20	17	156

2.6 مؤشرات تقييم المخاطر القطرية

في ظل سعي المؤسسة لتعريف صانعي القرار ورجال الأعمال والمستثمرين العرب بوضع الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية المختارة المتعلقة بالمخاطر القطرية الصادرة عن جهات دولية متخصصة ومتعارف عليها، تواصل المؤسسة النهج الذي بدأته منذ تقرير العام 2001 بإدراج عدد من المؤشرات المرتبطة بوضع الدول العربية في مؤشرات المخاطر القطرية وفقا لأحدث المؤشرات المتاحة، ونستعرض فيما يلي عددا منها:

1.2.6 المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر. ويتكون المؤشر من 3 مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية، ومؤشر تقييم المخاطر المالية.

وتنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر. ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر كما في الجدول التالي:

درجة المؤشر (نقطة مئوية)	التوصيف
100 – 80	درجة مخاطرة منخفضة جدا
79.5 – 70	درجة مخاطرة منخفضة
69.5 – 60	درجة مخاطرة معتدلة
59.5 – 50	درجة مخاطرة مرتفعة
49.5 – 0	درجة مخاطرة مرتفعة جدا

وبحسب المؤشر فقد جاء تقييم الدول العربية في مارس 2008 كالآتي:

الدول	درجة المخاطر
الكويت، الإمارات، سلطنة عمان، البحرين، السعودية وليبيا.	منخفضة جدا (6 دول)
قطر، الجزائر، المغرب، الأردن وتونس.	منخفضة (5 دول)
اليمن، مصر وسوريا.	معتدلة (3 دول)
العراق، السودان ولبنان.	مرتفعة (3 دول)
الصومال.	مرتفعة جدا (دولة)

وبمقارنة المؤشر ما بين مارس 2008 ومارس 2007، تبين أن ثلاث دول عربية سجلت تقدما ضمن مجموعاتها شملت العراق بنقطة مئوية، والكويت وليبيا بأقل من نقطة مئوية واحدة. في حين شهدت أربع عشرة دولة عربية تراجعا في رصيد المؤشر حيث سجلت كل من الأردن والبحرين والصومال وسلطنة عمان ولبنان تراجعا بأقل من نقطة مئوية واحدة في رصيد المؤشر، وسجلت الإمارات وتونس والجزائر والسعودية والسودان وسوريا والعراق ومصر والمغرب واليمن تراجعا بمعدل نقطة مئوية واحدة أو أكثر.

2.2.6 مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورومني بمعدل مرتين في العام، الأولى في آذار (مارس) والثانية في أيلول (سبتمبر). ويقيس المؤشر قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته الخارجية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات في مواعيد استحقاقها وكذلك حرية تحويل

رأس المال المستثمر وأرباحه. ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من صفر إلى 100 نقطة مئوية بالاستناد إلى نتائج عملية تنميط تسعة مؤشرات فرعية مرجحة بأوزان مختلفة، وكلما ارتفعت النسبة المئوية للمؤشر دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم الوفاء بالتزامات القطر. ويغطي المؤشر 185 دولة من ضمنها 20 دولة عربية صنفت في مؤشر مارس 2008 كالتالي:-

الدول	درجة المخاطر
الإمارات، قطر، الكويت، السعودية، سلطنة عمان والبحرين.	منخفضة (6 دول)
تونس، المغرب ومصر.	معتدلة (3 دول)
الأردن، الجزائر، لبنان، سوريا، اليمن، جيبوتي، موريتانيا، السودان و ليبيا.	مرتفعة (9 دول)
الصومال والعراق.	مرتفعة جدا (دولتان)

وبمقارنة المؤشر ما بين مارس 2008 وسبتمبر 2006، يتبين أن دولتين عربيتين قد تغير موقعهما ضمن درجات المخاطرة، فتقدمت السعودية وسلطنة عمان من مجموعة الدول ذات المخاطر المعتدلة إلى مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة بعد أن سجلا ارتفاعا في رصيدهما بمقدار 1.75 نقطة مئوية و6.26 نقطة مئوية على التوالي.

كما سجلت ست عشرة دولة عربية تقدما في رصيدها ضمن مجموعاتها فارتفع رصيد سلطنة عمان بمعدل 6.26 نقطة مئوية مسجلة بذلك أعلى ارتفاع في الرصيد خلال فترة العرض. ومن ناحية أخرى، سجلت أربع دول عربية تراجعا في رصيدها ضمن مجموعاتها فانخفض رصيد قطر 4.4 نقطة مئوية وكل من الإمارات، العراق ولبنان بأقل من 2.0 نقطة مئوية.

3.2.6 مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقييم القطري:

ويصدر عن مجلة الانستيتيوشنال انفستور منذ العام 1998 بمعدل مرتين في العام في آذار (مارس) وأيلول (سبتمبر). ويتم احتساب المؤشر المكون من 100 نقطة مئوية بالاستناد إلى مسوح استقصائية تستهدف كبار رجال الاقتصاد والمحللين في البنوك العالمية والشركات

المالية الكبرى. ويغطي المؤشر 173 دولة من ضمنها 20 دولة عربية. وقد صنفت الدول العربية في مؤشر عام مارس 2008 كالتالي:

الدول	درجة المخاطر
الإمارات	منخفضة جدا (دولة واحدة)
السعودية، سلطنة عمان، البحرين، قطر والكويت.	منخفضة (5 دول)
تونس.	معتدلة (دولة واحدة)
المغرب، مصر، الجزائر، الأردن، ليبيا، اليمن، سوريا ولبنان.	مرتفعة (8 دول)
جيبوتي، موريتانيا، السودان، العراق والصومال.	مرتفعة جدا (5 دول)

وبمقارنة المؤشر ما بين مارس 2008 وسبتمبر 2006، نلاحظ تقدم دولة عربية واحدة من مجموعة المخاطر المنخفضة إلى مجموعة المخاطر منخفضة جدا حيث ارتفع رصيد الإمارات بمعدل 8.8 نقطة مئوية، كما تقدمت كل من البحرين والسعودية وسلطنة عمان من مجموعة المخاطر المعتدلة إلى مجموعة المخاطر المنخفضة.

كما يلاحظ أن ثلاث عشرة دولة عربية سجلت تقدما في رصيد مؤشراتها ضمن مجموعاتها. في حين سجلت ثلاث دول عربية تراجعا في رصيدها ضمن مجموعاتها شملت العراق، جيبوتي ولبنان.

4.2.6 مؤشر وكالة دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية:

يقيس مؤشر وكالة دان أند براد ستريت المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي ويضم المؤشر تقييما لـ 132 دولة من ضمنها 17 دولة عربية. وجاء تصنيف الدول العربية في عام 2007 كالتالي:

الدول	درجة المخاطر
الإمارات.	منخفضة جدا (دولة واحدة)
سلطنة عمان، البحرين، قطر،الكويت، تونس والمغرب.	منخفضة (6 دول)
السعودية، مصر والأردن.	معتدلة (3 دول)
ليبيا.	محتملة (دولة واحدة)
لبنان، الجزائر وسوريا.	مرتفعة (3 دول)
اليمن والسودان.	مرتفعة جدا (دولتان)
العراق.	أعلى درجات المخاطرة (دولة واحدة)

وبالمقارنة مع مؤشر عام 2006 حافظت ثلاث عشرة دولة عربية على التصنيف ذاته شملت (الإمارات، قطر، الكويت، تونس، السودان، المغرب، السعودية، مصر، الجزائر، اليمن والأردن)، وسجلت أربع دول عربية تحسنا في تصنيفهما فقد تقدمت البحرين (من DB3a إلى DB2d) وسوريا (من DB5d إلى DB5b)، وسلطنة عمان (من DB3a إلى DB2d) وليبيا (من DB5a إلى DB4d) في حين سجلت دولتان عربيتان تراجعا طفيفا في التصنيف هما العراق (من DB6 إلى DB7) ولبنان (من DB4d إلى DB5a).

4.2.6 مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية:

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية المحلية والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، وتصنف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين: مجموعة الدرجة الاستثمارية (A) والتي بدورها تتفرع إلى أربعة فروع من A1 إلى A4، ومجموعة درجة المضاربة ويشار إليها بالأحرف B، C، D. ويغطي المؤشر 164 دولة من ضمنها 20 دولة عربية. وقد صنفت

الدول العربية في مؤشر عام 2007 كالتالي:

الدول	درجة المخاطرة
الإمارات، قطر، الكويت، البحرين، سلطنة عمان، تونس، الجزائر، السعودية والمغرب.	الدرجة الاستثمارية من A2 إلى A4 (9 دول)
الأردن، مصر، جيبوتي، سوريا، لبنان، ليبيا، موريتانيا واليمن.	درجة المضاربة B و C (8 دول)
السودان، الصومال والعراق.	درجة عالية من المضاربة D (3 دول)

وبمقارنة مؤشر عام 2007 مع مؤشر عام 2006، يتبين أن جميع الدول العربية التي يغطيها المؤشر قد حافظت على تصنيفها السابق ولم يطرأ عليه أي تغيير.

(انظر ملحق: جدول رقم 24).

3.6 مؤشرات دولية مختارة

1.3.6 مؤشر التنافسية العالمية 2007

يصدر مؤشر التنافسية العالمية سنويا منذ العام 1979، عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum (WEFORUM)، ويعتبر أداة هامة لتقييم وتحليل تنافسية الاقتصادات الوطنية، وتوجيه قرارات الاستثمار. يستند المؤشر إلى بيانات ونتائج مسوحات شاملة يجريها المنتدى بالتعاون مع شبكة عالمية من مؤسسات شريكة، وقد امتد غطاؤه الجغرافي لهذا العام أيضا ليشمل 128 دولة منها 13 دولة عربية، مقارنة بـ 125 دولة منها 10 دول عربية للعام 2006. كما تم إحداث تغيير في منهجية تقييم تنافسية الاقتصادات القائمة على استغلال المصادر الطبيعية، وتقسيم الدول المشمولة إلى ثلاث مجموعات وفقا لمستوى التنمية فيها حيث تمثل المجموعة الثالثة المستوى الأعلى للتنافسية، تليها الثانية فالأولى. ويعكس ترتيب الدول في المؤشر مدى تنوع الاقتصادات العربية والتفاوت في أدائها التنافسي.

الدول العربية في المؤشر

تصدرت الإمارات المؤشر عربيا بالترتيب (29) عالميا وتلتها في المراتب الخمس الأولى كل

من قطر (32)، الكويت (35) والبحرين (39). وبالمقارنة مع العام 2005 احتفظت الإمارات بترتيبها، بينما سجلت 5 دول عربية تحسنا بنسب متفاوتة (قطر، الكويت، تونس، الجزائر والمغرب)، وتراجع تصنيف 4 دول عربية (البحرين، الأردن، مصر وموريتانيا)، فيما دخلت ليبيا، سوريا وسلطنة عمان المؤشر لأول مرة هذا العام.

مؤشر التنافسية العالمية 2007

الترتيب عربيا	الدولة	الترتيب عالميا		قيمة المؤشر 2006	المجموعات
		2006 125 دولة	2005 117 دولة		
1	الإمارات	29	32	4.67	المجموعة الثالثة 40 دولة
2	قطر	32	38	4.56	
3	الكويت	36	44	4.42	
4	البحرين	39	49	4.30	
5	تونس	3	30	4.72	المجموعة الثانية 40 دولة
6	سلطنة عمان	8	–	4.53	
7	الأردن	13	52	4.25	
8	ليبيا	26	–	4.00	
9	الجزائر	29	76	3.98	
10	مصر	4	63	4.09	المجموعة الأولى 48 دولة
11	المغرب	7	70	4.02	
12	سوريا	12	–	3.81	
13	موريتانيا	39	114	3.18	

المصدر: World Economic Forum

الموقع الشبكي: www.weforum.org

* ملاحظة: – وفقا للمؤشر تمثل المجموعة الثالثة أعلى مستويات التنافسية وذلك استنادا إلى مستويات التنمية في دول المجموعة، تليها المجموعة الثانية ثم الأولى.

– إن نتائج مؤشر التنافسية العالمية 2007 هي نسخة معدلة لنتائج مؤشر التنافسية 2006 – 2007، ولغرض عقد مقارنة صحيحة مع العام السابق، يتوجب الرجوع إلى مؤشر التنافسية العالمية 2005 – 2006.

2.3.6 مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية 2007

يصدر مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية Global Retail Development Index سنويا منذ عام 2001 عن A.T. Kearney إحدى اكبر الشركات الاستشارية في العلوم الإدارية في العالم، وذات حضور عالمي في تقييس الأسواق الرئيسية والناهضة، وتقديم الاستشارات الإستراتيجية، التشغيلية، التقنية والتنظيمية للشركات الرائدة في العالم. يهدف المؤشر بشكل رئيسي إلى مساعدة الدول على ترتيب أولويات استراتيجياتها التنموية العالمية، ويشمل هذا العام 30 دولة ناهضة، منها 6 دول عربية، مقارنة بـ 30 دولة منها 5 دول عربية للعام 2006. كما دخلت المؤشر 6 دول جديدة منها دولة عربية واحدة (الجزائر).

الدول العربية في المؤشر

غطى المؤشر لهذا العام 6 دول عربية تصدرتها السعودية بالترتيب (10) عالميا، تلتها تونس (11)، مصر (14)، المغرب (15)، الإمارات (18) والجزائر (25). وبالمقارنة مع عام 2006 سجلت 3 دول عربية تحسنا نسبيا (السعودية، مصر والمغرب)، فيما حافظت تونس على ترتيبها وتراجعت الإمارات تراجعا طفيفا، ودخلت الجزائر المؤشر للمرة الأولى.

مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية 2007

الترتيب عربيا	الدولة	الترتيب عالميا	
		2007	2006
1	السعودية	10	17
2	تونس	11	11
3	مصر	14	20
4	المغرب	15	28
5	الإمارات	18	16
6	الجزائر	25	-

المصدر: www.atkearney.com

3.3.6 مؤشر سهولة أداء الأعمال 2008

صدر مؤخرا المؤشر المركب "سهولة أداء الأعمال 2008 (Ease of Doing Business) الذي تغطي بياناته العام 2007، ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا منذ عام 2004 عن مجموعة البنك الدولي World Bank Group ومؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation. ويضع التقرير، الذي يمثل نتاج جهود فريق العمل وآلاف الاقتصاديين البارزين في العالم، معايير موضوعية لأنظمة العمل ويقيس مدى فعاليتها في الدول التي يغطيها المؤشر. وينظر لهذا المؤشر كأداة استرشادية في تقييم مدى تأثير القوانين والإجراءات المتصلة بأداء الأعمال على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم ويتيح عقد المقارنات فيما بينها. إضافة إلى انه يستعرض تجارب الإصلاح الناجحة في الدول الأخرى حول العالم، مما جعل اهتمام الدول العربية به يتزايد بهدف متابعة وتصحيح أوضاعها.

امتد غطاء المؤشر الجغرافي ليشمل 3 دول جديدة هذا العام (بروني، ليبيريا ولوكسمبورج)، حيث غطى المؤشر 178 دولة منها 17 دولة عربية، مقارنة بـ 175 دولة منها 17 دولة عربية عام 2007.

ووفقا لقاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال مجموعة البنك الدولي، يتكون مؤشر سهولة أداء الأعمال المركب من عشرة مؤشرات فرعية: مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر توظيف العاملين، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر إنفاذ العقود، مؤشر إغلاق المشروع.

الدول العربية في المؤشر

حافظت السعودية على تصدرها المؤشر عربيا بترتيب عالمي متقدم هذا العام (23)، تلتها في المراكز العشر الأولى الكويت (40)، سلطنة عمان (49)، الإمارات (68)، الأردن (80)، لبنان (85)، تونس (88)، اليمن (113) فلسطين (117) والجزائر (125).

وبالمقارنة مع العام 2007، سجلت 10 دول عربية تحسنا بدرجات متفاوتة (السعودية، الكويت، سلطنة عمان، الإمارات، لبنان، فلسطين، مصر، العراق، السودان وجيبوتي)، في حين سجلت 7 دول عربية تراجعا بدرجات متفاوتة (الأردن، تونس، اليمن، الجزائر، المغرب، سوريا وموريتانيا).

المؤشرات الفرعية العشرة للمؤشر المركب
"سهولة أداء الأعمال 2006"

الترتيب عربيا	الدول	الترتيب عالميا (178 دولة) تأسيس المشروع	استخراج التراخيص	توظيف العاملين	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	إغلاق المشروع
1	السعودية	36	47	40	3	48	50	7	33	136	79
2	الكويت	121	85	39	72	68	19	8	99	99	67
3	سلطنة عمان	107	130	26	15	97	64	5	104	110	59
4	الإمارات	158	38	65	8	115	107	4	24	144	139
5	الأردن	133	71	45	109	84	107	19	59	128	87
6	لبنان	132	113	53	92	48	83	33	83	121	117
7	تونس	68	96	113	66	97	147	148	28	80	30
8	اليمن	175	35	63	44	158	122	84	128	41	83
9	فلسطين	166	132	103	118	68	33	22	77	125	178
10	الجزائر	131	108	118	156	115	64	157	114	117	45
11	مصر	55	163	108	101	115	83	150	26	145	125
12	المغرب	51	88	165	102	135	158	132	67	114	60
13	سوريا	169	86	126	89	158	107	98	127	171	77
14	العراق	164	104	60	40	135	107	37	157	150	178
15	السودان	95	131	140	32	135	141	60	143	143	178
16	جيبوتي	165	92	130	131	135	173	51	66	159	126
17	موريتانيا	167	142	117	52	115	141	171	152	89	143

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2008 / مجموعة البنك الدولي
الموقع الشبكي: www.doingbusiness.org
* بيانات المؤشر تغطي العام 2007

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

الجزء الثاني

محور التقرير ونظرة عامة على التطورات الاقتصادية والاستثمارية وصناعة الضمان عالميا وأنشطة المؤسسة

سابعا- محور التقرير: قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الدول العربية

مؤشرات الأداء في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الدول العربية

مقدمة

إن دورة الاقتصاد الجديد أو الرقمي أو الذي يقوم على المعرفة Knowledge Based Economy تقودها حركة التقنية والأسواق المالية. لذا يمكن القول أنه إذا كانت التقنية هي قاطرة الاقتصاد الجديد فإن الوقود لهذه القاطرة هو التمويل. وقد بدأت الدورة الجديدة منذ عام 2001 في الصعود يقودها ازدهار التقنية الذي يموله رأس المال المغامر من المؤسسات المالية، وبفعل هذا التمويل وتوافره ودعمه لقطاع تقنية المعلومات أدى إلى مزيد من الابتكارات خلال فترة زمنية قصيرة وبمعدلات غير مسبوقة، ومن ثم ظهر ما يطلق عليه بالفجوة الرقمية بين المجتمعات الدولية. وفى ظل هذه البيئة المتغيرة واتساع الفجوة الرقمية بين الأقاليم المختلفة على المستوى العالمي بدرجة كبيرة، فان الدول التي تتخاذل عن محاولة اللحاق بتلك التطورات المتسارعة، سوف تتخلف عن الركب وتفقد القدرة على المنافسة والاندماج مع العالم الخارجي وبالتالي التأثير السلبي على مستوى ورفاه شعوبها على المدى الطويل.

وقد ادركت الحكومات العربية أهمية اللحاق بالتطورات السريعة بالاقتصاد الرقمي، وضرورة إكساب الأجيال الجديدة المهارات والقدرات التقنية الحديثة. ومن ثم ركزت الدول العربية جهودها مؤخرًا على تطوير هذا القطاع بهدف تقليص الفجوة الرقمية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. كذلك عمدت إلى وضع السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات ضمن خططها تطبيقًا لتوصيات القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي عقدت المرحلة الأولى منها في جنيف عام 2003 والمرحلة الثانية في تونس عام 2005 ، حيث أكدت القمة ضرورة وضع مؤشرات مناسبة وخطوط أساس لتوضيح حجم الفجوة الرقمية وأبعادها الوطنية والإقليمية والدولية، فضلا عن إجراء تقييم دوري للفجوة الرقمية، وتتبع التقدم العالمي في استخدام تقنية المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دوليًا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ومن هنا، كان لا بد من تحديد مؤشرات لقياس مختلف الجوانب المتعلقة بتقنية المعلومات والاتصالات من حيث الإنتاج والاقتناء والاستخدام.

ومن هذا المنطلق، فإن أي دراسة لأوضاع قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المنطقة العربية وللتطورات التي طرأت على أنظمته واستراتيجياته في الآونة الحديثة، لا يمكن أن تتم بمعزل عن اتجاهين رئيسيين وان كانا مترابطين على المستوى الإقليمي والعالمي:

- **الاتجاه الأول**: مؤشرات الأداء في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات في ظل الاعتماد المتزايد على قوى السوق وآلياته وانتشار ثقافة السوق في جميع مجالات القطاع.

- **الاتجاه الثاني**: الانفتاح على تيارات العولمة وموقف الدول العربية من اتفاقية تحرير التجارة الدولية في خدمات الاتصالات وإحراز القدر المتزايد من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ويهدف محور التقرير في هذا الجزء إلى رصد التغيرات في أنظمة وقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في العالم العربي في محاولة للخروج بملامح تطوير نموذج الاتصالات فيه استجابة للمتغيرات الإقليمية والعالمية، ويتم ذلك من خلال الرصد الكمي لمؤشرات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات المتعارف عليها دوليا من جهة والمتاحة لفريق العمل لدى المؤسسة، من جهة أخرى (سواء من خلال استجابة جهات الاتصال الرسمية في الدول العربية والتي جاءت ضعيفة للغاية في هذا المجال ومن ثم تم الاعتماد على المصادر الدولية وعلى رأسها قواعد بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات). وذلك في محاولة لتقديم صورة شاملة عن سمات وخصائص قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المنطقة العربية وتطوراته على مدى الفترات الأخيرة لنتمكن من تحديد الإنجازات التي تحققت والتعرف على نواحي القصور المختلفة التي شابت التجربة.

وفي هذا الصدد، يقدم هذا الجزء التحليل المقارن لتطورات أسواق الاتصالات وتقنية المعلومات مع التركيز على تطورات قطاع الهاتف الثابت والانترنت وخدمات النطاق العريض والهواتف النقالة وكذلك تطورات برامج الخصخصة ودرجات المنافسة والاحتكار وظروف الاستثمارات في هذا القطاع. وأخيرا يشير هذا الجزء إلى التحديات التي تواجه سوق الاتصالات في المنطقة العربية والحاجة الملحة لاتخاذ القرارات فيما يتعلق بالتنسيق بين السياسات المتبعة من الدول العربية.

1.7 نظرة عامة حول حصة الدول العربية في أسواق الاتصالات وتقنية المعلومات:

يلاحظ من الشكل البياني رقم (1) أن عدد السكان في العالم بلغ نحو 6.7 مليار نسمة في عام 2007، منه نحو 330 مليون نسمة يعيشون في المنطقة العربية بما نسبته حوالي 4.9 % من الإجمالي العالمي. وعلى الرغم من ذلك، لا تتجاوز حصة الدول العربية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي ما نسبته 2.4 % . ففي حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي العالمي ما قيمته 48،600 مليار دولار أمريكي في عام 2006، بلغ إجمالي الناتج المحلي العربي ما قيمته 1،155 مليار دولار. وجدير بالذكر أن توزيع الثروة والدخل بين الدول في المنطقة

العربية يتباين بدرجة كبيرة، فعلى سبيل المثال تستحوذ المملكة العربية السعودية على ما نسبته 29.8 % من إجمالي الناتج العربي، كما تستحوذ كل من السعودية والجزائر والإمارات ومصر والكويت على ما يزيد على 66 % من إجمالي الناتج المحلي العربي. وقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية ما قيمته 3506 دولارات أمريكية، مقابل 1145 دولاراً في إقليم أفريقيا،3641 دولاراً في إقليم آسيا، و 20510 دولارات في القارة الأوروبية.

شكل رقم (1): حصة الدول العربية في المؤشرات الرئيسية لقطاع الاتصالات على المستوى العالمي - 2007

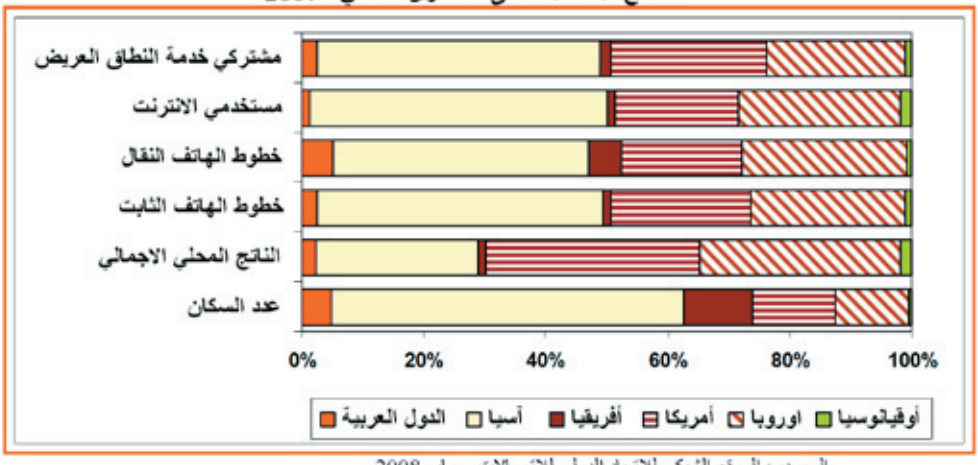

المصدر: الموقع الشبكي للاتحاد الدولي للاتصالات – مايو 2008.

وفيما يتعلق بالنفاذ إلى خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، مازالت المنطقة العربية تعاني من نقص الاستثمارات المكثفة الموجهة إلى البنى التحتية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مثل خدمة الهاتف الثابت وخدمة النطاق العريض الثابتة. ففي حين يبلغ إجمالي عدد خطوط الهاتف الثابت حول العالم نحو 1284 مليون خط، فإن ما نسبته 2.6 % فقط منها تستحوذ عليه دول المنطقة العربية بإجمالي عدد خطوط بلغ 32.8 مليون خط، مقارنة مع 1.3 % و 0.9 % من الإجمالي العالمي في كل من أفريقيا ودول أوقيانوسيا على التوالي، وما نسبته 47 % في آسيا، 26 % في أوروبا ونحو 23% في أمريكا. وبناء على ذلك، يتضح أن المنطقة العربية لا تزال لديها الفرص المتاحة والمحتملة لتحسين خدمات الاتصال الهاتفية ودرجة انتشار البنى التحتية في مجال الاتصالات ومعدلات انتشار شبكاتها.

شكل رقم (2): تطور حصص الدول العربية في مؤشرات الاتصالات الرئيسية على المستوى العالمي

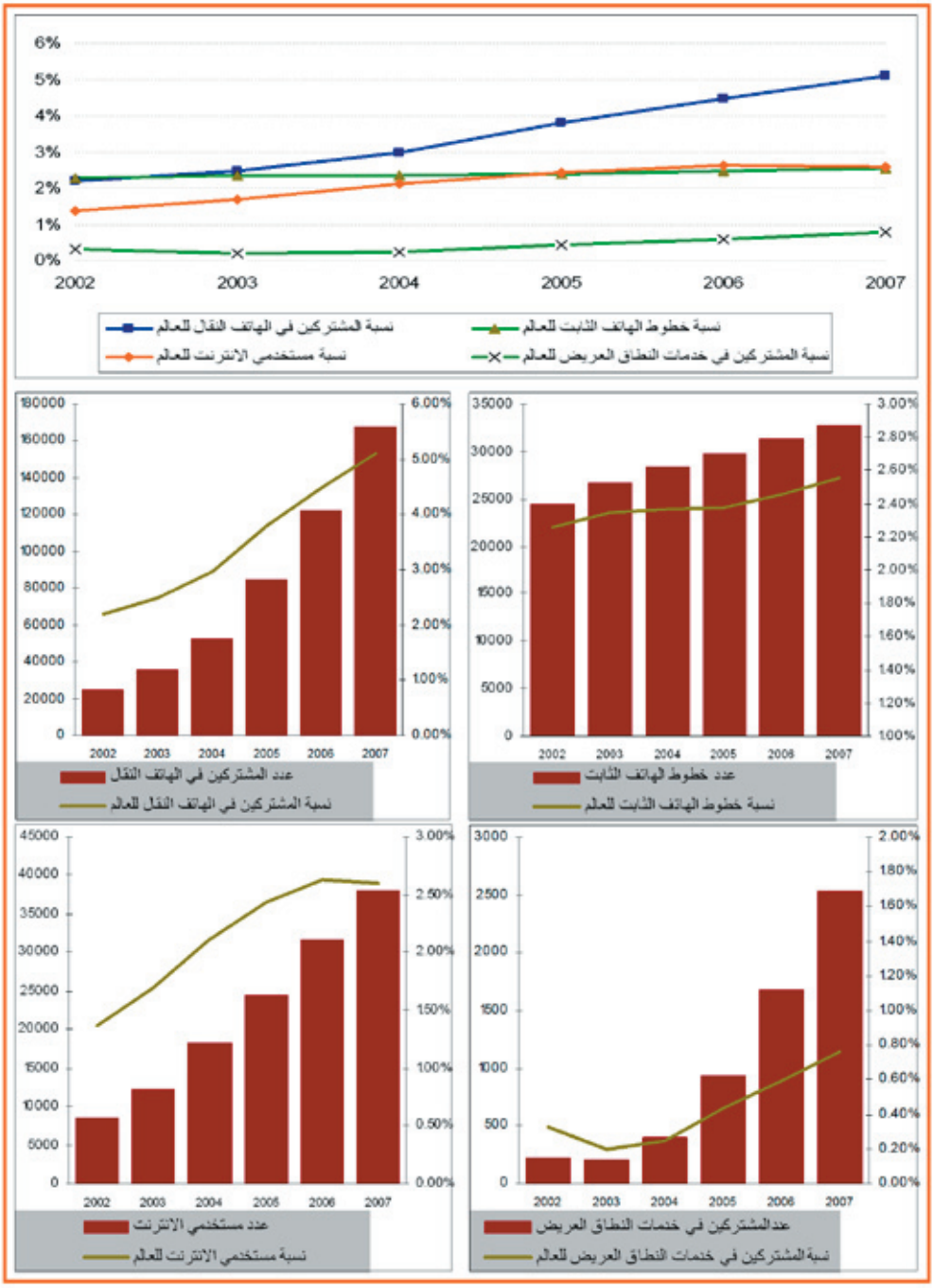

ونتيجة لارتفاع معدل التعريفة المتعلقة بخدمة النطاق العريض تعاني المنطقة العربية من تدني حصة مشتركي هذه الخدمة. ففي حين بلغ الإجمالي العالمي 332 مليون مشترك في خدمة النطاق العريض بنهاية عام 2007، بلغ عدد مشتركي الخدمة في دول المنطقة العربية فقط 2.5 مليون مشترك أي ما يعادل فقط 0.6 % من الإجمالي العالمي، مقارنة مع 5.5 مليون مشترك من اوقيانوسيا بما يعادل 1.7 % من الإجمالي والذي يعتبر معدلا مناسبا للنفاذ لهذه الخدمة في ضوء عدد سكان دول هذه المنطقة الذي لا يتجاوز 0.5 % من الإجمالي العالمي. ونظرا لأن خدمة النطاق العريض تعتبر أحد أهم أدوات الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية المحلية والدولية، فإن هذا المؤشر يسلط الضوء على مدى الحاجة إلى التركيز على تطوير وتنمية هذه الخدمة في المنطقة العربية في المرحلة القادمة. وتشير البيانات إلى انتشار هذه الخدمة في القارة الآسيوية بما نسبته 38 % من الإجمالي العالمي تليها القارة الأوروبية وأمريكا بنسبة 34 % و 26 % من الإجمالي على التوالي.

وتشير البيانات للعام 2007، إلى أن دول المنطقة العربية تستحوذ على 38.2 مليون مستخدم للانترنت بما نسبته 2.6 % من الإجمالي العالمي الذي بلغ 1467 مليون مستخدم بنهاية العام 2007. وتتجاوز حصة المنطقة العربية في عدد مستخدمي الانترنت، نظيرتها في كل من خطوط الهاتف الثابت وعدد مشتركي خدمة النطاق العريض. ويعزى ذلك إلى انتشار الأماكن العامة للدخول على الانترنت وكذلك مقاهي الانترنت، الخاصة في المنطقة العربية، ويستثنى من ذلك المناطق الريفية والقرى النائية حيثما يصعب تحقيق أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات WSIS.

تستحوذ المنطقة العربية بذلك على نحو 168 مليون هاتف نقال من إجمالي 3284 مليون هاتف حول العالم أي بنسبة 5.1 % من الإجمالي العالمي، مقارنة بنحو 5.2 % لدول القارة الأفريقية (بعد استبعاد الدول العربية الإفريقية منها)، 8.6 % لدول الاقتصادات المتحولة. وهو ما يشير إلى أن سوق الهاتف النقال في المنطقة العربية ما زال بعيدا عن درجة التشبع مقارنة بدول القارة الأوروبية التي حققت معدل 1:1، بمعنى أن كل فرد يقتني جهازا نقالا، علاوة على أن العديد من الدول حول العالم تعكس بياناتها استخدام كل فرد لجهازين من الهاتف النقال.

2.7 تطور حصة الدول العربية في أسواق الاتصالات على المستوى العالمي 2002 - 2007:

يتضح من مجموعة الرسوم البيانية المعروضة بالشكل رقم (2)، أن سوق الاتصالات الهاتفية في المنطقة العربية بدأ النمو بالفعل وبشكل متسارع ومتنام فيما يتعلق بحصة الدول العربية في الهواتف النقالة (2.2 % من الإجمالي العالمي عام 2002 إلى 5.1 % عام 2007)،

واستخدام الانترنت (1.4 % من الإجمالي العالمي عام 2002 إلى 2.60 % عام 2007 بعد بلوغ الحصة 2.63 % عام 2006)، وهو ما يشير إلى زيادة الطلب على خدمة الهاتف النقال والانترنت مما يستلزم ضرورة الوفاء بهذا الطلب حتى تتأكد المشاركة الفعالة للمنطقة العربية في مجتمع المعلومات، حيث أن القدرة على النفاذ لمثل هذه الخدمات تسهم بدرجة كبيرة للغاية في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تمثل خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، مع كل من خدمات النقل بأنواعه وخدمات الوساطة المالية، اضلاع مثلث الخدمات الضرورية لانتقال السلع ورؤوس الأموال والأفراد عبر الحدود الدولية. وهو ما يعد التحدي الأكبر أمام الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني بأسره، وخاصة فيما يتعلق بميزة خدمة الهاتف النقال التي توفر خدمة الاتصالات اللاسلكية. أما فيما يتعلق بحصة الدول العربية في كل من عدد خطوط الهاتف الثابت (2.26 % من الإجمالي العالمي عام 2002 إلى 2.56 % عام 2007) وعدد مشتركي خدمة النطاق العريض (0.33 % من الإجمالي العالمي عام 2002 إلى 0.77 % عام 2007) في العالم، فتعكس كل منهما معدلات نمو بطيئة حيث تكاد تعكس حصة الدول العربية مستويات ثابتة خلال فترة العرض بالنسبة للهواتف الثابتة، في حين تستقر حصة الدول العربية من اشتراك خدمة النطاق العريض عند مستويات اقل من 1 % من الإجمالي العالمي، رغم نمو الحصة ولكن بمعدلات بطيئة.

3.7 مؤشرات الأداء في قطاع الاتصالات العربي خلال الفترة 2002 - 2007:

ومن اجل تكوين صورة أكثر واقعية لتقييم النموذج العربي، تم إدراج مؤشرات القطاع لمجموعات من الدول تكون فيما بينها أقاليم أو تكتلات اقتصادية (سوف نطلق عليها فيما بعد "مجموعات المقارنة") لأغراض التحليل الدولي المقارن. وقد روعي عند اختيار تلك المجموعات ان تتشابه مع مجموعة الدول العربية – إلى حد كبير – من حيث مراحل التنمية الاقتصادية التي تمر بها لتعكس بذلك مقارنة دولية أكثر موضوعية. وتتكون مجموعات المقارنة من "أفريقيا جنوب الصحراء"، "مجموعة أمريكا الجنوبية"، "مجموعة الآسيان"، "مجموعة شرق أوروبا" و"المجموعة دول اوقيانوسيا".

- تتكون هذه المجموعة من 42 دولة أفريقية.
- تضم هذه المجموعة 12 دولة منها 10 دول تمثل التكتل الاقتصادي المعروف باسم الميركوسر (الأرجنتين، البرازيل، بار اجواي، اوروجواي، فنزويلا، بوليفيا، تشيلي، كولومبيا، اكوادور، بيرو) بالإضافة إلى جابانا وسور ينام.
- تضم هذه المجموعة 11 دولة من جنوب وشرق آسيا وهي اندونيسيا وماليزيا والفلبين وفيتنام وتايلاند وسنغافورة وميانمار وبروناي، وكامبوديها ودارالسلام ولاوس.
- تضم هذه المجموعة 8 دول من جنوب شرق أوروبا وهي آلمانيا والبوسنة والهرسك وبلغاريا وكرواتيا والجبل الأسود ورومانيا وصربيا ومقدونا.

جدول رقم (1)

مؤشرات كثافة الاتصال ومعدلات النفاذ للهاتف الثابت في المنطقة العربية ومجموعات المقارنة 2002-2007

الدولة	نصيب الفرد من الدخل القومي بالدولار	عدد خطوط الهاتف الثابت (بالالف)	عدد خطوط الهاتف الثابت (بالالف)	متوسط معدل النمو السنوي %"	عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص	عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص	متوسط معدل النمو السنوي %
	2006	2002	2007	2007-2002	2002	2007	2007-2002
الجزائر	3463	1950	2922	8.40	6.22	8.63	6.80
جيبوتي	975	10	10	2.10	1.54	1.56	0.30
مصر	1428	7736	11228	7.70	11.49	14.87	5.30
ليبيا	7317	720	852	5.80	12.96	14.56	4.00
موريتانيا	516	31	34	2.50	1.18	1.10	-1.50
المغرب	1864	1127	2393	16.30	3.88	7.67	14.60
الصومال	...	35	100	23.40	0.47	1.15	19.60
السودان	801	671	345	-12.50	2.04	0.90	-15.20
تونس	3024	1148	1273	2.10	11.74	12.33	1.00
البحرين	18328	175	194	2.60	25.21	26.30	1.10
العراق	1784	1128	1034	-4.30	4.65	4.00	-7.30
الأردن	2419	674	585	-2.80	12.67	9.88	-4.80
الكويت	37069	481	517	1.80	20.38	18.70	-2.10
لبنان	...	678	681	0.10	19.88	18.85	-1.30
عُمان	11996	227	268	3.30	9.13	10.33	2.50
فلسطين	873	301	350	3.00	8.73	9.38	1.40
قطر	62824	176	237	6.10	26.28	28.24	1.40
السعودية	13840	3417	3996	3.20	15.05	16.16	1.40
سوريا	1677	2099	3452	10.50	12.26	17.32	7.20
الإمارات	24338	1093	1385	4.80	29.13	31.63	.1
اليمن	755	542	968	15.60	2.78	4.47	12.60
الدول العربية	3506	24427	32831	6.09	7.41	9.96	6.09
أفريقيا جنوب الصحراء	1633	9345	16249	11.70	1.24	2.15	11.7
مجموعة أمريكان الجنوبية	3777	65646	71940	1.85	17.13	18.77	1.85
مجموعة الآسيان	9384	23995	59590	19.95	4.40	10.94	19.95
جنوب شرق اوروبا	4566	10594	13653	5.20	19.89	25.64	5.20
أوقيانوسيا	27196	12506	11842	-1.10	36.57	34.63	-1.09
العالم	7696	1082590	1284391	3.5	17.45	19.31	2.0

المصدر: قاعدة بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات – مايو 2008.

– متوسط المؤشر لكل مجموعة معبرا عنه لكل 100 شخص عبارة عن ناتج قسمة إجمالي دول المجموعة للمؤشر على إجمالي عدد سكان المجموعة بالكامل مضروبا في 100.

جدول رقم (2)

مؤشرات كثافة النفاذ لخدمات الانترنت في المنطقة العربية ومجموعات المقارنة 2007

الدولة	عدد مشتركي الانترنت (بالالف)	عدد مشتركي الانترنت لكل 100 شخص	عدد مستخدمي الانترنت (بالالف)	عدد مستخدمي الانترنت لكل 100 شخص	عدد مشتركي خدمة النطاق العريض (بالالف)	عدد مشتركي خدمة النطاق العريض لكل 100 شخص
	2007					
الجزائر	190	0.58	3500	10.34	170	0.51
جيبوتي	3.5	0.5	11	1.36	–	0.01
مصر	1322	1.75	8620	11.42	427	0.57
ليبيا	82	1.38	260	4.36	9	0.16
موريتانيا	4	0.13	30	0.95	1	0.03
المغرب	483	1.55	7300	23.38	477	1.53
الصومال	9	0.11	98	1.13	–	–
السودان	–	–	1500	3.89	3.5	0.01
تونس	253	2.45	1722	16.68	114	1.11
البحرين	60	8.14	250	33.22	38	5.23
العراق	14	0.06	54	0.19	–	–
الأردن	225	3.8	1126	19.02	92	1.55
الكويت	283	10.54	900	31.57	25	0.93
لبنان	310	8.58	950	26.28	190	5.26
عُمان	70	2.71	214	8.25	18	0.73
فلسطين	118	3.17	355	9.52	55	1.49
قطر	87	10.34	351	41.75	70	8.37
السعودية	1800	7.14	6200	25.07	600	2.43
سوريا	425	2.13	2132	10.7	7	0.04
الإمارات	904	20.64	2300	52.51	240	5.17
اليمن	155	0.72	320	1.43	–	–
الدول العربية	6801	4.32	38194	11.59	2541	0.77
أفريقيا جنوب الصحراء	7302	1.10	27761	3.67	481	0.06
مجموعة أمريكان الجنوبية	25106	4.57	93543	24.41	15071	3.93
مجموعة الآسيان	14170	6.87	53785	9.87	2649	0.49
جنوب شرق اوروبا	9364	14.05	21986	41.28	3561	6.69
أوقيانوسيا	8639	31.73	15031	43.95	5549	16.23
العالم	507535	8.12	1466916	22.04	331861	5.13

المصدر: قاعدة بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات – مايو 2008.

– متوسط المؤشر لكل مجموعة معبرا عنه لكل 100 شخص عبارة عن ناتج قسمة إجمالي دول المجموعة للمؤشر على إجمالي عدد سكان المجموعة بالكامل مضروبا في 100.

يعرض الجدول رقم (1) مؤشر كثافة الاتصال ومعدلات النفاذ لخدمات الهاتف الثابت في المنطقة العربية ومجموعات المقارنة للفترة 2002 – 2007، التي تتمثل في عدد خطوط الهاتف الثابت وعددها لكل 100 شخص للعامين 2002 و2007، ومتوسط معدل النمو السنوي لكلا المؤشرين خلال الفترة 2002 – 2007. ويعرض الجدول رقم (2) مؤشر كثافة النفاذ لخدمات الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) لمجموعة الدول العربية ومجموعات المقارنة للعام 2007 والتي تتمثل في عدد مشتركي الإنترنت بالألف ولكل 100 شخص، عدد مستخدمي الإنترنت بالألف ولكل 100 شخص، وعدد مشتركي خدمات النطاق العريض بالألف ولكل 100 شخص. ويعرض الجدول رقم (3) كثافة الاتصال ومعدلات النفاذ لخدمات الهاتف النقال في المنطقة العربية ومجموعات المقارنة للفترة 2002 – 2007، والتي تتمثل في عدد مشتركي الهواتف النقالة عامي 2002 و2007، ومتوسط معدل النمو السنوي للمؤشر خلال الفترة 2002 – 2007، عدد مشتركي الهواتف النقالة لكل 100 شخص، ونسبة عدد مشتركي الهواتف النقالة من إجمالي عدد مشتركي الهواتف الثابتة والنقالة معا. ومن خلال تحليل المؤشرات والبيانات المعروضة في الجداول الثلاثة يمكن الخروج بالاستنتاجات الآتية:

- وجود تباين واختلاف ملحوظ بين الدول العربية فيما يتعلق بكافة المؤشرات المعروضة بما يسلط الضوء على اختلاف الإمكانيات والجهود المبذولة لاقتناء واستخدام تقنيات الاتصال والمعلومات.

جدول رقم (3)

مؤشرات كثافة الاتصال ومعدلات النفاذ للهواتف النقالة في المنطقة العربية ومجموعات المقارنة 2002-2007

الدولة	عدد مشتركي الهواتف النقالة (بالألف)	عدد مشتركي الهواتف النقالة (بالألف)	متوسط معدل النمو السنوي %	عدد مشتركي الهواتف النقالة لكل 100 شخص	عدد مشتركي الهواتف النقالة / إجمالي مشتركي الهواتف %
	2002	2007	2007-2002	2007	2007
الجزائر	450	21445	116.6	63.34	88.0
جيبوتي	15	45	24.6	5.40	80.3
مصر	4494	30047	46.2	39.80	72.8
ليبيا	70	4500	129.9	73.05	25.6
موريتانيا	247	1300	39.4	41.62	96.8
المغرب	6198	20029	26.4	64.15	89.3
الصومال	100	600	43.1	6.90	85.7
السودان	190	7464	108.2	19.36	95.6
تونس	574	7842	68.7	75.94	86.0
البحرين	389	1116	23.5	148.28	82.4
العراق	20	14021	270.8	48.36	35.7
الاردن	1219	4770	31.4	80.53	89.1
الكويت	1227	2773	17.7	97.28	83.0
لبنان	775	1106	9.3	30.61	61.9
عُمان	463	2500	40.1	96.33	90.3
فلسطين	320	1025	26.2	27.46	74.5
قطر	266	1264	36.5	150.41	84.2
السعودية	5008	28381	41.5	114.74	87.7
سوريا	400	6700	75.7	33.62	66.0
الامارات	2428	7594	25.6	173.37	84.6
اليمن	486	2977	57.3	13.76	75.5
الدول العربية	25344	167505	45.9	50.84	77.9
أفريقيا جنوب الصحراء	24695	171249	47.3	22.66	88.2
مجموعة أمريكا الجنوبية	66089	268693	32.4	70.12	80.9
مجموعة الآسيان	43106	210006	37.3	38.55	75.0
جنوب شرق أوروبا	12013	53171	34.6	99.83	75.6
أوقيانوسيا	15462	26334	11.2	77.00	68.9
العالم	1157383	3283588	23.2	49.30	71.4

المصدر: قاعدة بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات – مايو 2008.

– متوسط المؤشر لكل مجموعة معبرا عنه لكل 100 شخص عبارة عن ناتج قسمة إجمالي دول المجموعة للمؤشر على إجمالي عدد سكان المجموعة بالكامل مضروبا في 100.

- تشير معدلات النمو لعدد خطوط الهاتف الثابت خلال الفترة 2002 – 2007 إلى أن بعض الدول العربية ذات الدخل المتوسط والمنخفض قد أحرزت تقدماً ملحوظاً نحو تعزيز البنى التحتية لشبكات الهاتف الثابت مثل الصومال واليمن والمغرب وسوريا التي شهدت معدلات نمو سنوية تجاوزت بالمتوسط معدل 10 %، تلتها كل من الجزائر ومصر وقطر وليبيا التي حققت معدل نمو سنوي تجاوز 5 %. وفي حين انخفضت معدلات النمو للدول الأخرى عن 4 %، حققت كل من السودان والعراق والأردن معدلات نمو سالبة خلال الفترة.

- تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي قائمة الدول العربية لكافة المؤشرات، تليها الدول متوسطة الدخل مثل الأردن ولبنان وتونس ومصر والمغرب، ثم مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض مثل جيبوتي والسودان واليمن. وهو ما يشير إلى علاقة موجبة فيما بين الفجوة الرقمية ومستوى الدخل، ويستثنى من هذه القاعدة لبنان الذي عكس مؤشرات أداء أفضل من بعض دول مجلس التعاون الخليجي مثل السعودية وسلطنة عمان، ويتكرر هذا النمط بالنسبة لدول مصدرة للنفط مثل ليبيا والجزائر عند مقارنة مؤشراتها مع مؤشرات دول أقل من حيث مستوى الدخل مثل مصر والأردن وتونس والمغرب وخاصة فيما يتعلق بمؤشرات النفاذ إلى شبكة الإنترنت وتقنية المعلومات.

- تصدرت الإمارات قائمة دول مجلس التعاون الخليجي تلتها قطر ثم البحرين باستثناء مؤشر مشتركي خدمة النطاق العريض لكل 100 شخص، حيث حلت قطر في المركز الأول لهذا المؤشر بينما جاءت الإمارات في الترتيب الرابع لهذا المؤشر بعد كل من قطر ولبنان والبحرين.

- ويلاحظ اتساع الفجوة بين مجموعة الدول العربية ومجموعة دول جنوب شرق أوروبا ومجموعة اوقيانوسيا، وتقاربها مع مجموعة دول أمريكا الجنوبية ومجموعة الآسيان، وذلك على الرغم من تقارب نصيب الفرد من الدخل بين مجموعة الدول العربية ومجموعتي أمريكا الجنوبية وجنوب شرق أوروبا، بل والتفوق الكبير لبعض دول مجلس التعاون الخليجي على مستوى دخل المجموعتين المذكورتين مما يشير إلى أهمية عوامل أخرى بخلاف مستوى الدخل في التأثير على حجم واتساع الفجوة الرقمية منها المستوى التعليمي والثقافي وتكلفة النفاذ وخاصة للإنترنت والتوزيع العمري للسكان. وهو ما تؤكده نتائج الدراسات الحديثة في هذا الشأن، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، يبلغ معدل استخدام الإنترنت بين خريجي الجامعات ثلاثة أضعاف معدل استخدامها من قبل الحاصلين على شهادة دبلوم المدارس الثانوية العليا أو أقل من ذلك.

- تعاني الدول العربية من أربعة مستويات للفجوة الرقمية؛ أولها؛ الفجوة الرقمية الشاسعة فيما بين الدول العربية والدول المتقدمة، وثانيها؛ الفجوة الرقمية الأقل اتساعا فيما بين الدول العربية ودول الطليعة من مجموعة الدول النامية، وثالثها؛ فيما بين الدول العربية بشقيها الغني والفقير ورابعها؛ فيما بين المدن (المناطق الحضرية) والريف (المناطق النائية) داخل القطر العربي الواحد.

1.3.7 خدمات شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

- إن نسبة 1.3 % من الإجمالي العالمي لمشتركي الإنترنت أو 6.802 مليون مشترك، ينتمون إلى المنطقة العربية. وإذا ما أخذنا في الاعتبار عدد السكان في المنطقة العربية، فإن الأمر يعنى أن نسبة 2 % فقط من عدد السكان يمثلون مشتركي خدمات الإنترنت. ونظرا لأن اشتراك الإنترنت غالبا ما يتعدد استخدامه من قبل أفراد العائلة الواحدة أو رواد المقهى الإلكتروني أو زائري المكتبات، فإن تقديرات عدد مستخدمي الإنترنت في المنطقة العربية سجل معدلاً أعلى بلغ 11.59 مستخدم لكل 100 شخص، مقابل 4.32 مشترك لكل 100 شخص. وجدير بالذكر، أن دول المنطقة العربية تستحوذ على 38.2 مليون مستخدم للانترنت بما نسبته 2.6 % من الإجمالي العالمي الذي بلغ 1467 مليون مستخدم بنهاية العام 2007. ومن ثم فإن نقص عدد خطوط الهواتف الثابتة وانخفاض مستوى الوعي بخدمات الإنترنت في بعض مناطق الوطن العربي يمثلان أهم الأسباب وراء تدني مستويات استخدام الإنترنت في المنطقة العربية.

- وتتباين معدلات الانتشار لاستخدام الإنترنت حول العالم. ففي حين سجل متوسط معدل الانتشار لمستخدمي الإنترنت 11.59 مستخدم لكل 100 شخص في المنطقة العربية بالمتوسط، سجل المتوسط العالمي 22.04 مستخدم لكل 100 شخص، كما سجلت كل من مجموعات المقارنة المتمثلة في مجموعة أوقيانوسيا، مجموعة جنوب شرق أوروبا، مجموعة أمريكا الجنوبية أعلى المعدلات مسجلة معدلات انتشار بلغت 43.95، 41.28، 24.41 على التوالي، مقارنة بنحو 9.87، 3.67 مستخدم لكل 100 شخص للمجموعتين الآسيان وأفريقيا جنوب الصحراء على التوالي. وفي هذا الصدد، تشير مصادر المعلومات العالمية إلى أنه من النادر استخدام الهاتف النقال للدخول إلى الإنترنت في المنطقة العربية وخاصة في الدول العربية الأفريقية، وذلك لانخفاض سرعة النفاذ (9.6 Kbps) المتاحة من خلال نظام GSM. وجدير بالذكر أن الإنترنت وسيلة تسمح بالاتصال المتعدد الأطراف وتقديم العروض والبحث عن المعلومات، علاوة على أن العديد من مواقع الحكومة الإلكترونية يمكن استخدامها من خلال الإنترنت.

- تحتاج المنطقة العربية لاستحداث العديد من المواقع ذات الهوية والمكونات العربية حتى تكون حافزا للأفراد على تعلم كيفية استخدام الإنترنت. ومن الجدير بالذكر أن هناك مشروعا عربياً لاستحداث نظام أسماء النطاقات العربية. وقد انبثق المشروع عن مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات ويجري تنفيذه في إطار الجامعة العربية، وهو يهدف إلى إيجاد بيئة عمل تجريبية لأسماء النطاقات باللغة العربية في العالم العربي، بما يؤهل بلدان العالم العربي للاكتساب المبكر لخبرات تشغيل وتجريب أسماء النطاقات باللغة العربية وتحديد لوازم إطلاقها والمشاكل المحتملة وإيجاد الحلول التقنية لها، والاتفاق على المعايير والمقاييس وتطوير الأدوات والسياسات اللازمة لعمل وإدارة المشروع. وقد انعقد الاجتماع الأول لفريق العمل العربي، المكلف بدراسة استخدام اللغة العربية في أسماء النطاقات على شبكة الإنترنت، بدمشق خلال الفترة 31 كانون الثاني/ يناير- 2 شباط /فبراير 2005.

- من الأهمية بمكان التنويه عن ضرورة الاهتمام ليس فقط بزيادة كمية وعدد خدمات الانترنت المقدمة ووفرتها، بل أيضا الاهتمام بتحسين جودة ونوعية تلك الخدمات، حيث ان تدني مستوى جودتها من شأنه أن يفرض قيودا على مستخدمي الإنترنت في المنطقة العربية. ومما لا شك فيه، أن تدني جودة خدمات الإنترنت يرجع بصورة رئيسية إلى عيوب ونقص كفاءة وفعالية شبكات البنى التحتية، انخفاض عرض النطاق الدولي للإنترنت Internet bandwidth ، عدم كفاية الطاقة الكهربائية المتاحة، وتقادم أدوات التقنية المتاحة للمستخدم النهائي، مشكلات الاتصال البيني، وقلة عدد نقاط التبادل عبر الإنترنت Internet Exchange Points (IXPs) المتاحة في المنطقة العربية مقارنة بمئات النقاط في الإقليم الآسيوي.

2.3.7 خدمات الهاتف النقال:

- إن بطء معدل نمو خطوط الهاتف الثابت في المنطقة العربية، كحقيقة واقعة، ساهم في سرعة انتشار الهاتف النقال كوسيلة بديلة للاتصال. وهو ما تشير إليه البيانات من ارتفاع معدل تغطية الهاتف النقال لنظيره من الهاتف الثابت، حيث بلغت نسبة عدد مشتركي الهواتف النقالة إلى إجمالي عدد الهواتف الثابتة والنقالة في المنطقة العربية نحو 78 % للعام 2007، بما يماثل النمط الذي تعكسه كافة مجموعات المقارنة.

- مما لا شك فيه أن الرواج الذي شهده قطاع الاتصالات النقالة متمثلا في ارتفاع معدلات النمو السنوي والاختراق للمنطقة العربية، يرجع بشكل أساسي إلى انخفاض

تكلفة البنى التحتية الخاصة بالهاتف النقال، إمكانية الانتشار على المستوي الإقليمي وليس على المستوى القطري فحسب، تراجع نسبي في أسعار الأجهزة، وتميز الأسواق بالمنافسة.

- كان لانتهاج سياسات مبيعات تتلاءم مع مختلف فئات الدخل في المنطقة، أثرها في انتعاش الطلب على استخدام الهواتف النقالة مثل سياسة البطاقات المدفوعة مسبقا. وقد اشتهر قطاع الهاتف النقال بمعدلات النمو المتسارعة بما يشير إلى استمرار نجاح التجربة في المنطقة العربية، حيث تم إضافة عدد 142 مليون مشترك جديد خلال الفترة 2002-2007، وترجع إضافة الحصة الأكبر من المشتركين الجدد إلى كل من العراق وليبيا والجزائر والسودان، لتستحوذ المنطقة العربية بذلك على نحو 168 مليون هاتف نقال من إجمالي 3284 مليون هاتف حول العالم أي بنسبة 5.1 % من الإجمالي العالمي. وقد شهد القطاع معدلات نمو متسارعة خلال الفترة 2002-2007 بلغت في المتوسط 45.9 % سنوياً، وبالتالي بلغ معدل اختراق الهاتف النقال في المنطقة العربية نحو 50.84 لكل 100 نسمة في 2007، وهو ما يتجاوز المتوسط العالمي الذي سجل 49.3 هاتف لكل 100 نسمة، وكذلك كل من مجموعة أفريقيا جنوب الصحراء ومجموعة الآسيان، إلا انه اقل من نظيره في القارة الأوروبية الذي عكس معدل 110 لكل 100 نسمة، وفي دول اوقيانوسيا التي بلغ فيها المعدل 77 هاتفا لكل 100 نسمة، ومجموعة أمريكا الجنوبية التي عكست معدلا بلغ 70 هاتفا لكل 100 نسمة وكذلك مجموعة دول جنوب شرق أوروبا التي اقتربت من المعدل 1:1، حيث سجلت 99.83 هاتف لكل 100 شخص. وهو ما يشير إلى أن سوق الهاتف النقال في المنطقة العربية ما زال بعيداً عن درجة التشبع.

3.3.7 خدمات النطاق العريض:

وفيما يتعلق بنوعية أدوات التقنية المتاحة للنفاذ إلى الإنترنت، توجد فوارق كبيرة بين دول الشمال المتقدمة حيث تنمو الشبكة واسعة النطاق نمواً سريعاً، وبين دول الجنوب النامية حيث لا يزال الاتصال بواسطة الهاتف هو الأسلوب الشائع . وهذا الطابع المتغير في أدوات التقنية المتاحة للنفاذ إلى الإنترنت هو بُعد جديد من أبعاد الفجوة الرقمية الدولية. وتزيد الشبكة واسعة النطاق من قدرة المؤسسات على زيادة قدرتها من المشاركة في إتمام صفقات تجارية إلكترونية أكثر تقدماً ومن توصيل خدماتها عبر الإنترنت، مما يعود بأقصى منافع

تقنية المعلومات والاتصالات. وتشير احدث تقديرات الدراسات العالمية، إلى أن الربط بالشبكة واسعة النطاق يمكن أن يضيف مئات المليارات من الدولارات سنوياً للناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة في السنوات القليلة القادمة، وهذه مساهمة تعادل تقريبا مساهمة المرافق المهمة والضرورية العامة مثل المياه والكهرباء.

وفي المنطقة العربية، تستهدف الشركات الموردة لخدمات النطاق العريض شريحة محدودة تقتصر على العملاء ذوي الدخول المرتفعة، حيث تقدم خدمات النطاق الواسع والتراسل الصوتي مقابل أسعار استثنائية مرتفعة. ولا ينحصر الاهتمام بسرعة توفير خدمة النطاق العريض على الشركات فقط بل يمتد ليشمل الحكومات وذلك نظرا لاهتمامها بتطبيق برامجها الإلكترونية، وكذلك برامج التجارة الإلكترونية الذي يشمل القطاعين العام والخاص. كما أنها تعتبر وسيلة جوهرية للمستثمر سواء المحلي أو الأجنبي لأنها تتيح للشركات المشاركة في تقسيم وتخصيص العمل حول العالم (الاستعانة بالعمالة من دول أخرى)، إضافة إلى أنها تمكن الحكومات من تحديد التوقيت المناسب لاتخاذ القرارات السليمة المعتمدة على البيانات والمعلومات الدقيقة.

أما فيما يتعلق بسرعة النفاذ عبر الانترنت، التي تعتمد على عرض النطاق الدولي، فتشير البيانات إلى محدودية النفاذ في بعض الدول العربية بسبب صغر سعة أجهزة الربط الدولي فيها. وهو ما يشير إلى مدى ضرورة وأهمية الاستثمار في أنظمة الربط الحديثة مثل خدمات الانترنت فائق السرعة ADSL. وفي حين تمتلك كل من مصر والمغرب والإمارات سعة أجهزة ربط دولي تصل إلى 14866، 11500، 10075 ميجابايت على التوالي، تمتلك الجزائر وتونس وقطر وسلطنة عمان والسودان 3000، 3100، 2345، 1250، 430 ميجابايت على التوالي في عام 2007، وهذه الإحصاءات وحدها يمكنها تفسير الفجوة الرقمية داخل مجموعة الدول العربية فيما يتعلق بعرض النطاق الدولي وبالتالي معدلات النفاذ إلى الانترنت.

جدول رقم (4): عرض النطاق الدولي في الدول العربية (2002-2007)

الدولة	عرض النطاق الدولي للانترنت Mbps	
	2002	2007
الجزائر	156	3000
جيبوتي	2	45 (2005)
مصر	735	14866
ليبيا	6	124 (2006)
موريتانيا	9.5	90 (2006)
المغرب	310	11500 (2006)
الصومال	0.8	3 (2005)
السودان	24	430
تونس	124	3100
البحرين	195	409 (2006)
العراق	–	–
الأردن	90	310 (2005)
الكويت	77	882 (2005)
لبنان	60	900 (2006)
عُمان	38	1250
فلسطين	20	–
قطر	155	2325
السعودية	297	2985 (2006)
سوريا	16	660 (2006)
الإمارات	1085	10075 (2006)
اليمن	6	6 (2005)

المصدر: قاعدة بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات – مايو 2008.

أما بالنسبة لعدد مشتركي خدمات النطاق العريض، فتشير البيانات إلى استحواذ الدول العربية على 2.542 مليون مشترك في عام 2007، مقارنة مع 331.861 مليون مستخدم على المستوى العالمي، بما يعني أن 0.77 % من عدد السكان في المنطقة يتمتعون بخدمات النطاق العريض. ويلاحظ أن اشتراك خدمة النطاق العريض يعكس فجوة كبيرة بين الدول العربية كمجموعة حيث تستحوذ دول السعودية والمغرب ومصر والإمارات ولبنان وتونس على نحو 75 % من الإجمالي العربي. وفي حين كان تركز الاشتراكات في هذه الدول، نجد أن دول مجلس التعاون الخليجي تستحوذ على أعلى معدلات الانتشار لكل 100 شخص.

ويعتبر هدف توسيع النفاذ إلى خدمات الانترنت عبر النطاق العريض أو الواسع أحد أهم التحديات أمام حكومات الدول العربية في مجال تجسير الفجوة الرقمية مع الدول المتقدمة أو مع دول الطليعة من مجموعة الدول النامية، حيث تمثل الفرصة التي من المفترض إتاحتها لسكان المنطقة العربية بغرض تعظيم الاستفادة من مجتمع المعلومات الدولي. ومن ثم فهي أداة جوهرية لتطوير أسواق الاتصالات وكذلك تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويأتي ضمن هذه النوعية، خدمات النطاق العريض اللاسلكية التي تعرف على أنها تقدم خدمة دائمة بسعة نطاق تتجاوز واحد ميجا هيرتز MHZ وتدعم معدلات لتحويل البيانات والمعلومات تتجاوز 1.5 ميجا بايت/ ثانية، الأمر الذي يعني أن مستخدم الإنترنت يتمتع بنفس سرعة تحويل البيانات عبر خدمات النطاق العريض الثابتة باستخدام الكيبل Cable أو خدمة الانترنت فائق السرعة ADSL. وتتميز هذه النوعية بسرعة الانتشار سواء في ظل توافر ترخيص بممارسة النشاط أو عدم توافره، ومن ثم فهي لديها القدرة على تغطية مناطق شاسعة، إضافة إلى بعض المزايا الأخرى مثل؛ التكلفة المناسبة والقدرة على توظيف تقنيات لاسلكية ذات مستويات مرنة مثل WiMAX، توفير الخدمات العامة مثل خدمات الحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني عن بعد مع إمكانية فرض رسوم أعلى على الأثرياء دون الفقراء وتحديد نقاط نفاذ عامة معفاة من الرسوم، وتسهل عملية مراقبة الشركات لأنشطتها واتخاذ القرارات بشأن إنتاج سلسلة فروعها عبر الحدود الدولية وتنفيذ الصفقات إلكترونيا.

4.7 برامج خصخصة قطاع الاتصالات ومستوى التنافسية في مختلف أسواق خدمات الاتصالات الهاتفية في الدول العربية:

مما لا شك فيه، أن تفعيل المنافسة في أسواق الاتصالات يعد احد أهم السياسات التي تهدف إلى الارتقاء ببيئة تقنية المعلومات والاتصالات، ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى الآثار الايجابية لتفعيل المنافسة على تحسين جودة الخدمة وتوفيرها بأسعار مناسبة علاوة على تحقيق الوفرة في جانب العرض وتحقيق رغبات العملاء على، اتساعها وتنوعها، من خلال رفع رأس المال المستثمر وتحسين أساليب الإدارة وتطوير الشبكات. ولتحقيق المنافسة الكاملة في أسواق الاتصالات وتقنية المعلومات لا بد من تنفيذ برامج الخصخصة للشركات المشغلة المملوكة للحكومات حيث تكون المنافسة أكثر عدالة في حالة الفصل بين دور الشركات المشغلة الحكومية كمقدم الخدمة ومنظم السوق في نفس الوقت. وللحكومات دور مهم في تحسين درجات المنافسة في الأسواق عن طريق تصميم وتنفيذ السياسات العامة . ويمكن للسياسة العامة للحكومة إما أن تشجع أو تثبط المنافسة، ومن ثم يمكنها التأثير في معدلات النفاذ وتخفيض الأسعار .

شكل رقم (3): مستوى المنافسة في أسواق الاتصالات الرئيسية للدول العربية (%) - 2007

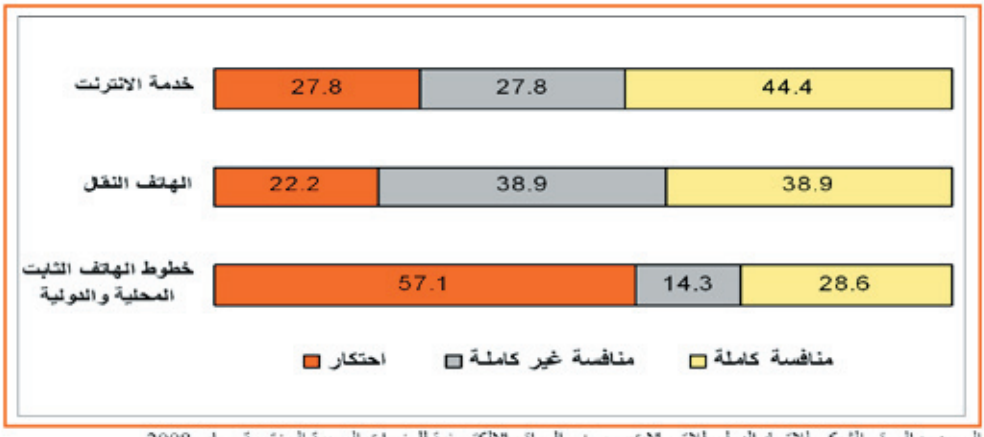

المصدر: الموقع الشبكي للاتحاد الدولي للاتصالات، وبعض المواقع الالكترونية للوزارات العربية المختصة- مايو 2008.

فعلى سبيل المثال،عندما طبقت حكومة كوريا المنافسة وشجعت الشركات الجديدة على الدخول إلى سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية، حققت رغبات عملائها بل وأتاحت خيارات أكثر تنوعا وعروضا أفضل من تلك المقدمة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث انتهجت الحكومة الأمريكية، سياسات الاستحواذ والاندماج في القطاع. ومن الجدير بالذكر أنه في الوقت الذي يشهد العالم استمرار عملية تنفيذ برامج الخصخصة في مجال خدمات الاتصالات، تشهد بعض الدول العودة إلى تأميم الشركات مرة أخرى وبالتحديد في دول أمريكا اللاتينية.

ويلاحظ من الشكل رقم (3) أن المنطقة العربية لا تزال تعاني من احتكار الشركة الوحيدة في مجال خدمات الهاتف الثابت سواء للمكالمات الهاتفية المحلية أو الدولية بنسبة تصل إلى 57.1 %، وعلى الرغم من تدني نسبة المنافسة الكاملة في هذا القطاع لتقتصر على 28.6%، فإنها تتجاوز مستوى المنافسة غير الكاملة التي بلغت ما نسبته 14.3 %. ومن ثم تعكس المنطقة العربية معدلات مرتفعة من أسواق الاحتكار في مجال الهاتف الثابت، حيث تعكس أسواق الهاتف الثابت في المنطقة العربية أدنى مستويات المنافسة نتيجة سيطرة القطاع العام على الشركات العاملة في تلك الأسواق، بينما تحظى أسواق الهاتف النقال، والتي تواجه درجات متدنية من سيطرة القطاع العام على الشركات العاملة في تلك الأسواق منذ البداية، بما يتجاوز نسبة 77 % من الأسواق في المنطقة، تتقاسمها حصة المنافسة الجزئية والمنافسة الكاملة بنسبة 38.9 % لكليهما، بينما تقتصر حصة الاحتكار على نحو 22 %. أما فيما يتعلق بمقدمي خدمة الانترنت، فيتضح من الشكل البياني أنه أكثر القطاعات الفرعية تحررا حيث تصل نسبة المنافسة الكاملة فيه إلى نحو 44.4 %، في حين يتقاسم الباقي من السوق كل من المنافسة الجزئية والاحتكار بما نسبته 27.8 % .

جدول رقم (5): مستوى التنافسية في مختلف أسواق خدمات الاتصالات الهاتفية في الدول العربية - 2007

الدولة	احتكار	منافسة غير كاملة	منافسة كاملة
خطوط الهاتف الثابت المحلية والدولية	مصر، جيبوتي، العراق، الكويت، ليبيا، لبنان، قطر، سلطنة عمان، سوريا، تونس، فلسطين واليمن	الجزائر، السودان والإمارات	البحرين، الأردن، موريتانيا، المغرب، الصومال والسعودية
	12 دولة	3 دول	6 دول
الهاتف النقال	جيبوتي، فلسطين، ليبيا، قطر	الكويت، البحرين، سلطنة عمان، السعودية، السودان، سوريا والإمارات	الجزائر، الأردن، موريتانيا، المغرب، تونس، اليمن ومصر
	4 دول	7 دول	7 دول
خدمة الانترنت	جيبوتي، قطر، سلطنة عمان، فلسطين وليبيا	الكويت، السودان، سوريا، تونس والإمارات	الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، موريتانيا، المغرب، السعودية واليمن
	5 دول	5 دول	8 دول

المصدر: الموقع الشبكي للاتحاد الدولي للاتصالات، وبعض المواقع الالكترونية للوزارات العربية المختصة- مايو 2008.
بيانات موريتانيا وقطر تغطي عام 2006، أما بيانات جيبوتي والعراق ولبنان وليبيا وسلطنة عمان والصومال وسوريا واليمن فتخص الفترة ما قبل عام 2006.

ويمكن من خلال تحليل الجدولين رقمي (5)، (6) (مستوى المنافسة وعدد الشركات العاملة في مختلف أسواق خدمات الاتصالات الهاتفية في الدول العربية)، الوصول إلى الاستنتاجات التالية:

أن أسواق كل من موريتانيا والمغرب والسعودية والأردن تتمتع بدرجة المنافسة الكاملة للقطاعات الثلاثة المعروضة وفقا لتصنيف الاتحاد الدولي للاتصالات، آخذا في الاعتبار أن التصنيف يعتمد على نصوص التشريعات المعمول بها في هذا الشأن والمعلومات المتوافرة وفقا لإحصاءات هذه الدول. وفي حين تتميز أسواق كل من الإمارات والسودان بالمنافسة الجزئية أو الثنائية في القطاعات الثلاثة، تعاني قطر وليبيا - وفقا لتصنيف الاتحاد الدولي للاتصالات - من احتكار شركة وحيدة لأسواق الاتصالات للقطاعات الفرعية المعروضة، علما بأنه قد تم مؤخرا (أبريل 2007) في قطر إصدار تشريع جديد لتنظيم سوق الاتصالات المحلي، وبموجبه

تم إلغاء احتكار شركة كيوتل للسوق المحلي وإعلان تحرير وفتح قطاع الاتصالات للشركات المنافسة سواء المحلية أو الأجنبية. كما أعلن المجلس الأعلى لتقنية المعلومات والاتصالات في قطر نظاما رسميا يتضمن أسس إصدار الترخيص الثاني للهاتف النقال .

جدول رقم (6): عدد الشركات العاملة في مختلف أسواق خدمات الاتصالات الهاتفية في الدول العربية - 2007

الدولة	عدد الشركات في قطاع الهاتف النقال	عدد الشركات في قطاع الهاتف الثابت	اسم الجهة المنظمة لقطاع الهاتف الثابت	الملكية	استقلالية المنظم التشريعي لأسواق الاتصالات	تاريخ التشريع	عدد الشركات مقدمي خدمة الانترنت
الأردن	4	1	تيليكوم - الأردن	مشتركة	مستقل	1	-
الإمارات	2	2	اتصالات EITIC DU	مشتركة مشتركة	غير مستقل	0	2
البحرين	2	1	باتيلكو	مشتركة	مستقل	1	3
تونس	2	1	تيليكوم - تونس	مشتركة	مستقل	1	5
الجزائر	3	2	تيليكوم - الجزائر	حكومية	مستقل	1	1
جيبوتي	1	1	OPT	حكومية	-	0	-
السعودية	3	1	تيليكوم - السعودية	مشتركة	مستقل	0	21
السودان	2	1	سوداتل	مشتركة	غير مستقل	0	2
سوريا	2	1	المؤسسة العامة للاتصالات	حكومية	-	0	-
الصومال	3	1	صوم تل	خاصة	-	-	-
العراق	4	1	شركة الاتصالات والبريد العامة	حكومية	-	-	-
عُمان	2	1	عمان تل	حكومية	مستقل	1	1
فلسطين	1	-	بال تل	حكومية	-	-	-
قطر	1	1	كيو تل	مشتركة	مستقل	1	1
الكويت	2	1	وزارة الاتصالات	حكومية	-	0	4
لبنان	2	1	وزارة الاتصالات	حكومية	غير مستقل	0	1
ليبيا	1	1	شركة الاتصالات والبريد العامة	حكومية	-	0	1
مصر	3	1	تيليكوم - مصر	حكومية	مستقل	1	3
المغرب	2	1	IAM	مشتركة	مستقل	1	-
موريتانيا	3	1	موري تل	مشتركة	مستقل	1	-
اليمن	4	1	شركة الاتصالات العامة	حكومية	-	1	2

المصدر: الموقع الشبكي للاتحاد الدولي للاتصالات، وبعض جهات الاتصال الرسمية والمواقع الالكترونية للوزارات العربية المختصة- مايو 2008.(-) تعني أن البيان غير متاح، ترقيم تاريخ التشريع (1) يعني قبل عام 2000، (0) بعد 2000.

شركات الهاتف النقال في الأردن هي زين (الكويتية التي استحوذت على الشركة الأردنية لخدمات الهواتف النقالة) واورانج واكسبريس وأمنية (التي استحوذت عليها شركة باتلكو البحرينية).

شركات الهاتف النقال في اليمن هي سبأفون وام تي ان ويمن موبايل وشركة واي.

- سيطرة ظروف الاحتكار التام على أسواق خدمات الهاتف الثابت في معظم الدول العربية باستثناء البحرين والأردن وموريتانيا والمغرب والصومال والسعودية التي تتمتع بدرجة منافسة عالية وكل من الجزائر والسودان والإمارات التي تتميز بدرجة منافسة جزئية أو غير كاملة. وهو ما يشير إلى احتمال أن تكون الشركات المشغلة لخطوط الهاتف الثابت اقل جذبا للمستثمر سواء على المستوى المحلي أو الخارجي. ومن ثم يتحتم على تلك الشركات الحصول على تراخيص جديدة تتعلق بتقديم خدمات الهاتف النقال أو خدمات الاتصالات اللاسلكية بما يضيف إليها ميزة من شأنها جذب اهتمام واستثمارات المستثمر المحلي والأجنبي.

- على الرغم من أن انتعاش سوق الاتصالات في المنطقة العربية جاء مركزا في قطاع خدمات الهاتف النقال، فإنه من الملاحظ تباين درجات المنافسة بين الدول العربية في هذا القطاع بين الاحتكار التام في ليبيا وقطر وفلسطين وجيبوتي، والمنافسة الجزئية أو الثنائية في كل من الكويت، البحرين، سلطنة عمان، السعودية، السودان، سوريا والإمارات، والمنافسة الكاملة في كل من الجزائر، الأردن، موريتانيا، المغرب، تونس، اليمن ومصر.

اتسمت أسواق الانترنت بدرجات جيدة من المنافسة في معظم الدول العربية فيما عدا جيبوتي وقطر وسلطنة عمان وليبيا، وكلها تشهد جهوداً حالية لتفعيل المنافسة في هذا القطاع مما يعني تقدما ملحوظا نحو بلوغ هدف تعزيز معدلات النفاذ إلى تقنية المعلومات في مجموعة الدول العربية.

لا يزال المشغل الرئيسي لقطاع الاتصالات تسيطر عليه الملكية المطلقة للدولة في 10 دول عربية، وبينما تم تطبيق برنامج الخصخصة ولكن بشكل جزئي في 8 دول، تنفرد الصومال فقط بتجربتها الرائدة في مجال خصخصة المشغل الرئيسي لقطاع الاتصالات بالكامل.

5.7 أهمية البيئة التشريعية في قطاع الاتصالات:

لا شك أن تفعيل المنافسة الكاملة يساعد على نجاح أسواق الاتصالات الهاتفية ويعود بالنفع العام على المستهلك الأخير للخدمة، (أنظر التجربة المغربية بالإطار رقم 1). ومما لا شك فيه أن استمرار تفعيل التنافسية في أسواق الاتصالات يتطلب تأسيس بيئة تشريعية سليمة وفعالة والتي عادة ما تأخذ شكل كيان قانوني مستقل عن التدخلات الحكومية وضغوط اللاعبين الرئيسيين في أسواق الاتصالات. الأمر الذي يجعل المنظم التشريعي

لأسواق الاتصالات يركز في مهامه على تحسين المناخ الاستثماري للقطاع وتطوير الفرص الاستثمارية الواعدة في القطاع وتفعيل المنافسة الكاملة. ومما لا شك فيه، فإن استقلالية الجهة المنظمة لأسواق الاتصالات تعد احد أهم ملامح الإصلاح في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات لأنها تدل على أن القرارات والقواعد القانونية سوف تكون أكثر عدالة وشفافية لكل اللاعبين في الأسواق.

وتشير البيانات المتوافرة من الاتحاد الدولي للاتصالات حتى منتصف عام 2007، أن 148 دولة حول العالم لديها هيئة أو وزارة وطنية مستقلة في مجال سن التشريعات التي تنظم أسواق الاتصالات المحلية وإصدار التراخيص الخاصة بمزاولة النشاط داخل هذه الدول مقارنة بنحو 14 دولة في عام 1990، ونحو 137 دولة عام 2004، مما يدل على سرعة نمو معدلات تأسيس مثل هذه الهيئات حول العالم. وفي هذا المجال، تتصدر الدول الأفريقية الأقاليم الاقتصادية الأخرى حول العالم بما نسبته 91 % من الدول الأفريقية، تليها الأمريكيتان بما نسبته 89 % ثم الإقليم الأوروبي بنسبة 80 % فمجموعة الدول العربية بنسبة 62 % (أي 13 دولة من أصل 21 دولة عربية، هي الجزائر والبحرين ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وسلطنة عمان والسعودية والسودان وتونس والإمارات). وفي الأخير تأتي مجموعة الدول الآسيوية وأقيانوسيا التي سجلت 58 % من الإجمالي العالمي (شكل رقم 4). وفي هذا الصدد، يجب الإشارة إلى أهمية وضرورة توافر عمالة على قدر عال من التعليم والتدريب المتميز بما يمكن هذه الهيئة من تنفيذ المهام المنوطة بها بالكفاءة المنشودة، والحفاظ على فتح قناة اتصال دائمة مع خبراء الدول الأخرى لإغراض تبادل وجهات النظر والخبرات وخاصة فيما يتعلق بالأفكار والأدوات والابتكارات الجديدة مثل خدمات الجيل الثالث والرابع 3G/4G، خدمات التراسل الصوتي عبر الانترنت VoIP، وشبكات الأجيال القادمة NGN أو CyberSecurity.

إن بيئة خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في تغير متواصل ومتسارع، ومن ثم فإن مواكبة هذه التغيرات المتلاحقة في تقنية المعلومات وأدواتها وخدماتها تحتاج دوما إلى تقييم موضوعي أولا بأول وتنقيح لأطر السياسات والتشريعات في هذا المجال، وهو ما يعد أحد التحديات التي تواجه الحكومات والجهات المختصة بتنظيم سوق الاتصالات المحلية في الدول العربية.

شكل رقم (4): المنظم المستقل

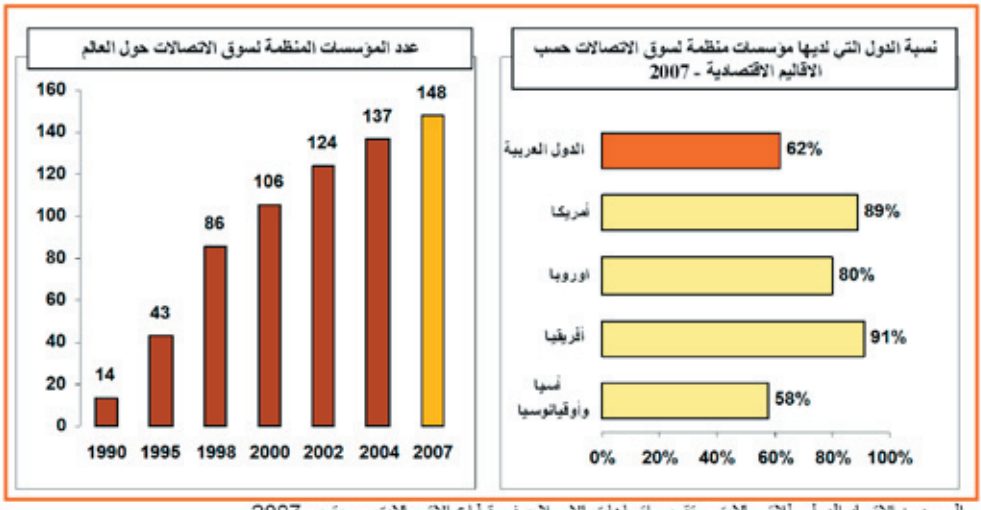

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات - تقرير اتجاهات الإصلاح في قطاع الاتصالات - سبتمبر 2007.

وفي هذا الصدد، نوجه الدعوة إلى صانعي السياسات في الدول العربية نحو تبني مشروع لدعم السلطات المنظمة لأسواق الاتصالات في المنطقة العربية من شأنه التنسيق فيما بين التشريعات والقوانين والأسعار المعمول بها في مختلف الدول العربية، بما يجعلها قادرة على مواجهة التحديات الخارجية وتوسيع نطاق البنى التحتية وتسهيل النفاذ إلى خدمة التجوال والانترنت السلكية واللاسلكية. وذلك أسوة بالمشروع الذي تبناه الاتحاد الدولي للاتصالات بهدف دعم السلطات المنظمة لسوق الاتصالات في الدول الأعضاء في الرابطة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) وتشجيعها على إيجاد توافق في الإطار التنظيمي والتشريعي الذي يحكم أسواق تقنية المعلومات والاتصالات، للتمكن من مواجهة التحديات وتوفير البيئة الملائمة لتقنية المعلومات والاتصالات في دول الإقليم. وللتغلب على ما يواجهها من صعوبات تعمل هذه الدول على ترجمة هذه القرارات إلى إطار عمل تشريعي وتسعى لإنشاء سوق مشتركة لتقنية المعلومات والاتصالات في المنطقة كان مقررا لها أن تكتمل مع نهاية العام 2007. وكانت تلك التوصيات قد تضمنت حزمة متكاملة من أساليب الإدارة، السياسات التنافسية، رسوم التغطية البينية، تقاسم البنى التحتية ورسوم التراخيص. كما أوصت تلك الجهات الشركات المشغلة بتوفير خاصية التجوال محليا ودوليا بأسعار تنافسية ومناسبة. ويعتبر تحرير هذه السوق الإقليمية لتقنية المعلومات والاتصالات أمرا حاسما نحو تحقيق ما تصبو إليه دول المنطقة من توسع في نطاق البنى التحتية والشبكات، ومن ثم تقديم خدمة التجوال داخل الإقليم وخارجه.

ومن ناحية أخرى، تضع العديد من الجهات المنظمة لأسواق الاتصالات حول العالم على أجندة أعمالها قضية تقنين عمولات خاصية التجوال للهاتف النقال. وذلك في محاولة لإيجاد حلول عملية ومقبولة لتخفيض هذه العمولات المرتفعة التي يتحملها العملاء نتيجة استخدام الهواتف النقالة عبر الحدود الدولية. وفي حين قررت المفوضية الأوروبية مؤخرا توحيد وتخفيض عمولة التجوال Roaming Charges لنحو 27 دولة أوروبية، عكست التجربة الأفريقية تفوقها في تطبيق نموذج مبتكر لتقديم خدمة التجوال، حيث أسست شركة سل تل الدولية، ومقرها هولندا، شبكة في سبتمبر 2006 تقدم بموجبها لعملائها في كل من أوغندا وكينيا وتنزانيا نفس الخدمات التي يتلقاها العميل في دولة إقامته عند انتقاله إلى إحدى الدول الثلاث، وبعد نجاح هذه التجربة تم تعميمها لتشمل ثلاث دول أخرى هي الجابون والكونغو والكونغو الديمقراطية، وبنهاية عام 2007 امتدت شبكة الشركة لتغطي 15 دولة افريقية تتيح بموجبها لعملائها ليس فقط الإعفاء من رسوم التجوال بل توفر لهم أيضا حرية شراء بطاقات إعادة الشحن من أية دولة من الدول الخمس عشرة التي تغطيها الشبكة. وفي هذا الصدد، نوجه الدعوة إلى الدول العربية لاتخاذ خطوات جادة نحو الاتفاق حول تخفيض مثل هذه العمولات إلى المستويات المقبولة. ومن الجدير بالذكر أن شركة زين الكويتية (شركة الاتصالات المتنقلة سابقا) قد استحوذت على شركة سل تل الدولية خلال شهر أبريل 2005 بقيمة استثمارية بلغت 3.36 مليار دولار، ومن ثم فإن هذه التجربة الرائدة ترجع إلى شركة كويتية الأصل ولكن تم تطبيقها في الإقليم الأفريقي.

6.7 بعض التطورات التي طرأت على أسواق الاتصالات وتقنية المعلومات العربية واتجاهات الاستثمار المباشر العربي البيني في قطاع الاتصالات:

يستعرض هذا الجزء التطورات التي طرأت على أسواق الاتصالات وتقنية المعلومات العربية والاستراتيجيات الموضوعة لتجسير الفجوة الرقمية في هذا القطاع والتي تباينت في محتوياتها ودرجات شموليتها بين الدول العربية المختلفة مع تسليط الضوء على التوسعات الاستثمارية لبعض الشركات العربية للاستحواذ أو تأسيس شركات جديدة في المنطقة العربية وخارجها، وذلك على سبيل المثال وليس الحصر.

شهد قطاع الاتصالات أيضاً عدداً من التطورات في معظم دول المنطقة خلال الفترة 2002-2007. ففي الأردن، تم بيع رخصة ثانية للخطوط الثابتة، وفي البحرين تم تحرير سوق الاتصالات في عام 2004، وطرح رخص خطوط الهاتف الثابت للمنافسة في عام 2005، وفي عام 2005. تم في تونس خصخصة 35% من أسهم شركة الاتصالات. ومن

ناحية أخرى، شهد قطاع مقدمي خدمات الإنترنت (ISP) عدداً من الاندماجات لغرض تحسين الخدمات. ففي مصر، اشترت أفريكا أون لاين شركة مينا نيت، كما اشترت باتيلكو الشرق الأوسط (البحرين) 48% من أسهم شركة سوق كوم، كما تم اندماج شركة لينك مصر (Link Egypt) وإنتتش (In Touch) للاتصال. وفي لبنان تم اندماج Cyberia مع Intracom. كما تم في الأردن اندماج NETS مع First Net وامتلاك باتيلكو الشرق الأوسط (البحرين)- الأردن 51% من الأسهم بعد الدمج، وأيضاً شراء Jordan Telecom لشركة Global One.

وفي **سلطنة عمان**، لا تزال شركة واحدة تسيطر على خطوط الهاتف الثابت وهي شركة الاتصالات العمانية، مع وجود فرص حقيقية لنمو القطاع. أما بالنسبة لسوق الهواتف النقالة، ففي عام 2005 تم إضافة شركة جديدة لتقديم الخدمة ليصبح السوق يحتوى على شركتين فقط. وفيما يتعلق بشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، فلا يزال لدى السلطنة مقدم خدمة واحد أيضا. ومن الجدير بالذكر، أنه في يونيو 2007 تمت دعوة الشركات الأخرى لدخول السوق ولكن لم تتقدم أية شركة. وعلى الرغم من ذلك، يلاحظ تزايد الطلب على خدمة النطاق العريض broadband، مع معدلات نمو بطيئة لاشتراكات الإنترنت. ومن المرتقب أن يتم إدخال خدمة التراسل الصوتي عبر الإنترنت VOIP وكذلك فك الشبكات المحلية العامة واستبدالها بشبكات التشغيل الدولية التي تتيح ميزة الاتصال الدولي وتخصيص الطيف الترددي وخدمات النطاق العريض. ومما لا شك فيه أن احتكار تقديم خدمة الإنترنت من قبل شركة واحدة (عمانتل) يؤثر سلبا على جودة الخدمة والتسعير وكذلك على أساليب البحث العلمي والتعليم العالي. وفي هذا الصدد، أعلنت الشركة العمانية للاتصالات (عمانتل) استراتيجية جديدة لخدمة الإنترنت الفائق السرعة (ADSL) والتي ستمثل نقلة نوعية لخدمات الإنترنت بالسلطنة. وستركز الاستراتيجية الجديدة على خدمات الإنترنت الفائق السرعة (ADSL) التي تعتبر أفضل وأسرع خدمات الإنترنت الحالية والتي تقدم بالسلطنة بشكل عام، حيث ستعكس استراتيجية الإنترنت الجديدة لعمانتل توجه الشركة الجديد لنوعية الخدمات المقدمة للعملاء سواء من الأفراد أو المؤسسات التجارية والاجتماعية والتعليمية، وتوصيل رؤيتها لنشر خدمة الإنترنت بالسلطنة مع طموحاتها لتكون شريكا في تحول المجتمع إلى بيئة التكنولوجيا والتعامل الرقمي على مستوى كافة شرائح المجتمع المحلي. ومن ناحية أخرى، فان السلطنة بصدد دعوة الشركات خلال الشهور الثلاثة القادمة للتقدم بعروض لتطوير شبكة ثابتة للهاتف الثابت إلى جانب المشغل الحالي (الشركة العمانية للاتصالات).

وفي **الكويت**، أعلنت وزارة المواصلات في نوفمبر من العام 2007، عن انطلاق الشركة الثالثة لاتصالات الهاتف النقال خلال فترة تستغرق من 8 – 12 شهرا، كما أكدت أنه سوف يتم إنشاء هيئة تنظيمية للاتصالات قبل بدء الشركة الثالثة في ممارسة نشاطها مما سيؤدي إلى فتح عهد جديد نحو تحرير قطاع الاتصالات ويدفع الشركات اللاعبة في السوق المحلي إلى تقديم أفضل ما عندها من خدمات تعود بالنفع على العملاء. ومن المنتظر مع دخول الشركة الثالثة إلى سوق اتصالات الهاتف النقال، أن ترتفع درجة المنافسة إلى الدرجة الكاملة. ويتوقع لقطاع اتصالات الهاتف النقال أن يشهد توسعا بمعدل 7.5 % و 7 % خلال العامين 2008 و 2009 على التوالي. أما سوق خدمات الجيل الثالث G3 الذي انطلق بشكل جيد مؤخرا من قبل كل من شركتي الهاتف النقال (الوطنية وزين)، فمازالت الفرصة سانحة لتواصل معدلات النمو وتحقيق التوسع والتنوع كنتيجة طبيعية لزيادة الطلب على خدمة الحصول على المعلومات والبيانات عبر الهاتف النقال وخدمات الانترنت. ويذكر أن شركة كيوتل القطرية استحوذت على ما نسبته 51 % من أسهم الشركة الوطنية للاتصالات النقالة خلال شهر مارس 2007 بما قيمته 3.8 مليار دولار. وهناك خطط في الكويت منذ عام 2002 لخصخصة خدمات الاتصال بما فيها الهاتف الثابت.

وفي **المملكة العربية السعودية**، تم التصديق في السعودية على قانون الاتصالات، الذي يشير بوضوح إلى تنظيم وتحرير سوق الاتصالات، كما تمت إعادة هيكلة الشركة المحتكرة للاتصالات في عام 2002 تمهيداً لخصخصتها الجزئية. وفي أعقاب حصول شركة الاتصالات السعودية "اس تي سي" في نوفمبر 2007 عن طريق أسلوب المزايدة على ترخيص شركة الاتصالات الثالثة في الكويت بدأت الشركة في التحضير لمباشرة نشاطها في سوق الكويت بحلول منتصف العام 2008. ومن المعروف أن هذه الشركة قد تأسست خلال عام 1998 كشركة مساهمة مستقلة، مملوكة بالكامل للدولة، وقد قامت الحكومة بتخصيص 30 % من حصة الشركة خلال عام 2002، منها 20 % للتداول و5 % للضمان الاجتماعي و5 % لصندوق التقاعد العام. وتركز شركة اس تى سى على تنفيذ استراتيجية التوسع جغرافيا خارج حدود المملكة مع الحفاظ على مركزها في السوق المحلي. وفي يونيو 2007، نجحت الشركة في الاستحواذ على 25 % من حصة شركة ماكسيس للاتصالات في ماليزيا بما قيمته 3 مليارات دولار، ونحو 51 % من حصة "ان تى اس" الاندونيسية. وتتكون الشركة من أربع وحدات للعمل؛ تتمثل الأولى في وحدة الهاتف المختصة بشبكة الخطوط الثابتة وبطاقات الهاتف الدولي والهواتف العامة وخدمات شبكة الانترنت اللاسلكي فائق السرعة ADSL، وخدمات الانترنت عبر الهاتف DIAL UP، وتتمثل وحدة العمل الثانية في شركة

الجوال التي تم إطلاقها عام 1996 وهو الاسم التجاري لشركة الاتصالات السعودية فيما خص خدمات الهاتف النقال في المملكة وإضافة إلى عملية التشغيل تقدم الشركة الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال وحلولا خاصة لمساعدة رجال الأعمال وخدمات الجيل الثالث وما بعدها، التي تؤمن خدمات فائقة السرعة، أما وحدة العمل الثالثة فتتمثل في "سعود داتا" التي تؤمن حلولا مختصة بالأعمال وتعمل على تحسين الشبكات، وأخيرا وحدة العمل الرابعة وهى "سعود نت" وتمثل شركة ISP تتوجه للأفراد والشركات معا وتوفر مختلف خدمات الانترنت على أنواعها. كذلك شهد سوق الإنترنت السعودي سلسلة من الاندماجات أهمها اندماج خمسة من مقدمي خدمة الإنترنت، لتكوين شركتين كبيرتين استحوذتا على أكثر من 30% من سوق الإنترنت السعودي. وجدير بالذكر ان هناك 21 شركة مرخصا لها تقدم خدمات الانترنت في المملكة . وتمتلك الشركة مصالح استثمارية في عدد من الشركات منها شركة (تجاري) وهي شركة مختصة في مجال التسويق الالكتروني، شركة (أراب صابمارين كاريبل)، شركة القمر الصناعي العربي "عربسات"، إضافة إلى حصة قدرها 97 % من شركة (اول نت) المتخصصة بخدمات الانترنت ذات النطاق العريض.

لقد سمح عدد محدود من الدول للقطاع الخاص بتشغيل جزئي للخدمات الأساسية أو للخدمات الدولية ومنها؛ البحرين، حيث تعود ملكية شركة الاتصالات البحرينية (التي أنشئت في عام 1981) إلى مستثمرين قطاع خاص بنسبة 41 %، وشركة الكابل واللاسلكي بنسبة 20 % والحكومة بنسبة 39 %، وتتم إدارة الشركة بالكامل من خلال شركة الكابل واللاسلكي. وتعد البنية الأساسية للاتصالات في البحرين الأكثر تطورا في منطقة الخليج. وتعد الإمارات العربية المتحدة أقدم مثال على الملكية الخاصة في دول المنطقة، حيث يرجع تاريخ إنشاء شركة "اتصالات" فيها إلى عام 1976، بنسبة ملكية 60 % للدولة والباقي لمستثمرين من القطاع الخاص المحلي، وتنتهج الشركة أسلوبا استثماريا احترافيا. وقد نجحت كلتا الشركتين كما في الجدول التالي في التوسع الاستثماري في الدول العربية الأخرى. وفي اليمن، ومنذ مايو 2000 تم تكوين تحالف بين شركة أوراسكوم المصرية وشركة سبأفون اليمنية من جهة ، وبين شركتي ليبانسيل اللبنانية واليمامة بغرض تفعيل المنافسة في سوق الهاتف النقال. كما نصت القوانين في معظم الدول العربية الأخرى، على خصخصة قطاع الاتصالات.

الاستثمار المباشر العربي البيني والخارجي في قطاع الاتصالات العربي والأجنبي

إسم الشركة العربية	التوسعات الاستثمارية في الدول العربية	التوسعات الاستثمارية خارج المنطقة العربية
اس تي سي – السعودية	السعودية – الكويت	اندونيسيا – ماليزيا – الهند
اتصالات – الأمارات	الأمارات – السعودية – مصر – السودان	باكستان – أفغانستان – نيجيريا – زانزيبار – بوركينافاسو – الجابون – أفريقيا الوسطى – بنين – توجو – النيجر – ساحل العاج
زين – الكويت	الكويت – البحرين – الأردن – العراق – لبنان – السعودية – السودان	بوركينافاسو – تشاد – الكونغو – الجابون – ديارسي – النيجر – نيجيريا – أوغندا – زامبيا – تنزانيا – كينيا – مالاوي – مدغشقر – سيراليون
الوطنية – الكويت	الكويت – الجزائر – تونس – السعودية – فلسطين	المالديف
كيو تل – قطر	قطر – عمان – العراق وكل أسواق الوطنية للاتصالات الكويتية	سنغافورة – باكستان
باتلكو – البحرين	البحرين – الأردن – مصر – الكويت – اليمن	
عمانتل – سلطنة عمان	عمان	باكستان
اوراسكوم – مصر	مصر – تونس – الجزائر	

المصدر: جهات الاتصال العربية الرسمية 2008.

أداء قطاع الاتصالات الفلسطيني: مما لاشك فيه أن لتفعيل المنافسة في قطاع الاتصالات الفلسطيني آثاراً بعيدة المدى على الاقتصاد الفلسطيني، حيث سيؤدي إلى تخفيض تكاليف تنفيذ الأعمال في كافة القطاعات وتكاليف خدمات الاتصالات المقدمة للعملاء، ورفع الإيرادات الحكومية. وفي الواقع، تحتكر مجموعة الاتصالات الفلسطينية (بال تل) تقديم كافة خدمات الاتصالات تقريباً، حيث تمثل المزود المرخص الوحيد للاتصالات النقالة ولخدمات الخط الثابت والربط بالانترنت، مع وجود منافسة من قبل شركات إسرائيلية تستحوذ على حصة تقدر بنحو 20 % من السوق، مخالفة بذلك ما نصت عليه إتفاقية أوسلو من حظر تقديم الشركات الإسرائيلية خدمات الاتصالات لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي الآونة الأخيرة، حصلت الشركة الوطنية (الكويت) على ترخيص كمشغل ثانٍ في مجال الهواتف النقالة، مما سيفتح المجال أمام المنافسة في السوق. وعلى الرغم من تعهد إسرائيل إصدار الترددات اللاسكلية اللازمة لعمل الشركة الوطنية، إلا إنها لم تف بهذا التعهد. ويقدر البنك الدولي، وفقا لتقريره حول قطاع الاتصالات الفلسطيني الصادر في 13 فبراير 2008 تحت عنوان "**إسرائيل والسلطة الفلسطينية بحاجة إلى فتح مجال المنافسة أمام قطاع الاتصالات الفلسطيني**"، تكلفة هذا التأخير بنحو 13 و 28 مليون دولار للسنة الأولى والثانية على التوالي. ومن ناحية أخرى، يفوت التأخير فرصة استلام السلطة الفلسطينية قيمة البيع المقدرة بنحو 355 مليون دولار. كما لم تنفذ شركة الوطنية سوى القليل من الاستثمارات الضرورية التي وعدت بها والبالغ قيمتها 600 مليون دولار.

وبالإضافة إلى الافتقار إلى الترددات المطلوبة، من الصعب على المشغلين الجدد الدخول إلى السوق، كما أنه من الصعب على المشغلين القائمين توسيع نطاق نشاطهم بسبب القيود المفروضة على استيراد المعدات أو إنشاء البنى التحتية المطلوبة في المنطقة (ج) من الضفة الغربية. فعلى سبيل المثال، أُرغمت شركة جوال على وضع جزء من مفاتيح تشغيل الاتصالات النقالة الخاصة بها في لندن لأن دائرة الجمارك الإسرائيلية لم تسمح باستيراد المعدات اللازمة. كما أشارت جوال بأنها تقدمت بالعديد من طلبات إنشاء الأبراج وغيرها من البنى التحتية في المنطقة (ج) لكنها لم تحصل على الموافقة. وأدى ذلك إلى قيام جوال بإنشاء أبراج تزيد عن حاجتها في المنطقة (أ) وأثر ذلك أيضاً على جودة خدماتها.

وبسبب عدم قدرة المشغلين الآخرين على الدخول إلى السوق، استمرت شركة الاتصالات الفلسطينية (بال تل) في سيطرتها على كافة قطاعات السوق ذات العلاقة، كونها الشركة الوحيدة القادرة على العمل ضمن مجموعة واسعة من القطاعات. هذا وتنظر وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية في الوقت الحاضر في منح تراخيص جديدة للمشغلين بهدف فتح المجال أمام المنافسة في البنى التحتية والخدمات المتعلقة بالتراسل الصوتي VOIP ونقل البيانات. وبعد الإطلاع بشكل شامل على قطاع الاتصالات في الضفة الغربية وقطاع غزة، أوصى البنك الدولي باتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) تفعيل المنافسة الكاملة من خلال تنفيذ الخطوات التالية:

- أن تطلق إسرائيل الترددات لصالح المشغل الثاني في مجال الهواتف النقالة.
- أن تنفذ السلطة الفلسطينية السياسة المعلن عنها من قبل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فيما يخص إصدار تراخيص جديدة في قطاع نقل البيانات، وأن تصدر السلطة

الفلسطينية الترددات اللازمة لمنح تراخيص نقل البيانات لاسلكياً (مثل تقنية Wi-Max)، وأن تقوم بدور فعال في تنظيم ومراقبة تفعيل المنافسة في القطاع.

(ب) تشجيع التعاون الفني بين الفرق الفنية الإسرائيلية والفلسطينية بموجب البنود المتعلقة بقطاع الاتصالات في اتفاقية أوسلو، والتي يأتي على رأسها قيام إسرائيل بالسماح لشركات الاتصالات الفلسطينية باستيراد المعدات بسهولة وتحديد موقع البنية التحتية اللازمة في كافة مناطق البلاد.

(ج) تعزيز القدرة المؤسسية والتنظيمية والتنفيذية لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وإنشاء وحدة تنظيمية داخل الوزارة ليتم تحويلها إلى هيئة تنظيمية مستقلة لقطاع الاتصالات في المستقبل تضطلع بمسئولية تنظيم الاتصالات (مثل حل النزاع وتحديد تكلفة الاتصالات)؛ وتطبيق القوانين ومنح التراخيص وإدارة ومراقبة الطيف الترددي وإمكانية الاحتفاظ بالأرقام. وتتمثل الأولوية الأكثر أهمية في استحداث شكل من أشكال قانون المنافسة وتنظيمه وتوفير أدوات تنظيمية لمراقبة ومعاقبة السلوك المعادي للمنافسة. وتعكف الوزارة حالياً على إصدار تشريع قانون اتصالات جديد يهدف إلى إيجاد هيئة تنظيمية لقطاع الاتصالات.

(د) أن تطبق السلطة الفلسطينية نظاماً أكثر شفافية لتحقيق وتحصيل الإيرادات الضريبة. كما أنه من المستحب إجراء تحسينات على تحصيل الضرائب إضافة إلى الاتفاق حول كيفية فرض ضريبة على الإيرادات المتحققة للمشغلين الإسرائيليين الذي يقدمون خدمات للعملاء العرب في الضفة الغربية، إضافة إلى ضرورة زيادة الشفافية الكلية وتحسين مبادئ الإدارة الرشيدة للقطاع. ويتضمن هذا الأمر تحديد الوضع القانوني الحقيقي لمختلف الشركات التابعة لشركة الاتصالات الفلسطينية (بال تل) والتوضيح التام للأولوية بين الحقوق الممنوحة بموجب التراخيص والإرشادات الحكومية وتطبيق محاسبة التكاليف الصناعية.

التوصيف العام لقطاع الاتصالات في لبنان: قامت الحكومة اللبنانية خلال الـ 15 سنة الماضية بتنفيذ مشروع ضخم لإعادة بناء قطاع الاتصالات بشكل جذري وذلك من خلال تأهيل البنى التحتية التي تضم شبكتي الهاتف الثابت والنقال، إضافة إلى خدمات شبكة الانترنت والانترنت السريع. وقد تم إدخال خدمات الهاتف النقال عبر إبرام عقدين ولمدة عشر سنوات، تم منحهما لشركتين مع الإبقاء على الملكية الحكومية للهاتف الثابت. وفي العام 2004، انتقلت خدمة الهاتف النقال إلى الحكومة، ومن ثم أصدرت ترخيصين جديدين لإدارة وتطوير الشبكتين. وجدير بالذكر أن شبكة الهاتف الثابت تتكون من الخطوط الرقمية بنسبة 95 % من إجمالي الخطوط. وتقوم هيئة "أوجيرو" بأعمال الصيانة، وتؤمن أجهزة السنترالات ثلاث شركات: الكاتيل، سيمنز واريكسون. وفي يوليو 2002، تم التصديق على

قانون جديد للاتصالات، يهدف إلى فصل "المنظّم" عن "المشغّل" وخلق الإطار الملائم لتحرير هذا القطاع وإدخال منافسين جدد إلى السوق. وفي بداية العام 2007 تم إنشاء الهيئة الناظمة للاتصالات، في حين أن الهيئة المشغلة للاتصالات "ليبان تيليكوم" لم تزل في طور الإنشاء.

وعلى صعيد التقنيات المستخدمة، تم إدخال خدمة الإنترنت في العام 1996 بوساطة الترقيم العادي عبر الخط النحاسي الذي لم يسمح سوى بإجراء خدمة واحدة من أصل خدمتين في نفس الوقت: خدمة "صوت" أو خدمة "نقل المعلومات". وفي منتصف العام 2007، أي بعد بضع سنوات على تحديث السنترالات ونقلها إلى التكنولوجيا الرقمية Digital، تم إطلاق خدمة للإنترنت السريع عبر تقنية DSL ما يسمح بالحصول على الخدمتين معاً، كما انه سيتم انجاز وتنفيذ مشروع الشبكة المعلوماتية التربوية من خلال خدمة الانترنت السريع، بالتوازي مع مشروع إنشاء شبكة نقل المعلومات الفائقة السرعة "متعددة البروتوكولات" MPLS بسعة 40 جيغابايت/ث، والذي يسمح ببناء جيل جديد لشبكات نقل المعلومات في لبنان وذلك بالتعاون مع مشروع الأمم المتحدة للتنمية UNDP. كذلك إنشاء وتجهيز "بوابتين" دوليتين لـ "الانترنت السريع" بالتعاون مع شركة "CISCO". ومن المقرر تنفيذ مشروع المنظومة الثلاثية "Triple Play" التجريبي، بالتعاون مع القطاع الخاص، لتقديم خدمات الصوت، التلفزيون والنقل السريع للمعلومات على ذات الخط النحاسي عبر سلة واحدة يمكن أن تصل إلى 200 قناة تلفزيونية لتقديم كل هذه الخدمات مجتمعة. ويسمح هذا المشروع بتنويع خدمات الاتصالات والمعلومات المقدمة مما يساعد في تدعيم ركائز مؤسسة "اتصالات لبنان" المزمع إنشاؤها. أما الخبرات المكتسبة والبنى المنشأة فسوف تشكل قيمة إضافية في تحسين جودة الخدمات المقدمة، والتي يتم استخدامها في مكافحة القرصنة وحماية الملكية الفكرية التي تسهل حصول لبنان على الدعم من دول العالم المتقدم والمساعدات المالية من البنك الدولي وذلك بإيجاد البدائل الموفرّة للمستهلكين خارج الأطر التنظيمية. من ناحية أخرى، يوفر هذا القطاع العديد من فرص العمل في مجالات متخصصة تغني الخبرات وتقدم الأفضل إلى المستهلكين، وبذلك تصبح لبنان أول دولة عربية تطبق هذا النوع من الخدمات ما يتيح مستقبلاً بإدخال المنظومة الرباعية "Quad Play" التي تشمل شبكة الخطوط النقالة.

أما بالنسبة لآلية تطبيق برنامج خصخصة قطاع الاتصالات في المستقبل القريب، فقد تبنت الحكومة اللبنانية برنامج خصخصة القطاع بالاعتماد على أربع ركائز أساسية؛ تحرير قطاع الاتصالات عبر تبني إطار قانوني وتنظيمي جديد للاتصالات، تأسيس سلطة تنظيمية فاعلة للتأكد من تفعيل المنافسة في السوق، تحسين قيمة الشركة المشغلة للاتصالات المملوكة

للدولة، وشبكات الهاتف النقال التي تعمل بموجب نظام الـ جي.اس.ام، والموجودات الأخرى المملوكة للدولة كالاتصالات اللاسلكية، وفتح الباب أمام مشاركة القطاع الخاص. وتعكف وزارة الاتصالات حاليا بالتعاون مع كل من "المجلس الأعلى للخصخصة" و"الهيئة الناظمة للاتصالات"، على تأمين نجاح الرخصتين والعمل على تخصيص الشركتين بالتوازي مع التزامات الدولة تجاه النصوص التي أقرّت في مؤتمر باريس 3 للمانحين. وتتكفل "الهيئة الناظمة"، بعد التشاور مع "المجلس الأعلى للخصخصة"، بتحضير نصوص "التراخيص"، ترسيم قواعد المزاد ووضع الأنظمة ذات الصلة على أن يتم منح تراخيص الهاتف النقال من خلال أسلوب العروض التنافسية التي تتسم بالشفافية.

إطار رقم (1): تجربة المغرب 1990 – 2006: معدلات انتشار أوسع من خلال تحرير سوق الاتصالات:

لقد عانى سوق الاتصالات من الاحتكار الحكومي حتى نهاية التسعينيات نتيجة سيطرة الحكومة على كافة البنى التحتية لقطاع الاتصالات المغربي . ليس هذا فحسب، بل عجز المكتب الحكومي للبريد والاتصالات على تلبية الطلب المتزايد على هذه الخدمات. هذا وبالإضافة إلى تدني مستوى الخدمات الهاتفية، كان يتعين على الملايين من أصحاب الطلبات الانتظار نحو 80 شهرا للحصول على خط هاتف، ناهيك عن تكلفته الباهظة.

وفي عام 1997، تبنى البرلمان عددا من التشريعات، منها قانون مكتب البريد والاتصالات، والتي كان من شأنها تمهيد الطريق لتأسيس الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات (ANRT) في 1998. وقد اضطلعت الوكالة بمسئولية تفعيل المنافسة من خلال انتهاج مبدأ الشفافية في طرح المناقصات والإجراءات المنظمة لها. وكان احد أهم انجازات صلاحيات الوكالة التنظيمية هو وضع آلية لتسوية النزاعات القائمة تتيح تفادي الخلافات المكلفة وهدر الوقت. وفي عام 2000، اشترت الشركة الفرنسية العالمية للإعلام Vivendi Universal أول شريحة من أسهم شركة Telecom Maroc بنسبة 35 %، ثم بنسبة 16 % في عام 2004. وقد شهد سوق الهواتف النقالة تفعيل المنافسة بدخول شركة Meditel لتنافس شركة Maroc Telecom الكبرى. وفي مايو من العام 2006 نالت شركة Meditel رخصة تزويد خدمات الهواتف الثابتة. وقد أتاحت محدودية السوق المحلية لخدمات الهواتف غير الثابتة، الفرصة لكل من شركة Meditel والمشغل الجديد Wana (الذي يعمل تحت اسم Bayn)، للتنافس المباشر مع شركة Maroc Telecom في سوق الهواتف الثابتة.

والخلاصة أن تنفيذ برامج خصخصة وتطبيق سياسة تحرير قطاع الاتصالات المغربي قد نجح في زيادة معدلات النفاذ في هذا القطاع، إلا أنه لم ينجح بعد في تخفيض أسعار الخدمات المقدمة للمستهلك النهائي ورفع مستوى جودتها. وفي ظل البيئة التنافسية التي شهدها القطاع في الآونة الأخيرة، يتوقع استمرار نمو معدلات إختراق خطوط الهواتف الثابتة الرئيسية.

7.7 التطور التاريخي لموقف الدول العربية من مفاوضات تحرير قطاع الاتصالات الأساسية في إطار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات (جاتس):

لم تتوصل المفاوضات الثنائية والجماعية خلال جولة أوروجواي إلى تقديم التزامات محددة في مجال الاتصالات الأساسية، وإن كانت بعض الدول قد قدمت التزامات محددة في مجال القيمة المضافة في قطاع الاتصالات، واقتصر تقديم جداول التزامات محددة في هذا القطاع على المغرب وتونس فقط.

ويرجع السبب الرئيسي في إحجام كثير من الدول عن تضمين هذا القطاع في الالتزامات المحددة إلى أن قطاع الاتصالات الأساسية كان يتسم باحتكار الحكومة في كثير من الدول، الأمر الذي دعا إلى تأجيله خلال مفاوضات أوروجواي، وقد صدر قرار وزاري خلال الاجتماع الوزاري في مراكش ببدء تلك المفاوضات التي تعثرت في التوصل إلى نتائج محددة الأمر الذي دعا إلى تضمين الإعلان الوزاري لسنغافورة (كانون الأول/ديسمبر 1996) فقرة خاصة بالالتزام في استمرار المفاوضات في هذا القطاع وحدد لها حتى شباط/فبراير 1997.

تم التوصل في الموعد المحدد (شباط/فبراير 1997) إلى البروتوكول الرابع الذي ألحق باتفاقية الخدمات، وتضمن الالتزامات المحددة لأكثر من 70 دولة قدمت التزاماتها بفتح الأسواق الوطنية لتلك الدول من قطاع الاتصالات الأساسية في مجالات محددة ووفقاً لتواريخ لاحقة ما بين عام 2000 إلى 2005، وقدمت كل من تونس والمغرب فقط من الدول العربية التزامات في هذا القطاع، وبدأ تطبيق هذا البروتوكول في كانون الثاني/يناير 1998. وخلال مفاوضات عام 2000 قدمت مصر التزامات محددة في قطاع الاتصالات.

1.7.7 معاملة خدمات الاتصالات في منظمة التجارة العالمية

ترتبط الاتصالات بعدد من الاتفاقات في منظمة التجارة العالمية، فالتجارة في معدات الاتصالات هي بمنزلة تجارة سلعية، لذا ترتبط "**باتفاقية الجات**"، التي تتضمن الحواجز الجمركية وغير الجمركية على معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. كما أنها ترتبط "**بالاتفاق المتعلق بالحواجز الفنية على التجارة**"، و"**اتفاقية المشتريات الحكومية**". ونظرا لأن بعض قضايا التجارة الإلكترونية يرتبط ارتباطا وثيقا بالملكية الفكرية، فإن الاتصالات ترتبط أيضا "**باتفاق حقوق الملكية الفكرية**". وبما أن جزءا كبيرا من تجارة

الاتصالات يأتي في إطار الخدمات، فإنها بالطبع ترتبط "**بالاتفاق العام لتحرير التجارة في الخدمات (جاتس)**"، ومن ثم جداول الالتزامات المتعلقة بخدمات الاتصالات التي تم التعهد بها من قبل الدول العربية أعضاء منظمة التجارة العالمية، وهو ما يحاول هذا الجزء تسليط الضوء عليه. وربما كان من المناسب، وقبل استعراض موقف الدول العربية، الإشارة إلى الأشكال الأربعة التي حددتها الاتفاقية لتوريد الخدمات مع تقديم الأمثلة على قطاع الاتصالات، وهي:

1 – التوريد عبر الحدود (Cross-border Supply)، حيث يتم انتقال الخدمة عبر الحدود الدولية، بينما يظل موردو الخدمة والمستهلك الأخير لتلك الخدمة، كل في دولة إقامته. وينطبق هذا الشكل على خدمات الهاتف الدولي والفاكس، وإرسال البيانات والوثائق، والبريد الإلكتروني والتجارة الإلكترونية.

2 – الاستهلاك خارج الحدود (Consumption Abroad)، حيث يستوجب استهلاك الخدمة انتقال مستهلك الخدمة من دولة إقامته إلى الدولة التي تقدم الخدمة على أراضيها، ومن أمثلة هذا الشكل خاصية التجوال للهاتف النقال، حيث يتم انتقال المستهلك من دولة إقامته إلى دولة أخرى يستخدم فيها الخدمات المقدمة عبر شبكاتها المحلية. ومن الجدير بالذكر أن بعض الدول الأعضاء قدمت التزاما بشأن خدمات كارت الاتصال (Calling card) في جداول التزاماتها بشأن الاتصالات وفقا لهذا الشكل من أشكال توريد الخدمات.

3 – التواجد التجاري (Commercial Presence)، حيث يتم توفير الخدمة داخل حدود دولة إقامة مستهلك الخدمة من خلال الاستثمار في إنشاء فروع أو شركات تابعة أو زميلة أو منتسبة للشركات الأم (مقرها دولة أخرى بخلاف دولة إقامة المستهلك). ويطلق على هذا الشكل "الاستثمار الأجنبي المباشر" الذي أصبح يمثل حصصا متنامية وضخمة من المعاملات التجارية في مجال الخدمات. وتنطبق عليه أمثلة متعددة في المنطقة العربية، مثل استحواذ شركة كيوتل القطرية على 51 % من الشركة الوطنية للاتصالات النقالة في الكويت، أو حصول شركة اس تي سي السعودية على ترخيص إنشاء فرع لها في الكويت ليمثل الشركة الثالثة في السوق الكويتية للهواتف النقالة. وفي ظل تحرير قطاع الاتصالات وتفعيل المنافسة والقضاء على ظاهرة الاحتكار ظهرت أهمية هذا الشكل في مجال الاستثمار المباشر في قطاع الاتصالات.

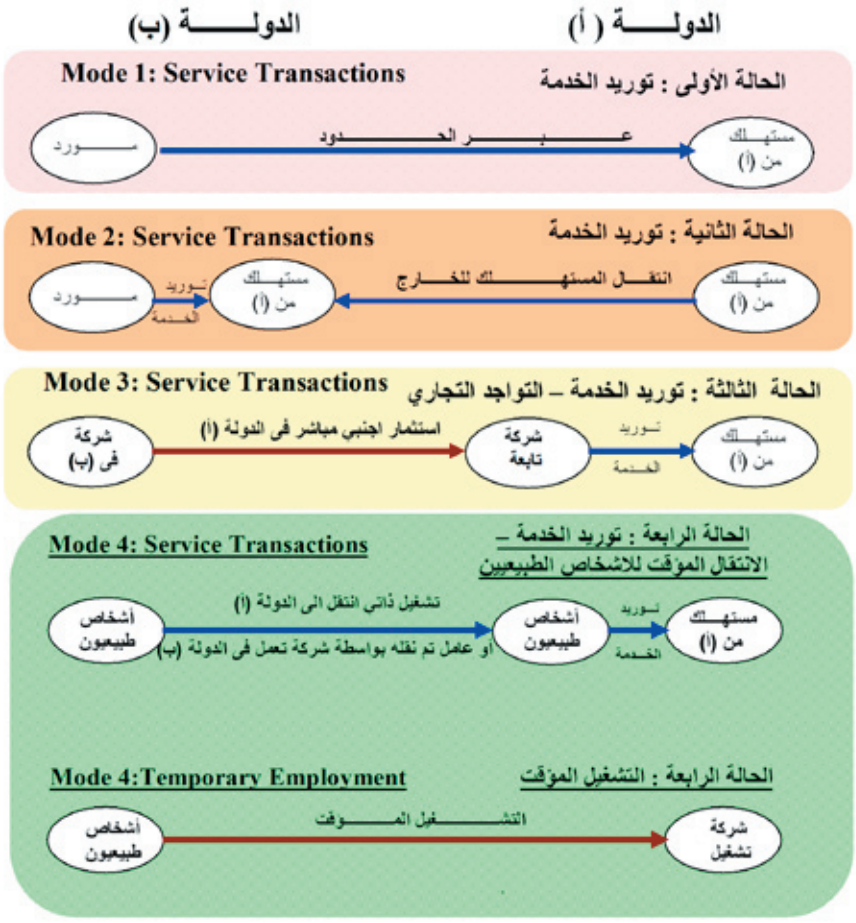

4 – انتقال الأشخاص الطبيعيين (Movement of Natural Persons)، حيث يتم منح الأفراد الأجانب حق الدخول والإقامة المؤقتة بغرض تقديم الخدمات في دولة إقامة مستهلك الخدمة. ويرتبط هذا الشكل بالشركات الموردة للخدمات والعاملين فيها، وتشمل استشاريي وخبراء خدمات الاتصالات الذين يتطلب عملهم الانتقال والإقامة لفترات زمنية محدودة (ليست دائمة) في دولة إقامة المستهلك للخدمة. ولا ينطبق هذا الشكل على الفرد الذي يبحث عن فرصة عمل فردية.

يعتبر قطاع الاتصالات أحد أهم قطاعات تجارة الخدمات، ويحظى باهتمام بالغ من الدول المتقدمة التي تمتلك أحدث التقنيات وتستحوذ على أكبر حصص هذا القطاع على المستوى العالمي. ووفقا لتصنيف منظمة التجارة العالمية، يتضمن القطاع 14 قسما فرعيا لخدمات الاتصالات وهي؛1) خدمات الاتصالات الأساسية مثل: الخدمات الصوتية (Voice Telephone Services)، وخدمات نقل وتحويل البيانات، وخدمات التلكس والتلغراف والفاكس، وخدمات الدوائر الخاصة المؤجرة (Private Leased Circuit Services)؛ 2) خدمات القيمة المضافة للاتصالات كالبريد الإلكتروني، والبريد الصوتي، وتبادل المعلومات والبيانات إلكترونيا. وفي ظل التطور التكنولوجي السريع في هذا القطاع تظهر بين الحين والآخر خدمات إضافية غير تلك التي تم تصنيفها. وقد أدرج عدد من الأقسام الفرعية ضمن خدمات الاتصالات، وأهمها الخدمات الهاتفية، والخدمات الخاصة بنقل أو تبادل المعلومات والبيانات، والخدمات الخاصة بالدوائر الخاصة المؤجرة، وهذا من أجل تقديم مفهوم عام لخدمات الاتصالات.

وتسمح جاتس للدول الأعضاء بفرض قيود محددة على تحرير القطاع بشرط إدراجها في جداول الالتزامات، ويجب أن تفرض هذه القيود على عدد موردي الخدمة؛ الحجم الكلي لمعاملات الخدمة أو الأصول؛ العدد الإجمالي لمن يقومون بتشغيل الخدمة أو على الكمية الكلية لناتج الخدمة؛ العدد الإجمالي للأشخاص الطبيعيين العاملين في مجال الخدمة؛ الشكل القانوني للمشروع أو الشركة وحصة مشاركة رأس المال الأجنبي.

2.7.7 التزامات بعض الدول العربية في الاتصالات في منظمة التجارة العالمية

قدمت بعض الدول العربية التزامات في الاتصالات الأساسية، تمثلت في **تونس والمغرب ومصر وقطر والإمارات وجيبوتي والأردن وسلطنة عُمان والسعودية** (9 دول عربية)، وبذلك يكون قطاع الاتصالات من أكثر القطاعات الخدمية الفرعية التي تم تقديم التزامات وتعهدات عربية بتحريرها تحت مظلة منظمة التجارة العالمية بعد كل من قطاع الخدمات المالية والسياحية (10 دول عربية – جدول رقم 8).

ففي **مصر**، قدمت التزاماتها في خدمات الاتصالات الأساسية في عام 2001 وأوضحت أن جدول الالتزامات الخاصة بها لا يشمل خدمات الاتصالات الموردة للتوزيع للخدمات المسموعة والمرئية عبر المذياع والتلفاز. وبالنسبة للنفاذ إلى الأسواق نصت الالتزامات على منح التراخيص الخاصة بتشغيل خدمات الاتصالات من الجهة المنظمة للاتصالات على أن تكون قاصرة فقط على الشركات المسجلة داخل مصر، ويتم منح التراخيص الخاصة بخدمة التزويد بالبيانات عبر تأجير خطوط من شركة الاتصالات المصرية (تم تحديد مدة إيجارها

بنهاية عام 2005). وفي هذا الصدد، أصدرت مصر تشريعا خاصا بقطاع الاتصالات يتناول كافة النواحي التنظيمية.

وفي **تونس**، التزمت بتحرير خدمات الاتصالات فيها على النحو التالي؛ خدمات التلكس وإرسال البيانات وخدمات المؤتمرات عبر الاتصالات في عام 1999؛ خدمات الهاتف النقال والبيانات في عام 2000؛ خدمات التوزيع للهاتف المحلي في عام 2003. وتبذل تونس جهوداً لتوصيل خدمات الاتصالات إلى المناطق الريفية والنائية من خلال تفعيل المنافسة وتحرير القطاع، علاوة على التشجيع على عقد الدورات التدريبية وإجراء الأبحاث في خدمات الاتصالات. وقد شملت التزاماتها كافة أشكال توريد خدمات الاتصالات، إلا أن **تونس** وضعت قيودا، مثل **المغرب**، على النفاذ إلى الأسواق وعلى المعاملة الوطنية، إلا أن حالة **المغرب** منحت حق التواجد التجاري للشركات المشغلة لخدمات الاتصالات (Operators)، كما سمحت لها بتقديم الخدمات عبر شكل التوريد الأول (التوريد عبر الحدود). وفي **الأردن**، تضمنت جداول التزاماتها عدم السماح بالمكالمات العكسية أو (Call-back)، والتزمت الأردن بالورقة المرجعية لمنظمة التجارة العالمية كالتزامات إضافية. كما قيدت حق التواجد التجاري للشركات الأجنبية بحق تملكها حصة تمثل 49 % فقط من رأسمال الشركة في قطاع الاتصالات، على أن تمثل مساهمة رأس المال الوطني 51 %.

أما **سلطنة عُمان**، فقد تضمنت جداول التزاماتها فيما يتعلق بالخدمات الأساسية، تحريرها وفقا لجدول زمني انقضت فترات السماح الواردة به، حيث أولا تم تحرير خدمات كارت المكالمات الهاتفية والهاتف المدفوع (Payphone & Calling Card Services) في بداية عام 2001 و 2002 على التوالي. أعقبه تحرير خدمات الهاتف النقال في العام 2002 وكل من خدمات الهاتف الصوتية وخدمات الفاكس في يناير 2004، كما تم السماح للشركات الأجنبية بالدخول إلى السوق المحلي (الوجود التجاري) في يناير 2005. وقد التزمت سلطنة عمان بالورقة المرجعية لمنظمة التجارة العالمية كالتزامات إضافية.

وفي **جيبوتي**، اقتصرت جداول التزاماتها على تحرير قطاع الاتصالات فقط ، وقد ركزت على حيازة الأراضي والتواجد التجاري والمعاملة الوطنية مع بقاء الحالة الرابعة دون تحرير، وذلك في القسم الخاص بالالتزامات الأفقية. وقد لوحظ أن معظم القطاعات الفرعية أمامها عبارة "لا يوجد التزام بالتحرير"، كما لوحظ أيضا تحيز لتحرير الحالة الثالثة في معظم القطاعات الفرعية بشرط التعامل من خلال هيئة الاتصالات المحلية بالنسبة للنفاذ للأسواق وشرط الحصول على موافقة السلطات بالنسبة للمعاملة الوطنية. أما **قطر**، فقد فرضت العديد من القيود مما جعل درجة التحرير متوسطة حيث تهيمن عبارة "لا يوجد التزام"

على معظم القطاعات بما يشير ضمنياً إلى عدم وجود تحرير حقيقي. وفي **السعودية**، رفعت السلطات نسبة تملك الأجانب في شركات الاتصالات الهاتفية لتصل إلى نسبة 70 % من رأسمال الشركة. وأخيرا في **الإمارات**، ركزت الالتزامات الأفقية على حيازة الأراضي والتواجد التجاري ومبدأ المعاملة الوطنية (فيما يتعلق بمعدل الضريبة) للشركات الأجنبية. وجدير بالذكر أن الإمارات قدمت طلبا بالإعفاء من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومد فترة المعاملة التفضيلية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي.

جدول (8): القطاعات التي شملتها جداول الالتزامات المقدمة من الدول العربية في نطاق اتفاق جاتس

	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
عدد القطاعات المحررة	التعليم	الثقافية	النقل البحري	الصحية	التوزيع	التجارية	البيئية	التشييد	الاتصالات	السياحية	المالية	الدول
11	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	الأردن
10	X		X	X	X	X	X	X	X	X	X	عمان
7		X		X		X	X	X		X	X	الكويت
6						X	X	X	X	X	X	المغرب
6						X	X	X	X	X	X	الإمارات
6						X	X	X	X	X	X	قطر
5			X					X	X	X	X	مصر
3									X	X	X	تونس
11	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	السعودية
1											X	البحرين
1										X		موريتانيا
1									X			جيبوتي
68	3	3	4	4	3	7	7	8	9	10	10	الإجمالي

المصدر: منظمة التجارة العالمية – جداول التزامات الدول العربية .

8.7 الفجوة الرقمية ومفهوم التنافسية الدولية:

اتخذ مفهوم المنافسة الدولية طابعا هاما في العقدين السابقين، نتيجة الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته معظم الدول، متقدمة أو نامية. وجاء هذا الانفتاح وليد عدة عوامل فرضها

الإيقاع السريع لعصر العولمة نحو انفتاح الاقتصاديات وتحرير الأسواق من كل القيود . وساهم التقدم التقني في مجال المعلومات والاتصالات في تخفيض تكلفة المعاملات تخفيضا ملحوظا كنسبة من سعر السلع، وجعل من العالم المترامي الأطراف قرية صغيرة يسهل النفاذ إلى أسواقها وتخطى العوائق الحمائية للتجارة الدولية. ولعل من أهم مؤشرات التنافسية هي كلفة العمالة والميزة النسبية وكلتاهما تعتمد على الهبات الطبيعية والبشرية وكذلك على المهارات المتفوقة لرأس المال البشرى وقدرته على الابتكار. لقد أصبحت المعرفة من أهم مصادر الثروة في المجتمع الدولي، كذلك صارت المعلومات والمعرفة سنداً أساسيا في اتخاذ القرار. وظهرت مفاهيم جديدة مثل مفهوم رأس المال الفكرى Intellectual Capital مقابل مفهوم رأس المال المادي، وكذلك مفهوم قوة الفكر Thinking Force مقابل مفهوم قوة العمل. ومن ثم يتنامى في ظل الاقتصاد القائم على المعرفة دور الابتكار كمحرك للتنمية ودافع للمنافسة.

"والابتكار ميزة تخلق نتيجة لعملية استثمار في البحوث والتطوير ومجالات التعليم والمعرفة والتطور التقني. ويرتبط نجاح الابتكار في زيادة تنافسية القطاعات المكونة للاقتصاد ارتباطا وثيقا بمفهوم العناقيد أو التجمعات الإنتاجية "clusters" التي تتفاعل لتطوير المعرفة من خلال الربط الرأسي والأفقي بين المشروع من جهة وعملائه والصناعات الوسيطة ومنافسيه ومعاهد الأبحاث العلمية من جهة أخرى".

كما يقتضي الأمر تشديد حماية العلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية وخاصة براءات الاختراع، مما يؤدي إلى زيادة جهود البحث والتطوير في الدول التي تمنح الحماية وتعمل على تحفيز الدول الصناعية على نقل المعرفة إليها. وفى حقيقة الأمر، أن لدى دولنا العربية جميع الإمكانيات المطلوبة للنهوض بالعلوم والتقنية المتمثلة في العقول والجامعات والمراكز العلمية والبحثية المنتشرة في ربوع الوطن، ومع ذلك فان مستوى النتاج العلمي العربي على الصعيد البحثي والتقني يعد دون المستوى المطلوب، وبالتالي فان المشكلة باتت تنحصر في كيفية تعظيم الاستفادة من تلك الإمكانيات. ومن ثم فلابد من نهضة شاملة للعلوم والتقنية بغرض بناء بيئة سليمة للتطور التقني وتسخيرها من اجل التنمية. وذلك من خلال عوامل أساسية لهذه النهضة منها تطوير الجامعات والمعاهد وربطها بمراكز صناعة القرار وأصحاب رأس المال لوضع سياسة وطنية للعلوم والتقنية برعاية حكومية ومشاركة فعالة للقطاع الخاص في التمويل والإنتاج والتسويق والتوزيع، وتوفير حاضنات تقنية وإنشاء شركات لإنتاج التقنية.

وفى غضون ذلك ينبغي إزالة العقبات التي تواجه توطين التقنية في الوطن العربي. ومن أمثلة

هذه العقبات؛ نقص التكامل المؤسسي بين الصناعة ومؤسسات البحث العلمي، ضعف القاعدة الصناعية الواعدة التي تعتبر الإطار التطبيقي للتقنية، قلة الثقة في قدرات المؤسسات العلمية العربية في تطوير تقنية متقدمة، عدم فاعلية برامج رعاية المخترعين والمبدعين، تواضع قدرات التسويق والتصميم والإنتاج، وندرة الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير.

وعلى الرغم من ذلك، برز في الآونة الأخيرة اهتمام بعض الدول العربية بإقامة حاضنات تقنية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، ربما يكون النموذج المصري المتمثل في تأسيس مدينة مبارك للعلوم والتكنولوجيا، إضافة إلى النموذج السعودي المتمثل في إنشاء جامعة الملك عبد العزيز لعلوم التكنولوجيا من أهم المشاريع التي نتمنى لها النجاح مما يعود بالنفع على التنمية العلمية والصناعية العربية. وتشير بيانات عام 2007 إلى توافر نحو 75 مركزا للبحوث في مجال تقنية الاتصالات والمعلومات في الدول العربية تتراوح ما بين كلية أو معهد أكاديمي أو مركز لتقنية المعلومات أو شركة مطورة في هذا المجال.

عدد مراكز البحوث في مجال تقنية الاتصالات والمعلومات في الدول العربية - 2007

الدولة	عدد مراكز البحوث	الدولة	عدد مراكز البحوث
الأردن	13	سلطنة عمان	-
الإمارات	2	فلسطين	-
البحرين	-	قطر	-
تونس	18	الكويت	1
الجزائر	-	لبنان	-
جيبوتي	1	ليبيا	1
السعودية	5	مصر	9
السودان	10	المغرب	12
سوريا	2	موريتانيا	-
الصومال	1	اليمن	-
الاجمالي			75

المصدر: قاعدة بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات - مايو 2008. (-) تعني البيان غير متاح

9.7 مؤشر جاهزية البنية الرقمية 2007

منذ بدء صدور التقرير الدولي لتقنية المعلومات The Global Information Technology Report، عام 2001، عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum ، برزت أهميته

كأداة تقييس قيمة ومميزة، يتم من خلالها تحديد نقاط قوة وضعف الدول في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات Information and Communication Technologies، وكذلك تقييم مدى تقدمها في هذا الاتجاه. يسلط التقرير الضوء على الدور الأساسي والهام الذي يلعبه تطبيق هذه التقنيات وتطويرها، كمحفز للنمو والازدهار الاقتصادي. كما يشير إلى الرابط بين مستوى الجاهزية الرقمية ومستوى التنافسية العالمية، ويسعى للكشف عن المعوقات التي تمنع الحكومات، والأفراد، وقطاع الأعمال، من الحصول على الفائدة القصوى من هذه التقنيات، بعد أن بات من الواضح أن تأثيرها لم يعد مقتصرا على الناحية الاقتصادية، بل تعداها ليشمل النواحي السياسية والاجتماعية للمجتمع. إذ ان انتشار الهواتف النقالة على سبيل المثال قد أحدث اختلافا كبيرا بالنسبة للمجتمعات الريفية النائية، بعد أن توافرت لها وسيلة سهلة ومتدنية التكلفة نسبيا، للنفاذ إلى الأسواق. وبالمثل، ساعد انتشار الانترنت وأجهزة الكمبيوتر، بأسعار معقولة، على تغيير أسلوب التعليم تغييرا جذريا في عدد من الدول، وتوافرت العديد من المصادر العملية والمدعمة، وأصبح من اليسير إرساء علاقات التعاون وتبادل المعلومات، ناهيك عن تأثير هذه التقنيات في تحفيز القدرة على الإبداع والابتكار. ويمكن القول أن صانعي القرار ورجال الاقتصاد أصبحوا مدركين، اليوم أكثر من أي وقت مضى، مدى الحاجة لإيجاد بيئة تدعم تبني هذه التقنيات ونشر منافعها في كافة قطاعات المجتمع.

ويحتوي **التقرير الدولي لتقنية المعلومات** على مؤشر **جاهزية البنية الرقمية** (**Networked Readiness Index NIR**) الذي يقيس مدى جاهزية الدولة للمساهمة وللاستفادة من التطورات المستمرة في هذا القطاع. وقد امتد الغطاء الجغرافي للمؤشر للعام 2007، بدخول 7 دول جديدة فيه، منها دولة عربية واحدة (موريتانيا)، ليشمل 122 دولة منها (10) دول عربية، مقارنة بـ115 دولة عام 2006 منها (9) دول عربية. ويتكون مؤشر NIR من ثلاثة مؤشرات فرعية:

1 – بيئة تقنيات المعلومات والاتصالات التي تهيئها الدولة أو مجتمع ما، (وزارة، شركة...)
2 – مدى جاهزية الشرائح الرئيسية التي تشمل (الأفراد، رجال الأعمال والحكومات)،
3 – مدى استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات من قبل هذه الشرائح.

وضع الدول العربية في المؤشر

غطى المؤشر لهذا العام 10 دول عربية، بدخول موريتانيا المؤشر لأول مرة. وقد حافظت الإمارات على تصدرها المؤشر عربيا بالترتيب (29) عالميا، تلتها تونس (35)، قطر (36)، البحرين (50)، الكويت (54)، الأردن (57)، المغرب (76)، مصر (77)، الجزائر (80)،

وموريتانيا (87). وبالمقارنة مع عام 2005، سجلت أربع دول عربية تحسنا نسبيا متفاوتا (تونس، قطر، المغرب، والجزائر)، فيما سجلت خمس دول تراجعا نسبيا متفاوتا (الإمارات، البحرين، الكويت، الأردن، ومصر)، بينما صنف المؤشر موريتانيا لأول مرة هذا العام في الترتيب (87) عالميا.

مؤشر جاهزية البنية الرقمية 2007

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالميا		الرصيد	
		2007	2006	2007	2006
1	الإمارات	29	28	4.42	0.54
2	تونس	35	36	4.24	0.33
3	قطر	36	39	4.21	0.25
4	البحرين	50	49	3.89	00.0
5	الكويت	54	46	3.80	0.06
6	الأردن	57	47	3.74	0.03
7	المغرب	76	77	3.45	-0.51
8	مصر	77	63	3.44	-0.29
9	الجزائر	80	87	3.41	-0.72
10	موريتانيا	87	-	3.25	-

المصدر: www.weforum.org

10.7 الخلاصة والتوصيات:

أصبح من الضروري تكوين اندماجات لشركات عربية مشتركة تعمل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات وتمارس أنشطتها على المستويين الإقليمي والدولي وذلك من خلال القطاع الخاص العربي الذي أظهر دوراً حيوياً في هذا المجال.

والخلاصة، يجب على الدول العربية أن تولي هذا القطاع اهتماماً أكبر لكونه عاملا رئيسيا يرتبط بشكل مباشر بالتقدم في مجال التنمية الاقتصادية الشاملة وبلوغ الأهداف التنموية للألفية، وذلك من حيث التنظيم والإصلاح خاصة في مجال التشريعات والتنافسية والمنظم المستقل، ومن ثم توجيه وتشجيع المزيد من الاستثمارات في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات خاصة أن العائد (ماليا واجتماعيا) يعد مجزياً وسريعاً قياساً بقطاعات أخرى. كما يجب إعطاء التعليم والتدريب في هذا المجال أولوية قصوى، ونشر الخدمة الهاتفية

العامة، والتعاون والتنسيق بين دول الإقليم في الاتصالات وتقنية المعلومات. ومن الضروري أيضا أن تنمي دول المنطقة قدراتها التقنية الوطنية بنقل وتوطين التقنية الداخلة في هذه الصناعة. وتتمثل أهم الاستراتيجيات المقترحة على الدول العربية لانتهاجها في الآتي:

- زيادة أعداد المشاركين في البرامج التعليمية والتدريبية المتعلقة بالحاسب الآلي لإكسابهم المهارات المطلوبة للاقتصاد الجديد وإعداد أجيال مؤهلة ومدربة للدخول إلى قطاع تقنية المعلومات ومن ثم إمكانية المحاكاة ونقل التقنية.

- بناء البنى التحتية بالشكل الذي يجعلها قادرة على التكيف مع مستجدات الاقتصاد الجديد وتدعيم استراتيجيات إتاحة استخدام الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) ومن أمثلتها تقديم الدعم، وإنشاء صناديق الاتصالات الريفية، وإصدار تراخيص لإنشاء مراكز اتصالات في الريف والمناطق النائية ذات الدخل المنخفض وتوفير الخدمة بتكلفة منخفضة وإتاحة استخدام الحاسب الآلي في المؤسسات العامة مثل المكتبات ومكاتب البريد ومكاتب الحكومات المحلية والإقليمية والمدارس الحكومية والخاصة وغيرها.

- توفير المعلومات الحديثة أولا بأول عن المستجدات في مجال تقنية المعلومات.

- زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

ثامنا - التطورات الدولية

1.8 الأداء الاقتصادي العالمي:

شهد معدل نمو الاقتصاد العالمي وفق مصادر دولية، تراجعا طفيفا مسجلا نحو 4.9 % عام 2007، مقارنة بمعدل نمو بلغ 5.0 % عام 2006، إلا انه يظل مرتفعا عن مستواه خلال عام 2005، والذي بلغ نحو 4.4 %، ويعزى هذا التراجع الطفيف إلى تراجع معدل نمو **مجموعة الدول المتقدمة** الذي بلغ 2.6 % مقارنة بما نسبته 3.0 % عام 2006، بينما شهدت **المجموعة التي تضم بقية الاقتصادات الناهضة والدول النامية** معدل نمو أفضل من المعدل العالمي، بلغ نحو 7.9 %، ليؤكد استمراره عند نفس مستواه خلال عام 2006 تقريبا، مدعوما باستمرار ارتفاع معدل النمو في دول مثل الصين 11.4 % والهند 8.9 %، وروسيا 7.0 %. كما شهدت الدول ذات الدخل المنخفض معدلات نمو مرتفعة نسبياً نتيجة لاستمرار موجة ارتفاع أسعار صادراتها من المواد الخام والسلع الأساسية. ويقدر أن يكون حجم الناتج الإجمالي العالمي بالأسعار الجارية عام 2007 قد بلغ نحو 54.3 تريليون دولار أمريكي، مقابل 48.4 تريليون دولار أمريكي.

وفي ضوء تلك المؤشرات الأولية: يلاحظ أن **الاقتصاد العالمي** قد واصل توسعه ونموه القوي خلال عام 2007 مدعوما بالأساسيات الاقتصادية السليمة، بوجه عام، وقوة الأداء الاقتصادي في الدول الناهضة وبعض الدول النامية. على الرغم من اضطرابات أسواق المال العالمية الناجمة عن تداعيات الضغوط في الأسواق الأمريكية للقروض العقارية الرديئة، والمتمثلة في الارتفاع الحاد في العائد على الأوراق المالية مرتفعة المخاطر وتلك المضمونة بهذه القروض، تقلبات أسواق الأسهم، تراجع العائد على السندات الحكومية طويلة الأجل مع لجوء المستثمرين إلى بدائل آمنة للاستثمار.

وبتحليل أداء **المجموعات الاقتصادية**، يلاحظ تراجع معدل النمو لدى **مجموعة الدول المتقدمة** خلال العام منخفضا إلى 2.7 %، مقارنة مع 2.9 % عام 2006، بتأثير تراجع معدلات النمو في كل من الولايات المتحدة الأمريكية (من 2.9 % عام 2006 إلى 2.2 % عام 2007) حيث تتركز التوترات المالية الأكثر حدة ويستمر الإصلاح في سوق العقارات بنفس القوة، واليابان (من 2.1 % إلى 2.4 %)، وفي عدد من الدول الرئيسية في الاتحاد الأوروبي منها فرنسا (من 1.9 % إلى 1.8 %) وايطاليا (من 1.8 % إلى 1.5 %) وألمانيا (من 2.8 % إلى 2.5 %)، وكندا (من 2.8 % إلى 2.7 %). ومن جهة أخرى، شهدت المملكة

International Monetary Fund (IMF). World Economic Outlook. April 2008.

المتحدة ارتفاعا طفيفا (من 2.9 % إلى 3.1 %). وضمن هذه المجموعة، شهدت الدول الآسيوية الصناعية الجديدة ارتفاعا طفيفا في معدلات النمو (من 5.58 % إلى 5.56 %) للفترة ذاتها.

وشهدت المجموعة التي تضم بقية دول الاقتصادات الناشئة والدول النامية (في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية ودول وسط وشرق اوروبا ودول كومنولث الجمهوريات المستقلة) معدل نمو أعلى من المعدل العالمي بلغ نحو 7.86 %، مقابل 7.76 % خلال عام 2006، حيث لا تزال أقل تأثرا باضطراب الأسواق المالية، ولا تزال محتفظة بوتيرة نموها السريعة مدعوما باستمرار ارتفاع معدل النمو في دول مثل الصين ليبلغ 11.4 % مقابل 10.7 % عام 2006، ومحافظة الهند على معدل النمو لديها حول 9.2 %. كما شهدت الدول ذات الدخل المنخفض معدلات نمو مرتفعة نسبياً نتيجة لارتفاع أسعار صادراتها من المواد والسلع الأساسية، حيث شهدت دول كومنولث الجمهوريات المستقلة ارتفاعا في معدل النمو، متجاوزاً معدل النمو العالمي، من 8.2 % عام 2006 إلى 8.5 % عام 2007 متأثراً بزيادة معدل النمو في روسيا (من 7.4 % إلى 8.1 % للفترة ذاتها). كما ارتفع معدل النمو في الدول النامية في نصف الكرة الغربي من 5.5 % عام 2006 إلى 5.6 % عام 2007، متأثرا بارتفاع معدل النمو في البرازيل (من 3.8 % إلى 5.4 %) والأرجنتين (من 8.5 % إلى 8.7%) للفترة ذاتها. كما ارتفع معدل النمو في مجموعة دول وسط وشرق أوروبا (من 5.8 % إلى 6.6%)، وكذلك مجموعة الدول النامية في أفريقيا جنوب الصحراء (من 6.4 % عام 2006 إلى 6.8 % عام 2007) للفترة ذاتها. ويأتي زخم النمو الراهن من مكاسب الإنتاجية القوية التي ترتبط بتزايد اندماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي، وزيادة معدلات التبادل التجاري في البلدان المنتجة للسلع الأساسية مع التصاعد الحاد في أسعار النفط وغيره من المواد الخام، وتحسن توجه السياسات الاقتصادية.

أما فيما يتعلق بمستويات الأسعار **معبرا عنها بالرقم القياسي** لأسعار المستهلك (متوسط الفترة)، فقد زاد التضخم الكلي على مستوى العالم مدفوعا باستمرار الأسعار المرتفعة للأغذية والطاقة، واستمرار الطلب القوي في الاقتصادات الصاعدة على استهلاك السلع الأساسية خلال السنوات الأخيرة، فضلا عن بطء الاستجابة على جانب العرض، مع إسهام العوامل المالية بدور في ذلك أيضا. وقد حافظ معدل التضخم على معدلاته المنخفضة في **مجموعة الدول المتقدمة**، ليصل إلى 2.2 % عام 2007، متراجعا عن مستواه لعام 2006 والذي بلغ 2.4 %، بينما ارتفع ليسجل 6.3 % في **المجموعة التي تضم بقية الدول الناهضة والدول النامية**، مقارنة بنحو 5.4 % عام 2006، تحت تأثير نمو الطلب القوي وزيادة وزن الطاقة، والأغذية على وجه الخصوص، في ميزان السلع الاستهلاكية.

وعلى صعيد السياسات النقدية، فقد اتخذت البنوك المركزية الرئيسية تحركات قوية لمعالجة خسائر السيولة عن طريق توفير الوصول على نطاق واسع إلى التمويل قصير الأجل باستخدام التسهيلات المتاحة، ولكن ذلك لم يحقق إلا نجاحا أوليا جزئيا. مما استدعى قيام البنك المركزي الأوروبي في شهر ديسمبر 2007 بتوسيع جديد في نطاق عملياته، وقيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبنك إنجلترا المركزي بتوسيع كبير في نطاق الضمانات الإضافية المقبولة ونطاق المقترضين المسموح لهم بالاقتراض من البنك المركزي، وأعلنت البنوك المركزية الرئيسية عن مبادرة منسقة ترمي إلى ضمان السيولة عند مستويات ملائمة، بما في ذلك توفير خطوط المبادلات من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي للسماح للبنوك المركزية الأوروبية بتوسيع نطاق سيولة الدولار. وقد اتخذ مجلس الاحتياطي الفيدرالي إجراءات جديدة في شهر مارس 2008، بما في ذلك فتح نافذة خصم فعلية أمام المضاربين ذوي الجدارة الائتمانية العالية . وقام عدد من البنوك المركزية أيضا بالتخلي عن السياسات النقدية الانكماشية تحت تأثير الزيادة المستمرة في مخاطر النتائج غير المتوقعة المحيطة بالآفاق المستقبلية للنمو في هذه الفترة. وكان أكثر تلك المبادرات حدة قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي منذ أغسطس2007 بتخفيض سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية بمقدار 300 نقطة أساس؛ بينما قام بنك كندا المركزي وبنك إنجلترا المركزي أيضا بتخفيض أسعار الفائدة المستخدمة كأداة للسياسة النقدية، فيما تنازل البنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان المركزي عن رفع أسعار الفائدة. وفي المملكة المتحدة، وفرت السلطات أيضا ضمانا كاملا للودائع كي تساعد على استرداد ثقة المودعين بعد انهيار واحدة من كبرى المؤسسات العاملة في تقديم القروض العقارية.

ولا تزال بعض المخاطر تحيط بأداء الاقتصاد العالمي. فعلى المدى القصير، قد تتواصل اضطرابات الأسواق العالمية بما يؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع الضغوط التضخمية، وكذلك تقلب أسعار النفط في ضوء محدودية فائض الطاقة الإنتاجية، وتأثير التدفقات الرأسمالية الواردة إلى دول الأسواق الناهضة، إضافة إلى المخاطر الناجمة عن القضايا الأطول أجلا المتمثلة في ارتفاع نسبة كبار السن في التركيبة السكانية، وخاصة في الدول المتقدمة، وما يصاحبها من صعوبات في مواجهة ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية ونظام الضمان الاجتماعي، وتزايد حركات مقاومة العولمة، وظاهرة الاحتباس الحراري وكيفية معالجتها.

وعلى صعيد ضبط أوضاع المالية العامة، تحقق تقدم ملموس خلال العام في الدول المتقدمة ودول الأسواق الناهضة، ويرجع هذا التحسن إلى سرعة نمو الإيرادات مدفوعة بزيادة الأرباح في الدول المتقدمة وارتفاع أسعار السلع الأساسية في الدول الناهضة. كما شهد العام 2007 استمرار تحقق فوائض مرتفعة في الحسابات الجارية في موازين مدفوعات الصين،

وكندا واليابان والدول الصناعية الجديدة والدول المصدرة للنفط، على حساب اتساع العجز لدى معظم الدول الأوروبية وخاصة الناهضة منها، إضافة إلى المملكة المتحدة والولايات والمتحدة الأمريكية.

وعلى صعيد حركة التجارة العالمية، اقتصرت التداعيات الناجمة عن تباطؤ النشاط في الاقتصادات المتقدمة على نطاق محدود . وقد ظهر بعض التأثير على صادرات عدد من الاقتصادات التي تربطها بالولايات المتحدة معاملات تجارية ضخمة. واستقرت حصيلة صادرات الدول المصدرة للمعادن نظرا لانخفاض أسعارها عن المستويات المرتفعة التي كانت بلغتها في منتصف عام 2007، إلا أن النشاط التجاري الدولي، بوجه عام، استمر عند مستوى جيد بسبب الدعم الذي وفرته قوة نمو الطلب المحلي لدى الشركاء التجاريين في الاقتصادات الناهضة. ومن ثم فقد ارتفع حجم التجارة الدولية من السلع والخدمات ولكن بمعدل نمو ابطأ مقارنة بالأعوام السابقة، إذ بلغ 6.7 % عام 2007، مقارنة بـ 9.2% عام 2006، 7.6 % عام 2005. وبالمقابل ارتفعت قيمة صادرات السلع والخدمات عالميا من 14.7 تريليون دولار أمريكي عام 2006، إلى 17.0 تريليون دولار أمريكي عام 2007، كمحصلة لزيادة أسعار السلع القابلة للاتجار الدولي من جهة، وللتراجع الملحوظ في معدل نمو حجم صادرات مجموعة الدول المتقدمة (من 8.2 % عام 2006 إلى 5.8 % عام 2007)، وفي مجموعة دول الاقتصادات الناشئة والنامية (من 10.9 % عام 2006 إلى 8.9 % عام 2007). كما تراجع معدل نمو حجم الواردات للمجموعتين (من 6.4 % إلى 4.2 % للمجموعة الأولى، ومن 14.4 % إلى 12.8 % للمجموعة الثانية) خلال الفترة ذاتها.

أما بالنسبة للاحتياطيات الدولية والأصول الأخرى بالعملات الأجنبية على المستوى العالمي، فتشير بيانات صندوق النقد الدولي (لنحو 61 دولة حول العالم) إلى أنها بلغت 4483 مليار دولار في نهاية فبراير 2008، مسجلة زيادة قدرها 1115 مليار دولار عن مستواها في فبراير 2007، أي بمعدل نمو 33.1 % خلال العام. وقد جاءت تلك الزيادة كمحصلة لتصاعد احتياطيات معظم الدول النامية والناهضة. ويعزى جانب كبير من هذه الزيادة في احتياطيات الدول النامية إلى زيادة احتياطيات الدول الأسيوية بدون اليابان، وبخاصة الصين، والهند، وماليزيا، وسنغافورة، وتايلاند، وذلك مع تزايد فوائض الموازين التجارية لتلك الدول. وجدير بالذكر أن اليابان احتلت المركز الأول عالميا من حيث مستوى الاحتياطيات برصيد بلغ 1008 مليارات دولار، كما ارتفعت الاحتياطيات الدولية لكل من دول أوروبا الشرقية والوسطى، والدول الإفريقية، ودول الشرق الأوسط، ودول أمريكا اللاتينية. وهو ما يرجع إلى النمو المستمر في أهمية الاقتصادات الصاعدة والنامية في هيكل التجارة الدولية، حيث تسهم هذه الدول حاليا بنحو ثلث التجارة العالمية وأكثر من نصف مجموع

الزيادة في الواردات منذ عام 2000، حيث شهدت هذه الدول زيادة مستمرة في حجم وقيمة التجارة فيما بينها داخل دول آسيا الناهضة. كما حققت الدول الإفريقية ودول أمريكا اللاتينية قدرا من النجاح في تنويع وجهات صادراتها وفي توسيع قواعد صادراتها، مما عزز أداء صادرات هذه الدول وحسن موازين الحسابات الجارية لديها.

ومن الجدير بالذكر، أن الاقتصادات الناهضة والنامية هيمنت على النمو الاقتصادي العالمي على مدى السنوات الخمس الماضية، إذ أسهمت الصين بحوالي ربع النمو العالمي؛ بينما أسهمت الصين والهند وروسيا بما يقرب من النصف؛ وأسهمت كل الاقتصادات الناهضة والنامية مجتمعة بحوالي ثلثي النمو العالمي. ومن آثار هذه الاتجاهات أن الزيادة المستمرة في الطلب على أهم السلع الأساسية كالنفط والمعادن والمواد الغذائية يحركها النمو في هذه الاقتصادات، فهي تسهم بأكثر من 90 % من الزيادة في استهلاك منتجات النفط والمعادن و80 % من الزيادة في استهلاك الحبوب منذ عام 2002. بينما تمثل أنواع الوقود الحيوي معظم النسبة المتبقية. وقد أسهم ذلك في استمرار ارتفاع أسعار السلع الأساسية في العام 2007، وهو ما يمثل أهم العوامل وراء الأداء القوي مؤخرا لدى الدول المصدرة للسلع الأساسية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وكذلك الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط.

وفي ضوء ذلك، بلغت **الديون الخارجية** لمجموعة دول الاقتصادات الناشئة والنامية، التي قللت من اعتمادها على الاقتراض الخارجي، ما قيمته 4.0 تريليونات دولار أمريكي عام 2007، مقارنة مع 3.4 تريليون دولار أمريكي عام 2006، حيث شكلت 26.6 % من إجمالي الناتج المحلي للمجموعة عام 2007، مقارنة مع 27.0 % لعام 2006. وبلغت نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات للمجموعة نحو 11.7 % عام 2007، مقارنة مع 14.9 % عام 2006.

وعلى صعيد أسعار المواد الأولية، تصاعد الرقم القياسي العام لأسعار المواد الأولية (100=1995) بمعدل 11.8 % خلال العام 2007. ويعزى هذا التصاعد إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار مدخلات الصناعة بمعدل 13.2 %، والطاقة بمعدل 10.4 %، والمواد الغذائية بما فيها المشروبات ومدخلات الصناعة بمعدل 14.0 %. وقد تركز التصاعد الحاد، في أسعار المعادن، في الارتفاع غير المسبوق لأسعار اليورانيوم بمعدل 108 %، والرصاص بمعدل 100.2 %، والقصدير بمعدل 65.6 %،والنيكل بمعدل 53.9 %، بينما ارتفعت أسعار باقي المعادن ولكن بمعدلات أقل باستثناء الزنك الذي تراجع سعره بمعدل0.5 %. ويرجع هذا الارتفاع غير المسبوق لأسعار المعادن إلى الزيادة الملحوظة في الطلب عليها من الدول الآسيوية، خاصة من جانب الصين والهند، حيث شهدتا تزايدا ملحوظا في معدل النمو الصناعي لديهما، وكذلك من دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط، نظرا لتوسع نشاطها الاقتصادي.

أما بالنسبة لارتفاع أسعار المواد الغذائية، فيرجع إلى ارتفاع كل من أسعار القمح بمعدل 33.1 %، والذرة بمعدل 34.3 %، بفعل تزايد الطلب عليها لأغراض إنتاج الطاقة الحيوية، وأسعار اللحوم بمعدل 4.1 %، وأسعار زيوت الخضراوات بمعدل 38.7 %، بينما تراجعت أسعار السكر بمعدل 23.2 %، والمأكولات البحرية بمعدل 6.4 %. في حين جاء ارتفاع أسعار المشروبات كمحصلة لارتفاع أسعار كل من البن والكاكاو بمعدل 15.8 %، 23.1% على التوالي، بينما تراجعت أسعار الشاي بمعدل 12.3 %. ويأتي ارتفاع أسعار الخامات الزراعية كمحصلة لارتفاع أسعار العديد منها، وبدرجة أساسية أسعار الصوف بمعدل 38.9 %، وخشب البناء بمعدل 8.8 %.

وفيما يتعلق بأسعار النفط الخام (وفق المتوسط الحسابي للأسعار الفورية لخامات برنت ودبي وغرب تكساس) فقد واصلت ارتفاعها للعام الخامس على التوالي ولكن يلاحظ الاتجاه التنازلي في معدلات نمو الأسعار، حيث بلغت 10.7 % عام 2007 مقابل 20.5 %، 15.8%، 41.3 %، للسنوات الثلاث السابقة (2003-2006). وسجل المتوسط السنوي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك خلال عام 2007 حوالي 71.1 دولار أمريكي للبرميل، مقارنة مع 64.3، 53.4، 37.8 دولار أمريكي للبرميل خلال السنوات الثلاث السابقة. ويرجع استمرار الارتفاع بصورة أساسية إلى زيادة الطلب على النفط، ومحدودية طاقات تكريره عالميا، وعدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية في بعض الدول الرئيسية المنتجة له مثل العراق، ونيجيريا، وإيران بسبب الخلافات السياسية حول ملفها النووي.

وفي أسواق الصرف الأجنبي، كان للتوترات الأخيرة في الأسواق المالية آثارها على أسواق النقد الأجنبي، فقد هبط سعر الصرف الحقيقي للدولار الأمريكي هبوطا حادا منذ منتصف 2007 نظرا لتراجع الاستثمارات الأجنبية في الأوراق المالية الأمريكية الناجم عن انخفاض مستوى الثقة في سيولة هذه الأصول وانخفاض العائد عليها، إلى جانب ضعف احتمالات النمو في الولايات المتحدة وتخفيضات أسعار الفائدة. وقد جاء الهبوط التدريجي في قيمة الدولار الأمريكي منذ عام 2001 ليعطي دفعة لصافي الصادرات، وهو أحد الدعامات الأساسية للاقتصاد الأمريكي في عام 2007، حيث ساعد على خفض العجز في الحساب الجاري الأمريكي إلى أقل من 5 % من إجمالي الناتج المحلي بحلول الربع الأخير من عام 2007. ورغم ذلك، لا يزال الدولار الأمريكي يعتبر من العملات القوية . وبالنظر إلى زيادة المرونة المحدودة للغاية في ارتفاع عملات عدد من الدول التي لديها فوائض كبيرة في الحساب الجاري، وخاصة الصين والدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط، فإن المقابل الأساسي للانخفاض في قيمة الدولار الأمريكي هو ارتفاع سعر اليورو والين وعملات معومة أخرى كالدولار الكندي وبعض عملات الاقتصادات الصاعدة. ونتيجة لذلك، تعتبر عملة اليورو الآن من العملات القوية، وإن كان الين لا يزال مقوما بأقل من قيمته.

2.8 الاتجاهات الدولية للاستثمار:

على صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر: تشير التقديرات الأولية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)، إلى استمرار **ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر** الواردة عالميا للسنة الرابعة على التوالي، حيث بلغت التدفقات خلال عام 2007 ما قيمته 1538 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة بلغ معدلها 18 % عن مستواها لعام 2006، الذي بلغ 1306 مليارات دولار أمريكي. وترجع هذه الزيادة إلى تواصل النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على السواء، وتنامي صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية وخاصة في الصناعات الاستخراجية والخدمات المساندة لها والقطاع المصرفي، وزيادة الاستثمار في المشاريع الجديدة أو التوسع في المشاريع القائمة كنتيجة طبيعية لارتفاع مستوى الأرباح الناجمة عن استمرار ارتفاع أسعار النفط والغاز والسلع الأساسية، واستمرار الجهود الإصلاحية لتهيئة مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في معظم دول العالم.

أما بالنسبة إلى حصص المجموعات الاقتصادية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد قدرت التدفقات المتجهة **للدول المتقدمة** بنحو 1002 مليار دولار أمريكي بحصة 65 % من إجمالي التدفقات العالمية، في حين قدرت التدفقات المتجهة **للدول النامية** بنحو 438 مليار دولار أمريكي بحصة 29 %، فيما بلغت التدفقات المتجهة إلى **دول الاقتصادات المتحولة** (جنوب شرق أوروبا وجمهوريات الكومنولث المستقلة) حوالي 98 مليار دولار أمريكي بحصة 6 %. وعلى الرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة للأزمة الائتمانية الأخيرة، احتفظت بالمرتبة الأولى عالميا في تلقي الاستثمارات الأجنبية (193 مليار دولار أمريكي) ساعد على ذلك تراجع قيمة الدولار الأمريكي، تلتها المملكة المتحدة (171 مليار دولار أمريكي)، وفرنسا (123 مليار دولار أمريكي)، ثم هولندا (104 مليارات دولار أمريكي)، فالصين (67 مليار دولار أمريكي) ثم روسيا (49 مليار دولار أمريكي). وبينما أثرت الأزمة الائتمانية على قدرة المصارف على الإقراض، عوض ذلك تدفقات رأسمالية واردة من صناديق متنوعة، أهمها، صناديق الثروة السيادية التي ساعدت على التخفيف من حدة أزمة السيولة في الأسواق العالمية. ومن المتوقع أن تصل التدفقات الواردة إلى **مجموعة الدول العربية إلى نحو** 75 مليار دولار أمريكي في عام 2007 (كتدفقات فعلية وليس مشاريع استثمارية مرخص لها)، وذلك وفق التقديرات الأولية المتوافرة من أكثر من مصدر، أهمها برنامج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)، مقابل 62.4 مليار دولار عام 2006.

وعلى صعيد البيئة التشريعية والقانونية عالميا، أشار تقرير الاستثمار العالمي لعام 2007 الصادر عن منظمة (الانكتاد) إلى استمرار الحكومات في تطبيق الإصلاحات التي من شأنها اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تم إجراء نحو 147 إصلاحا (منها نحو

74 % انتهجتها الدول النامية) مما أسهم في تحسن البيئة التشريعية والقانونية عالميا لتكون أكثر ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر. وتركزت هذه الإصلاحات في تخفيف الضرائب على الدخل (كما في حالة مصر وغانا وسنغافورة)، وزيادة الحوافز والتوسع في الجهود الترويجية (كما في حالة البرازيل والهند)، إضافة إلى بدء بعض الحكومات في تحرير بعض القطاعات الاقتصادية مثل الخدمات المهنية وقطاع الاتصالات الهاتفية، والخدمات المصرفية والطاقة. ومن جهة أخرى، لوحظت بعض التحركات نحو تطبيق مزيد من السياسات الحمائية بفرض قيود على الملكية الأجنبية في بعض الاقتصادات، وخاصة في القطاعات الاستراتيجية والاستخراجية. فعلى سبيل المثال، تقضي التشريعات الجديدة في الجزائر بضرورة امتلاك الحكومة 51 % في مشاريع استخراج النفط. وفي روسيا، تم فرض قيود على المستثمر الأجنبي في قطاع الصناعات الاستخراجية والدفاع. وفي بوليفيا، استعادت الشركة الحكومية للنفط ملكيتها لاحتياطي النفط من الشركات الأجنبية في أعقاب اتخاذ حكومة بوليفيا قراراً بتأميم هذا القطاع في مايو 2006. وفي فنزويلا، لا تزال السلطات بصدد إصدار قرار تأميم قطاع النفط والاتصالات. وقد بلغ عالميا إجمالي عدد الاتفاقيات الثنائية المبرمة لحماية وتشجيع الاستثمار 2573 اتفاقية، والاتفاقيات الثنائية المبرمة لتجنب الازدواج الضريبي 2651 اتفاقية حتى نهاية عام 2006، إضافة إلى 241 اتفاقية تحرير تجارة وترتيبات تعاون اقتصادي تتضمن شروطا وأحكاما بشأن الاستثمارات المباشرة المتبادلة.

ومن جهة أخرى، **ووفقا لمصادر معهد التمويل الدولي**[1]، شهدت 30 دولة من دول الاقتصادات الناشئة ارتفاعا في صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة، حيث بلغت 782 مليار دولار أمريكي عام 2007، مقارنة بنحو 568 مليار دولار أمريكي عام 2006، وذلك محصلة للارتفاع الملحوظ في صافي الاقتراض الخارجي المقدم من المصارف التجارية ومؤسسات القطاع الخاص الأخرى (معظمها يمثل اقتراضاً من سوق السندات) بما قيمته 135 مليار دولار ليصل إلى 483 مليار دولار عام 2007، مقارنة بنحو 348 مليار دولار أمريكي عام 2006، والزيادة الضخمة التي شهدها صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما نسبته 53 % لتبلغ نحو 256 مليار دولار أمريكي مقابل 167 مليار دولار أمريكي، وتراجع صافي التدفقات الرسمية للخارج من نحو (64) مليار دولار أمريكي عام 2006 إلى 0.9 مليار دولار عام 2007 من جهة، وتراجع صافي تدفقات استثمارات محفظة الأوراق المالية من 53 مليار دولار أمريكي إلى نحو 43 مليار دولار أمريكي من جهة أخرى. ووفقا لتقرير المعهد، فإنه سرعان ما استعادت اقتصادات الأسواق الناشئة المستويات المرتفعة من التدفقات الرأسمالية الواردة إليها وتغلبت على الضغوط الناجمة عن الأزمة الائتمانية الأمريكية الأخيرة. ويذكر أن قاعدة بيانات المعهد تضم أربع دول عربية هي مصر وتونس والجزائر والمغرب.

1 - Institute of International Finance (IIF), Update on Capital Flows to Emerging Market Economies, March 2008.

3.8 تطور صناعة الضمان:

وعلى صعيد صناعة الضمان، شهد سوق الضمان العالمي خلال عام 2007 اتجاهات توسعية في حجم العمليات ووكالات الضمان مع استمرار تكوين تحالفات إستراتيجية، وجهود تطوير صناعة الضمان، سواء في مجال ابتكار منتجات أو آليات جديدة. فعلى صعيد المنتجات الجديدة، اتجهت العديد من الهيئات إلى تطوير أدوات جديدة لتقييم الملاءة المالية، وإصدار تصنيف ائتماني للمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم في إطار تقديم خدمات الضمان لها، وكذلك تنامي عمليات الضمان المقدمة بالعملة المحلية لمشاريع البنى التحتية التي تحقق إيراداتها بالعملة المحلية، وتنامي الاتجاه نحو الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية ومن ثم تحسين المؤشرات البيئية والاجتماعية للمشاريع المنفذة والمغطاة تأمينيا. أما على صعيد الآليات الجديدة، فقد اهتمت وكالات الضمان بتحقيق التوازن المنشود لمحافظ عملياتها، فيما بين قيم ومخاطر عمليات الضمان قصيرة الأجل من جهة ومتوسطة وطويلة الأجل من جهة أخرى، بغرض الحفاظ على مستوى المخاطر غير المتوقعة ضمن الحدود المقبولة من خلال العديد من أساليب إدارة المخاطر، والتي منها الاحتفاظ بمستوى مرتفع من السيولة، وإشراك العميل في تحمل المخاطر، وتطبيق سياسات اكتتاب مناسبة واللجوء إلى إعادة التأمين لدى هيئات التأمين الأخرى.

وتشير أحدث البيانات المتاحة إلى أن مجمل الضمانات التي قدمها أعضاء الاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات والاستثمار (اتحاد بيرن)، الذي تأسس عام 1934 ويضم 51 هيئة دولية وإقليمية ووطنية[1] من 43 دولة وأطرافا إقليمية ودولية، بلغ في نهاية عام 2006 حوالي 1224 مليار دولار أمريكي (مقابل 1072 مليار دولار أمريكي عام 2005) أي ما يعادل نحو 10 % من إجمالي الصادرات العالمية، توزعت ما بين 1110 مليارات دولار أمريكي لائتمان الصادرات (مقابل 1036 مليار دولار أمريكي عام 2005)، منها نحو 67 % عمليات ائتمان الصادرات للمدى القصير، و114 مليار دولار لضمان الاستثمار (مقابل 36 مليار دولار عام 2005). ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى تواصل نمو التجارة الدولية بمعدلات تفوق معدلات نمو الاقتصاد العالمي، وزيادة المشاريع الاستثمارية في مجال الصناعات الاستخراجية والطاقة والمواد الخام كنتيجة طبيعية لتوافر رؤوس الأموال الناتجة عن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والمعادن والسلع الأساسية. ويلخص الجدول الآتي عمليات اتحاد بيرن.

1 – انضمت المؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وتأمين الصادرات إلى عضوية اتحاد بيرن خلال العام 2007.

(مليار دولار أمريكي)

السنة	ضمان الصادرات			ضمان الاستثمار	الإجمالي	قيمة التعويضات المدفوعة	قيمة التعويضات المستردة
	مدى قصير	مدى متوسط وطويل	إجمالي ضمان الصادرات				
1990	264.0	108.0	372.0	3.0	375.0	13.54	4.42
1995	311.0	87.0	398.0	10.0	408.0	11.81	8.31
2000	398.4	72.5	47.9	12.7	483.6	5.31	6.11
2001	382.4	59.8	442.2	16.4	458.6	4.46	7.77
2002	417.5	55.9	473.4	14.4	487.8	5.26	7.04
2003	575.7	66.4	642.1	14.8	656.9	4.2	8.7
2004	693.4	76.6	770.0	18.5	788.5	3.6	10.1
2005	911.6	124.0	1035.6	36.1	1071.7	2.9	19.7
2006	743.7	366.3	1110	114	1224	غير متاح	غير متاح

أما نادي براغ، الذي تأسس في مايو 1993، ويضم في عضويته هيئات الضمان من الدول النامية ودول الاقتصادات المتحولة في كل من أوروبا وآسيا وأفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط والتي تسعى إلى استيفاء العضوية الكاملة في اتحاد بيرن، فقد بلغ عدد أعضائه 31 هيئة ضمان (بعد انضمام الهيئة الأهلية لتأمين وتمويل الصادرات السودانية خلال عام 2007) بلغ حجم عملياتها 20.1 مليار دولار عام 2006، مقارنة مع حجم عمليات بلغ 14.5 مليار دولار أمريكي عام 2005. كما ارتفع حجم الأقساط التأمينية لهذه الهيئات ليصل إلى 150.7 مليون دولار خلال عام 2006 مقابل 106.7 مليون دولار عام 2005. هذا ويضم نادي براغ في عضويته من المنطقة العربية كلاً من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الصندوق السعودي للتنمية، الشركة المصرية لضمان الصادرات، الشركة الأردنية لضمان القروض، وكالة ضمان ائتمان الصادرات العمانية، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات. وقد جرت العادة على اجتماع أعضاء نادي براغ مرتين سنويا، كان آخرها، ولأول مرة بالقارة الإفريقية، الاجتماع الذي انعقد بنيروبي في كينيا خلال شهر نوفمبر من عام 2007، وذلك بهدف زيادة سبل التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات بين أعضائه خاصة فيما يتعلق بتطوير الجانب الفني في مجال عمليات الاكتتاب وتقديم الحلول في مجال إدارة المحافظ والمخاطر وتبادل المعلومات والخبرات في مجال الخدمات الجديدة والمشاريع صغيرة الحجم ومقررات لجنة بازل 2 آخذا في الاعتبار التطورات المتلاحقة في سوق الضمان العالمي.

هناك العديد من التحديات التي تواجه هيئات ضمان الاستثمار حول العالم فبالإضافة إلى التحديات التقليدية بدءاً من مخاوف التأميم والمصادرة ومرورا بالكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية والبيئية وانتهاءً بمتطلبات لجنة بازل الثانية، هناك العديد من القضايا الجديدة التي تزيد من درجة عدم اليقين لدى المستثمرين. وقد تم رصد العديد من التطورات والمستجدات التي سادت سوق الضمان خلال العام، ونورد فيما يلي أهم تلك التطورات:

تنامي الطلب العالمي على خدمات الضمان: مما لا شك فيه أن نمو الطلب على خدمات الضمان بمعدلات متسارعة هو نتيجة طبيعية للعديد من العوامل مثل ارتفاع أسعار السلع الأساسية وما ترتب عليه من زيادة التدفقات الاستثمارية من جهة ونضوب السيولة في الأسواق المالية الناجمة عن أزمة القروض العقارية الأمريكية من جهة أخرى. وقد شهد العام 2007 ارتفاع الطلب مقارنة بالعامين السابقين إلا أنه لم يصل إلى مستوى الطلب الذي كان سائدا في بداية الألفية نظرا للعمليات التمويلية للمشاريع الضخمة آنذاك. ونتيجة لارتفاع الطلب، تزايد حجم العمليات التي تغطي المخاطر السياسية بمعدلات متنامية للمشاريع الاستثمارية وهو ما يرجع إلى عدة عوامل:

- تراكم الإيرادات الناجم عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتوجيهها إلى الاستثمار في قطاعات جديدة.
- تزايد المشاريع الاستثمارية في الاقتصادات صغيرة الحجم التي لا تتمتع بخبرات التعامل مع المستثمر الأجنبي ولم تكن تجتذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السابق.
- تزايد عمليات إعادة تأميم بعض القطاعات الاقتصادية الهامة مثل الموارد الطبيعية من النفط والغاز والمعادن ودخول بعض الحكومات في مفاوضات لتعديل شروط الاتفاقيات مع الشركات الأجنبية، لكن الشاهد أن معظم الدول يعمل على تشجيع جذب رؤوس الأموال الأجنبية بهدف تعظيم المنافع من وراء ذلك.

آجال عمليات الضمان: استمرت وكالات الضمان في الاهتمام بإدارة محافظ عملياتها والبحث عن التوازن المنشود فيما بين قيم ومخاطر عمليات الضمان قصيرة الأجل من جهة، ومتوسطة وطويلة الأجل من جهة أخرى، بحيث يتم تطبيق مراقبة مستمرة لمستوى المخاطر القائمة بغرض التأكد من أن المخاطر غير المتوقعة لا تتجاوز الحدود المقبولة. وتراوحت أساليب إدارة المخاطر في وكالات الضمان العالمية ما بين الاحتفاظ بمستوى مرتفع من السيولة، وإشراك العميل في تحمل المخاطر، وإتباع سياسات اكتتاب مناسبة، وإعادة التأمين لدى الوكالات الأخرى، وكذلك تنويع العمليات ما بين الآجال المختلفة والتوزيع الجغرافي حول العالم والتنويع القطاعي.

تنامي مشاريع البنية التحتية: تشهد مشاريع البنى التحتية طلبا متزايداً، وخاصة في دول الاقتصادات النامية والناهضة، حيث لا يمكن استدامة معدلات النمو الاقتصادي الحالية دون توفر قدر ملائم من البنى التحتية في هذه الدول. ويرجع التوسع في الاستثمار في مثل هذه المشاريع إلى تراكم الإيرادات الناجمة عن ارتفاع الأسعار العالمية للسلع بدءاً من النفط ومرورا بالحبوب وانتهاءً بالأسياخ الحديدية. ويشهد العام 2008 توقعات بزيادة الطلب ضمن مشاريع البنى التحتية مثل الموانئ والسكك الحديدية والصلب وبناء السفن والطائرات وتعبيد الطرق والبتروكيماويات.

المشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم: تشهد المشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم معدلات متنامية في إيراداتها المتولدة عن صادراتها حول العالم. وفي الواقع العملي، تمثل هذه المشاريع قطاعا هاما بالنسبة لنمو بعض الاقتصادات. فعلى سبيل المثال، تمثل هذه المشاريع في دول الاتحاد الأوروبي، أحد أهم روافد توفير فرص العمل، حيث تشير البيانات إلى أنه خلال الفترة 1998 – 2004، تم توفير 6 ملايين فرصة عمل، منها 5 ملايين جاءت من المشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم. ووفقا لإحصاءات التجارة الأمريكية، تعكس صادرات هذه المشاريع إلى الدول الناهضة والصين معدلات نمو تتجاوز نظيرتها الخاصة بالمشاريع كبيرة الحجم. وفي الهند تساهم هذه المشاريع بحصة صادرات بلغت 37 % من إجمالي الصادرات الهندية. وعلى الرغم من أن بعض هيئات الضمان تتجنب تقديم الضمان لهذه المشاريع وذلك لما يتسم به هذا النوع من المشاريع بانخفاض العائد وارتفاع درجة المخاطر، إلا إن بعض هيئات الضمان الأخرى ترى في هذه المشاريع وسيلة هامة للحفاظ على حجم عملياتها وتقديم الدعم للصادرات الوطنية.

استمرار تمويل المشاريع بالعملة المحلية: استمر الاتجاه التصاعدي في تمويل المشاريع الاستثمارية بالعملة المحلية، وخاصة مشاريع البنى التحتية في مجالات الطاقة والاتصالات التي تحقق إيراداتها بالعملة المحلية. واستمرت وكالات ضمان الاستثمار في قبول هذا النوع من عمليات الضمان بالنظر إلى انخفاض المخاطر المصاحبة لها التي من شأنها تخفيف تكلفة التمويل الكلية. ويُرجع الخبراء الإقبال المتزايد على هذا النوع من العمليات إلى أنه يسمح للشركات بالتركيز على بناء الأعمال وممارسة النشاط دون القلق من وقوع مخاطر تقلبات أسعار الصرف. ومن ثم تقل درجات احتمال تعثر هذه المشاريع في الوفاء بالتزاماتها المستحقة بنفس عملة إيراداتها المتحققة، وتزداد درجات الاستقرار على مستوى مراحل تنفيذ المشروع.

تزايد حدة المنافسة في سوق التأمين والإعادة: شهد سوق إعادة التأمين دخول لاعبين جدد خلال السنوات الأخيرة، وذلك بسبب تزايد حدة المنافسة في سوق التأمين الأولي قصير

الأجل، حيث اجتذبت الأسواق المزيد من رأسمال إعادة التأمين كنتيجة طبيعية لارتفاع جودة نتائج عمليات إعادة التأمين في السنوات الأخيرة. الأمر الذي يعني تمتع وكالات الضمان الرئيسية بطاقة إنتاجية أكبر، والتي بدورها تؤدي إلى المزيد من المنافسة. وبالتالي تزداد وتتسع درجة التغطية التأمينية وتتراجع مستويات أسعار خدمات إعادة التأمين مع تقديم شروط أكثر مرونة وأقل تعقيدا.

المعايير البيئية والاجتماعية: يعكف اتحاد بيرن على ترجمة المبادئ التي أعلنها في نوفمبر 2006 فيما يتعلق بالمعايير البيئية والاجتماعية، إلى معايير يمكن تطبيقها من الناحية العملية فيما يتعلق بنشاط وكالات الضمان في مجالات ائتمان الصادرات بآجاله المختلفة وضمان الاستثمار. ومن المتوقع الانتهاء من هذه المهمة خلال العام الحالي. ويذكر أن بعض وكالات الضمان قد قامت باتخاذ خطوات مبدئية لإدراج كل من التقويم البيئي والاجتماعي ضمن منظومة عملها لاتخاذ القرارات التمويلية والتأمينية للمشاريع.

تنامي الطلب على ضمان القروض المقدمة من المصارف تماشيا مع متطلبات لجنة بازل الثانية: يأتي ضمن أهم الظواهر الجديدة التي شهدها السوق في السنوات الأخيرة، نمو طلب البنوك للخدمات التأمينية على القروض التي تقدمها سواء لتمويل التجارة الدولية أو المشاريع الاستثمارية العملاقة عبر الحدود الدولية وخاصة في مجال البنى التحتية. ومن جهة أخرى، فإن متطلبات لجنة بازل الثانية تمكن البنوك من استخدام العمليات التأمينية ضد المخاطر السياسية والائتمانية للتخفيف من درجة المخاطر الائتمانية والتشغيلية. وجدير بالذكر أن مقررات لجنة بازل الثانية بدأ العمل بها في الدول الأوروبية مع مطلع يناير 2008، في حين تم تأجيل تطبيقها في الولايات المتحدة الأمريكية إلى العام 2009.

المشاركة في تحمل المخاطر: أدت زيادة الطلب على عمليات الضمان إلى تزايد الاتجاه نحو التعاون بين هيئات الضمان التي تنتمي للقطاعين العام والخاص. ففي آسيا وأفريقيا على سبيل المثال، نجد أن هيئات الضمان الخاصة تحقق تقدماً مستمراً ومتواصلاً جنبا إلى جنب مع هيئات الضمان العامة بعد أن كانت مقتصرة فقط على وكالات الضمان العاملة في الدول الأوروبية.

تمويل مشاريع الطاقة صديقة البيئة في الدول الآسيوية: لقد شهدت مشاريع الطاقة النفطية معدل نمو بلغ 45 % خلال الفترة 2005 – 2006، في حين شهد سوق الكربون معدل نمو 117% خلال نفس الفترة. وهو ما يعد برهاناً على سرعة استجابة رؤوس الأموال الخاصة للتغيرات الايجابية التشريعية والمؤسسية. وتتبنى الدول الآسيوية استراتيجيات خلال الحقب الثلاثة القادمة لتوجيه رؤوس الأموال المتاحة لتمويل مشاريع بدائل الطاقة صديقة البيئة.

تنويع المحافظ وآجال عمليات الضمان: تزايد الاتجاه نحو عدم تركز المخاطر الناجم عن تقديم الضمان لتغطية المخاطر في قطاعات اقتصادية بعينها مثل قطاع النقل الجوي أو قطاع الاتصالات أو تركز العمليات التأمينية والمخاطر المصاحبة لها في إقليم اقتصادي معين. وذلك عن طريق توزيع المخاطر فيما بين هيئات الضمان الخاصة والعامة في جميع عمليات الضمان سواء للاستثمار أو ائتمان الصادرات بآجالها المختلفة، إضافة إلى عمليات إعادة تأمين جزء من العمليات الضخمة حتى لا تتحمل هيئات الضمان هذا الحجم من المخاطر القائمة.

تزايد التحول من ضمان الديون السيادية إلى الديون الخاصة: إن المتتبع لأساليب التمويل لبرامج التجارة الخارجية والمشاريع الاستثمارية، يلاحظ أن هناك تحولاً للاعتماد على التمويل من خلال رؤوس الأموال الخاصة بدلا من القروض الحكومية. وهو ما دعا هيئات الضمان إلى مراجعة أنظمة تسعير الخدمات التأمينية وأسلوب ممارسة أنشطتها التأمينية. وهناك أمثلة كثيرة، منها ما حدث في ألمانيا وروسيا، حيث تمت تغطية تسهيلات المشترين المقدمة من القطاع الخاص وليس القطاع الحكومي. وتؤكد هيئة ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات اليابانية NEXI أن عمليات ضمان ديون شركات القطاع الخاص في زيادة مستمرة، حيث نفذت هذه الهيئة العديد من المشاريع الممولة بالديون الخاصة مثل مشاريع التعدين والغاز في كل من بوليفيا والبرازيل وفنزويلا وروسيا. ويرجع تنفيذ هيئة الضمان الفنلندية FINNVER لمثل هذه العمليات إلى عشر سنوات مضت، حيث تم تصدير البضائع الفنلندية إلى شركات تنتمي إلى القطاع الخاص وليس المؤسسات العامة أو الحكومية، وذلك في مجال الاتصالات وتوليد الطاقة وصناعة الورق والسلع الرأسمالية. ويعد هذا التحول أحد مظاهر التطور إلى الأفضل، حيث يعتبر التعامل مع شركات القطاع الخاص في الكثير من الأحيان أفضل من التعامل مع الجهات الحكومية، وذلك لإتباع القطاع الخاص سياسات استثمارية أكثر سلامة وأمنا. وفي هذا الصدد، بدأت العديد من الدول وضع أصولها تحت إدارة القطاع الخاص، إضافة إلى تغيير أطرها القانونية المتعلقة بمشاريع الطاقة والبنى التحتية.

تزايد الحاجة إلى تطوير مهارات فرق عمل هيئات الضمان: إن التحول إلى التمويل برؤوس الأموال الخاصة، من شأنه ليس فقط أن يغير من أساليب ممارسة النشاط بل يطور مهارات فرق العمل في هيئات الضمان حول العالم أيضا، بحيث يتم المزج فيما بين مهارات تقييم المخاطر القطرية الاقتصادية والسياسية وبين أفضل مهارات تحليل المخاطر المصرفية التجارية. ومن ثم فإن محلل المخاطر القطرية يجب أن يتناول المخاطر السياسية من خلال تأثيرها على بيئة أداء الأعمال لشركات القطاع الخاص والتحديات التي تحيط بالقطاع

الاقتصادي الذي تعمل فيه هذه الشركات. ومن جهة أخرى، يجب على محلل المخاطر القطرية أن يتناول أوضاع الاقتصاد الكلي من خلال تأثيرها على قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها الخارجية في مواعيد استحقاقها، وذلك نظرا لأن ديون القطاع الخاص تخرج عن نطاق إعادة جدولتها تحت مظلة نادي باريس. وينظر الخبراء إلى ضمان القطاع الخاص على أنه يسهل العملية التأمينية، حيث لا يتطلب الأمر تقييما للمخاطر القطرية من قبل خبراء اقتصاديين بالاعتماد على نتائج دراسات المؤسسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، بل يتطلب تقييماً لمخاطر القطاع الخاص الذي يعتمد بالأساس على قوائم الحسابات السنوية وتقارير التعامل مع البنوك التي تعتبر متاحة بشكل دوري ومنتظم وكذلك أسهل من حيث التحليل والتصنيف.

تزايد الحاجة إلى مراجعة سياسات تسعير خدمات الضمان: إن التحول إلى ضمان الديون الخاصة دعا العديد من هيئات الضمان إلى مراجعة سياساتها التسعيرية، حيث يمكن تسعير خدمات الضمان المقدمة للقطاع الخاص المصنف ضمن الفئة الأولى "A" بنفس السعر الذي يتم تقديم الضمان به للقطاع الحكومي. وهناك وجهات نظر تنادي بتفضيل شركات القطاع الخاص في المعاملة التسعيرية عن الجهات الحكومية استنادا إلى أن تصنيف شركات القطاع الخاص أفضل من التصنيف السيادي للدولة. ولكن أحد أهم الدروس المستفادة من أزمة القروض العقارية الأمريكية، أن المشاريع الضخمة للتعدين والغاز في كل من فنزويلا وروسيا تأثرت سلبيا بالظروف السياسية وضعف النظام المالي المحلي، حيث اضطر مشروع الغاز Gazprom في روسيا، على سبيل المثال، إلى إصدار سندات في السوق الأوروبي نظرا لعدم قدرته على الاقتراض قصير الأجل من السوق المصرفي المحلي. ومن ثم فيجب ربط تصنيف شركات القطاع الخاص بالتصنيف السيادي للدولة التي تعمل بها.

تنامي حجم أدوات التمويل الإسلامية: تشهد سوق الأدوات المالية الإسلامية رواجا واسعا في وقتنا الراهن. ونظرا لتوافر السيولة لدى المؤسسات المالية الإسلامية بفضل الطفرة النفطية الحالية، تسعى هذه المؤسسات سعيا متزايدا إلى العثور على فرص لتوظيف رأسمالها الفائض في استثمارات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وبالمثل، هناك إقبال متزايد من صناديق التحوط ومؤسسات الاستثمار التقليدي على الأوراق المالية الإسلامية سعيا لزيادة العائد وتنويع الاستثمارات. وأدى ذلك إلى طفرة في معاملات التوريق الإسلامي تمخضت عن زيادة اصدارت الصكوك، أي الأوراق المالية غير الربوية القائمة على المبادئ الإسلامية، بمقدار أربعة أضعاف، من 7.2 مليار دولار في عام 2004 إلى 27 مليار دولار في عام 2006. ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، تركزت إصدارات الصكوك في أجزاء من آسيا وفي دول مجلس التعاون الخليجي. وقد تيسر تطوير سوق الصكوك في هذه الدول

بفضل الزيادة غير المسبوقة والمستمرة في الإصدارات القياسية السيادية التي ازدادت بنسبة 40 % في الشهور الأولى من عام2007 مقارنة بعام 2006 . ومن حيث القيمة، ينشأ حوالي نصف هذه الإصدارات في آسيا، وخاصة في ماليزيا وبروناي، والنصف الآخر في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد حدث توسع سريع أيضا في إصدارات الشركات العامة والخاصة التي ازدادت بمعدل الضعف خلال الفترة 2004-2006، من 5.7 مليار دولار عام 2004 إلى 11.3 مليار دولار عام 2005، ثم 24.8 مليار دولار عام 2006. كما حدثت زيادة سريعة في إصدارات الصكوك في دول مجلس التعاون الخليجي وأصبحت تمثل حاليا ما يقرب من نصف مجموع الإصدارات المطروحة في السوق.

وعلى صعيد نشاط الضمان في هيئات الضمان العربية والإقليمية، تواصل نمو إجمالي عقود التأمين للعام الثالث على التوالي ليصل إلى نحو 2.9 مليار دولار خلال عام 2006 (مقابل 2.2 مليار دولار لعام 2005)، منها 2.8 مليار دولار تمثل قيمة عقود تأمين ائتمان الصادرات (مقابل 2.1 مليار دولار لعام 2005)، في حين اقتصرت قيمة عقود ضمان الاستثمار على 120 مليون دولار (مقابل 102 مليون دولار لعام 2005). ويلاحظ أيضا زيادة الأقساط التأمينية بدرجة ملحوظة خلال العام 2006 لتبلغ 19.9 مليون دولار، أي بمعدل نمو بلغ 46 % مقارنة بمستواها للعام السابق، منها 19.06 مليون دولار أقساط عن عقود تأمين الصادرات، ونحو 0.908 مليون دولار أقساط عن عقود ضمان الاستثمار. وفي حين ظلت التعويضات عند مستوياتها المرتفعة خلال العامين الماضيين، تحسن معدل الاسترداد خلال العام 2006 بدرجة ملحوظة ليصل إلى 53 % مقابل 26 % للعام 2005، إلا انه لم يبلغ بعد المستوى المنشود. وقد شهد العام 2007 أيضا تنامي أهمية خدمة إعادة التأمين في المنطقة مع استمرار التركيز على إعادة التأمين لدى شركات إعادة التأمين الأجنبية بما نسبته 56%، وفقا لبيانات العام 2006 .

وتشير البيانات الأولية للعام 2007 إلى تنامي حجم عقود الضمان المبرمة من قبل هذه الهيئات ليتجاوز ما قيمته 3.5 مليار دولار أمريكي. وقد تنامى نشاط هذه الهيئات خلال عام 2007 في مجالات التخصيم Factoring كإحدى آليات تمويل الصادرات، وتأمين مخاطر ما قبل الشحن، والتأجير المالي عبر الحدود، وتحصيل الديون، إضافة إلى العقود الجديدة مثل عقود التأمين المشخص، المبسط، متوسط المدى، استكشاف الأسواق الخارجية، والتأمين على القروض ما بين المؤسسات. كما زاد حجم النشاط التأميني الذي يتم تسويقه عبر نوافذ المصارف Banc-assurance في المنطقة العربية حيث تسمح التشريعات للمصارف بمزاولة الخدمات التأمينية.

4.8 موجز أنشطة المؤسسة:

1.4.8 التصنيف الائتماني للمؤسسة:

حازت **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات**، على التصنيف الائتماني الآتي:

م	التصنيف	المجال
1	"AA- / مستقر"	الجدارة الائتمانية
2	"AA-/ مستقر"	قوتها المالية كمؤسسة تأمينية

- **استعراض التصنيف:**

في 27 مارس 2008، منحت وكالة التصنيف العالمية "**Standard & Poor's**"، **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات** – التي تتخذ من الكويت مقرا لها – تصنيفا مرتفعا لجدارتها الائتمانية طويلة الآجل سجل "AA-" مع توقعات بوضع مالي مستقر، لكل من الجدارة الائتمانية للمؤسسة، وقوتها المالية كمؤسسة تأمينية تقدم خدمات ضمان الاستثمار وتأمين ائتمان الصادرات.

ويعكس هذا التصنيف **للمؤسسة**، ثلاث نقاط قوة بارزة للغاية تتمثل في قوة مؤشرات رأسمالها، قوة مؤشرات السيولة المالية المتوافرة لديها، علاوة على تمتعها بدرجات مرتفعة من المرونة المالية تستمدها من وضعها كمنظمة إقليمية عربية. ويتمثل الغرض الرئيسي من إنشاء المؤسسة في تشجيع تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية إلى الدول الأعضاء وتشجيع الصادرات العربية المتجهة إلى دول العالم. وقد كان لطبيعة الأسواق الائتمانية في المنطقة، أثرها على مستوى التصنيف الممنوح للمؤسسة.

العوامل الرئيسية للتصنيف:

- **ارتفاع مؤشرات رأسمال المؤسسة لمستويات عالية للغاية:**

فالمؤسسة، كغيرها من الهيئات الإقليمية الحائزة على تصنيف مرتفع، تتمتع بمستويات مرتفعة جدا من الكفاية الرأسمالية، تتمثل في ارتفاع جودة هيكل ومكونات رأس المال الذي يخلو من اي نوع من أنواع الالتزامات المالية. ويتميز المعدل الحالي لكفاية رأسمال المؤسسة بأنه مرتفع للغاية، إذ يعادل صافي قيمته 70 % من الإجمالي السنوي للعمليات التأمينية

المعرضة للمخاطر، حتى 31 ديسمبر 2007. وعلى الرغم من أن كفاية رأس المال ستضعف مع نمو حجم العمليات، فإنها ستبقى في مستويات قوية جدا.

- **ارتفاع درجة المرونة المالية للمؤسسة لمستويات عالية:**

فالمؤسسة كونها هيئة إقليمية تمتاز بمرونة مالية عالية، حيث ينتمي عملاؤها المستفيدون الاساسيون من أنشطتها الأساسية في مجال ضمان الاستثمار وتأمين ائتمان الصادرات، إلى الدول العربية أعضاء المؤسسة. وتستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي (التي تتمتع بتصنيف سيادي يتراوح ما بين " A / مستقر" إلى "AA- / مستقر") على حصص مباشرة في رأسمال **المؤسسة** بما نسبته 23 %، في حين تساهم الصناديق العربية المملوكة للحكومات، بحصص بلغت نسبتها 52 % من الإجمالي في نهاية عام 2007. ومن المتوقع ان تستجيب الدول الأعضاء والجهات المساهمة الأخرى لتزويد المؤسسة باحتياجاتها المستقبلية المتعلقة بزيادة رأسمالها وتوفير المزيد من السيولة. كما تمتاز المؤسسة بقدرتها على الحفاظ على وضعها كدائن له الأفضلية (أولوية الحصول على مستحقاتها) ضمن إطار علاقتها مع مساهميها، بما يسهم في دعم قدرتها على استرداد التعويضات التي تتحملها (حال وقوع الخطر السياسي) من بعض العملاء والدول الأعضاء ذوي الجدارة الائتمانية الأقل.

- **وفرة في السيولة المتاحة للمؤسسة وفقا لنسب السيولة المالية:**

غطت الأصول السائلة المتاحة، مع نهاية العام 2007، نحو 90 % من إجمالي الرصيد القائم للعمليات التأمينية المعرض للمخاطر، وهو ما يمثل مستوى مرتفعا للغاية من التغطية في ضوء النسب المتعارف عليها. وعلى الرغم من التوقعات بانخفاض مستوى التغطية كلما تزايد حجم العمليات، فإنها ستظل تعكس مستويات مرتفعة من السيولة.

- **عوامل أخرى:**

تأثر تصنيف **المؤسسة** إلى حد ما، بعدم نضوج أسواق التجارة الدولية في المنطقة، وعلاقتها المباشرة بالخدمات التي تقدمها المؤسسة كمؤمن ضد المخاطر السياسية والتجارية لائتمان الصادرات. ومن جهة أخرى، تقضي شروط وأحكام اتفاقية إنشاء المؤسسة بتقديم المساهمين أقصى حد من الدعم والتعويض عن الخسائر المتحققة عن المخاطر السياسية، بما يعوض أية خسائر محتملة تترتب على وقوع ظروف اقتصادية غير مواتية في اقتصادات بعض الدول العربية المساهمة كأسواق تستهدفها المؤسسة.

- **التوقعات:**

إن درجة استقرار مركز المؤسسة المالي تعكس توقعات "**Standard & Poor's**" بقدرة المؤسسة المالية للحفاظ على قوة معدل كفاية رأسمالها على الرغم من توقع نمو حجم عملياتها التأمينية الناجمة عن سعي المؤسسة نحو تحقيق هدفها الرئيسي المتمثل في المساهمة في نمو المنطقة العربية اقتصاديا. ومن المنتظر ان يتواصل الدعم المالي للمؤسسة من قبل المساهمين. وعلى الرغم من ان تحقيق الربحية الملائمة لا يمثل أحد العوامل الرئيسية المحددة لتصنيف المؤسسة، فإن المؤسسة سوف تستفيد من الربحية المحققة في دعم خطط توسيع أنشطتها. وستستمر وفرة السيولة المتاحة للمؤسسة التي تعكسها نسب السيولة المالية، على الرغم من توقع تراجعها (كقيمة مطلقة وليس كنسب مالية) مع تزايد حجم أنشطة المؤسسة.

2.4.8 الموارد المالية

ارتفعت حقوق مساهمي **المؤسسة** خلال عام 2007 بنسبة 8.7 % مقارنة مع عام 2006، فبلغت نحو 373 مليون دولار، مقابل 343 مليون دولار عام 2006، حيث بلغ رأس المال المدفوع 197 مليون دولار بالمقارنة مع 175 مليون دولار في العام الماضي، وذلك نتيجة قيام المؤسسات المالية العربية بتسديد جزء من مساهماتها في زيادة رأس المال، وبلغ الاحتياطي العام نحو 172 مليون دولار، بالمقارنة مع 158 مليون دولار عام 2006. وقد حققت المؤسسة خلال عام 2007 أرباحا صافية بلغت 15 مليون دولار، مقابل 13 مليون دولار في عام 2006. كما ارتفعت خلال العام إجمالي موجودات المؤسسة إلى 409 ملايين دولار، مقابل 379 مليون دولار خلال عام 2006، أي بزيادة نسبتها 7.8 %.

3.4.8 الاستثمارات

واكبت المؤسسة التطورات في الأسواق المالية العربية والعالمية، حيث قامت بالاستفادة من هذه التطورات بالاستثمار في هذه الأسواق لضمان تحقيق أفضل العوائد، وعلى الرغم من الضغوط المالية التي تعرضت لها أسواق المال الدولية جراء أزمة الرهون العقارية الأمريكية، وخاصة خلال الربع الأخير من عام 2007، فقد استقرت الإيرادات المحققة وغير المحققة للمؤسسة من الاستثمارات خلال عام 2007 عند نفس مستواها تقريبا لعام 2006، محققة نحو 21 مليون دولار.

4.4.8 عمليات الضمان

واصلت **المؤسسة** زيادة حجم نشاط عملياتها، وتقديم منتجات جديدة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع عمليات الضمان خلال عام 2007 بنسبة 19.6 %، فبلغ حجم العمليات حوالي 505 ملايين دولار مقارنة بحوالي 422 مليون دولار في عام 2006، وقد شملت هذه العمليات 46 عقد تأمين ائتمان صادرات (بالإضافة إلى 81 ملحقا زيدت بموجبها الحدود القصوى لعقود مبرمة سابقا) بقيمة بلغت حوالي 423 مليون دولار، وعقدين لضمان الاستثمار بقيمة 15 مليون دولار، وعمليات إعادة تأمين بلغت قيمتها 58.6 مليون دولار، وعمليات أبرمت ضمن إطار الحسابات الخاصة بحوالي 8.5 مليون دولار. وبلغت إيرادات الضمان خلال العام حوالي 5.9 مليون دولار بزيادة نسبتها 53 % عن إيرادات عام 2006. وقد أدت المؤسسة خلال العام تعويضين بلغت قيمتهما حوالي 106،705 دولارات، عن تحقق مخاطر تجارية لعقدي تأمين ائتمان صادرات، واستردت المؤسسة خلال العام تعويضات كانت قد دفعتها سابقا، بلغت قيمتها حوالي 11،404 دولارات.

5.4.8 اعتماد الخطة الإستراتيجية الجديدة للمؤسسة (2007-2014)

في سبيل تحقيق الأهداف المحددة ضمن **الخطة الاستراتيجية** التي أعدتها إدارة **المؤسسة** في فبراير 2006، بهدف إحداث تطوير نوعي وكمي في وضعها الاستراتيجي ودورها الإقليمي خلال الفترة 2007-2014، ووفقا لما جاء في هذه الخطة من تحديد للمتطلبات الأساسية لوضعها موضع التنفيذ، وفي مقدمتها: ضرورة الحصول على موافقة مجلسي الإدارة والمساهمين لاعتماد الخطة بعد عرضها على السادة الأعضاء، حيث صدر بهذا الخصوص، قرار مجلس إدارة المؤسسة رقم (2007-3/1) الصادر بتاريخ 8 مارس (آذار) 2007، والذي يوصي بعرض الخطة على مجلس المساهمين، الذي وافق بدوره بالإجماع على بنود الخطة واعتمدها بموجب قراره رقم (4 تكميلي/2007)، بتاريخ 12 نوفمبر (تشرين الثاني) 2007. وبناء على ذلك، ومنذ ذلك التاريخ، باشرت إدارة المؤسسة بإعداد البرنامج الزمني لوضع **الاستراتيجية** موضع التنفيذ حسبما تم إقراره في الخطة المعتمدة على ثلاث مراحل؛ قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل. كما بادرت باتخاذ الخطوات المبدئية والإجراءات الأولية التزاما بما جاء بالبرنامج الزمني المعد في هذا الشأن.

وقد استفاد من ضمان المؤسسة خلال العام مستثمرون ومصدرون من إحدى عشرة دولة عربية، جاءت في مقدمتها المملكة العربية السعودية بنسبة (27.3 %) والمملكة الأردنية الهاشمية (15.8 %) والجمهورية اللبنانية (12.6 %) وجمهورية مصر العربية (10 %)

والجمهورية العربية السورية (9.7 %) ومملكة البحرين (6.6 %) ودولة الكويت (6.4 %) والجمهورية التونسية (5.9 %) ودولة الإمارات العربية المتحدة (3.9 %) وجمهورية السودان (1.6 %) والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (0.2 %). كما بلغ عدد الدول المضيفة للاستثمار أو المستوردة للسلع 96 دولة، منها 17 دولة عربية تصدرتها المملكة العربية السعودية بنسبة (20 %) و جمهورية السودان (12.1 %) ودولة الكويت (7.3 %) ودولة الإمارات العربية المتحدة (6.8 %) ومملكة البحرين (6.4 %) والجمهورية اللبنانية (6.3 %) والجمهورية العربية السورية (5 %) وجمهورية مصر العربية (4.8 %) والمملكة الأردنية الهاشمية (3.9 %) والجمهورية اليمنية (2.8 %)، فيما توزعت بقية العقود على 86 دولة بما نسبته 24.6 % من قيمة تلك العقود.

قامت المؤسسة بتنظيم الاجتماع الحادي عشر لملتقى هيئات الضمان العربية خلال شهر ديسمبر 2007 في دولة الكويت. شارك في الاجتماع أحدى عشرة هيئة ضمان بالإضافة إلى مجموعة من الشركات العالمية المتخصصة في الموضوعات التي تناولها الملتقى. تم خلال الاجتماع عقد ست جلسات عمل تركزت حول ثلاثة محاور رئيسية وهي أولاً: مستجدات ومعوقات العمل في هيئات الضمان مع عرض نتائج الدراسة المقارنة لأداء الهيئات أعضاء الملتقى، ثانياً: المعلومات الائتمانية وعلاقة شركات المعلومات مع هيئات الضمان، ثالثاً: مشروع إنشاء اتحاد هيئات الضمان العربية.

كما عقدت المؤسسة عدة اجتماعات عمل مع عدد من وكالات تأمين الصادرات الوطنية العربية، هدفت في مجملها إلى توثيق التعاون القائم، وتوسيع آفاقه بما يحقق الأهداف المشتركة لخدمة التجارة العربية. وفي إطار تقديم الخبرات والدعم الفني لهيئات الضمان العربية، نظمت المؤسسة دورة تدريبية خاصة لموظفين إثنين من احد وكالات تأمين الصادرات الوطنية العربية.

وواصلت المؤسسة تقديم خدمة الدعم الفني خلال عام 2007، والتي شملت تقديم ورقة عمل متخصصة حول "أساليب وتقنيات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر"، مرفقة ببرنامج تدريبي مقترح في مجال الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر، تم إعدادهما لصالح الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وتمت مناقشتهما خلال زيارة وفد من خبراء المؤسسة للجماهيرية برئاسة السيد المدير العام، يومي 20 و 21 فبراير (شباط) 2007، بغرض تطوير علاقات التعاون مع الجماهيرية، وتعظيم استفادتها من الخدمات التي تقدمها المؤسسة.

كما تابعت المؤسسة نشاطها في مجال تسويق خدمات الضمان خلال العام باستخدام

وسائل متعددة، فقد استمرت بالإعلان عن خدماتها التأمينية في الصحف والمجلات العربية المتخصصة، إضافة إلى المشاركة في بعض المعارض ذات الطابع الاستثماري أو التصديري.

وقامت المؤسسة بمراسلة العديد من الشركات، ورجال الأعمال في معظم الدول العربية للتعريف بخدماتها، خاصة بعد الانتهاء من تطوير المواد التعريفية، وإصدار العديد من الكتيبات الجديدة. ومن جهة أخرى، نظمت المؤسسة "الملتقى الحادي عشر لهيئات الضمان العربية" في دولة الكويت يومي 4 و 5 ديسمبر (كانون الأول) 2007، بمشاركة هيئات الضمان العربية أعضاء الملتقى بالإضافة إلى عدد من المؤسسات والمصارف الدولية منها شركة الكوفاس وعدد من شركات المعلومات الأجنبية وشركات التخصيم العربية. وقد تركزت أهم فعاليات الملتقى حول موضوع "المعلومات التجارية" كأحد أهم ركائز صناعة الضمان، وموضوع "التخصيم" Factoring كآلية من آليات تمويل الصادرات، إضافة إلى مناقشة التصور المعروض من قبل المؤسسة بشان مشروع النظام الأساسي لاتحاد هيئات الضمان العربية ومخطط الموقع الشبكي المقترح للاتحاد.

كما تم البدء في تطوير برنامج معلوماتي خاص بنشاط التسويق بغية رصد مختلف الأنشطة التسويقية، وقواعد بيانات العملاء المحتملين، بالإضافة إلى الانتهاء من تطوير كامل للموقع الشبكي الجديد للمؤسسة ومراجعة وتدقيق محتوياته من نصوص ومعلومات من الناحية الفنية واللغوية وأعلن عن إطلاقه بتاريخ 15 يناير (كانون الثاني) 2008 ليحل محل الموقع الشبكي القديم. وللموقع الجديد عدة وظائف، فهو يعمل كأداة تعريفية بتقديمه نبذة محدثة ووافية عن المؤسسة بدءا من نشأتها وأغراضها وهيكلها التنظيمي ومرورا بخدماتها التأمينية وأنواع عقودها وانتهاءً بأنشطتها المكملة. كما يعمل كأداة تسويق لمنتجات وخدمات المؤسسة باحتوائه على شرح واضح ومفصل عنها. ومن خلال احتوائه على معلومات وروابط قيمة ومطبوعات المؤسسة المتخصصة التي يمكن تنزيلها بسهولة للاستفادة منها، فهو يعمل أيضا كأداة لنشر المعلومات والوعي الاستثماري، إضافة إلى كونه بمنزلة مكتبة افتراضية. ويتميز أيضا بسهولة التصفح وسرعة الحصول على المعلومة نظرا لاستخدامه محرك بحث متقدم. كما يمثل قناة، على مدار الساعة، للتواصل مع الجهات المختلفة التي تتعامل مع المؤسسة باحتوائه على صفحات آمنة توفر الخصوصية وتمكن عملاء المؤسسة من الاطلاع على بياناتهم الخاصة، كما يمكن لزائر الموقع إرسال استفساراته بسهولة أو الاشتراك الكترونياً للحصول على مطبوعات المؤسسة. وأخيرا يقوم الموقع بنشر أخبار المؤسسة المتعلقة بأحدث الانجازات والتطورات، علاوة على الفعاليات التي تنظمها أو تشارك بها.

وفي إطار **الأنشطة المكملة والخدمات المساندة لنشاط الضمان** واصلت المؤسسة خلال العام تقديم خدماتها في مجالات بث الوعي الاستثماري ودعم جهود الترويج للاستثمار وتنمية الموارد البشرية. وقد شهد العام إصدار **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2006**"، واستعرض التقرير المكونات السياسية والاقتصادية لمناخ الاستثمار، الاستثمارات العربية البينية، التطورات التشريعية والجهود الترويجية، بالإضافة إلى أوضاع الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية المختارة. كما تناول التقرير في محوره الرئيسي "أداء القطاع السياحي في الدول العربية وأثره على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الشاملة". وتضمن إضافة لمحة إحصائية تسلط الضوء على أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل دولة عربية على حده. وتم توزيع نحو 2000 نسخة على المؤسسات والجهات الحكومية المعنية بالاستثمار في الدول الأعضاء والمؤسسات الإقليمية، والمستثمرين ورجال الأعمال العرب، ووسائل الإعلام ومراكز البحث في المنطقة العربية، كما تم تحميل التقرير على الموقع الشبكي للمؤسسة بهدف تعظيم الاستفادة. وكذلك أصدرت المؤسسة، خلال العام، أربعة أعداد من النشرة الفصلية "ضمان الاستثمار"، تم من خلالها تناول العديد من الموضوعات ذات الصلة بعالم الاستثمار والتجارة الدولية وصناعة الضمان. كما أدرجت نتائج عدة دراسات دولية هامة وفقا لأولوية تأثيرها في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والأداء الاقتصادي الكلي. وقد تناولت افتتاحية العدد الفصلي الأول "الخطة الاستراتيجية الجديدة للمؤسسة 2007-2014". إضافة إلى أبوابها الثابتة التي غطت الاجتماعات السنوية لمجلس المساهمين، الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة، استعراض أنشطة المؤسسة، رصد ومتابعة أهم التطورات المتصلة بالاتجاهات الاستثمارية في المنطقة، إلى جانب استعراض أوضاع الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية. وقد تم توزيع نحو 15 ألف نسخة من أعداد النشرة الفصلية، على مختلف الجهات الحكومية المعنية بالاستثمار، المصارف، المؤسسات الاستثمارية، عملاء المؤسسة، مراكز البحوث، الأفراد المهتمين وذوي الاختصاص. وإلى جانب تثبيت النشرة على موقع المؤسسة الشبكي، تعمل المؤسسة على تلبية الطلبات الإضافية التي تردها على مدار العام.

وقد أعدت المؤسسة خلال العام (9) أوراق تعريفية قدمتها في 16 مؤتمرا واجتماعا وملتقى شاركت فيها، مثل نصفها اجتماعات مع منظمات إقليمية ودولية ونصفها الأخر اجتماعات لبحث قضايا اقتصادية تقع في إطار اهتمامات المؤسسة. كما تواصل خلال العام تعاون المؤسسة مع أطراف إقليمية ودولية، من بينها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة للبنك الدولي (ميجا)، وغرفة تجارة وصناعة الكويت في تنظيم ندوة تعريفية حول "آلية ضمان الاستثمار خارج الحدود"، عقدت بدولة الكويت خلال شهر فبراير (شباط) 2007.

ومع الشركة العربية للاستثمار والوحدة المصرفية الخارجية بمملكة البحرين، اتحاد غرف التجارة السورية وغرفة تجارة دمشق، غرفة تجارة حلب والمصرف التجاري في تنظيم ملتقى "آليات التمويل والضمان للصادرات والاستثمار" في سوريا، خلال الفترة 14 - 16 مايو (أيار)2007. ومع الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية والجمعية المهنية للبنوك التونسية في تنظيم ملتقى "آليات التعاون بين هيئات الضمان العربية والبنوك والمؤسسات المالية والتصديرية المغاربية"، وذلك في مدينة تونس خلال شهر يونيو (حزيران) 2007.

كما خاطبت المؤسسة هيئات الضمان العربية لإعلامها عن إطلاق النسخة العربية للموقع الشبكي الخاص بالمركز الالكتروني للترويج للاستثمار الأجنبي المباشر التابع للوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا)، والذي تم إطلاقه خلال المؤتمر الإقليمي الثاني للرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، في نهاية عام 2006.

كما واصلت المؤسسة تنفيذ برنامجها في مجال تعزيز قدرة العاملين في المؤسسة على أداء أعمالهم باستخدام تطبيقات الحاسوب وإدارة الوثائق إلكترونيا، واستكمال تحديث البنية التحتية للمعلوماتية والبرمجيات المطبقة والمطورة، وواصلت المؤسسة برنامجها لتطوير الموارد البشرية العاملة لديها من خلال الارتقاء بالمهارات الفنية المتخصصة ورفع مستوى الأداء. وعلى صعيد النشاط الإعلامي، نظمت **المؤسسة** مؤتمراً صحفياً بتاريخ 21 أكتوبر (تشرين أول) 2007 ، أعلنت خلاله عن إطلاق **تقرير الاستثمار الدولي** 2007 نيابة عن الأمين العام المساعد لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد).

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

الملحق

أولاً: الجداول الاحصائية

(1 - 26)

جدول رقم (1)

المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار

للدول العربية عام 2007

الدولة	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	درجة مؤشر السياسة النقدية (التضخم)
الأردن	0	2-	0
الإمارات	3	3	0
البحرين	2	3	0
تونس	0	0	1
الجزائر	3	3	0
جيبوتي	1	3-	0
السعودية	3	3	0
السودان	1	2	0
سوريا	0	0	0
الصومال	3	3	0
العراق	3	3	2
سلطنة عمان	3	3	0
قطر	3	3	0
الكويت	3	3	0
لبنان	0	3	1
ليبيا	3	3	0
مصر	0	2	0
المغرب	1	1-	1
موريتانيا	3-	2-	0
اليمن	2-	3-	1
المتوسط 2007	1.26	1.21	0.32
المؤشر المركب لعام 2007	0.93		

المصدر: الجداول من (3) الى (5)

دليل المؤشر المركب

أقل من 1	من 1 إلى 2	أعلى من 2 إلى 3
عدم تحسن في مناخ الاستثمار	تحسن في مناخ الاستثمار	تحسن كبير في مناخ الاستثمار

جدول رقم (2)
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية %

الدولة	2006	2007
الأردن	6.30	6.00
الإمارات	9.40	7.60
البحرين	6.55	6.63
تونس	5.50	6.30
الجزائر	2.00	3.10
جيبوتي	5.00	6.00
السعودية	4.30	3.50
السودان	11.29	10.52
سوريا	5.10	6.50
الصومال	–	–
العراق	6.20	2.80
سلطنة عمان	6.79	6.38
فلسطين	–	–
قطر	10.34	14.23
الكويت	6.30	4.58
لبنان	0.00	2.00
ليبيا	6.70	6.80
مصر	6.80	7.10
المغرب	8.00	2.20
موريتانيا	11.45	0.94
اليمن	3.78	3.60
الدول العربية	5.84	5.83
مجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية	7.77	7.87
مجموعة الدول المتقدمة	2.99	2.67
العالم	5.02	4.94

المصدر: الدول المظللة مصادر قطرية وبقية الدول العربية من
International Monetary Fund, Regional Economic Outlook, Middle East & Central Asia, April 2008.

جدول رقم (3)
مؤشر سياسة التوازن الداخلي
(عجز أو فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

الدولة	2006	2007	التغير في المؤشر (%)
الأردن	4.43	5.47	1.04
الإمارات	(12.09)	(30.50)	30.50 -
البحرين	(4.70)	(3.60)	3.60
تونس	2.89	2.90	0.01
الجزائر	(13.60)	(11.80)	11.80 -
جيبوتي	2.66	1.32	1.34 -
السعودية	(21.94)	(12.62)	12.62 -
السودان	4.30	3.20	1.10 -
سوريا	3.44	4.23	0.79
العراق	(11.00)	(13.30)	13.30 -
سلطنة عمان	(14.20)	(13.70)	13.70 -
قطر	(9.70)	(14.50)	14.50 -
الكويت	(23.97)	(39.20)	39.20 -
لبنان	4.45	5.46	1.01
ليبيا	(38.89)	(34.26)	34.26 -
مصر	8.16	7.45	0.71 -
المغرب	1.40	(0.20)	1.60 -
موريتانيا	(35.70)	2.80	38.50
اليمن	(1.14)	4.80	5.94

ملحوظة: البيانات بين الاقواس تمثل فائضاً والتغير السلبي يمثل تحسناً في المؤشر

المصدر: الدول المظللة مصادر قطرية وبقية الدول العربية من

International Monetary Fund, Regional Economic Outlook, Middle East & Central Asia, April 2008.

تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

انخفاض العجز بأكثر من 3.5 نقطة مئوية	انخفاض العجز من 2.5 إلى 3.5 نقطة مئوية	انخفاض العجز من 1 إلى 2.5 نقطة مئوية	انخفاض العجز أقل من 1 إلى ارتفاع حتى 1 نقطة مئوية	ارتفاع العجز أكثر من 1 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	ارتفاع العجز من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية	ارتفاع بأكثر من 10 نقاط مئوية
3	2	1	0	1-	2-	3-

جدول رقم (4)
مؤشر سياسة التوازن الخارجي
(عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

الدولة	2006	2007	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
الأردن	11.34	17.53	6.19
الإمارات	(22.01)	(21.63)	21.63 -
البحرين	(13.35)	(25.50)	25.50 -
تونس	2.05	2.24	0.19
الجزائر	(15.22)	(18.70)	18.70 -
جيبوتي	14.23	25.22	10.99
السعودية	(28.10)	(25.20)	25.20 -
السودان	15.08	11.77	3.31 -
سوريا	6.11	5.78	0.33 -
العراق	(8.70)	(7.50)	7.50 -
سلطنة عمان	(12.11)	(9.98)	9.98 -
قطر	(16.66)	(34.58)	34.58 -
الكويت	(51.71)	(47.36)	47.36 -
لبنان	3.01	(3.11)	6.12 -
ليبيا	(51.75)	(48.84)	48.84 -
مصر	(1.68)	(2.10)	2.10 -
المغرب	(2.84)	0.10	2.94
موريتانيا	1.31	6.69	5.38
اليمن	(9.60)	4.27	13.87

ملحوظة: البيانات بين الاقواس تمثل فائضاً والتغير السلبي يمثل تحسناً في المؤشر

المصدر: الدول المظللة مصادر قطرية وبقية الدول العربية من

International Monetary Fund, Regional Economic Outlook, Middle East & Central Asia, April 2008.

تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

انخفاض العجز بأكثر من 4 نقاط مئوية	انخفاض العجز من 2 إلى أقل من 4 نقاط مئوية	انخفاض العجز من 1 إلى 2 نقطة مئوية	انخفاض العجز أقل من 1 إلى ارتفاع 2 نقطة مئوية	ارتفاع العجز من 2.5 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	ارتفاع العجز من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية	ارتفاع العجز بأكثر من 10 نقاط مئوية
3	2	1	0	1-	2-	3-

جدول رقم (5)
مؤشر السياسة النقدية
(معدل التضخم)

الدولة	2006	2007	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
الأردن	6.25	5.40	0.85 -
الإمارات	9.30	11.03	1.73
البحرين	2.19	3.39	1.20
تونس	4.50	2.90	1.60 -
الجزائر	2.53	3.50	0.97
جيبوتي	3.60	3.50	0.10 -
السعودية	2.20	4.10	1.90
السودان	7.20	7.98	0.78
سوريا	9.10	9.60	0.50
العراق	53.20	30.80	22.40 -
سلطنة عمان	3.20	5.50	2.30
قطر	11.83	13.76	1.93
الكويت	3.10	4.70	1.60
لبنان	5.60	3.50	2.10 -
ليبيا	3.30	6.70	3.40
مصر	7.30	8.50	1.20
المغرب	3.29	2.04	1.24 -
موريتانيا	6.23	7.26	1.03
اليمن	18.45	15.14	3.31 -
الدول العربية	7.0	9.0	2.0
مجموع دول الاقتصادات الناهضة والنامية	5.4	6.3	
مجموع الدول المتقدمة	2.4	2.2	

المصدر: الدول المظللة مصادر قطرية وبقية الدول العربية من
International Monetary Fund, Regional Economic Outlook, Middle East & Central Asia, April 2008.
ملاحظة: تم استثناء العراق عند احتساب مؤشر الدول العربية

تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

انخفاض معدل التضخم أقل من 1 إلى ارتفاع أكثر من 7 نقاط مئوية	انخفاض معدل التضخم من 1 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	انخفاض معدل التضخم من 5 إلى أقل من 25 نقطة مئوية	انخفاض معدل التضخم بأكثر من 25 نقطة مئوية
0	1	2	3

جدول رقم (6)
أسعار الصرف في الدول العربية لعامي 2006 و 2007

الدولة	العملة	سعر الصرف (عدد وحدات العملة المحلية مقابل واحد دولار)	
		2005	2006
الأردن	دينار	0.709	0.709
الإمارات	درهم	3.673	3.673
البحرين	دينار	0.376	0.376
تونس	دينار	1.330	1.300
الجزائر	دينار	72.646	69.364
جيبوتي	فرنك	177.700	177.710
السعودية	ريال	3.745	3.745
السودان	دينار	2.217.100	2.060
سوريا	ليرة	49.900	50.009
الصومال	شلن	1.438.30	-
العراق	دينار	1.466.000	1255.000
سلطنة عمان	ريال	0.385	0.385
فلسطين	-	-	-
قطر	ريال	3.640	3.640
الكويت	دينار	0.289	0.274
لبنان	ليرة	1.507.500	1507.500
ليبيا	دينار	1.310	1.260
مصر	جنيه	5.750	5.700
المغرب	درهم	8.772	8.356
موريتانيا	أوقية	271.300	-
اليمن	ريال	197.050	199.330

المصدر: الدول المظللة مصادر قطرية و The World Factbook 2008-CIA .

جدول رقم (7)
بيانات أسواق المال في الدول العربية لعامي 2006 و 2007

الدولة	القيمة السوقية (مليون دولار)			قيمة التداول (مليون دولار)			عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)			عدد الشركات المدرجة			مؤشرات الاسعار*	
	2006	2007	%	2006	2007	%	2006	2007	%	2006	2007	%	2006	2007
السعودية	326.869	518.984	38.8	1.402.953	682.287	61.6	54.440	57.886	17.9	86	111	7.2	403.9	555.6
مصر	93.496	138.828	10.4	48.954	64.772	5.8	9.013	15.752	4.9	603	435	28.1	265.9	353.1
دبي	86.895	138.179	10.3	94.736	103.297	9.3	39.644	105.257	32.6	46	55	3.5	378.9	592.4
الكويت	105.950	135.362	10.1	59.600	130.896	11.8	37.658	70.417	21.8	180	196	12.6	350.9	444.4
ابوظبي	80.745	121.128	9.0	19.222	47.746	4.3	11.296	52.067	16.1	60	64	4.1	211.4	358.9
قطر	60.905	95.505	7.1	20.585	29.927	2.7	2.428	3.411	1.1	36	40	2.6	368.2	478.7
المغرب	49.415	75.495	5.6	9.110	22.009	2.0	179	262	0.1	63	73	4.7	404.9	571.9
الأردن	29.729	41.233	3.1	21.616	17.424	1.6	4.268	4.479	1.4	227	245	15.8	366.7	522.6
البحرين	21.122	27.016	2.0	1.387	1.069	0.1	728	851	0.3	50	51	3.3	187.1	209.4
سلطنة عمان	13.033	23.086	1.7	2.214	5.211	0.5	922	2.742	0.8	121	125	8.1	117.9	177.9
لبنان	8.304	10.894	0.8	2.032	994	0.1	135	115	0.0	16	15	1.0	102.8	135.0
تونس	4.222	5.339	0.4	563	727	0.1	56	70	0.0	48	51	3.3	44.8	58.4
السودان	4.624	4.931	0.4	969	893	0.1	7.583	9.410	2.9	52	52	3.4	196.3	182.9
فلسطين	2.731	2.474	0.2	1.067	817	0.1	233	301	0.1	33	35	2.3	215.6	189.5
الجزائر	96	97	0.0	0.334	0.207	0.0	0.064	0.035	0.0	2	2	0.1	66.9	67.2
الإجمالي	888.136	1.338.551	100.0	1.685.009	1.108.069	100.0	168.582	323.020	100.0	1.623	1.550	100.0	237.7	328.7

المصدر: صندوق النقد العربي ، قاعدة بيانات أسواق المال العربية، 4-2007.
* المؤشر المركب لصندوق النقد العربي.
ملاحظة: الترتيب حسب القيمة السوقية .

جدول رقم (8)

الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف

خلال عامي 2006 و 2007

(مليون دولار)

الدولة	2006		2007	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
الأردن	960	% 5.8	846	% 6.0
الإمارات	2,316	% 14.0	-	-
تونس	2,364	% 14.3	127	% 0.9
السعودية	1,649	% 10.0	7,088	% 50.5
السودان	2,004	% 12.1	-	-
سوريا	225	% 1.4	370	% 2.6
لبنان	2,267	% 13.7	3,343	% 23.8
ليبيا	246	% 1.5	302	% 2.2
مصر	3,274	% 19.8	1,875	% 13.4
المغرب	350	% 2.1	-	-
اليمن	850	% 5.1	89	% 0.6
المجموع	16.504	% 100	14.040	% 100

مصادر قطرية باستثناء بيانات 2006 المظللة من تقرير العام السابق.

تم تقدير بيانات سوريا

جدول رقم (9)

التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال عام 2007

(مليون دولار)

الدولة/القطاع	الصناعة	الزراعة	الخدمات	التجارة	السياحة	الاتصالات	العقاري	الإجمالي
الأردن	187.8	159.9	274.9	214.0	0.0	0.0	9.3	845.9
تونس	27.4	1.0	0.0	0.0	51.5	47.4	0.0	127.3
لبنان	100.3	50.1	712.0	0.0	474.7	0.0	2,005.7	3,342.8
ليبيا	92.4	0.0	13.2	0.0	0.0	0.0	196.5	302.1
سوريا	0.0	0.0	0.0	0.0	370.0	0.0	0.0	370.0
مصر	393.5	208.0	835.8	0.0	172.4	5.6	258.6	1,874.0
اليمن	25.9	2.4	8.8	0.0	52.3	0.0	0.0	89.4
المجموع	827.3	421.3	1,844.7	214.0	1,120.9	53.0	2,470.1	6,951.5

مصادر قطرية .

جدول رقم (10)

توزيع الاستثمارات العربية البينية وفق الأقطار المصدرة والأقطار المضيفة لعام 2007

مليون دولار

الأقطار المصدرة	الأقطار المضيفة								الإجمالي
	الأردن	تونس	السعودية	لبنان	ليبيا	مصر	سوريا	اليمن	
البحرين	444.7		5,034.0			21.5		-	5,500.2
السعودية	146.0	1.4		2,327.2	0.8	121.3		62.5	2,659.1
الكويت	9.0	26.2	94.0	700.9	37.3	1,061.8		0.5	1,929.7
الإمارات	7.8	37.5	360.0	122.5	10.3	520.8		0.6	1,059.5
سوريا	6.2		530.0	1.7				2.0	539.9
لبنان	41.3	0.2	279.0	-	31.3	107.6		5.7	465.1
مصر	3.3	15.7	392.0	-	6.9			16.9	434.8
الأردن	-	0.9	181.0	108.9	99.7	4.1		0.3	394.9
قطر	70.5		1.0	54.4	12.4	1.9		-	140.2
العراق	96.5	0.2	2.4	27.2	-			0.7	127.0
تونس	-		2.2	-	103.1	1.9		-	107.2
فلسطين	19.9		86.0	-	-			0.1	106.0
اليمن	0.7		92.0	-	-			-	92.7
ليبيا	-	40.4		-	-	20.4		-	60.8
السودان	-		17.0	-	-			-	17.0
المغرب	-	3.0	1.7	-	-				4.7
الجزائر	-	1.8		-	0.3			0.1	2.2
سلطنة عمان	-			-	-	1.5			1.5
الصومال	-			-	-			-	0.0
غير مصنفة			15.7			11.8	370.0		397.5
الإجمالي	845.9	127.3	7,088.0	3,342.8	302.1	1,874.6	370.0	89.5	14,040.2

مصادر قطرية

جدول رقم (11)

الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة 1995 – 2007

مليون دولار

الدولة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	الإجمالي
السعودية	12.20	20.60	27.00	198.00	82.00	76.80	651.40	716.90	297.30	958.00	28797.00	1649.00	7088.00	40,574.20
لبنان	157.80	250.00	312.00	400.00	500.00	350.00	225.00	650.00	850.00	1050.00	1779.80	2266.80	3342.80	12,134.20
مصر	455.00	711.00	532.00	390.00	277.00	113.00	96.50	100.40	125.50	418.00	363.10	3273.60	1874.60	8,729.70
السودان	38.80	554.00	142.50	70.30	151.70	414.60	554.90	567.40	610.00	657.00	2455.00	2004.00	-	8,220.20
الإمارات	-	-	-	380.00	176.00	196.00	215.00	217.50	650.20	525.00	0.00	2316.00	-	4,675.70
تونس	54.70	70.20	135.00	290.00	506.00	49.10	69.10	75.00	67.40	107.30	153.76	2363.80	127.30	4,068.66
المغرب	59.80	61.20	48.00	48.60	22.20	24.80	39.50	12.80	672.10	1105.40	1121.44	350.15	-	3,565.98
سوريا	333.50	303.00	328.00	212.00	224.00	8.70	43.50	46.50	42.40	427.20	955.40	225.00	370.00	3,519.20
الأردن	35.70	13.50	10.60	12.70	24.20	26.20	27.60	21.00	17.60	27.00	299.43	959.90	845.90	2,321.33
اليمن	11.90	86.00	11.00	22.20	16.70	68.50	6.50	139.40	126.40	58.80	203.92	849.59	89.43	1,690.34
الجزائر	3.50	-	-	122.00	85.80	347.50	350.00	54.60	80.40	263.30	260.55	-	-	1,567.65
ليبيا	-	-	-	-	-	80.40	85.00	82.70	102.60	23.60	300.30	246.40	302.10	1,223.10
البحرين	13.00	-	-	16.00	14.00	-	217.40	159.60	191.70	274.20	-	-	-	885.90
سلطنة عمان	4.20	24.00	18.70	42.00	45.80	-	-	-	-	62.60	573.31	-	-	770.61
فلسطين	250.00	-	24.80	56.00	-	-	-	-	-	0.30	0.49	-	-	331.59
قطر	-	-	-	54.40	58.00	61.80	65.50	68.50	10.00	-	-	-	-	318.20
الإجمالي	1,430.10	2,093.50	1,589.60	2,314.20	2,183.40	1,817.40	2,646.90	2,912.30	3,843.60	5,957.70	37,263.49	16,504.24	14,040.13	94,596.56

مصادر قطرية

جـــــدول

التدفقات التراكمية للاستثمارات العربية البينية الخاصة

من/إلى	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سوريا	الصومال	العراق
الأردن	-	79.8	16.5	1.9	34.7	0.0	1,132.1	549.2	70.4	0.0	89.9
الإمارات	90.4	-	50.9	2,361.3	9.7	0.0	34,799.5	581.1	640.1	0.5	2.0
البحرين	449.1	254.9	-	17.6	36.0	0.0	7,183.0	1.8	0.1	0.0	0.0
تونس	136.0	149.2	2.8	-	17.5	0.0	408.5	7.7	4.0	0.0	2.4
الجزائر	160.6	30.3	20.1	34.9	-	0.0	41.5	0.0	30.4	0.0	18.3
جيبوتي	0.0	0.0	0.0	0.2	0.0	-	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0
السعودية	1,285.0	1,534.0	309.0	35.0	18.3	0.0	-	1,772.3	1,460.0	0.0	1.4
السودان	182.1	370.3	0.0	0.6	2.8	0.0	1,580.0	-	180.2	0.0	71.7
سوريا	24.3	379.4	21.7	5.7	4.7	0.0	1,179.5	779.4	-	0.0	0.6
الصومال	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2.0	0.0	-	0.0
العراق	182.7	38.9	0.0	0.9	0.0	0.0	5.4	84.0	32.6	0.0	-
سلطنة عمان	12.1	152.5	65.2	0.0	0.0	0.0	35.0	29.0	1.2	0.0	0.0
فلسطين	118.4	70.0	0.0	0.0	0.9	0.0	318.0	42.0	2.1	0.0	5.3
قطر	79.2	205.7	2.8	0.0	14.6	0.0	66.9	33.8	2.3	0.0	0.0
الكويت	156.1	1,138.0	232.4	198.4	315.5	0.0	404.5	180.0	482.9	0.0	65.4
لبنان	48.1	1,008.4	21.5	0.9	4.5	0.0	1,739.6	545.0	204.5	0.0	0.3
ليبيا	0.0	127.7	0.0	59.4	19.1	0.0	64.1	59.0	0.0	0.0	73.3
مصر	306.5	252.8	56.7	85.8	142.8	0.0	2,297.7	761.7	133.1	0.0	33.7
المغرب	2.4	77.8	65.8	67.4	16.1	0.0	175.6	2.3	26.9	0.0	14.8
موريتانيا	0.0	5.0	0.0	2.8	0.0	0.0	1.5	0.0	0.0	0.0	0.0
اليمن	27.3	15.5	0.2	1.8	0.0	0.0	391.2	165.4	10.6	0.0	18.9
غير مصنفة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	15.7	0.0	0.0	0.0	0.0
الإجمالي	3,260.3	5,890.2	865.8	2,874.6	637.1	0.0	51,839.3	5,595.9	3,281.4	0.6	398.0

مصادر قطرية

رقم (12)

والمرخص لها خلال الفترة (1985 – 2007)

(مليون دولار)

سلطنة عمان	فلسطين	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المجموع
58.4	24.1	5.4	13.5	262.6	133.2	79.8	11.5	0.0	11.9	2,574.9
494.9	10.9	264.9	362.1	1,749.5	76.7	3,484.1	1,302.7	0.0	32.6	46,313.9
22.2	0.1	2.7	180.8	26.8	16.2	147.6	9.9	0.0	0.0	8,348.8
0.0	4.0	20.7	359.1	8.3	513.2	6.9	109.4	0.0	0.2	1,749.9
0.0	15.8	7.0	26.3	11.2	367.3	337.1	2.9	1.8	24.4	1,129.9
0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.5
23.1	220.0	66.4	153.3	4,202.5	4.6	673.2	1,320.5	0.0	1,354.1	14,432.6
0.0	4.3	214.2	88.4	65.3	16.3	69.6	4.6	0.0	13.6	2,864.1
5.8	69.6	12.7	338.3	347.8	7.2	28.9	2.9	0.0	7.6	3,216.0
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	2.1
0.0	0.0	0.0	0.2	27.2	0.0	1.1	43.3	0.0	3.6	419.9
-	0.1	7.6	3.4	4.3	0.0	72.0	0.0	0.0	36.5	419.0
0.0	-	45.0	0.0	0.0	3.1	40.3	0.0	0.0	1.2	646.1
2.1	0.3	-	107.7	610.7	12.4	12.7	173.6	0.0	7.9	1,332.8
45.3	3.0	0.0	-	2,166.4	169.3	1,304.2	263.1	0.0	1.8	7,126.4
0.9	2.8	91.6	683.6	-	31.3	380.1	9.6	0.0	20.1	4,792.8
0.0	0.0	0.0	0.0	1.8	-	43.1	92.3	0.0	0.0	539.8
65.5	115.5	228.6	1,169.2	83.3	206.1	-	63.7	0.0	44.5	6,047.3
0.0	0.6	2.3	60.0	8.7	45.1	4.2	-	0.0	1.9	572.1
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	-	0.0	9.3
14.5	31.2	64.4	3.5	12.3	4.0	50.1	0.0	0.4	-	811.5
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0	0.0	0.0	0.0	35.7
732.7	502.4	1,033.4	3,549.5	9,588.8	1,606.0	6,755.2	3,409.8	2.2	1,561.9	103,385.2

جدول رقم (13)
الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة وفق القطر المضيف
خلال عامي 2006 و 2007

مليون دولار

الدولة	2006		2007	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
الأردن	1,019	1.6%	1,219	1.1%
الإمارات	18,687	30.1%	-	-
تونس	3,389	5.4%	1,593	1.4%
السعودية	18,293	29.4%	89,066	78.4%
السودان	3,541	5.7%	2,199	1.9%
سوريا	647	1.0%	828	0.7%
الكويت	110	0.2%	4.5	0.004%
لبنان	2,321	3.7%	3,486	3.1%
ليبيا	269	0.4%	427	0.4%
مصر	10,043	16.2%	11,578	10.2%
المغرب	2,900	4.7%	2,800	2.5%
جيبوتي	108	0.2%	135	0.1%
اليمن	857	1.4%	320	0.3%
المجموع	62,184	100.0%	113,655	100.0%

مصادر قطرية
بيانات المغرب من تقرير صندوق النقد الدولي – آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مايو 2008

جدول (14)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة (1997-2006)

مليون دولار

الدولة/السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	الإجمالي
الامارات	232	258	985-	515-	1,184	1,307	4,256	10,004	10,900	8,386	35,028
السعودية	57	94	123	183	504	453	778	1,942	12,097	18,293	34,524
مصر	887	1,076	1,065	1,235	510	647	237	2,157	5,376	10,043	23,233
لبنان	1,800	1,135	872	964	1,451	1,336	2,977	1,993	2,751	2,794	18,072
المغرب	1,207	460	1,639	471	2,875	534	2,429	1,070	2,946	2,898	16,529
السودان	98	371	371	392	574	713	1,349	1,511	2,305	3,541	11,225
تونس	365	668	368	779	486	821	584	639	782	3,312	8,805
الجزائر	260	607	292	438	1,196	1,065	634	882	1,081	1,795	8,249
الأردن	361	310	156	815	138	74	436	651	1,532	3,121	7,594
البحرين	329	180	454	364	80	217	517	865	1,049	2,915	6,969
قطر	418	347	113	252	296	624	625	1,199	1,152	1,786	6,812
ليبيا	68-	148-	128-	141	113-	145	143	357	1,038	1,734	3,101
سلطنة عمان	65	101	39	83	5	122	494	229	900	952	2,991
سوريا	80	82	263	270	110	115	180	275	500	600	2,475
موريتانيا	3-	0.13	15	40	77	67	102	392	864	3-	1,551
العراق	1	7	7-	3-	6-	2-	0.02-	300	515	272	1,077
فلسطين	163	218	189	62	19	9	18	49	47	38	812
الكويت	20	59	72	16	112-	4	67-	24	250	110	376
جيبوتي	2	3	4	3	3	4	14	39	22	108	203
الصومال	1.10	0.04	0.81-	0.27	0.04	0.14	0.85-	5-	24	96	115
اليمن	139-	219-	308-	6	136	102	6	144	302-	385-	959-
اجمالي الدول العربية	6,138	5,609	4,606	5,997	9,413	8,356	15,711	24,717	45,829	62,406	188,782
الدول النامية	190,569	189,643	228,461	256,088	212,017	166,318	178,699	283,030	314,316	379,071	2,398,212
العالم	489,243	709,303	1,098,896	1,411,366	832,567	621,995	564,078	742,143	945,795	1,305,852	8,721,238

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2007.

جدول (15)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية خلال الفترة (1997-2006)

مليون دولار

الدولة/السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	الإجمالي
الإمارات	231	127	317	424	214	413	991	2,208	3,750	2,316	10,991
البحرين	48	181	163	10	216	190	741	1,036	1,123	980	4,688
السعودية	303	141	97	112	591-	211	368	709	1,183	753	3,286
لبنان	6	38	132	108	1	0.21	40	213	122	71	732
السودان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	9	9
فلسطين	156	160	169	213	377	360	49	51-	9	2	1,445
الكويت	969-	1,867-	23	303-	1,915-	77-	4,690	2,526	5,142	7,892	15,142
ليبيا	284	295	226	98	175-	136-	63	286-	128	141	637
قطر	14	21	7	18	17	21-	88	192	352	379	1,068
مصر	166	46	38	51	12	28	21	159	92	148	760
المغرب	9	25	22	60	100	54	20	32	174	468	963
الجزائر	-	1	47	18	9	100	14	258	57	35	539
سلطنة عمان	1	5-	3	2-	55	3	153	250	114	247	819
تونس	9	2	3	0.4	6	7	5	4	13	33	82
اليمن	5	4	4-	9-	1	39	61	21	26	36	180
الأردن	10	2	3	2	6	-	-	-	-	-	22
سوريا	6	1	20	43	9	119	57	48	61	55	419
موريتانيا	0.17	0.09	-	-	-	-	1-	4	2	-	5
إجمالي الدول العربية	279	829-	1,266	843	1,657-	1,289	7,360	7,323	12,348	13,565	41,787
الدول النامية	73,841	50,663	68,650	113,341	80,565	47,866	45,372	117,336	115,860	174,389	887,883
العالم	483,079	697,051	1,108,354	1,239,190	745,479	540,714	560,087	877,301	837,194	1,215,789	8,304,238

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2007.

جدول (16)

حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد عالميا وعمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية خلال الفترة (1997-2006)

مليون دولار

	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	الإجمالي
العالم	489,243	709,303		1,411,366	832,567	621,995	564,078	742,143	945,795	1,305,852	8,721,238
الدول المتقدمة	286,638	509,095	860,151	1,146,238	609,027	442,284	361,192	418,855	590,311	857,499	6,081,289
الدول النامية	190,569	189,643	228,461	256,088	212,017	166,318	178,699	283,030	314,316	379,071	2,398,212
دول الاقتصادات المتحولة	12037	10566	10283	9040	11524	13393	24187	40258	41169	69283	241,739
اجمالي الدول العربية	6,138	5,609	4,606	5,997	9,413	8,356	15,711	24,717	45,829	62,406	188,782
نسبة الدول العربية للدول النامية	%3.2	%3.0	%2.0	%2.3	%4.4	%5.0	%8.8	%8.7	%14.6	%16.5	%7.9
نسبة الدول العربية للعالم	%1.3	%0.8	%0.4	%0.4	%1.1	%1.3	%2.8	%3.3	%4.8	%4.8	%2.2
عمليات الاندماج والتملك	304,848	531,648	766,044	1,143,816	593,960	369,789	296,988	380,598	716,302	880,457	5,984,450
حصة الدول العربية في عمليات الاندماج والتملك	%0.30	%0.09	%0.15	%0.15	%0.54	%0.17	%1.93	%0.25	%0.52	%1.01	%0.46
كبائع	904	466	1,181	1,744	3,225	611	5,718	957	3,721	8,878	27,405
حصة الدول العربية في عمليات الاندماج والتملك	%0.61	%0.07	%0.18	%0.17	%0.12	%0.81	%0.67	%0.34	%3.33	%4.24	%1.23
كمشتر	1,874	397	1,417	1,900	740	3,005	1,981	1,282	23,838	37,332	73,766

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2007.

جدول رقم (17)
التجارة العربية الخارجية والبينية

مليون دولار

الدولة	الصادرات						الواردات		الميزان التجاري	
	2006			2007			2006	2007	2006	2007
	للعالم	للدول العربية	% العربية	للعالم	للدول العربية	% العربية	من العالم	من العالم		
الأردن	3,690	1,761.3	% 47.7	4,041	1,961	% 48.5	7,275	8,523	- 3,585	- 4,482
الإمارات	142,524	8,546.3	% 6.0	154,000	11,089	% 7.2	97,877	121,100	44,647	32,900
البحرين	12,200	1,569.1	% 12.9	13,634	1,404	% 10.3	10,515	11,488	1,685	2,146
تونس	11,516	1,111.2	% 9.6	14,019	1,373	% 9.8	14,863	17,790	- 3,347	- 3,771
الجزائر	54,613	1,122.8	% 2.1	59,518	1,479	% 2.5	20,680	24,520	33,933	34,998
جيبوتي	55	36.3	% 66.0	60	47	% 78.5	249	370	- 194	- 310
السعودية	211,306	26,813.6	% 12.7	228,550	34,792	% 15.2	69,800	94,235	141,506	134,315
السودان	5,657	549.6	% 9.7	8,037	407	% 5.1	7,105	7,308	- 1,448	729
سوريا	10,919	1,658.4	% 15.2	11,330	2,151	% 19.0	11,488	14,820	- 569	- 3,490
العراق	30,528	958.5	% 3.1	36,400	1,244	% 3.4	26,262	29,020	4,266	7,380
سلطنة عمان	21,585	2,113.8	% 9.8	23,050	2,743	% 11.9	11,056	14,300	10,529	8,750
قطر	34,051	1,588.3	% 4.7	36,970	2,061	% 5.6	14,811	22,045	19,240	14,925
الكويت	58,848	1,554.6	% 2.6	63,450	2,018	% 3.2	14,382	19,440	44,466	44,010
لبنان	2,227	999.1	% 44.9	2,262	1,323	% 58.5	8,400	7,470	- 6,173	- 5,207
ليبيا	39,187	1,235.2	% 3.2	48,045	1,602	% 3.3	11,964	17,296	27,223	30,749
مصر	18,500	2,549.2	% 13.8	22,000	2,479	% 11.3	30,400	37,800	- 11,900	- 15,800
المغرب	15,147	449.1	% 3.0	14,646	583	% 4.0	28,076	31,468	- 12,929	- 16,822
موريتانيا	1,294	24.4	% 1.9	1,360	32	% 2.3	1,089	1,510	205	- 150
اليمن	7,281	552.9	% 7.6	7,160	718	% 10.0	5,294	5,890	1,987	1,270
المجموع	681,128	55,194	% 8.1	748,533	69,506	% 9.3	391,586	486,393	289,543	262,140

المصدر: منظمة التجارة العالمية والتقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر 2007
تم تقدير الصادرات البينية للدول العربية في الخانات المظللة
ملاحظات: تم تقدير واردات وصادرات السودان للعام 2007 بناء على البيانات الفعلية للشهور التسعة الأولى من العام وفقاً لبيانات بنك السودان المركزي
صادرات البحرين للدول العربية لا تتضمن الصادرات البترولية

جدول رقم (18)

التجارة العربية البينية خلال الفترة (2001-2006)

مليون دولار

الدولة / السنة	الصادرات البينية (فوب)					
	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الأردن	960.3	1,044.8	975.8	1,334.7	1,545.5	1,761.3
الإمارات	2,580.1	3,158.0	4,237.4	5,886.9	5,390.8	8,546.3
البحرين	616.8	647.9	809.5	843.1	1,151.6	1,569.1
تونس	550.5	695.6	665.3	680.6	932.5	1,111.2
الجزائر	340.1	474.4	613.3	839.2	993.4	1,122.8
جيبوتي	26.6	22.1	25.4	27.1	29.2	36.3
السعودية	6,133.3	6,845.0	10,182.8	14,688.9	21,505.0	26,813.6
السودان	196.6	318.8	303.6	430.0	384.7	549.6
سوريا	812.4	1,450.8	1,202.7	1,532.9	1,371.0	1,658.4
الصومال	51.6	67.7	113.3	232.6	209.2	254.6
العراق	622.7	682.7	687.5	1,556.6	763.1	958.5
سلطنة عمان	1,229.5	1,493.1	1,323.5	1,593.0	2,064.0	2,113.8
قطر	382.1	879.1	594.1	992.1	1,442.4	1,588.3
الكويت	485.4	510.9	647.6	1,643.8	1,309.5	1,554.6
لبنان	395.4	507.6	637.5	925.3	1,006.3	999.1
ليبيا	356.7	633.8	677.7	809.2	1,123.1	1,235.2
مصر	624.7	803.6	902.4	1,520.4	1,842.8	2,549.2
المغرب	292.2	292.2	296.2	324.1	384.4	449.1
موريتانيا	9.2	10.5	12.9	32.6	20.3	24.4
اليمن	203.8	399.0	466.8	337.0	594.8	552.9
المجموع	16,870.0	20,937.6	25,375.4	36,230.1	44,063.6	55,448.3

الواردات البينية (فوب)					
2001	2002	2003	2004	2005	2006
1,161.0	1,280.5	1,582.2	2,504.9	3,548.6	4,147.0
1,910.9	2,147.3	2,681.0	3,486.5	5,184.7	6,142.2
1,376.2	1,470.5	1,806.4	4,653.1	3,098.4	3,888.6
660.2	668.7	826.8	949.5	1,021.7	1,409.8
249.7	462.4	503.0	646.1	597.3	678.8
29.3	34.8	40.3	129.4	85.1	105.9
2,151.1	2,771.1	3,090.8	3,906.9	4,938.7	5,434.1
419.1	899.5	1,147.6	1,051.1	1,765.5	1,804.4
446.1	607.1	683.7	1,111.1	1,255.5	1,569.1
138.5	155.2	190.6	484.3	310.4	370.8
915.6	1,582.9	1,550.8	2,373.1	7,198.4	8,851.6
1,973.9	2,067.6	1,895.2	3,071.5	2,864.2	3,248.4
519.7	711.6	819.7	1,205.2	1,611.2	1,785.6
1,102.1	1,258.9	1,547.8	2,034.7	2,412.3	2,731.5
942.8	697.3	920.5	1,344.2	1,321.6	1,439.4
450.5	428.3	436.2	383.1	570.4	688.4
1,124.4	922.0	1,048.6	1,690.1	2,274.1	3,099.7
1,341.3	1,383.2	1,286.1	1,567.2	2,372.3	2,754.0
42.3	50.3	58.2	150.8	84.9	102.8
955.2	1,293.9	1,516.2	1,520.8	2,034.3	2,205.5
17,909.9	20,893.1	23,631.7	34,263.6	44,549.6	52,457.6

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول (سبتمبر) 2007.

جدول رقم (19)
التجارة العربية الخارجية في الخدمات لعامي 2006 و 2007

الدولة	الصادرات								الواردات							
	النقل**		السياحة		الخدمات التجارية الأخرى***		الإجمالي		النقل**		السياحة		الخدمات التجارية الأخرى***		الإجمالي	
	2006	2007	2006	2007	2006	2007	2006	2007	2006	2007	2006	2007	2006	2007	2006	2007
مصر	5,489	6,977	7,591	8,668	2,754	2,777	15,834	18,422	4,525	5,629	1,784	2,188	3,979	4,026	10,288	11,843
المغرب	1,486	1,662	5,984	7,116	1,848	2,329	9,318	11,106	1,753	2,220	703	872	1,112	1,383	3,568	4,474
تونس	1,243	1,445	2,275	2,555	643	750	4,162	4,750	1,235	1,428	410	457	693	812	2,338	2,696
الأردن	528	637	1,642	2,010	262	331	2,432	2,977	1,489	1,690	625	744	481	590	2,596	3,024
*السودان	19	-	126	136	34	74	178	210	1,244	-	1,403	1,702	71	1,336	2,718	3,038
إجمالي الدول العربية	8,765	10,721	17,618	20,485	5,541	6,261	31,924	37,465	10,246	10,967	4,925	5,963	6,336	8,147	21,508	25,075
العالم	627,100	742,100	753,900	862,300	1,384,700	1,652,800	2,765,700	3,257,200	755,800	870,300	688,000	781,800	1,183,200	1,407,000	2,627,000	3,059,100
النسبة للعالم	% 1.40	% 1.44	% 2.34	% 2.38	% 0.40	% 0.38	% 1.15	% 1.15	% 1.36	% 1.26	% 0.72	% 0.76	0.54%	% 0.58	% 0.82	% 0.82

المصدر: مؤسسة التجارة العالمية

*صادرات وواردات الخدمات التجارية الأخرى للعام 2007 تتضمن صادرات وواردات النقل

**يشتمل بند النقل على جميع خدمات النقل: البحري، الجوي، البري، النهري والفضائي والنقل عن طريق خطوط الأنابيب، التي يؤديها المقيمون في اقتصاد معين لصالح مقيمين في اقتصاد آخر

*** يشتمل بند الخدمات التجارية الأخرى على خدمات الاتصالات، التوزيع، التعليم، البيئية، الصحية، المالية، التشييد والبناء، الترفيهية والثقافية والرياضية، الأعمال التجارية (مثل الخدمات المهنية والحاسب الآلي)، وخدمات أخرى غير الواردة تحت أي تصنيف سابق.

جدول رقم (20)
تطور التجارة العربية الخارجية في الخدمات خلال الفترة 2002-2006

الدولة	الصادرات					
	2002	2003	2004	2005	2006	الإجمالي
مصر	9127	10837	14046	14449	15834	64,293
لبنان	4412	9445	9681	10840	11609	45,987
السعودية	5177	5713	5852	6677	7297	30,716
الامارات	2191	2350	2560	4277	6259	17,637
الكويت	1373	1763	2488	3789	6024	15,437
المغرب	4098	5126	6304	7570	9318	32,416
تونس	2603	2842	3520	3901	4162	17,028
الأردن	1743	1717	2052	2239	2432	10,183
قطر	606	1011	1633	2557	3489	9,296
سوريا	1347	1181	2343	2560	2649	10,080
الجزائر	1191	1287	1591	1825	2248	8,142
عمان	606	645	726	741	913	3,631
البحرين	1068	1260	1558	1662	1849	7,397
ليبيا	275	329	351	419	385	1,759
اليمن	129	244	292	285	468	1,418
السودان	130	31	35	101	178	475
جيبوتي	79	87	87	95	103	451
موريتانيا	46	44	52	80	87	309
إجمالي الدول العربية	36,155	45,868	55,119	63,987	75,217	166,066
العالم	1,608,400	1,842,900	2,212,900	2,458,800	2,755,900	10,878,900
النسبة للعالم	% 2.25	% 2.49	% 2.49	% 2.60	% 2.73	% 1.53

الواردات					
2002	2003	2004	2005	2006	الاجمالي
6013	6038	7470	9507	10288	39,316
3340	6474	8213	7879	8692	34,598
7152	7936	11057	14520	19390	60,055
9934	11440	14655	18891	24059	78,979
4881	5534	6293	7333	8359	32,400
1903	2350	2805	3103	3568	13,729
1353	1510	1869	2075	2338	9,145
1627	1690	1972	2465	2596	10,350
1050	1283	1667	3640	5680	13,320
1675	1697	2071	2274	2437	10,154
1511	1510	2493	2997	3132	11,643
1880	2180	2756	3052	3740	13,608
927	886	933	977	1153	4,876
1343	1528	1753	2128	2324	9,076
883	947	1004	1183	1800	5,817
784	805	1023	1801	2718	7,131
55	60	70	76	87	348
220	187	260	379	406	1,452
46,311	53,868	68,104	83,901	102,361	355,997
1,583,300	1,805,600	2,145,900	2,379,800	2,648,400	10,563,000
% 2.92	% 2.98	% 3.17	% 3.53	% 3.87	% 3.37

المصدر: منظمة التجارة العالمية.

جدول رقم (أ/21)

قائمة أكبر (30) دولة مصدرة في العالم في تجارة السلع عام 2007

(مليار دولار)

التسلسل	الدولة	قيمة الصادرات السلعية	الحصة للعالم %
1	ألمانيا	1.327	9.5
2	الصين	1.218	8.8
3	الولايات المتحدة الأمريكية	1.163	8.4
4	اليابان	713	5.1
5	فرنسا	552	4.0
6	هولندا	551	4.0
7	ايطاليا	492	3.5
8	المملكة المتحدة	436	3.1
9	بلجيكا	432	3.1
10	كندا	418	3.0
11	كوريا الجنوبية	372	2.7
12	روسيا الاتحادية	355	2.6
13	هونج كونج	350	2.5
14	سنغافورة	299	2.2
15	المكسيك	272	2.0
16	تايوان	246	1.8
17	أسبانيا	242	1.7
18	السعودية	229	1.6
19	ماليزيا	176	1.3
20	سويسرا	172	1.2
21	السويد	168	1.2
22	النمسا	162	1.2
23	البرازيل	161	1.2
24	الإمارات	154	1.1
25	تايلاند	152	1.1
26	الهند	145	1.0
27	استراليا	141	1.0
28	النرويج	139	1.0
29	بولندا	138	1.0
30	التشيك	122	0.9
	المجموع		
	العالم		

المصدر: WTO, Press Release, April 2007

جدول رقم (21/ب)

قائمة أكبر (30) دولة مستوردة في العالم في تجارة السلع عام 2007 (مليار دولار)

التسلسل	الدولة	قيمة الواردات السلعية	الحصة للعالم %
1	الولايات المتحدة الأمريكية	2017	14.2
2	ألمانيا	1059	7.5
3	الصين	956	6.7
4	اليابان	621	4.4
5	المملكة المتحدة	617	4.3
6	فرنسا	613	4.3
7	ايطاليا	505	3.6
8	هولندا	491	3.5
9	بلجيكا	416	2.9
10	كندا	390	2.7
11	أسبانيا	374	2.6
12	هونج كونج	371	2.6
13	كوريا الجنوبية	357	2.5
14	المكسيك	297	2.1
15	سنغافورة	263	1.9
16	روسيا الاتحادية	223	1.6
17	تايوان	220	1.5
18	الهند	217	1.5
19	تركيا	170	1.2
20	استراليا	165	1.2
21	النمسا	162	1.1
22	بولندا	161	1.1
23	سويسرا	161	1.1
24	السويد	150	1.1
25	ماليزيا	147	1.0
26	تايلاند	141	1.0
27	البرازيل	127	0.9
28	الإمارات	121	0.9
29	التشيك	118	0.8
30	الدنمارك	99	0.7
	المجموع	11726	82.5
	العالم	14200	100.0

المصدر: WTO, Press Release, April 2007

جدول رقم (21/ج)

قائمة أكبر (30) دولة مصدرة في العالم في تجارة الخدمات عام 2007

(مليار دولار)

التسلسل	الدولة	قيمة الصادرات الخدمية	الحصة للعالم %
1	الولايات المتحدة الأمريكية	454	13.9
2	المملكة المتحدة	263	8.1
3	ألمانيا	197	6.1
4	اليابان	136	4.2
5	فرنسا	130	4.0
6	أسبانيا	127	3.9
7	الصين	127	3.9
8	ايطاليا	109	3.3
9	هولندا	91	2.8
10	ايرلندا	87	2.7
11	الهند	86	2.7
12	هونج كونج	82	2.5
13	بلجيكا	73	2.2
14	سنغافورة	66	2.0
15	كوريا الجنوبية	64	2.0
16	السويد	63	1.9
17	الدنمارك	62	1.9
18	كندا	61	1.9
19	سويسرا	61	1.9
20	لوكسمبرج	60	1.8
21	النمسا	54	1.7
22	اليونان	43	1.3
23	استراليا	40	1.2
24	النرويج	39	1.2
25	روسيا الاتحادية	38	1.2
26	تايوان	30	0.9
27	تايلاند	28	0.9
28	بولندا	28	0.9
29	ماليزيا	28	0.9
30	تركيا	27	0.8
	المجموع	2755	84.6
	العالم	3260	100.0

المصدر: WTO, Press Release, April 2007

جدول رقم (21/د)

قائمة أكبر (30) دولة مستوردة في العالم في تجارة الخدمات عام 2007

(مليار دولار)

التسلسل	الدولة	قيمة الواردات الخدمية	الحصة للعالم %
1	الولايات المتحدة الأمريكية	336	11.0
2	ألمانيا	245	8.0
3	المملكة المتحدة	193	6.3
4	اليابان	157	5.1
5	الصين	129	4.2
6	فرنسا	120	3.9
7	ايطاليا	117	3.8
8	أسبانيا	97	3.2
9	أيرلندا	93	3.0
10	هولندا	89	2.9
11	كوريا الجنوبية	85	2.8
12	كندا	80	2.6
13	الهند	78	26
14	سنغافورة	70	2.3
15	بلجيكا	66	2.2
16	روسيا الاتحادية	57	1.9
17	الدنمارك	56	1.8
18	السويد	48	1.6
19	هونج كونج	40	1.3
20	استراليا	38	1.2
21	تايلاند	38	1.2
22	النمسا	37	1.2
23	النرويج	37	1.2
24	لوكسمبرج	36	1.2
25	تايوان	35	1.2
26	البرازيل	34	1.1
27	سويسرا	33	1.1
28	اندونيسيا	32	1.0
29	الإمارات	28	0.9
30	ماليزيا	27	0.9
المجموع		2530	82.7
العالم		3060	100.0

المصدر: WTO, Press Release, April 2007

جدول رقم (22)

الجدول التجميعي للجهود الترويجية في الدول العربية للعام 2007

الدولة	مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي نظمتها الدولة	الزيارات الترويجية الى دول أخرى، واستقبالات الوفود الزائرة		الفرص المعروضة للاستثمار			القوانين والإجراءات الجديدة والمعدلة الجاذبة للاستثمار	الترتيبات الثنائية او الجماعية المنفذة مع دول أخرى	المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	جهود الترويج الاخرى المنفذة
			الزيارات	الاستقبالات	عدد المشاريع	التكلفة					
الاردن	4	22	8		75	2.5	مليار دينار اردني	2	5	26	4
الامارات	9	4	1		1	3	مليار درهم اماراتي	2			4
البحرين	7	28	1	17	عدد غير محدد			16		2	
تونس	6	16		8	1193	تكلفة جزئية 7593 مليون دينار تونسي		3		121	6
						3337	مليون يورو				
						2	مليار دولار امريكي				
سلطنة عمان	عدد غير محدد	عدد غير محدد	–	–	عدد غير محدد	–		3			4
السعودية	5	2		9				6	13		
الكويت	2	1								1	1
سوريا	16	12			140	455	مليون دولار امريكي	10	31	5	8
قطر		5						1	8		6
لبنان	6	7	8		77	279.84	مليون دولار امريكي	7	7		
ليبيا		3	5						1		
اليمن	8	10		7	152	تكلفة جزئية 11.041 مليار دولار امريكي		15	9	9	15
جيبوتي	2	5	2		عدد غير محدد *					2	4
المجموع	65	115	25	41	1638			65	74	166	52

البيانات من مصادر قطرية

* www.djhbinvest.dj

جدول رقم (23)
التقويم السيادي الموحد للدول العربية حتى نهاية كانون أول (ديسمبر) 2007

التسلسل	الدولة	التقييم التجميعي الموحد		درجة المخاطرة	تفسير درجة المخاطرة
		2006/12	2007/12		
1	الإمارات	4	4	AA –	درجة استثمارية قوية، درجة المخاطر منخفضة جدا، قدرة السداد قوية جدا، ربما تتأثر بشكل طفيف في حال بروز عوامل سلبية.
2	قطر	4	4	AA –	
3	الكويت	5	5	A+	درجة استثمارية عالية جدا، درجة المخاطر منخفضة، قدرة السداد قوية، قد تتأثر بشكل طفيف في حال بروز عوامل سلبية.
4	السعودية	5	5	A+	
5	سلطنة عمان	7	6	A	درجة استثمارية عالية، درجة المخاطر منخفضة، قدرة السداد قوية، من الممكن أن تتأثر بشكل طفيف في حال بروز عوامل سلبية.
6	البحرين	7	7	A–	
7	تونس	8	8	BBB+	درجة استثمارية، درجة المخاطر منخفضة، قدرة السداد مقبولة مع احتمال بزيادة درجة تأثير هذه العوامل السلبية عن التصنيف الأعلى.
8	مصر	11	10	BBB –	درجة مضاربة، درجة المخاطر متوسطة ،عدم استقرار يؤثر على قدرة السداد مع وجود عوامل سلبية مع احتمال بزيادة درجة تأثير هذه العوامل السلبية عن التصنيف الأعلى.
9	المغرب	11	10	BBB –	
10	الأردن	11	11	BB +	
11	لبنان	15	15	B	درجة مضاربة عالية، درجة المخاطر عالية، وتعرض أكثر انكشافا في قدرة السداد بتأثير العوامل السلبية مع احتمال بزيادة درجة تأثير هذه العوامل السلبية عن التصنيف الأعلى.
12	اليمن	16	16	B –	

المصدر: FT, Credit Ratings in Emerging Markets, Issue 2007:4

ملاحظة: التقييم السيادي الموحد يحتسب للمعدل التجميعي لتقييم القطر السيادي وفق وكالات التصنيف الائتماني الدولية التي تشمل (ستاندرد اند بورز، موديز مجموعة فيتش، كابيتال انتلجنس، ووكالة را يتنج اند انفسمنت انفورميشن اليابانية).

جدول رقم (24)
وضع الدول العربية في مؤشرات المخاطر القطرية الدولية 2007

التسلسل	الدولة	1 المؤشر المركب للمخاطر القطرية		2 مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية		3 مؤشر الانستيتوشنال انفستور للتقويم القطري		4 دان اند براد ستريت		5 الكوفاس	
		140 دولة	140 دولة	185 دولة	185 دولة	173 دولة	173 دولة	132 دولة	122 دولة	163 دولة	164 دولة
		مارس- 07	مارس- 08	2006	مارس- 08	2006	مارس- 08	2007	2006	2006	2007
1	الأردن	75.3	74.8	47.21	49.29	43.6	45.8	DB3c	DB3c	B	B
2	الأمارات	85.0	83.8	77.4	76.29	71.5	80.3	DB1d	DB1d	A2	A2
3	البحرين	82.3	82.0	70.38	72.44	64.4	70.3	DB2d	DB3a	A3	A3
4	تونس	73.0	71.3	55.77	56.53	59.9	61.3	DB2c	DB2c	A4	A4
5	الجزائر	78.5	77.5	45.97	46.89	48.9	54.7	DB5a	DB5a	A4	A4
6	جيبوتي	-	-	33.53	35.58	22.6	22.2	—	—	C	C
7	السعودية	81.5	80.5	69.43	71.18	63.8	72.8	DB3a	DB3a	A3	A4
8	السودان	56.3	55.3	28.17	30.84	10.4	12	DB6c	DB6c	D	D
9	سوريا	67.5	63.8	35.79	38.28	28.9	29.6	DB5b	DB5d	C	C
10	الصومال	40.0	39.4	10.97	13.32	6.1	7.8	—	—	D	D
11	العراق	49.5	51.5	6.32	6.11	19.4	13.9	DB7	DB6	D	D
12	سلطنة عمان	84.3	83.8	63.85	70.11	63.7	70.5	DB2d	DB3a	A3	A2
13	فلسطين	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
14	قطر	79.0	79.0	76.77	72.37	71.4	78.2	DB2a	DB2a	A2	A2
15	الكويت	86.3	86.8	75.55	78.14	71.7	77.7	DB2a	DB2a	A2	A2
16	لبنان	58.3	57.8	38.26	37.03	30.9	28.9	DB5a	DB4d	C	C
17	ليبيا	81.3	81.8	25.38	26.39	45.4	49	DB4d	DB5a	C	C
18	مصر	69.0	67.3	50.26	52.14	46.7	50.7	DB3b	DB3b	B	B
19	المغرب	73.3	72.0	53.54	54.28	49.7	55.1	DB2d	DB2d	A3	A4
20	موريتانيا	—	—	29.81	32.14	18.4	21.4	—	—	C	C
21	اليمن	70.3	62.8	35.05	39.19	31.8	32.8	DB6a	DB6a	C	C
عدد الدول العربية في المؤشر		18		20		20		17		20	

جدول رقم (25)
ترتيب الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية المختارة 2007

الترتيب عربيا	الدولة	مؤشر سهولة أداء الأعمال		مؤشر التنافسية العالمية		مؤشر تنمية تجارة التجزئة	
		2008	2007	2007	2006	2007	2006
		178 دولة	175 دولة	128 دولة	155 دولة	30 دولة	30 دولة
1	الأردن	80	78	13	52		
2	الأمارات	68	77	29	32	18	16
3	البحرين			39	49		
4	تونس	88	80	3	30	11	11
5	الجزائر	125	116	29	76	25	–
6	جيبوتي	146	161				
7	السعودية	23	38			10	17
8	السودان	143	154				
9	سوريا	137	130	12	–		
10	الصومال						
11	العراق	14	145				
12	سلطنة عمان	49	55	8	–		
13	فلسطين	117	127				
14	قطر			32	38		
15	الكويت	40	46	36	44		
16	لبنان	85	86				
17	ليبيا			26	–		
18	مصر	126	165	4	63	14	20
19	المغرب	129	115	7	70	15	28
20	موريتانيا	157	148	38	114		
21	اليمن	113	98				
مجموع الدول العربية		**17**	**17**	**13**	**10**	**6**	**5**

المواقع الشبكية: www.doingbusiness.org
www.weforum.org
www.atkearney.com

جدول رقم (1/26)
قاعدة بيانات أداء الأعمال / المملكة العربية السعودية

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	23				
تأسيس كيان المشروع	**36**	**حماية المستثمرين**	**50**	**التمويل والائتمان**	**48**
عدد الإجراءات	7	مؤشر الإفصاح (0 – 10)	7	مؤشر ضمان الحقوق (0 – 10)	3
عدد أيام العمل	15	مسئولية الإدارة (0 – 10)	7	مؤشر معلومات الائتمان (0 – 6)	6
التكلفة (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	32.3	سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة (0 – 10)	3	مدى تغطية السجلات العامة (كنسبة من الافراد البالغيين)	0.0
الحد الأدنى لرأس المال (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	0.0	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (0 – 10)	57	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كنسبة من الافراد البالغيين)	23.5
التجارة عبر الحدود	33	توظيف العمالة	40	الضرائب	7
عدد وثائق التصدير	5	مؤشر صعوبة التعيين (0 – 100)	0	الدفعات (عدد)	14
الأيام اللازمة لإجراء التصدير	19	مؤشر جمود ساعات العمل (0 – 100)	40	الوقت (ساعة بالسنة)	79
تكلفة تصدير كل شحنة (بالدولار)	1008	مؤشر صعوبة فصل العاملين (0 – 100)	0	نسبة ضريبة الارباح	2.1
عدد وثائق الاستيراد	5	مؤشر صعوبة التوظيف (0 – 100)	13	نسبة الدفعات والضرائب المتعلقة بالعمال (من الارباح)	12.4
الأيام اللازمة لإجراء الاستيراد	20	تكلفة التوظيف (كنسبة من الراتب)	11.0	نسبة الضرائب الاخرى (من الارباح)	0.0
تكلفة استيراد كل شحنة (بالدولار)	758	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	80	إجمالي الضرائب (كنسبة من اجمالي الربح)	14.5
الحصول على تراخيص البناء	47	تسجيل الملكية	3	تنفيذ العقود التجارية	136
عدد الإجراءات	18	عدد الإجراءات	4	عدد الإجراءات	44
عدد أيام العمل	125	عدد أيام العمل	4	الوقت (بالأيام)	635
التكلفة (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	94.5	التكلفة (كنسبة من قيمة الملكية)	0.0	التكلفة (كنسبة من الدين)	27.5
				تصفية وإغلاق كيان المشروع	79
				الوقت (بالسنوات)	2.8
				التكلفة (كنسبة من الأموال بعد الإفلاس)	22.0
				معدل الاسترداد (سنت من الدولار)	29.3

المصدر: تقرير أداء الأعمال "Doing Business 2008"، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

*الترتيب في مؤشر سهولة اداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 178 دولة.

*دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيدا لأداء الأعمال.

*دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*الرقم امام المؤشر يشير الى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي.

جدول رقم (2/26)
قاعدة بيانات أداء الأعمال / دولة الكويت

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	40				
تأسيس كيان المشروع	**121**	**حماية المستثمرين**	**19**	**التمويل والائتمان**	**68**
عدد الإجراءات	13	مؤشر الإفصاح (0 – 10)	7	مؤشر ضمان الحقوق (0 – 10)	4
عدد أيام العمل	35	مسئولية الإدارة (0 – 10)	7	مؤشر معلومات الائتمان (0 – 6)	4
التكلفة (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	1.6	سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة (0 – 10)	5	مدى تغطية السجلات العامة (كنسبة من الافراد البالغيين)	0.0
الحد الأدنى لرأس المال (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	99.9	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (0 – 10)	6.3	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كنسبة من الافراد البالغيين)	14.5
التجارة عبر الحدود	**99**	**توظيف العمالة**	**39**	**الضرائب**	**8**
عدد وثائق التصدير	8	مؤشر صعوبة التعيين (0 – 100)	0	الدفعات (عدد)	14
الأيام اللازمة لإجراء التصدير	20	مؤشر جمود ساعات العمل (0 – 100)	40	الوقت (ساعة بالسنة)	118
تكلفة تصدير كل شحنة (بالدولار)	9350	مؤشر صعوبة فصل العاملين (0 – 100)	0	نسبة ضريبة الارباح	3.7
عدد وثائق الاستيراد	11	مؤشر صعوبة التوظيف (0 – 100)	13	نسبة الدفعات والضرائب المتعلقة بالعمال (من الارباح)	10.7
الأيام اللازمة لإجراء الاستيراد	20	تكلفة التوظيف (كنسبة من الراتب)	11.0	نسبة الضرائب الاخرى (من الارباح)	0.0
تكلفة استيراد كل شحنة (بالدولار)	935.0	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	78.0	إجمالي الضرائب (كنسبة من اجمالي الربح)	14.4
الحصول على تراخيص البناء	**85**	**تسجيل الملكية**	**72**	**تنفيذ العقود التجارية**	**99**
عدد الإجراءات	25	عدد الإجراءات	8	عدد الإجراءات	50
عدد أيام العمل	104	عدد أيام العمل	55	الوقت (بالأيام)	566
التكلفة (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	209.4	التكلفة (كنسبة من قيمة الملكية)	0.5	التكلفة (كنسبة من الدين)	13.3
				تصفية وإغلاق كيان المشروع	**67**
				الوقت (بالسنوات)	4.2
				التكلفة (كنسبة من الأموال بعد الإفلاس)	1.0
				معدل الاسترداد (سنت من الدولار)	33.6

المصدر: تقرير أداء الأعمال "Doing Business 2008"، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

*الترتيب في مؤشر سهولة اداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 178 دولة.

*دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيدا لأداء الأعمال.

*دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*الرقم امام المؤشر يشير الى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي.

جدول رقم (3/26)
قاعدة بيانات أداء الأعمال / سلطنة عمان

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	49				
تأسيس كيان المشروع	**107**	**حماية المستثمرين**	**64**	**التمويل والائتمان**	**97**
عدد الإجراءات	9	مؤشر الإفصاح (0 – 10)	8	مؤشر ضمان الحقوق (0 – 10)	4
عدد أيام العمل	34	مسئولية الإدارة (0 – 10)	5	مؤشر معلومات الائتمان (0 – 6)	2
التكلفة (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	4.3	سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة (0 – 10)	3	مدى تغطية السجلات العامة (كنسبة من الافراد البالغيين)	12.4
الحد الأدنى لرأس المال (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	541.8	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (0 – 10)	5.3	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كنسبة من الافراد البالغيين)	0.0
التجارة عبر الحدود	104	توظيف العمالة	26	الضرائب	5
عدد وثائق التصدير	10	مؤشر صعوبة التعيين (0 – 100)	33	الدفعات (عدد)	14
الأيام اللازمة لإجراء التصدير	22	مؤشر جمود ساعات العمل (0 – 100)	40	الوقت (ساعة بالسنة)	62
تكلفة تصدير كل شحنة (بالدولار)	665.0	مؤشر صعوبة فصل العاملين (0 – 100)	0	نسبة ضريبة الارباح	9.7
عدد وثائق الاستيراد	10	مؤشر صعوبة التوظيف (0 – 100)	24	نسبة الدفعات والضرائب المتعلقة بالعمال (من الارباح)	11.8
الأيام اللازمة لإجراء الاستيراد	26	تكلفة التوظيف (كنسبة من الراتب)	11.0	نسبة الضرائب الاخرى (من الارباح)	0.1
تكلفة استيراد كل شحنة (بالدولار)	824.0	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	4.0	إجمالي الضرائب (كنسبة من اجمالي الربح)	21.6
الحصول على تراخيص البناء	130	تسجيل الملكية	15	تنفيذ العقود التجارية	110
عدد الإجراءات	16	عدد الإجراءات	2	عدد الإجراءات	51
عدد أيام العمل	242	عدد أيام العمل	16	الوقت (بالأيام)	598
التكلفة (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	847.6	التكلفة (كنسبة من قيمة الملكية)	3.0	التكلفة (كنسبة من الدين)	13.5
				تصفية وإغلاق كيان المشروع	59
				الوقت (بالسنوات)	4
				التكلفة (كنسبة من الأموال بعد الإفلاس)	4.0
				معدل الاسترداد (سنت من الدولار)	35.5

المصدر: تقرير أداء الأعمال "Doing Business 2008"، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

*الترتيب في مؤشر سهولة اداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 178 دولة.

*دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيدا لأداء الأعمال.

*دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*الرقم امام المؤشر يشير الى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي.

جدول رقم (4/26)
قاعدة بيانات أداء الأعمال / دولة الإمارات العربية المتحدة

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	68

تأسيس كيان المشروع	158	حماية المستثمرين	107	التمويل والائتمان	115
عدد الإجراءات	11	مؤشر الإفصاح (0 – 10)	4	مؤشر ضمان الحقوق (0 – 10)	3
عدد أيام العمل	62	مسئولية الإدارة (0 – 10)	7	مؤشر معلومات الائتمان (0 – 6)	2
التكلفة (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	36.9	سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة (0 – 10)	2	مدى تغطية السجلات العامة (كنسبة من الافراد البالغيين)	1.4
الحد الأدنى لرأس المال (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	312.4	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (0 – 10)	4.3	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كنسبة من الافراد البالغيين)	0.0
التجارة عبر الحدود	24	توظيف العمالة	65	الضرائب	4
عدد وثائق التصدير	7	مؤشر صعوبة التعيين (0 – 100)	0	الدفعات (عدد)	14
الأيام اللازمة لإجراء التصدير	13	مؤشر جمود ساعات العمل (0 – 100)	60	الوقت (ساعة بالسنة)	12
تكلفة تصدير كل شحنة (بالدولار)	462.0	مؤشر صعوبة فصل العاملين (0 – 100)	0	نسبة ضريبة الارباح	0.0
عدد وثائق الاستيراد	8	مؤشر صعوبة التوظيف (0 – 100)	20	نسبة الدفعات والضرائب المتعلقة بالعمال (من الارباح)	14.1
الأيام اللازمة لإجراء الاستيراد	13	تكلفة التوظيف (كنسبة من الراتب)	13.0	نسبة الضرائب الاخرى (من الارباح)	0.3
تكلفة استيراد كل شحنة (بالدولار)	462.0	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	84	إجمالي الضرائب (كنسبة من اجمالي الربح)	14.4
الحصول على تراخيص البناء	38	تسجيل الملكية	8	تنفيذ العقود التجارية	144
عدد الإجراءات	21	عدد الإجراءات	3	عدد الإجراءات	50
عدد أيام العمل	125	عدد أيام العمل	6	الوقت (بالأيام)	607
التكلفة (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	1.5	التكلفة (كنسبة من قيمة الملكية)	2.0	التكلفة (كنسبة من الدين)	26.2
				تصفية وإغلاق كيان المشروع	139
				الوقت (بالسنوات)	5.1
				التكلفة (كنسبة من الأموال بعد الإفلاس)	30.0
				معدل الاسترداد (سنت من الدولار)	10.1

المصدر: تقرير أداء الأعمال "Doing Business 2008"، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

*الترتيب في مؤشر سهولة اداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 178 دولة.

*دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيدا لأداء الأعمال.

*دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*الرقم امام المؤشر يشير الى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي.

جدول رقم (5/26)
قاعدة بيانات أداء الأعمال / المملكة الأردنية الهاشمية

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	80				
تأسيس كيان المشروع	**133**	**حماية المستثمرين**	**107**	**التمويل والائتمان**	**84**
عدد الإجراءات	10	مؤشر الإفصاح (0 – 10)	5	مؤشر ضمان الحقوق (0 – 10)	5
عدد أيام العمل	14	مسئولية الإدارة (0 – 10)	4	مؤشر معلومات الائتمان (0 – 6)	2
التكلفة (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	66.2	سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة (0 – 10)	4	مدى تغطية السجلات العامة (كنسبة من الافراد البالغيين)	0.8
الحد الأدنى لرأس المال (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	795.4	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (0 – 10)	4.3	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كنسبة من الافراد البالغيين)	0.0
التجارة عبر الحدود	59	توظيف العمالة	45	الضرائب	19
عدد وثائق التصدير	7	مؤشر صعوبة التعيين (0 – 100)	11	الدفعات (عدد)	26
الأيام اللازمة لإجراء التصدير	19	مؤشر جمود ساعات العمل (0 – 100)	20	الوقت (ساعة بالسنة)	101
تكلفة تصدير كل شحنة (بالدولار)	680.0	مؤشر صعوبة فصل العاملين (0 – 100)	60	نسبة ضريبة الارباح	١٥.١
عدد وثائق الاستيراد	7	مؤشر صعوبة التوظيف (0 – 100)	30	نسبة الدفعات والضرائب المتعلقة بالعمال (من الارباح)	12.4
الأيام اللازمة لإجراء الاستيراد	22	تكلفة التوظيف (كنسبة من الراتب)	11.0	نسبة الضرائب الاخرى (من الارباح)	3.6
تكلفة استيراد كل شحنة (بالدولار)	1.065.0	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	4.0	إجمالي الضرائب (كنسبة من اجمالي الربح)	31.1
الحصول على تراخيص البناء	71	تسجيل الملكية	109	تنفيذ العقود التجارية	128
عدد الإجراءات	18	عدد الإجراءات	8	عدد الإجراءات	39
عدد أيام العمل	122	عدد أيام العمل	22	الوقت (بالأيام)	689
التكلفة (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	486.1	التكلفة (كنسبة من قيمة الملكية)	10.0	التكلفة (كنسبة من الدين)	31.2
				تصفية وإغلاق كيان المشروع	87
				الوقت (بالسنوات)	4.3
				التكلفة (كنسبة من الأموال بعد الإفلاس)	9.0
				معدل الاسترداد (سنت من الدولار)	27.8

المصدر: تقرير أداء الأعمال "Doing Business 2008"، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

*الترتيب في مؤشر سهولة اداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 178 دولة.

*دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيدا لأداء الأعمال.

*دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*الرقم امام المؤشر يشير الى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي.

جدول رقم (6/26)
قاعدة بيانات أداء الأعمال / الجمهورية اللبنانية

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	85

تأسيس كيان المشروع	132	حماية المستثمرين	83	التمويل والائتمان	48
عدد الإجراءات	6	مؤشر الإفصاح (0 – 10)	9	مؤشر ضمان الحقوق (0 – 10)	4
عدد أيام العمل	46	مسئولية الإدارة (0 – 10)	1	مؤشر معلومات الائتمان (0 – 6)	5
التكلفة (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	94.1	سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة (0 – 10)	5	مدى تغطية السجلات العامة (كنسبة من الافراد البالغيين)	4.7
الحد الأدنى لرأس المال (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	60.4	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (0 – 10)	5	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كنسبة من الافراد البالغيين)	0.0
التجارة عبر الحدود	83	توظيف العمالة	53	الضرائب	33
عدد وثائق التصدير	5	مؤشر صعوبة التعيين (0 – 100)	44	الدفعات (عدد)	19
الأيام اللازمة لإجراء التصدير	27	مؤشر جمود ساعات العمل (0 – 100)	0	الوقت (ساعة بالسنة)	180
تكلفة تصدير كل شحنة (بالدولار)	1.027.0	مؤشر صعوبة فصل العاملين (0 – 100)	30	نسبة ضريبة الارباح	11.4
عدد وثائق الاستيراد	7	مؤشر صعوبة التوظيف (0 – 100)	25	نسبة الدفعات والضرائب المتعلقة بالعمال (من الارباح)	24.1
الأيام اللازمة لإجراء الاستيراد	38	تكلفة التوظيف (كنسبة من الراتب)	22.0	نسبة الضرائب الاخرى (من الارباح)	0.0
تكلفة استيراد كل شحنة (بالدولار)	810.0	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	17.0	إجمالي الضرائب (كنسبة من اجمالي الربح)	35.4
الحصول على تراخيص البناء	113	تسجيل الملكية	92	تنفيذ العقود التجارية	121
عدد الإجراءات	20	عدد الإجراءات	8	عدد الإجراءات	37
عدد أيام العمل	211	عدد أيام العمل	20	الوقت (بالأيام)	721
التكلفة (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	229.5	التكلفة (كنسبة من قيمة الملكية)	5.9	التكلفة (كنسبة من الدين)	30.8
				تصفية وإغلاق كيان المشروع	177
				الوقت (بالسنوات)	4
				التكلفة (كنسبة من الأموال بعد الإفلاس)	22.0
				معدل الاسترداد (سنت من الدولار)	19.1

المصدر: تقرير أداء الأعمال "Doing Business 2008"، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

*الترتيب في مؤشر سهولة اداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 178 دولة.

*دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيدا لأداء الأعمال.

*دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*الرقم امام المؤشر يشير الى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي.

جدول رقم (7/26)
قاعدة بيانات أداء الأعمال / الجمهورية التونسية

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	88				
تأسيس كيان المشروع	**68**	**حماية المستثمرين**	**147**	**التمويل والائتمان**	**97**
عدد الإجراءات	10	مؤشر الإفصاح (0 – 10)	0	مؤشر ضمان الحقوق (0 – 10)	2
عدد أيام العمل	11	مسئولية الإدارة (0 – 10)	4	مؤشر معلومات الائتمان (0 – 6)	4
التكلفة (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	8.3	سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة (0 – 10)	6	مدى تغطية السجلات العامة (كنسبة من الافراد البالغيين)	13.7
الحد الأدنى لرأس المال (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	25.3	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (0 – 10)	3.3	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كنسبة من الافراد البالغيين)	0.0
التجارة عبر الحدود	28	توظيف العمالة	113	الضرائب	148
عدد وثائق التصدير	5	مؤشر صعوبة التعيين (0 – 100)	28	الدفعات (عدد)	46
الأيام اللازمة لإجراء التصدير	17	مؤشر جمود ساعات العمل (0 – 100)	40	الوقت (ساعة بالسنة)	268
تكلفة تصدير كل شحنة (بالدولار)	540.0	مؤشر صعوبة فصل العاملين (0 – 100)	80	نسبة ضريبة الارباح	13.9
عدد وثائق الاستيراد	7	مؤشر صعوبة التوظيف (0 – 100)	49	نسبة الدفعات والضرائب المتعلقة بالعمال (من الارباح)	24.6
الأيام اللازمة لإجراء الاستيراد	22	تكلفة التوظيف (كنسبة من الراتب)	22.0	نسبة الضرائب الاخرى (من الارباح)	22.5
تكلفة استيراد كل شحنة (بالدولار)	810.0	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	17	إجمالي الضرائب (كنسبة من اجمالي الربح)	61
الحصول على تراخيص البناء	96	تسجيل الملكية	66	تنفيذ العقود التجارية	80
عدد الإجراءات	20	عدد الإجراءات	5	عدد الإجراءات	39
عدد أيام العمل	93	عدد أيام العمل	49	الوقت (بالأيام)	565
التكلفة (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	922.1	التكلفة (كنسبة من قيمة الملكية)	6.1	التكلفة (كنسبة من الدين)	21.8
				تصفية وإغلاق كيان المشروع	30
				الوقت (بالسنوات)	1.3
				التكلفة (كنسبة من الأموال بعد الإفلاس)	7.0
				معدل الاسترداد (سنت من الدولار)	51.5

المصدر: تقرير أداء الأعمال "Doing Business 2008"، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

*الترتيب في مؤشر سهولة اداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 178 دولة.

*دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيدا لأداء الأعمال.

*دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*الرقم امام المؤشر يشير الى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي.

جدول رقم (8/26)
قاعدة بيانات أداء الأعمال / الجمهورية اليمنية

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	113

تأسيس كيان المشروع	175	حماية المستثمرين	122	التمويل والائتمان	158
عدد الإجراءات	12	مؤشر الإفصاح (0 – 10)	6	مؤشر ضمان الحقوق (0 – 10)	3
عدد أيام العمل	63	مسئولية الإدارة (0 – 10)	4	مؤشر معلومات الائتمان (0 – 6)	0
التكلفة (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	178.8	سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة (0 – 10)	2	مدى تغطية السجلات العامة (كنسبة من الافراد البالغيين)	0.1
الحد الأدنى لرأس المال (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	2.003.2	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (0 – 10)	4	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كنسبة من الافراد البالغيين)	0.0
التجارة عبر الحدود	128	توظيف العمالة	63	الضرائب	84
عدد وثائق التصدير	6	مؤشر صعوبة التعيين (0 – 100)	0	الدفعات (عدد)	32
الأيام اللازمة لإجراء التصدير	33	مؤشر جمود ساعات العمل (0 – 100)	60	الوقت (ساعة بالسنة)	248
تكلفة تصدير كل شحنة (بالدولار)	1.129.0	مؤشر صعوبة فصل العاملين (0 – 100)	40	نسبة ضريبة الارباح	23.9
عدد وثائق الاستيراد	9	مؤشر صعوبة التوظيف (0 – 100)	33	نسبة الدفعات والضرائب المتعلقة بالعمال (من الارباح)	10.2
الأيام اللازمة لإجراء الاستيراد	31	تكلفة التوظيف (كنسبة من الراتب)	9.0	نسبة الضرائب الاخرى (من الارباح)	7.3
تكلفة استيراد كل شحنة (بالدولار)	1.475.0	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	17	إجمالي الضرائب (كنسبة من اجمالي الربح)	41.4
الحصول على تراخيص البناء	35	تسجيل الملكية	44	تنفيذ العقود التجارية	41
عدد الإجراءات	13	عدد الإجراءات	6	عدد الإجراءات	37
عدد أيام العمل	107	عدد أيام العمل	21	الوقت (بالأيام)	520
التكلفة (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	239.2	التكلفة (كنسبة من قيمة الملكية)	3.9	التكلفة (كنسبة من الدين)	16.5
				تصفية وإغلاق كيان المشروع	83
				الوقت (بالسنوات)	3
				التكلفة (كنسبة من الأموال بعد الإفلاس)	8.0
				معدل الاسترداد (سنت من الدولار)	28.6

المصدر: تقرير أداء الأعمال "Doing Business 2008"، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

*الترتيب في مؤشر سهولة اداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 178 دولة.

*دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيدا لأداء الأعمال.

*دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*الرقم امام المؤشر يشير الى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي.

جدول رقم (9/26)
قاعدة بيانات أداء الأعمال / الجمهورية اليمنية

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	117				
تأسيس كيان المشروع	**166**	**حماية المستثمرين**	**33**	**التمويل والائتمان**	**68**
عدد الإجراءات	12	مؤشر الإفصاح (0 – 10)	6	مؤشر ضمان الحقوق (0 – 10)	5
عدد أيام العمل	92	مسئولية الإدارة (0 – 10)	5	مؤشر معلومات الائتمان (0 – 6)	3
التكلفة (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	280.4	سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة (0 – 10)	7	مدى تغطية السجلات العامة (كنسبة من الافراد البالغيين)	1.8
الحد الأدنى لرأس المال (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	63.0	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (0 – 10)	6	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كنسبة من الافراد البالغيين)	0.0
التجارة عبر الحدود	77	توظيف العمالة	103	الضرائب	22
عدد وثائق التصدير	6	مؤشر صعوبة التعيين (0 – 100)	33	الدفعات (عدد)	27
الأيام اللازمة لإجراء التصدير	25	مؤشر جمود ساعات العمل (0 – 100)	40	الوقت (ساعة بالسنة)	154
تكلفة تصدير كل شحنة (بالدولار)	830.0	مؤشر صعوبة فصل العاملين (0 – 100)	20	نسبة ضريبة الارباح	16.4
عدد وثائق الاستيراد	6	مؤشر صعوبة التوظيف (0 – 100)	31	نسبة الدفعات والضرائب المتعلقة بالعمال (من الارباح)	0.0
الأيام اللازمة لإجراء الاستيراد	40	تكلفة التوظيف (كنسبة من الراتب)	0.0	نسبة الضرائب الاخرى (من الارباح)	0.6
تكلفة استيراد كل شحنة (بالدولار)	995.0	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	91.0	إجمالي الضرائب (كنسبة من اجمالي الربح)	17.1
الحصول على تراخيص البناء	132	تسجيل الملكية	118	تنفيذ العقود التجارية	125
عدد الإجراءات	21	عدد الإجراءات	10	عدد الإجراءات	44
عدد أيام العمل	199	عدد أيام العمل	72	الوقت (بالأيام)	700
التكلفة (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	726.1	التكلفة (كنسبة من قيمة الملكية)	2.2	التكلفة (كنسبة من الدين)	21.2
				تصفية وإغلاق كيان المشروع	178
				الوقت (بالسنوات)	غير مطبق
				التكلفة (كنسبة من الأموال بعد الإفلاس)	غير مطبق
				معدل الاسترداد (سنت من الدولار)	0

المصدر: تقرير أداء الأعمال "Doing Business 2008"، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

*الترتيب في مؤشر سهولة اداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 178 دولة.

*دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيدا لأداء الأعمال.

*دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*الرقم امام المؤشر يشير الى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي.

جدول رقم (10/26)
قاعدة بيانات أداء الأعمال / الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	125

تأسيس كيان المشروع	131	حماية المستثمرين	64	التمويل والائتمان	115
عدد الإجراءات	14	مؤشر الإفصاح (0 – 10)	6	مؤشر ضمان الحقوق (0 – 10)	3
عدد أيام العمل	24	مسئولية الإدارة (0 – 10)	6	مؤشر معلومات الائتمان (0 – 6)	2
التكلفة (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	13.2	سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة (0 – 10)	4	مدى تغطية السجلات العامة (كنسبة من الافراد البالغيين)	0.2
الحد الأدنى لرأس المال (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	45.2	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (0 – 10)	5.3	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كنسبة من الافراد البالغيين)	0.0
التجارة عبر الحدود	114	توظيف العمالة	118	الضرائب	157
عدد وثائق التصدير	8	مؤشر صعوبة التعيين (0 – 100)	44	الدفعات (عدد)	33
الأيام اللازمة لإجراء التصدير	17	مؤشر جمود ساعات العمل (0 – 100)	60	الوقت (ساعة بالسنة)	451
تكلفة تصدير كل شحنة (بالدولار)	1.198.0	مؤشر صعوبة فصل العاملين (0 – 100)	40	نسبة ضريبة الارباح	8.8
عدد وثائق الاستيراد	9	مؤشر صعوبة التوظيف (0 – 100)	48	نسبة الدفعات والضرائب المتعلقة بالعمال (من الارباح)	28.0
الأيام اللازمة لإجراء الاستيراد	23	تكلفة التوظيف (كنسبة من الراتب)	27.0	نسبة الضرائب الاخرى (من الارباح)	35.7
تكلفة استيراد كل شحنة (بالدولار)	1.378.0	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	17.0	إجمالي الضرائب (كنسبة من اجمالي الربح)	72.6
الحصول على تراخيص البناء	108	تسجيل الملكية	156	تنفيذ العقود التجارية	117
عدد الإجراءات	22	عدد الإجراءات	14	عدد الإجراءات	47
عدد أيام العمل	240	عدد أيام العمل	51	الوقت (بالأيام)	630
التكلفة (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	57.8	التكلفة (كنسبة من قيمة الملكية)	7.5	التكلفة (كنسبة من الدين)	17.4
				تصفية وإغلاق كيان المشروع	45
				الوقت (بالسنوات)	2.5
				التكلفة (كنسبة من الأموال بعد الإفلاس)	7.0
				معدل الاسترداد (سنت من الدولار)	41.7

المصدر: تقرير أداء الأعمال "Doing Business 2008"، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

*الترتيب في مؤشر سهولة اداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 178 دولة.

*دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيدا لأداء الأعمال.

*دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*الرقم امام المؤشر يشير الى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي.

جدول رقم (11/26)
قاعدة بيانات أداء الأعمال / جمهورية مصر العربية

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	126				
تأسيس كيان المشروع	**55**	**حماية المستثمرين**	**83**	**التمويل والائتمان**	**115**
عدد الإجراءات	7	مؤشر الإفصاح (0 – 10)	7	مؤشر ضمان الحقوق (0 – 10)	1
عدد أيام العمل	9	مسئولية الإدارة (0 – 10)	3	مؤشر معلومات الائتمان (0 – 6)	4
التكلفة (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	28.6	سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة (0 – 10)	5	مدى تغطية السجلات العامة (كنسبة من الافراد البالغيين)	1.6
الحد الأدنى لرأس المال (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	12.9	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (0 – 10)	5	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كنسبة من الافراد البالغيين)	غير متوفر
التجارة عبر الحدود	26	توظيف العمالة	108	الضرائب	150
عدد وثائق التصدير	6	مؤشر صعوبة التعيين (0 – 100)	0	الدفعات (عدد)	36
الأيام اللازمة لإجراء التصدير	15	مؤشر جمود ساعات العمل (0 – 100)	20	الوقت (ساعة بالسنة)	711
تكلفة تصدير كل شحنة (بالدولار)	714.0	مؤشر صعوبة فصل العاملين (0 – 100)	60	نسبة ضريبة الارباح	13.2
عدد وثائق الاستيراد	7	مؤشر صعوبة التوظيف (0 – 100)	27	نسبة الدفعات والضرائب المتعلقة بالعمال (من الارباح)	28.8
الأيام اللازمة لإجراء الاستيراد	18	تكلفة التوظيف (كنسبة من الراتب)	25.0	نسبة الضرائب الاخرى (من الارباح)	5.8
تكلفة استيراد كل شحنة (بالدولار)	729.0	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	132.0	إجمالي الضرائب (كنسبة من اجمالي الربح)	47.9
الحصول على تراخيص البناء	163	تسجيل الملكية	101	تنفيذ العقود التجارية	145
عدد الإجراءات	28	عدد الإجراءات	7	عدد الإجراءات	42
عدد أيام العمل	249	عدد أيام العمل	193	الوقت (بالأيام)	1.010
التكلفة (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	474.9	التكلفة (كنسبة من قيمة الملكية)	1.0	التكلفة (كنسبة من الدين)	25.3
				تصفية وإغلاق كيان المشروع	125
				الوقت (بالسنوات)	4.2
				التكلفة (كنسبة من الأموال بعد الإفلاس)	22.0
				معدل الاسترداد (سنت من الدولار)	16.6

المصدر: تقرير أداء الأعمال "Doing Business 2008"، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

*الترتيب في مؤشر سهولة اداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 178 دولة.

*دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيدا لأداء الأعمال.

*دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*الرقم امام المؤشر يشير الى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي.

جدول رقم (12/26)
قاعدة بيانات أداء الأعمال / المملكة المغربية

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	129

تأسيس كيان المشروع	51	حماية المستثمرين	158	التمويل والائتمان	135
عدد الإجراءات	6	مؤشر الإفصاح (0 – 10)	6	مؤشر ضمان الحقوق (0 – 10)	3
عدد أيام العمل	12	مسئولية الإدارة (0 – 10)	2	مؤشر معلومات الائتمان (0 – 6)	1
التكلفة (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	11.5	سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة (0 – 10)	1	مدى تغطية السجلات العامة (كنسبة من الافراد البالغيين)	2.3
الحد الأدنى لرأس المال (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	59.8	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (0 – 10)	3	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كنسبة من الافراد البالغيين)	0.0
التجارة عبر الحدود	67	توظيف العمالة	165	الضرائب	132
عدد وثائق التصدير	8	مؤشر صعوبة التعيين (0 – 100)	100	الدفعات (عدد)	28
الأيام اللازمة لإجراء التصدير	14	مؤشر جمود ساعات العمل (0 – 100)	40	الوقت (ساعة بالسنة)	358
تكلفة تصدير كل شحنة (بالدولار)	600.0	مؤشر صعوبة فصل العاملين (0 – 100)	50	نسبة ضريبة الارباح	29.7
عدد وثائق الاستيراد	11	مؤشر صعوبة التوظيف (0 – 100)	63	نسبة الدفعات والضرائب المتعلقة بالعمال (من الارباح)	21.5
الأيام اللازمة لإجراء الاستيراد	19	تكلفة التوظيف (كنسبة من الراتب)	19.0	نسبة الضرائب الاخرى (من الارباح)	1.8
تكلفة استيراد كل شحنة (بالدولار)	800.0	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	85	إجمالي الضرائب (كنسبة من اجمالي الربح)	53.1
الحصول على تراخيص البناء	88	تسجيل الملكية	102	تنفيذ العقود التجارية	114
عدد الإجراءات	19	عدد الإجراءات	8	عدد الإجراءات	40
عدد أيام العمل	163	عدد أيام العمل	47	الوقت (بالأيام)	615
التكلفة (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	334.7	التكلفة (كنسبة من قيمة الملكية)	4.9	التكلفة (كنسبة من الدين)	25.2
				تصفية وإغلاق كيان المشروع	60
				الوقت (بالسنوات)	1.8
				التكلفة (كنسبة من الأموال بعد الإفلاس)	18.0
				معدل الاسترداد (سنت من الدولار)	35.3

المصدر: تقرير أداء الأعمال "Doing Business 2008"، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

*الترتيب في مؤشر سهولة اداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 178 دولة.

*دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيدا لأداء الأعمال.

*دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*الرقم امام المؤشر يشير الى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي.

جدول رقم (13/26)
قاعدة بيانات أداء الأعمال / الجمهورية العربية السورية

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	137				
تأسيس كيان المشروع	**169**	**حماية المستثمرين**	**107**	**التمويل والائتمان**	**158**
عدد الإجراءات	13	مؤشر الإفصاح (0 – 10)	6	مؤشر ضمان الحقوق (0 – 10)	3
عدد أيام العمل	43	مسئولية الإدارة (0 – 10)	5	مؤشر معلومات الائتمان (0 – 6)	0
التكلفة (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	55.7	سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة (0 – 10)	2	مدى تغطية السجلات العامة (كنسبة من الافراد البالغيين)	0.0
الحد الأدنى لرأس المال (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	3.673.3	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (0 – 10)	4.3	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كنسبة من الافراد البالغيين)	0.0
التجارة عبر الحدود	127	توظيف العمالة	126	الضرائب	98
عدد وثائق التصدير	8	مؤشر صعوبة التعيين (0 – 100)	22	الدفعات (عدد)	21
الأيام اللازمة لإجراء التصدير	19	مؤشر جمود ساعات العمل (0 – 100)	40	الوقت (ساعة بالسنة)	336
تكلفة تصدير كل شحنة (بالدولار)	1.300.0	مؤشر صعوبة فصل العاملين (0 – 100)	50	نسبة ضريبة الارباح	26.2
عدد وثائق الاستيراد	9	مؤشر صعوبة التوظيف (0 – 100)	37	نسبة الدفعات والضرائب المتعلقة بالعمال (من الارباح)	19.3
الأيام اللازمة لإجراء الاستيراد	23	تكلفة التوظيف (كنسبة من الراتب)	17.0	نسبة الضرائب الاخرى (من الارباح)	1.3
تكلفة استيراد كل شحنة (بالدولار)	1.900.0	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	80.0	إجمالي الضرائب (كنسبة من اجمالي الربح)	46.7
الحصول على تراخيص البناء	86	تسجيل الملكية	89	تنفيذ العقود التجارية	171
عدد الإجراءات	21	عدد الإجراءات	4	عدد الإجراءات	55
عدد أيام العمل	128	عدد أيام العمل	34	الوقت (بالأيام)	872
التكلفة (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	258.5	التكلفة (كنسبة من قيمة الملكية)	28.1	التكلفة (كنسبة من الدين)	29.3
				تصفية وإغلاق كيان المشروع	77
				الوقت (بالسنوات)	4.1
				التكلفة (كنسبة من الأموال بعد الإفلاس)	9.0
				معدل الاسترداد (سنت من الدولار)	30.8

المصدر: تقرير أداء الأعمال "Doing Business 2008"، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

*الترتيب في مؤشر سهولة اداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 178 دولة.

*دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيدا لأداء الأعمال.

*دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*الرقم امام المؤشر يشير الى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي.

جدول رقم (14/26)
قاعدة بيانات أداء الأعمال / جمهورية العراق

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	141

تأسيس كيان المشروع	164	حماية المستثمرين	107	التمويل والائتمان	135
عدد الإجراءات	11	مؤشر الإفصاح (0 – 10)	4	مؤشر ضمان الحقوق (0 – 10)	4
عدد أيام العمل	77	مسئولية الإدارة (0 – 10)	5	مؤشر معلومات الائتمان (0 – 6)	0
التكلفة (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	93.5	سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة (0 – 10)	4	مدى تغطية السجلات العامة (كنسبة من الافراد البالغيين)	0.0
الحد الأدنى لرأس المال (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	65.4	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (0 – 10)	4.3	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كنسبة من الافراد البالغيين)	0.0
التجارة عبر الحدود	175	توظيف العمالة	60	الضرائب	37
عدد وثائق التصدير	10	مؤشر صعوبة التعيين (0 – 100)	33	الدفعات (عدد)	13
الأيام اللازمة لإجراء التصدير	102	مؤشر جمود ساعات العمل (0 – 100)	60	الوقت (ساعة بالسنة)	312
تكلفة تصدير كل شحنة (بالدولار)	3.400.0	مؤشر صعوبة فصل العاملين (0 – 100)	20	نسبة ضريبة الارباح	11.1
عدد وثائق الاستيراد	10	مؤشر صعوبة التوظيف (0 – 100)	38	نسبة الدفعات والضرائب المتعلقة بالعمال (من الارباح)	13.5
الأيام اللازمة لإجراء الاستيراد	101	تكلفة التوظيف (كنسبة من الراتب)	12.0	نسبة الضرائب الاخرى (من الارباح)	0.0
تكلفة استيراد كل شحنة (بالدولار)	3.400.0	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	0.0	إجمالي الضرائب (كنسبة من اجمالي الربح)	24.7
الحصول على تراخيص البناء	104	تسجيل الملكية	40	تنفيذ العقود التجارية	150
عدد الإجراءات	14	عدد الإجراءات	5	عدد الإجراءات	51
عدد أيام العمل	215	عدد أيام العمل	8	الوقت (بالأيام)	520
التكلفة (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	915.0	التكلفة (كنسبة من قيمة الملكية)	6.3	التكلفة (كنسبة من الدين)	32.5
				تصفية وإغلاق كيان المشروع	178
				الوقت (بالسنوات)	غير مطبق
				التكلفة (كنسبة من الأموال بعد الإفلاس)	غير مطبق
				معدل الاسترداد (سنت من الدولار)	0

المصدر: تقرير أداء الأعمال "Doing Business 2008"، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

*الترتيب في مؤشر سهولة اداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 178 دولة.

*دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيدا لأداء الأعمال.

*دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*الرقم امام المؤشر يشير الى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي.

جدول رقم (15/26)
قاعدة بيانات أداء الأعمال / جمهورية السودان

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	143

تأسيس كيان المشروع	95	حماية المستثمرين	141	التمويل والائتمان	135
عدد الإجراءات	10	مؤشر الإفصاح (0 – 10)	0	مؤشر ضمان الحقوق (0 – 10)	4
عدد أيام العمل	39	مسئولية الإدارة (0 – 10)	6	مؤشر معلومات الائتمان (0 – 6)	0
التكلفة (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	57.9	سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة (0 – 10)	5	مدى تغطية السجلات العامة (كنسبة من الافراد البالغيين)	0.0
الحد الأدنى لرأس المال (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	0.0	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (0 – 10)	3.7	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كنسبة من الافراد البالغيين)	0.0
التجارة عبر الحدود	143	توظيف العمالة	140	الضرائب	60
عدد وثائق التصدير	7	مؤشر صعوبة التعيين (0 – 100)	39	الدفعات (عدد)	42
الأيام اللازمة لإجراء التصدير	39	مؤشر جمود ساعات العمل (0 – 100)	20	الوقت (ساعة بالسنة)	180
تكلفة تصدير كل شحنة (بالدولار)	1.700.0	مؤشر صعوبة فصل العاملين (0 – 100)	50	نسبة ضريبة الارباح	9.3
عدد وثائق الاستيراد	7	مؤشر صعوبة التوظيف (0 – 100)	36	نسبة الدفعات والضرائب المتعلقة بالعمال (من الارباح)	19.2
الأيام اللازمة لإجراء الاستيراد	54	تكلفة التوظيف (كنسبة من الراتب)	17.0	نسبة الضرائب الاخرى (من الارباح)	3.1
تكلفة استيراد كل شحنة (بالدولار)	2.300.0	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	118.0	إجمالي الضرائب (كنسبة من اجمالي الربح)	31.6
الحصول على تراخيص البناء	131	تسجيل الملكية	32	تنفيذ العقود التجارية	143
عدد الإجراءات	19	عدد الإجراءات	6	عدد الإجراءات	53
عدد أيام العمل	271	عدد أيام العمل	9	الوقت (بالأيام)	810
التكلفة (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	296.0	التكلفة (كنسبة من قيمة الملكية)	3.2	التكلفة (كنسبة من الدين)	19.8
				تصفية وإغلاق كيان المشروع	178
				الوقت (بالسنوات)	غير مطبق
				التكلفة (كنسبة من الأموال بعد الإفلاس)	غير مطبق
				معدل الاسترداد (سنت من الدولار)	0

المصدر: تقرير أداء الأعمال "Doing Business 2008"، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

*الترتيب في مؤشر سهولة اداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 178 دولة.

*دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيدا لأداء الأعمال.

*دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*الرقم امام المؤشر يشير الى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي.

جدول رقم (16/26)
قاعدة بيانات أداء الأعمال / جمهورية جيبوتي

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	146

تأسيس كيان المشروع	165	حماية المستثمرين	173	التمويل والائتمان	135
عدد الإجراءات	11	مؤشر الإفصاح (0 – 10)	5	مؤشر ضمان الحقوق (0 – 10)	3
عدد أيام العمل	37	مسئولية الإدارة (0 – 10)	2	مؤشر معلومات الائتمان (0 – 6)	1
التكلفة (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	206.6	سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة (0 – 10)	0	مدى تغطية السجلات العامة (كنسبة من الافراد البالغيين)	0.2
الحد الأدنى لرأس المال (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	530.8	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (0 – 10)	2.3	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كنسبة من الافراد البالغيين)	0.0
التجارة عبر الحدود	66	توظيف العمالة	130	الضرائب	51
عدد وثائق التصدير	8	مؤشر صعوبة التعيين (0 – 100)	67	الدفعات (عدد)	35
الأيام اللازمة لإجراء التصدير	22	مؤشر جمود ساعات العمل (0 – 100)	40	الوقت (ساعة بالسنة)	114
تكلفة تصدير كل شحنة (بالدولار)	960.0	مؤشر صعوبة فصل العاملين (0 – 100)	30	نسبة ضريبة الارباح	17.7
عدد وثائق الاستيراد	6	مؤشر صعوبة التوظيف (0 – 100)	46	نسبة الدفعات والضرائب المتعلقة بالعمال (من الارباح)	17.7
الأيام اللازمة لإجراء الاستيراد	18	تكلفة التوظيف (كنسبة من الراتب)	16.0	نسبة الضرائب الاخرى (من الارباح)	3.3
تكلفة استيراد كل شحنة (بالدولار)	960.0	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	56.0	إجمالي الضرائب (كنسبة من اجمالي الربح)	38.7
الحصول على تراخيص البناء	92	تسجيل الملكية	131	تنفيذ العقود التجارية	159
عدد الإجراءات	14	عدد الإجراءات	7	عدد الإجراءات	40
عدد أيام العمل	195	عدد أيام العمل	40	الوقت (بالأيام)	1225
التكلفة (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	1.010.6	التكلفة (كنسبة من قيمة الملكية)	13.2	التكلفة (كنسبة من الدين)	34.0
				تصفية وإغلاق كيان المشروع	126
				الوقت (بالسنوات)	5
				التكلفة (كنسبة من الأموال بعد الإفلاس)	18.0
				معدل الاسترداد (سنت من الدولار)	15.9

المصدر: تقرير أداء الأعمال "Doing Business 2008"، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

*الترتيب في مؤشر سهولة اداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 178 دولة.

*دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيدا لأداء الأعمال.

*دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*الرقم امام المؤشر يشير الى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي.

جدول رقم (17/26)
قاعدة بيانات أداء الأعمال / الجمهورية الإسلامية الموريتانية

الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	157				
تأسيس كيان المشروع	**167**	**حماية المستثمرين**	**141**	**التمويل والائتمان**	**115**
عدد الإجراءات	11	مؤشر الإفصاح (0 – 10)	5	مؤشر ضمان الحقوق (0 – 10)	4
عدد أيام العمل	65	مسئولية الإدارة (0 – 10)	3	مؤشر معلومات الائتمان (0 – 6)	1
التكلفة (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	56.2	سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة (0 – 10)	3	مدى تغطية السجلات العامة (كنسبة من الافراد البالغيين)	0.2
الحد الأدنى لرأس المال (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	503.1	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (0 – 10)	3.7	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كنسبة من الافراد البالغيين)	0.0
التجارة عبر الحدود	152	توظيف العمالة	117	الضرائب	171
عدد وثائق التصدير	11	مؤشر صعوبة التعيين (0 – 100)	56	الدفعات (عدد)	38
الأيام اللازمة لإجراء التصدير	35	مؤشر جمود ساعات العمل (0 – 100)	40	الوقت (ساعة بالسنة)	696
تكلفة تصدير كل شحنة (بالدولار)	1.360.0	مؤشر صعوبة فصل العاملين (0 – 100)	40	نسبة ضريبة الارباح	0.0
عدد وثائق الاستيراد	11	مؤشر صعوبة التوظيف (0 – 100)	45	نسبة الدفعات والضرائب المتعلقة بالعمال (من الارباح)	17.6
الأيام اللازمة لإجراء الاستيراد	42	تكلفة التوظيف (كنسبة من الراتب)	16.0	نسبة الضرائب الاخرى (من الارباح)	89.9
تكلفة استيراد كل شحنة (بالدولار)	1.363.0	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	31.0	إجمالي الضرائب (كنسبة من اجمالي الربح)	107.5
الحصول على تراخيص البناء	142	تسجيل الملكية	52	تنفيذ العقود التجارية	89
عدد الإجراءات	25	عدد الإجراءات	4	عدد الإجراءات	46
عدد أيام العمل	201	عدد أيام العمل	49	الوقت (بالأيام)	400
التكلفة (كنسبة من الدخل القومي للفرد)	565.5	التكلفة (كنسبة من قيمة الملكية)	5.2	التكلفة (كنسبة من الدين)	23.2
				تصفية وإغلاق كيان المشروع	143
				الوقت (بالسنوات)	8
				التكلفة (كنسبة من الأموال بعد الإفلاس)	9.0
				معدل الاسترداد (سنت من الدولار)	7.8

المصدر: تقرير أداء الأعمال "Doing Business 2008"، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

*الترتيب في مؤشر سهولة اداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 178 دولة.

*دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيدا لأداء الأعمال.

*دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

*الرقم امام المؤشر يشير الى مرتبة الدولة ضمن المؤشر الفرعي.

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

ثانياً: الملاحق

(1 - 3)

ملحق رقم (1)
مبادرات الاقتصاد الجديد 2007

الدولة	الحكومة الإلكترونية	التوقيع الإلكتروني	حماية الأمان والخصوصية	التعليم الإلكتروني والتعلم عن بُعد	أخرى
الأردن	الانتهاء من تطوير وإطلاق عدد من خدمات وزارة الصناعة والتجارة (المؤسسات الفردية، الأسماء التجارية). **إطلاق أعمال مشروع خدمات الرسائل القصيرة.** تطوير إطار الهيكلية الفنية للحكومة الإلكترونية والسياسات والمعايير التكنولوجية التي يجب التقيد بها من قبل جميع المؤسسات الحكومية لضمان توافق أعمالها مع أنظمة وخدمات الحكومة الإلكترونية. تم إقرار النظام المالي الخاص بالدفع الإلكتروني. إعداد سياسات أمن وحماية المعلومات. تم عقد عدد من جلسات التوعية على عدة مستويات ومنها للأمناء العامين ومدراء المؤسسات الحكومية بالإضافة إلى مدراء وأعضاء وحدات الحكومة الإلكترونية المشكلة في المؤسسات الحكومية المختلفة. تشكيل لجنة وطنية لبرنامج تخطيط الموارد الحكومية Government Resources Planning والعمل مع المؤسسات ذات العلاقة للمساهمة في تطوير جزئياتها. تطوير عدد من الأدوات والمنهجيات الموحدة ليتم استخدامها من قبل وحدات الحكومة الإلكترونية في المؤسسات المختلفة مثل (دليل إدارة التغيير، دليل إدارة المشاريع). تدريب عدد من موظفي الحكومة المؤهلين (78 موظف) على برامج فنية متخصصة تتعلق بأمن المعلومات والشبكات. الانتهاء من تنفيذ عدد من الخدمات الإلكترونية العمودية في المؤسسات الحكومية المختلفة.	بانتظار تعديلات على مشروع قانون المعاملات الإلكترونية المقدم لديوان الرأي والتشريع.	سيتم تقديم مسودة قانون لحماية خصوصية المعلومات.	تحويل مبادرة التعليم إلى مؤسسة غير ربحية مملوكة بالكامل من قبل صندوق الملك عبدالله للتنمية. وتشكيل مجلس إدارة لها يضم بين أعضاءه ممثلاً عن وكالة الإنماء الأمريكية (USAID). **استكمال تطوير مناهج محوسبة بالكامل للمواد التالية:** الرياضيات للصفوف 12-1 العلوم للصفوف 12 -1 اللغة العربية للصفوف 12-1 اللغة الإنجليزية للصفوف 12-7 الحاسوب للصفوف 10 -1 التربية الاجتماعية - تزويد المدارس الاستكشافية (100 مدرسة حكومية) بأجهزة حاسوب ثابتة ومحمولة وأجهزة عرض وألواح إلكترونية تفاعلية وشبكات ربط لاسلكية. - تدريب ما يزيد عن 3000 معلم ومعلمة على المهارات الأساسية للحاسوب. - إعداد مسوحات إحصائية لمراقبة الأداء داخل المدارس. - تنفيذ دراسة قياس الأثر لمادة الرياضيات المحوسبة في المدارس الاستكشافية. - تنفيذ دراسة شاملة لقياس الأثر لمبادرة التعليم الأردنية من كافة نواحيها. من المتوقع استلام التقرير النهائي خلال شهر نيسان (أبريل) 2008. - المشاركة بعدد كبير من المعارض والمؤتمرات المحلية والعالمية لترويج عمل المبادرة وانجازات الأردن في مجال التعليم الإلكتروني. - المشاركة في عدد من المهمات الرسمية إلى دول مثل كازخستان وأذربيجان والشيشان تمثيلا عن الأردن. - التوصل إلى شراكات جديدة مع القطاع الخاص المحلي والعالمي لتنفيذ عدد من المشاريع الجديدة والمبدعة في مجال التعليم وذلك لتنفيذها خلال عام 2008.	**مبادرات حاسوب محمول لكل طالب جامعي:** تم تحديد مواصفات الأجهزة بما يتناسب مع احتياجات الطالب. تم تحديد آليات التنفيذ والاتفاقيات الخاصة بالمبادرة. تم تحديد الجهة الممولة للمبادرة (صندوق توفير البريد). تم طرح وإحالة العطاء الخاص بالأجهزة. تم تحديد الجامعات المستفيدة من المبادرة حسب رغبة الجامعات (سيتم توزيع الأجهزة على عشر جامعات: ثماني جامعات حكومية وجامعتين خاصتين). سيتم البدء بتوزيع الأجهزة على الطلبة المستفيدين خلال فترة زمنية قصيرة.

مصادر قطرية

الدولة	الحكومة الإلكترونية	التوقيع الإلكتروني	حماية الأمان والخصوصية	التعليم الإلكتروني والتعلم عن بُعد	أخرى
الإمارات	**طبقت حكومة دولة الإمارات برامج الحكومة الالكترونية التالية:** 1 – مشروع نظام معلومات الإدارة المالية والذي يسعى إلى تحقيق عدة أهداف منها: ربط بيني للمعلومات ، تجنب تكرار المعلومات، تحسين تنفيذ الخدمات، ضمان القيمة مقابل المبالغ المستثمرة، و شفافية ومسؤولية أكبر. 2 – المشاريع الالكترونية سيقوم مشروع الإدارة الإلكترونية للمشاريع الحكومية بتقديم بوابة دخول موحدة لكل موظفي الحكومة الاتحادية وعملائها وذلك لمراقبة وإدارة مشاريعها الاتحادية والمؤثرة على معظم الوزارات داخل الحكومة الاتحادية، ويهدف إلى تصميم وتطوير وتنفيذ نظام آمن وراق للحكومة الاتحادية الإلكترونية تتصل من خلاله الهيئات الحكومية المختلفة وتتكامل مع بعضها.	نصت المادة الأولى من القانون الاتحادي رقم (36) لسنة 2006 بند رقم (3) المادة (17) من قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية على: – يعتبر توقيعاً الكترونياً كل أحرف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو صور أو أصوات لها طابع منفرد تسمح بتحديد هوية صاحب التوقيع وتمييزه عن غيره على النحو الوارد في قانون المعاملات والتجارة الالكترونية. – للتوقيع الالكتروني ذو الحجية المقررة للتوقيعات المشار إليها في هذا القانون إذا روعيت فيه الأحكام المقررة في قانون المعاملات والتجارة الالكترونية.	–	تقوم وزارة التعليم العالي بخطوات جادة في شأن التعليم الذاتي لتقديم جودة عالية في مجال التكنلوجيا. ويستخدم هذا البرنامج في معظم الجامعات والكليات لدى الدولة.	–
تونس	– دخول اضبارة النقل حيز التنفيذ نوفمبر 2007، وتعتبر امتدادا لنظام الاضبارة الوحيدة، وهي عبارة عن مجموع الوثائق اللازمة لانجاز إجراءات التجارة الخارجية والصرف والنقل والديوانة. واضبارة النقل إجراء إلكتروني يضم 36 إجراء يتمثل في إنشاء منظومة مكملة لمنظومة شبكة تونس للتجارة، تختص في إجراءات النقل الدولي للبضائع وتربط بين جميع المتدخلين بالموانئ لتمكينهم بطريقة إلكترونية من إتمام إجراءات دخول السفن للموانئ (شحن وتفريغ السلع) خلال فترة زمنية قصيرة.	–	–	– إنشاء جامعة تونس الافتراضية.	–
جيبوتي	جاري تنفيذ المشروع	–	–	قيد الإعداد بالتعاون مع حكومة دبي.	–

الدولة	الحكومة الإلكترونية	التوقيع الإلكتروني	حماية الأمان والخصوصية	التعليم الإلكتروني والتعلم عن بُعد	أخرى
سوريا	-	-	-	تعتمد جامعات التعليم المفتوح وجامعات التعليم الافتراضي على التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد منذ أربع سنوات بشكل رسمي. وكذلك تم التوسع في عدد الجامعات الخاصة في سوريا في مختلف المحافظات.	قدم عدد من المانحين المساعدة للمساعي الإصلاحية، وبخاصة الاتحاد الأوروبي، وتضمنت تلك المساعدة المبادرات التالية: مشروع التحديث المؤسساتي والقطاعي (ISMF) الممول من الاتحاد الأوروبي وهو أحد المشاريع الكبيرة، إذ تبلغ موازنته الإجمالية 21 مليون يورو، ويهدف إلى دعم إصلاح وتطوير القطاع العام والبيئة العامة عن طريق تقديم التدريب والمساعدة الفنية والخدمات الاستشارية للمساهمة في تطوير بعض الوزارات وزيادة كفاءتها ضمن إطار اقتصاد السوق، وهي استراتيجية مؤسساتية تحدد إطارا قانونيا وإداريا للنشاط الاقتصادي وتعمل على زيادة قدرة المؤسسات الأساسية في سوريا على تنفيذ ومراقبة تقدم تطبيق اتفاقية الشراكة السورية – الأوروبية. أما مركز الأعمال السوري – الأوروبي (SEBC) فهو برنامج آخر يلعب دورا تكامليا نشطا في تطوير القطاع الخاص من خلال تطوير الشركات والمساهمة في تحسين البيئة العامة للأعمال بحيث تكون أكثر يسرا وتنافسية وكفاءة. وقد أجرى المركز مسحا هاما تناول "وضع استراتيجية مؤسساتية عامة لمؤسسات دعم الأعمال. كما تم إطلاق مبادرة أخرى بعنوان Sincerely Syria بهدف بناء انطباع عام عن سورية والترويج لسمعتها التجارية في الخارج. وسيصبح مركز الأعمال هذا المؤسسة الأساسية التي تدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة. وسبق أن أطلقت سوريا التقرير الوطني للتنمية البشرية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وهو التقرير الذي طرح اقتصاد السوق الاجتماعي كاقتصاد يجعل من الإنسان هدفاً نهائيا لكل الجهود، ويؤكد التزام البلاد بالحد من الفقر.

الدولة	الحكومة الإلكترونية	التوقيع الإلكتروني	حماية الأمان والخصوصية	التعليم الإلكتروني والتعلم عن بُعد	أخرى
مصر	1 – مشروع استرشادي لتنفيذ بنية خدمة حكومية متكاملة: يهدف المشروع إلى توفير خدمة متكاملة تربط أكثر من جهة حكومية وهي خدمة تسجيل موظف جديد بمنشأة في هيئة التأمينات الاجتماعية إلكترونيا من خلال تطبيق مفهوم البنية الخدمية (SOA) Service Oriented Architect بالتعاون مع جهات حكومية أخرى مثل قطاع مصلحة الأحوال المدنية ومصلحة الضرائب المصرية لتطوير تقديم خدمات الحكومة الإلكترونية بمصر. تم التنفيذ بالتعاون مع ثلاث جهات حكومية هي: هيئة التأمينات الاجتماعية وقطاع مصلحة الأحوال المدنية ومصلحة الضرائب المصرية، تم الانتهاء من المشروع الاسترشادي لتنفيذ بنية خدمة حكومية متكاملة. 2 – مشروع تنسيق الدخول للجامعات: أتاح برنامج الحكومة الإلكترونية التقدم للتنسيق إلكترونيا منذ عام 2005 بصفة اختيارية، مع استمرار العمل بالنظام اليدوي. وفي عام 2007، تم لأول مرة قصر التقدم لمكتب التنسيق لدخول الجامعات من خلال شبكة الإنترنت. وقد استخدم هذه الخدمة حوالي 380 ألف طالب خلال فترة التنسيق مع إتاحة خدمة النقل بين الكليات المتناظرة لأول مرة هذا العام. وقد أدى نجاح هذه التجربة إلى تكرارها بالنسبة لتنسيق تكليف الأطباء. وسيتم تعميم التجربة هذا العام على باقي الطلبة وكذلك طلبة الثانوي الأزهري. 3 – مشروع بطاقة الأسرة: يهدف هذا المشروع إلى ربط قواعد البيانات القومية المختلفة الخاصة بالأسرة باستخدام الرقم القومي. يتم ذلك من خلال إصدار بطاقة ذكية لكل أسرة يمكن من خلالها الحصول على الخدمات المختلفة مثل صرف المقررات التموينية المدعمة وصرف المعاشات الضمانية والحصول على الخدمات الصحية. 3.1 – نظام صرف المقررات التموينية باستخدام البطاقة الذكية: تم الانتهاء من تعميم وتشغيل النظام وإدخال بيانات التموين في 5 محافظات وأحياء (الأقصر – بني سويف– بورسعيد – حي المعادي القاهرة – بندر أول زقازيق بالشرقية). جار الانتهاء من إدخال بيانات التموين في 7 محافظات (القاهرة– الجيزة – الغربية– البحيرة– المنيا– المنوفية– سوهاج). تحقيق عائد اقتصادي للدولة من خلال حصر أراضي الدولة التي تم الاعتداء عليها وتسوية أوضاعها إضافة إلى العائدات من رسوم التسجيل العقاري،	مشروع إنشاء سلطة التصديق الإلكتروني يهدف المشروع إلى إنشاء سلطة تصديق إلكترونية بغرض إمداد الحكومة بالبنية التحتية المؤملة في إصدار الشهادات الرقمية لتأمين وتصديق كافة المعاملات الإلكترونية وتفعيل إمكانية استخدام التوقيع الإلكتروني بين التطبيقات الحكومية ومستخدميها، مما سيكون له الأثر المباشر في الارتقاء بمستوى أداء وكفاءة الخدمات بالدولة وتعزيز ثقة المواطنين بها. تم الانتهاء من طرح المناقصة والتقييم الفني والمالي والتعاقد سيتم البدء في التشغيل وإصدار الشهادات الرقمية في منتصف 2008.	–	إنشاء أول جامعة مصرية للتعليم الإلكتروني يهدف المشروع إلى توصيل خدمة التعليم العالي باستخدام الحاسبات ونظم التعليم عن بعد. وفي إطار ذلك قامت وزارة الدولة للتنمية الإدارية بوضع: الهيكل الذي يحقق تقديم أفضل خدمة تعليمية بأقل تكلفة بطاقات وصف للوظائف لائحة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة لائحة مالية للجامعة لائحة لإدارة الموارد البشرية متضمنة لائحة مخالفات وجزاءات اختصاصات لمجلس الأمناء ومجلس الجامعة ومجلس الكلية. – تأسيس المركز التنافسي للتعلم الالكتروني eLCC التابع لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بجمهورية مصر العربية، ليكون بمثابة حلقة وصل تربط بين المنطقة العربية ومجتمع الأعمال العالمي من خلال أحدث تقنيات التعلم عن بُعد. – مبادرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أجل التعلم وتعكس الرؤية التي تتبناها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتي تتمثل في الاتجاه نحو استخدام نظام المعلومات والتقنيات ذات الصلة في دعم التنمية البشرية في مصر وبناء مجتمع معلومات متكامل. – مبادرة التعليم المصرية تقوم مبادرة التعليم المصرية (EEI) على أساس نموذج من الشراكة بين القطاعين العام والخاص يهدف إلى تضافر الجهود التي تقوم بها الحكومة المصرية وأعضاء مجتمع المعلومات المشاركين في المنتدى الاقتصادي العالمي. ويتمثل الهدف الأساسي للمبادرة في دعم جهود الإصلاح الشامل التي تتبناها مصر في مجال التعليم، ولتوسيع الآفاق المحتملة للشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص بهدف تحقيق الأهداف المرجوة من المبادرة. وتتركز أهداف المبادرة فيما يلي: – رفع مستوى التعليم وتوفيره عبر الشراكات المبرمة بين القطاعين العام والخاص. – تسهيل الإصلاح التعليمي بما يرتقي بالقدرات الإبداعية لدى الطلاب والمدرسين من خلال الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. – زيادة حجم صناعة تكنولوجيا المعلومات محليا لتبني حلول إبداعية في مجال التعليم بالتعاون مع المؤسسات العالمية. – تحديث قنوات التعليم المستمر والتي تعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التعلم الإلكتروني ومراكز التعليم.	مبادرة محو الأمية – الهدف الاستراتيجي تقديم محتوى إلكتروني بسيط وفعال لتلبية الحاجة إلى تعلم حروف اللغة العربية وكلماتها، إضافة إلى الرياضيات الأساسية، عبر نوادي تكنولوجيا المعلومات، والإنترنت، ومن خلال الأقراص المدمجة (CD). – الخطط التجريبية جاء اختيار الخطط التجريبية على أساس معدلات الأمية المحلية، وتوافر أندية تكنولوجيا المعلومات والتمثيل الإشرافي في المناطق الريفية والحضرية. – الشراكة لعبت وزارة التنمية المحلية ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات دورا هاما في تفعيل هذه المبادرة من خلال توقيع بروتوكول مع الهيئة العامة لتعليم الكبار لتقديم دورات تدريبية لما يقرب من 20000 شخص خلال العامين القادمين في أندية تكنولوجيا المعلومات، وذلك باستخدام الأقراص المدمجة التعليمية الخاصة بالخطط التجريبية. مبادرة تطوير المناهج جرى الاتفاق على تطوير المناهج مع كل من وزارة التعليم العالي، وجامعة ميدلسكس بانجلترا، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأردنية، وشركة سيسكو بهدف الاستفادة من المناهج وطرق التدريس الخاصة بتلك المؤسسات، هذا إلى جانب منهج شركة سيسكو الموجه إلى مصر، والذي أضيف إليه بعض الجوانب التي تتعلق بمجال تمكين المرأة، والتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر الإنترنت، والتعليم المستمر، كما تم تطوير المحتوى من خلال تطبيق برنامج Business Essentials iExec الخاص بشركة سيسكو. مبادرة برامج خاصة تركز اهتمام المركز التنافسي للتعليم الإلكتروني على تقديم مجموعة من البرامج التي تخدم قطاعات بعينها من المجتمع. وقد شملت هذه المجموعة عددا من البرامج هي برنامج تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج منهج أكاديمية سيسكو الإقليمي للشبكات، وبرنامج مراكز التعليم الإلكترونية التابعة لوزارة التعليم العالي، وبرنامج نوادي تكنولوجيا المعلومات.

الدولة	الحكومة الإلكترونية	التوقيع الإلكتروني	حماية الأمان والخصوصية	التعليم الإلكتروني والتعلم عن بُعد	أخرى
	تم البدء في إدخال بيانات التموين في 14 محافظة (الفيوم – الوادي الجديد- شمال سيناء – جنوب سيناء – البحر الأحمر – القليوبية- كفر الشيخ – أسيوط- قنا – دمياط- الإسماعيلية- الإسكندرية- مرسى مطروح – أسوان). تم تسجيل بيانات 5 ملايين أسرة (المستهدف 17 مليونا). تم تسجيل بيانات 715 ألف بطاقة (المستهدف 11 مليونا). 3.2 نظام صرف المعاشات الضمانية باستخدام البطاقة الذكية: تم الانتهاء من بناء وتشغيل نظام صرف المعاشات الضمانية بمحافظة السويس وبمحافظة الأقصر، تم الانتهاء من إدخال استمارات البحث الاجتماعي لمحافظة الشرقية، جار إدخال استمارات البحث الاجتماعي لمحافظة أسيوط. جار صرف المعاش الضماني لـ 167 ألف حالة (900 ألف حالة). -4 مشروع بناء قاعدة بيانات الأسرة الفقيرة المستهدفة بخدمات مدعومة إضافية: يهدف المشروع إلى تحديد الأسر الفقيرة المستحقة لخدمات مدعومة إضافية، من خلال إدخال بيانات استمارة البحث الاجتماعي التي تم إعدادها بواسطة وزارة التضامن الاجتماعي وإعداد قاعدة بيانات بها. ثم يتم فرز هذه البيانات لاختيار 20% من هذه الأسر والأكثر فقرا، تمهيدا لقيام وزارة التضامن بتحديد الخدمات التي تستحقها كل أسرة طبقا لاحتياجاتها الفعلية. وقد تم بالفعل الانتهاء من إدخال بيانات محافظتي الشرقية والفيوم. -5 مشروع تطوير نظام تسجيل الملكية العقارية. يهدف المشروع إلى: إدخال الثروة العقارية في عجلة الاقتصاد القومي المصري وتوفير بيانات دقيقة عنها مما يحقق حسن إدارتها، تحقيق استقرار الملكية للمواطنين وتأمينها من خلال شمول بيانات التسجيل لبيانات الملكية وتسلسلها والحقوق الواردة بها والقيود الواقعة عليها، تنشيط سوق التمويل العقاري وإتاحة إجراء المعاملات المالية والقانونية على الملكية العقارية، رفع مستوى إدارة الثروة العقارية من خلال بناء قاعدة معلومات متكاملة عن العقارات داخل المدن، تتيح لمتخذ القرار رؤية واضحة لمعالم الثروة العقارية واحتياجاتها من بنية أساسية ومرافق خدمية،			– تأسيس مجتمع تعليمي افتراضي لتعزيز الأداء التعليمي وإزالة القيود التي تحد من فعاليته. – إعداد كافة الطلاب بالمدارس والجامعات للانضمام إلى قوى العمل. – الارتقاء بمستوى التزامات الحكومة على الصعيد الوطني. وقد تم إطلاق العديد من المبادرات الخاصة بالتعليم الأساسي والتعليم العالي بدعم من المنتدى الاقتصادي العالمي، والشركات متعددة الجنسيات والجهات المانحة، ووزارات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكافة المواطنين، بتكلفة مناسبة. هذا وترتكز مشاركة الشركات في مبادرة التعليم المصرية على أربعة محاور رئيسية هي: – التعليم ما قبل الجامعي – التعليم العالي – التعليم المستمر – تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	وتهدف هذه البرامج في مجملها إلى زيادة معدلات استخدام تكنولوجيا المعلومات في المجالات المختلفة، وفتح آفاق جديدة من الفرص للشباب في مصر. هذا، ويدخل ضمن الأنشطة الأخرى للمركز مشروع يهدف إلى تحويل جزء من المناهج الدراسية بوزارة التعليم العالي إلى صيغ خاصة بالتعلم الإلكتروني.

الدولة	الحكومة الإلكترونية	التوقيع الإلكتروني	حماية الأمان والخصوصية	التعليم الإلكتروني والتعلم عن بُعد	أخرى
مصر	رفع كفاءة الشبكات الخدمية من خلال نظم معلومات جغرافية وخرائط رقمية دقيقة يتم بها توثيق وحصر شبكات المرافق والخدمات العامة، رسم خريطة اقتصادية جغرافية لجمهورية مصر العربية تحصر المنشآت الاقتصادية وتصنفها طبقا لطبيعة نشاطها والبيانات الأساسية لها، تم الانتهاء من إعادة هندسة إجراءات دورة العمل وتوضيح دور كل جهة من الجهات المشاركة والالتزامات الخاصة بها وجار إقرارها، تم إعداد خطة لتنفيذ النظام بمنطقتي الدقي و6 أكتوبر بالتعاون مع الجهات الرئيسية والاتفاق مع الجهات المعاونة لإمداد المشروع بالبيانات والدفاتر والخرائط، تم توقيع اتفاقية مستوى تقديم الخدمات المساحية مع الهيئة العامة للمساحة، تم البدء في تنفيذ الأعمال التحضيرية والبيانات المساحية.				

ملحق (1/2)
الجهود الترويجية في الأردن

(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(4) الفرص المعروضة للاستثمار	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
عقدت الدولة خلال العام، أربع فعاليات ترويجية في كل من: الكويت، كازاخستان، ايسلندا والصين، وقد اشتملت تلك الفعاليات على: ندوة استثمارية على هامش الافتتاح الرسمي لمكتب المؤسسة التمثيلي في الكويت، ندوة استثمارية على هامش اجتماع اللجنة الأردنية الكازاخستانية المشتركة، رئاسة وفد من القطاع الخاص في البعثة الاستثمارية، وندوة استثمارية على هامش الافتتاح الرسمي لمكتب المؤسسة التمثيلي في الصين، وقد هدفت الفعاليات بشكل أساسي للترويج للاستثمار في المملكة وافتتاح مكاتب تمثيلية.	شاركت الدولة على مدى العام بنشاط واضح في 22 فعالية محلية تم تنظيمها في مدينتي عمان والبتراء، وقد تنوعت مواضيع تلك الفعاليات والتي كان من أهمها: - البيئة الاستثمارية في الأردن، نظمها المعهد الدبلوماسي الأردني. - عرض "قانون تشجيع الاستثمار" نظمتها إدارة غرفة صناعة الأردن. - الاستثمار في الأردن للشركات اليابانية، نظمتها السفارة اليابانية. - فرص الاستثمار في الأردن بتنظيم من مؤتمر Middle East Economic Digest الدولي. - ندوة Doing Business in Jordan نظمتها مؤسسة التمويل الدولية- البنك الدولي. - اجتماعات الدورة الثالثة عشرة لمجلس الأعمال الأردني المصري المشترك. - مسح مناخ الاستثمار في الأردن، نظمها البنك الدولي. - منتدى غرفة التجارة العربية – الايطالية، نظمتها غرفة تجارة عمان. بالإضافة إلى مشاركة اللجنة التوجيهية للاستثمار باجتماعات OECD ضمن فعالية تم تنظيمها في الخارج. وقد هدفت جميع الفعاليات بشكل أساسي للترويج للفرص الاستثمارية العديدة المتاحة في الأردن.	قامت 8 وفود رسمية، بعضها ضمن زيارات ملكية والأخرى من قبل مؤسسة تشجيع الاستثمار بزيارات ترويجية إلى عدة دول أجنبية منها: فرنسا، ألمانيا، كندا، رومانيا والصين. وإلى جانب الأغراض الترويجية هدفت هذه الزيارات إلى حضور فعاليات اقتصادية، واجتماعات خاصة باتفاقيات التجارة الحرة المبرمة مع الولايات المتحدة، تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية المتبادلة، التعريف بالبيئة الاستثمارية في الأردن، وتوقيع اتفاقيات عمل بين رجال أعمال أردنيين ونظراء لهم.	اشتملت الخارطة الاستثمارية على 75 مشروعا قدمتها مؤسسة تشجيع الاستثمار في القطاعات التالية: الصناعة، الزراعة، السياحة، التعليم، الصحة، الصيدله، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، التعدين، الأغذية والمشروبات، الطاقة، الألبسة والمنسوجات، الكيماويات والبناء. وتقدر قيمة هذه الفرص الاستثمارية بـ 2.5 مليار دينار أردني.	تم خلال العام إجراء تعديلين على قانونين قائمين، أولهما تعديل قانون تشجيع الاستثمار، والذي يهدف إلى تعزيز الثقة بالبيئة الاستثمارية في الأردن وجعلها محطة حاضنة للاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات العربية والمحلية. وثانيها تعديل نظام تنظيم استثمارات غير الأردنيين، بهدف استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتحفيز تدفق رؤوس الأموال العربية والأجنبية. علما بأن مؤسسة تشجيع الاستثمار تعمل حاليا على صياغة المسودة النهائية للقانون والنظام ليتم رفعهما إلى ديوان التشريع والرأي للمتابعة.	تم خلال العام تنفيذ 5 ترتيبات ثنائية مع كل من: روسيا الاتحادية، سلطنة عمان، سلوفاكيا، هنغاريا وألمانيا. وتهدف هذه الترتيبات إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتقديم ضمانات تتمثل في حرية تحويل رؤوس الأموال، حرية التقاضي وتسوية النزاعات.	شهدت المدن الصناعية والمناطق الحرة القائمة في أنحاء المملكة تطورات واسعة، إضافة إلى تأسيس مناطق حرة جديدة كالتالي: 1 - **المنطقة الحرة الزرقاء** - توسعة مساحة المنطقة الحرة شمالا. - تطوير البنية التحتية من فتح وتعبيد طرق جديدة وقائمة، وصيانة مبان ومستودعات، وإيصال للتيار الكهربائي. 2 - **المنطقة الحرة الكرامة** - فتح وتعبيد طرق جديدة وربطها. - توسعة مساحة المنطقة الحرة. 3 - **المنطقة الحرة سحاب والمنطقة الحرة مطار الملكة علياء الدولي. و المنطقة الحرة الكرك.** - صيانة المستودعات وشبكات الطرق، والتدريب والتأهيل المستمر للموظفين. - بلغ عدد المناطق الحرة القائمة خلال العام (2007) (30) منطقة حرة خاصة. - بلغ عدد المناطق الحرة الجديدة خلال العام (2007) (11) منطقة حرة خاصة. - توفير عناصر البنية التحتية المتكاملة في المناطق الحرة.	- الترويج الالكتروني 1 - تم طرح عطاء للعمل على تطوير الموقع الإلكتروني الحالي: - أخرى: 2 - فتح مكاتب تمثيل خارجية خاصة بالاستثمار في كل من: الكويت والصين. 3 - تجديد الاشتراك بعضوية (WIPA). 4 - تم إصدار مطبوعات، كتيبات، CDs، بالإضافة إلى الإعلانات في المجلات والصحف العربية والعالمية.

مصادر قطرية

(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(4) الفرص المعروضة للاستثمار	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
						4 - **مجموع المناطق الحرة العامة والخاصة.** - حوسبة الإجراءات وتبسيطها. - الاستمرار في مراجعة الأنظمة والقوانين. - التسويق والترويج للمناطق الحرة الأردنية. 5 - **مديرية خدمات المستثمرين في مركز الإدارة العامة لمؤسسة المناطق الحرة الأردنية.** - إعادة هندسة نظام الاستثمار المعمول به في مؤسسة المناطق الحرة الأردنية. - الشروع بتنفيذ مشروع الخارطة الإلكترونية. - بدء العمل بالدور الإلكتروني في مديرية خدمات المستثمرين. 6 - **مديرية تكنولوجيا المعلومات في مركز الإدارة العامة لمؤسسة المناطق الحرة الأردنية.** - البدء بتنفيذ مشروع تمديد وتجهيز المنطقة الحرة الزرقاء بشبكات حاسوب (Fiber Optic). 7 - **مدينة معان الصناعية.** - تنفيذ مباني المصانع النمطية الثانية/ مدينة معان الصناعية. 8 - **مدينة الحسن الصناعية** - تنفيذ مباني مصانع النمطية السادسة/ مدينة الحسن الصناعية. 9 - **مدينة عبدالله الثاني الصناعية** - تصميم تحسينات ورفع أداء محطة التنقية. 10 - **مدينة الحسين بن عبدالله الثاني** - تنفيذ مباني المصانع النمطية الرابعة مدينة الحسين بن عبدالله الثاني بمساحة (10917م 2).	

ملحق (2/2)
الجهود الترويجية في دولة الإمارات

(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(4) الفرص المعروضة للاستثمار	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
عقدت الدولة على مدى العام 9 فعاليات ترويجية اشتملت على 8 ملتقيات اقتصادية واستثمارية، ومنتدى اقتصادي واحد، تم تنظيم إحداها في مدينة الرياض، والأخرى في دول أجنبية عدة منها فرنسا، ألمانيا، ايطاليا وكوريا. وشاركت في هذه الفعاليات جهات عدة منها: المناطق الحرة، الدوائر الاقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة وعدد من المؤسسات الحكومية. وكان من أهم أهدافها تعزيز التجارة الخارجية، ترويج الفرص الاستثمارية، تبادل إعلامي لاستقطاب رجال الأعمال، فتح قنوات استثمارية جديدة والتعريف بمستجدات النمو والتطور الذي تشهده الإمارات.	شارك عدد من غرف التجارة والصناعة الإماراتية، ووزارة الاقتصاد والبلديات والمناطق الحرة وغيرها من الجهات الاقتصادية في 4 فعاليات اقتصادية محلية وخارجية، تضمنت ملتقيين ومؤتمر واجتماع واحد. وهدفت تلك المشاركات إلى توطيد العلاقات التجارية بين الإمارات والدول الأخرى، تبادل الخبرات، التعريف بالفرص المتبادلة المتاحة والعمل على إنشاء قاعدة بيانات استثمارية بهدف تحسين البيئة التشريعية الاستثمارية.	قام وفد إماراتي رسمي خلال شهر أغسطس من العام بزيارة إلى دولة تونس بهدف تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين على مستويات عدة.	عرضت شركة الحنو القابضة مشروع مدينة الإمارات الصناعية، بقطاعاته المختلفة، للاستثمار بتكلفة إجمالية قدرها 3 مليارات درهم إماراتي.	صدر عن وزارة الاقتصاد قانون جديد يتعلق بالتسجيل العقاري الخاص بتملك غير المواطنين للعقارات. كما تعمل الوزارة على إعداد مشروع قانون اتحادي بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، ويهدف هاذان التشريعان إلى تشجيع الاستثمار في دولة الإمارات.	-	-	- الترويج الالكتروني 1 - إتاحة تقارير عن الاستثمار الأجنبي على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة الاقتصاد لتسهيل عملية بحث المستثمر عن المعلومات المطلوبة. - تأسيس/ تطوير الموقع الشبكي: 2 - إنشاء رابط إلكتروني للاستثمار الأجنبي المباشر وربطه بموقع وزارة الاقتصاد. - أخرى: 3 - القيام بزيارات إلى مواقع ميدانية للتعرف على الاستثمارات الموجودة في الدولة والتي تم تأسيس قاعدة بيانات خاصة بالاستثمار الأجنبي استنادا إليها. 4 - إصدار بروشورات خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

مصادر قطرية

ملحق (3/2)
الجهود الترويجية في مملكة البحرين

(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(4) الفرص المعروضة للاستثمار	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
عقدت الدولة على مدى العام 7 فعاليات اقتصادية محلية ذات طابع تجاري واستثماري، اشتملت على 4 منتديات وملتقيين، ومؤتمر واحد.	شاركت المملكة خلال العام بـ 6 فعاليات اقتصادية شملت مؤتمرات وملتقيات، تم تنظيمها في دول عربية وأجنبية ضمت: الأردن (2)، المغرب، الهند (2)، ألمانيا. وقد هدفت تلك الفعاليات إلى تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي، التعرف على الفرص الاستثمارية في المملكة والدول الأخرى، التوقيع على اتفاقيات عمل بين رجال أعمال من البحرين ونظراء لهم. من ناحية أخرى، شاركت مملكة البحرين أو رعت فعاليات عديدة تم تنظيمها على مدى العام، داخل وخارج المملكة، في مجالات عدة لأهداف ترويجية. كما شارك مجلس التنمية الاقتصادية بالعديد من الفعاليات محليا ودوليا منها 22 فعالية اقتصادية، حيث تمثلت مشاركته برعاية أو حضور تلك الفعاليات الهامة.	استقبلت غرفة تجارة وصناعة البحرين على مدى العام، 17 وفدا تجاريا واستثماريا من دول أجنبية وعربية منها: ألمانيا، اليونان، استراليا، تايلند، مصر وسوريا. وكان من بين أهداف هذه الزيارات استعراض الفرص الاستثمارية في تلك الدول، توقيع اتفاقيات تعاون، تنظيم فعاليات اقتصادية. كما قام وفد تجاري بحريني من غرفة تجارة وصناعة البحرين بزيارة ترويجية إلى دولة قطر.	هناك فرص استثمارية عدة متاحة في القطاعات التالية: - القطاع المالي. - خدمات الأعمال. - منتجات عالية الجودة. -تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. - التعليم والتدريب.	صدر خلال العام عن عدة وزارات منها: المالية، الداخلية، التربية والتعليم، والعدل والشؤون الإسلامية، 13 قانوناً جديدا و3 تعديلات على قوانين قائمة. وقد هدفت القوانين والتعديلات الجديدة إلى خلق بيئة ملائمة للاستثمار، تحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي، تبسيط إجراءات الاستثمار، حماية المستثمرين، إصدار قائمة بالسلع المستوردة المعفاة من التعرفة الجمركية الموحدة لدول الخليج، تبسيط الإجراءات الخاصة بالاستثمار في قطاع التعليم، والتوقيع على اتفاقيات عدة منها حماية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة مع الأطراف الموقعة.	-	شهدت المملكة خلال العام تطورات استثمارية في: - منطقة البحرين العالمية للاستثمار: الموافقة على 13 مشروعا استثماريا جديداً، منها 4 مشاريع استثمارية أجنبية، و9 محلية، بقيمة إجمالية قدرها 42،137،000 دينار بحريني. - بقية المناطق الصناعية في البحرين: تطوير البنى التحتية فيها لمواكبة التطور الصناعي والاستثماري في المملكة. وقد وفرت المشاريع الجديدة 1977 فرصة عمل جديدة.	

مصادر قطرية

ملحق (4/2)

الجهود الترويجية في الجمهورية التونسية

(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(4) الفرص المعروضة للاستثمار	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
نظمت الدولة خلال العام 6 فعاليات محلية اقتصادية منها 5 ملتقيات للشراكة ومنتدى اقتصادي واحد. وقد شاركت في تلك الملتقيات دولا أجنبية منها ايطاليا وألمانيا، وهدفت بشكل خاص إلى بحث الشراكة بين تونس والدول المعنية، وخاصة في مجالات الاستثمار والزراعة.	شاركت تونس على مدار العام في 16 فعالية ترويجية تم تنظيمها في دول أجنبية عدة في أوروبا وآسيا، منها: الصين، اليونان، اليابان، فرنسا، أسبانيا وبلجيكا. واشتملت تلك الفعاليات على مؤتمرات ومنتديات وصالونات اختصت بقطاعات صناعية معينة أهمها النسيج والملابس، الجلود والأحذية، والميكانيك والإلكترونيك. وقد هدفت هذه الفعاليات بشكل أساسي للتعريف بفرص الاستثمار والاتصال بشركات أجنبية لبحث مجالات التعاون. وحظيت تلك الفعاليات بمشاركات واسعة من قبل وزارات ووكالات، ووفود من بلدان عديدة وهيئات دولية.	استقبلت تونس خلال العام 8 وفود ترويجية رسمية وخاصة من دول أجنبية شملت: الصين، كوريا، تركيا، فنلندا والولايات المتحدة. وهدفت تلك الزيارات لأهداف عدة أهمها: بحث فرص الاستثمار والتبادل التجاري، التعرف على مناخ الاستثمار في تونس واستكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة.	عرضت عدة وزارات شملت: وزارة الصناعة، النقل، تكنلوجيا الاتصالات، الصحة والسياحة، 10 مشاريع للاستثمار في قطاعات مختلفة شملت: حقول الغاز، مطار النفيضة، شبكة السكة الحديدية السريعة، محطات الكهرباء محطة لتكرير النفط، إنشاء مستشفى خاص وميناء جديدا في المياه العميقة، إنشاء شبكة عمومية للاتصالات القارية، وإنشاء مدينة سياحية للاستشفاء. وبلغت التكاليف الإجمالية لعدد منها نحو 6437 مليون دينار تونسي، ولعدد آخر نحو 3337 مليون أورو، ولمشروع محطة تكرير النفط في منطقة الصخيرة نحو مليارى دولار أمريكي. كما تم عرض 1091 فرصة أخرى للاستثمار في صناعات متنوعة منها: صناعات غذائية، كيماوية، كهربائية وميكانيكية، بلاستيكية ومواد البناء، وبلغت تكاليفها مجتمعة نحو 1264241 ألف دينارا تونسيا. إضافة إلى 92 فرصة استثمارية في قطاع الخدمات بتكلفة إجمالية بنحو 92240 ألف دينارا تونسيا.	صدرت خلال العام 3 تعديلات على قوانين قائمة، بهدف تشجيع استثمارات الباعثين الجدد، تعريف المؤسسات الصغرى، تحديد مجال نشاطها وشروط وصيغ إسناد الامتيازات لها، ضبط شروط وصيغ تدخل وتسيير الصندوق الوطني للضمان، وضبط شروط سحب منحة الضمان ومساهمة شركات الاستثمار ذات رأس مال مخاطرة.	-	تم إنجاز 121 منطقة صناعية على مساحة 3807 هكتارات منها 82 منطقة صناعية أنجزتها الوكالة العقارية. و39 منطقة صناعية أنجزتها المجالس الجهوية وهناك مخطط لتهيئة 31 منطقة صناعية موزعة على عدد من المناطق تشمل: المغيرة 82 هك، النفيضة 23 هك، طينة 16 هك، قابس 12 هك والقيروان 20 هك.	- تأسيس/ تطوير الموقع الشبكي: 1 - تأسيس وتطوير موقع شبكي خاص بتظاهرة منتدى قرطاج. - أخرى: 2 - تأسيس قاعدة بيانات خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، 3 - قاعدة بيانات لمتابعة المشاريع في كافة مراحل العمل، 4 - فتح مكاتب تمثيل خارجية خاصة بالاستثمار، 5 - الانضمام إلى عضوية هيئات دولية أو إقليمية معنية بالاستثمار، 6 - إصدار مواد ترويجية إعلامية (كتيبات، نشريات، أشرطة فيديو، DVD، ومطويات قطاعية بعدة لغات وإعلانات إشهارية).

مصادر قطرية

ملحق (5/2)
الجهود الترويجية في المملكة العربية السعودية

(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(4) الفرص المعروضة للاستثمار	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
تم خلال العام تنظيم 5 فعاليات اقتصادية 4 منها في مدينة الرياض، والأخرى في جدة وقد اشتملت تلك الفعاليات على معارض وملتقيات، هدفت إلى توضيح دور تقنية المعلومات في تطوير المدن الاقتصادية، دور المدن الاقتصادية في تنمية الموارد البشرية، شرح استراتيجية المدن الاقتصادية، بحث الآفاق التنموية وتحديات التوظيف وتدريب القوى العاملة وتوضيح دور المدن الاقتصادية في توظيف الأرضية المناسبة لجذب الاستثمارات.	شاركت المملكة خلال العام بفعاليتين اشتملتا على "منتدى الاستثمار السعودي – الألماني"، الذي عقد في مدينة دوسيلدورف في ألمانيا، و"الندوة الدولية الثانية لمدن المعرفة" والتي نظمت في مدينة سلانغور في ماليزيا. وقد هدفت المشاركتان إلى بحث فرص وآفاق الاستثمار بين السعودية وألمانيا، ومناقشة محاور الاقتصاد المبني على المعرفة ودور التقنية في تأسيس مدن المعرفة.	استقبلت المملكة على مدى العام 9 وفود اقتصادية زائرة من دول أجنبية أوروبية وآسيوية منها: إيطاليا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، ماليزيا والصين. وقد جاءت تلك الزيارات لتحقق أهدافا عدة أهمها: تقديم شرح مفصل عن المدن الاقتصادية واستراتيجيتها والأقطاب التنافسية المتوفرة بهدف ترويج الاستثمار لهذه المدن، وطرح الفرص الخاصة المتعلقة بمدينة الملك عبدالله الاقتصادية. وقد شارك ضمن تلك الوفود سفراء ووزراء ورجال أعمال واستثمار.	-	صدرت عن مجلس الوزراء ووزارة التجارة والصناعة 3 قوانين جديدة ، و3 تعديلات لقوانين قائمة، اختصت بنواح عدة أبرزها، نظام القضاء وديوان المظالم، الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ونظام الشركات. وقد جاءت تلك القوانين والتعديلات الجديدة لعدة أهداف أهمها: إعادة تنظيم مرافق القضاء بما يتواءم مع المستجدات الاقتصادية والاستثمارية، تشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتأسيس شركات ذات مسئولية محدودة دون اشتراط حد أدنى لرأس المال، وحماية النزاهة، مكافحة الفساد ودعم الشفافية.	تم خلال العام تنفيذ 13 ترتيبا ثنائيا مع دول عربية وأجنبية منها: إيطاليا، جمهورية جنوب أفريقيا، كوريا، روسيا، الجزائر، المغرب، باكستان وتونس. وقد هدفت الترتيبات التي اشتملت على 7 اتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي، و 6 لجان تعاون مشتركة، بشكل أساسي إلى التنسيق والتعاون إقليميا ودوليا بما يفيد بيئة الاستثمار في المنطقة ككل.		

مصادر قطرية

ملحق (6/2)

الجهود الترويجية في جمهورية جيبوتي

(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(4) الفرص المعروضة للاستثمار	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
عقدت الدولة خلال شهر نوفمبر من العام المؤتمر الـ 28 لرجال الأعمال في المنطقة، كما عقدت خلال شهر ديسمبر ندوة بعنوان الملكية الفكرية، شارك بهما رجال أعمال إقليميون ومن دول عربية عدة.	شاركت الدولة على مدى العام بخمس فعاليات اقتصادية إقليمية ودولية، تنوعت بين مؤتمرات واجتماعات ولقاءات شملت مؤتمر الاندماج الاقتصادي الإقليمي، في نيروبي- كينيا شاركت به الدول الأعضاء في سوق كوميسا. ومؤتمر الشراكة الهندية الأفريقية في مدينة كمبالا- يوغندا شاركت به الهند والدول الأفريقية. واجتماع المصادقة على خطة عمل، في مدينة لوساكا، بمشاركة من الدول الأعضاء في كوميسا. ولقاءات بهدف تكوين اتفاقيات الاستثمارات الثنائية وتسوية الخلافات، في مدينة عمان – الأردن، وبمشاركة الدول الأعضاء في البنك الإسلامي. وتكوين إدارة المشاريع في ليون – فرنسا، شاركت به دول من أفريقيا، أوروبا ومن الدول العربية.	زار وفد رسمي من وكالة الاستثمار الجيبوتية جزيرة موريسيوس بهدف توقيع اتفاقية تعاون في مجال الاستثمار، خلال شهر أغسطس. كما قام مدير وكالة الاستثمار الجيبوتية بزيارة إلى الولايات المتحدة بهدف توقيع اتفاقية مع شركة ميغا في شهر يناير.	هناك فرص استثمارية واعدة في: (1) قطاع الاتصالات: – الاستثمار في الكابل البحري الذي يربط بين جميع دول شرق أفريقيا من السودان إلى جنوب أفريقيا. – إنشاء فرع لشركة جيبوتي تلكوم في المنطقة الحرة لتستفيد من الامتيازات الضريبية وتستغل بشكل أفضل موقع البلاد الاستراتيجي. (2) قطاع الخدمات البنكية مثل قرض الإجارة وقرض الشباب التاجر الصاعد والهندسة المصرفية. (3) فرص استثمارية لاستغلال أملاح بحيرة "عسل". (4) فرص استثمارية في قطاع التأمين. (5) فرص أخرى متاحة في قطاع السياحة. ويمكن الإطلاع على تفاصيل هذه الفرص بزيارة موقع الوكالة الوطنية للاستثمار: www.djibinvest.dj	–	–	–	– تأسيس/ تطوير الموقع الشبكي: 1 – تطوير الموقع الشبكي: www.anpi.dj – أخرى: 2 – تأسيس قاعدة بيانات خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر على المواقع الشبكية: www.anpi.dj أو www.djibinvest.dj 3 – فتح مكاتب تمثيل خارجية خاصة بالاستثمار 4 – إنتاج مواد ترويجية إعلامية (كتيبات، أشرطة فيديو، CDs، وغيره)، وإتاحتها على الموقع الشبكي لوكالة الاستثمار الجيبوتية. – المنطقة الحرة في ميناء جيبوتي.

مصادر قطرية

ملحق (7/2)

الجهود الترويجية في الجمهورية العربية السورية

(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(4) الفرص المعروضة للاستثمار	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
عقدت الدولة على مدار العام 16 فعالية اقتصادية محلية اشتملت على ملتقيات ومؤتمرات، دورات تدريبية، ورش عمل واجتماعات، في مدينتي دمشق وحلب. وقد عقدت المؤتمرات والملتقيات تحت عناوين متنوعة أهمها: المؤسسات المالية والاستثمارية، التمويل الصغير، والسياحة. وجمعت عدة لقاءات بين رجال أعمال سوريين ونظرائهم من أسبانيا، مصر، الإمارات، وآسيا. فيما تناولت ورش العمل والدورات التدريبية التي تم تنظيمها مواضيع عدة أهمها: مجالات الاستثمار والتشريعات، الإدارة الرشيدة، الترويج، تنمية المهارات الإدارية وخدمة الزبائن. وكان من بين المشاركين في تلك الفعاليات 109 موظفين من هيئة الاستثمار في سوريا.	شاركت الدولة خلال العام بـ 12 فعالية تم تنظيمها في دول عربية شملت: تونس، الكويت، قطر، الأردن، مصر، الإمارات واليمن، ودولا أجنبية شملت اليونان، ألمانيا وتركيا. ومن أهم تلك الفعاليات عقد مؤتمرات استثمار في تونس والكويت وقطر، الملتقى الاقتصادي العربي -الألماني، ملتقيي الاستثمار السياحي في قطر والإمارات، إضافة إلى عقد اجتماعين لدول الـ OECD في كل من الأردن ومصر. وقد حضر تلك الفعاليات 31 مشاركا من هيئة الاستثمار السورية.	-	تم خلال العام عرض 140 فرصة استثمارية جديدة من قبل هيئة الاستثمار السورية ووزارات أخرى معنية منها 85 مشروعا: صناعة، زراعة، نقل وخدمات بكلفة 190 مليون دولار. و 55 مشروعا من قبل وزارة السياحة بكلفة استثمارية قدرها 265 مليون دولار. ومن المتوقع أن توفر هذه المشاريع بمجملها نحو 23800 فرصة عمل جديدة.	صدرت خلال العام 10 مراسيم تشريعية وقوانين جديدة أهمها ما تعلق بتشجيع الاستثمار، السماح للشركات بإعادة تقييم موجوداتها الثابتة والاندماج، إحداث هيئة عامة للضرائب والرسوم، وهيئة الاستثمار السورية، ومدينة دير الزور الصناعية، وسوق الأوراق المالية الحكومية، والسماح للمستثمرين من غير السوريين بتملك واستئجار الأراضي والعقارات اللازمة لمشاريعهم.	جرى خلال العام تنفيذ 31 ترتيبا ثنائيا مع العديد من الدول الأجنبية في أفريقيا، أوروبا وآسيا. وتضمنت تلك الترتيبات 24 اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بعضها ما زال قيد الدراسة والبحث. في حين شملت الترتيبات الأخرى 4 مشاريع اتفاق تجاري، مشروعي اتفاق تعاون اقتصادي، واتفاقية واحدة لتعاون تجاري واقتصادي وفني.	تم الانتهاء من تنفيذ المراحل الأولى في المدن الصناعية الثلاث (عدرا، حسياء، الشيخ نجار)، والمباشرة بالمرحلة الثانية في (حسياء، عدرا)، والمرحلة الثالثة في الشيخ نجار. وبلغت الإيرادات الصافية للمدن الثلاث 9.2 مليار ل.س من خلال تخصيص الأراضي وقيام المستثمرين ببناء المنشآت. وقد أحدثت مدينة دير الزور بموجب المرسوم رقم 110 لعام 2007، كما تم إنجاز الدراسات التنظيمية التفصيلية والمخططات وإصدار نظام لاستثمارها. وتشير بيانات المؤسسة العامة للمناطق الحرة إلى أن مجمل الاستثمار في المناطق الحرة السورية عام 2007 بلغ 706 ملايين دولار، كما ارتفع عدد العاملين فيها إلى 9455، وعدد الشركات الأجنبية المستثمرة إلى 63، وعدد المنشآت إلى 1009 منشآت.	- الترويج الإلكتروني: 1 - عرض فرص استثمارية على موقع الهيئة. - تأسيس/ تطوير الموقع الشبكي 2 - تأسيس قاعدة بيانات جديدة وفق برنامج إحصائي جديد ومتطور. -3 وضع برنامج للأرشفة الإلكترونية في الهيئة. 4 - تم إجراء تطوير جذري للموقع الإلكتروني للهيئة، بالإضافة إلى توصيل خدمة الإنترنت التي أصبحت متاحة لجميع العاملين في الهيئة. كما تم تصميم شعار جديد لهيئة الاستثمار السورية مع (Logo) مميز وبدأ إطلاقه على المطبوعات والوسائل الترويجية المناسبة. - أخرى: 5 - نفذت الهيئة العديد من ورشات العمل المركزية أهمها ما تناول التشريعات الاستثمارية الجديدة، وجمع واستخدام بيانات الاستثمار الأجنبي

مصادر قطرية

								المباشر. وبالتعاون مع السفارات ووزارة الخارجية تم توزيع مطبوعات التشريعات الاستثمارية الجديدة بالإضافة إلى (CDs)، وعقد الندوات واللقاءات للمستثمرين ورجال الأعمال والمغتربين في الخارج شرحت فيها الانفتاح والتطور الحاصل على مختلف الصعد ولاسيما الاقتصادية منها، كما بدأت الهيئة بتطوير المطبوعات والمنشورات التي توزع على السفارات العربية والأجنبية في سوريا بالإضافة إلى سفاراتها في الخارج والشركات ورجال الأعمال المحليين والعرب والدوليين. 6 - لا يزال العمل جاريا على تطوير مشروع الخارطة الاستثمارية الوطنية، بالإضافة إلى أن هناك موقعا لسوريا ضمن الخريطة الاستثمارية العربية والتي تضم نحو (400) فرصة استثمارية مصنفة قطاعيا وتشمل 15 دولة عربية ونحو 20 هيئة عربية، وقد تم نشر هذه الخريطة على الموقع www. arabinvestmap.com وقد شمل هذا الموقع العديد من المعلومات المفيدة للمستثمر كالاتفاقيات العربية في مجال الاستثمار، وحالة الاقتصاديات القطرية وقوانين الاستثمار وغيرها من البيانات، وتجتهد الهيئة بإقامة أوثق العلاقات وروابط التعاون المشترك مع مختلف الهيئات المناظرة في مختلف الدول العربية والعالمية بهدف تبادل المعلومات والخبرات والاهتمام بشكل أكبر برفع مستوى العملية الترويجية منهجا وتنظيما وأسلوبا وإدارة وإمكانات مادية وبشرية 7 - إصدار تقرير الاستثمار السنوي دوريا. 8 - سوريا عضوة في كل من: CAEU, UNIDO, UNDP, OECD, ICSID و ANIMA, MIGA.

ملحق (8/2)
الجهود الترويجية في سلطنة عُمان

(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(4) الفرص المعروضة للاستثمار	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
تقوم غرفة تجارة وصناعة عمان بتنظيم المعارض المحلية مثل معارض المنتجات العمانية في مختلف مناطق السلطنة ومعارض الأسر المنتجة، بالإضافة إلى المعارض الخارجية مثل معرض الخرطوم الدولي والمعرض الخليجي المشترك في الكويت ومعرض المنتجات العمانية في تنزانيا ومعرض أديس أبابا الدولي في أثيوبيا، إقامة المعارض المصغرة للوفود الزائرة، تنظيم معارض للكتالوجات في مختلف الفعاليات الاقتصادية الخارجية، تنظيم زيارات للوفود التجارية إلى المصانع المحلية و تنظيم اللقاءات التجارية الخاصة بعقد الصفقات ضمن المعارض الخارجية.	شاركت غرفة تجارة وصناعة عُمان والمركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات والجهات المعنية الأخرى في العديد من المؤتمرات والندوات الترويجية على مدار العام.	-	هناك فرص واعدة للاستثمار في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة بما في ذلك القطاع المصرفي، فهو مفتوح أمام الاستثمار المحلي والأجنبي.	هناك 3 مشاريع جديدة لتحديث قوانين الاستثمار وتشمل: - قانون الشركات التجارية. - قانون استثمار رأس المال الأجنبي. - تشريعات الاستثمار في ضوء التزامات السلطنة بمنظمة التجارة العالمية واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.	-	-	-أخرى: 1 تشكيل فريق مشترك لتوحيد جهود غرفة تجارة وصناعة عُمان والمركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات في مجال ترويج الاستثمار. 2 تعريف وإطلاع الوفود الزائرة على الفرص والحوافز والتسهيلات الاستثمارية المتاحة. 3 الترويج للحوافز والفرص الاستثمارية من خلال موقع الغرفة على شبكة الإنترنت بالإضافة إلى إصدارات ومطبوعات الغرفة. -4 العمل على تأسيس الشركات الاستثمارية المشتركة مع عدد من الدول الشقيقة مثل دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر.

مصادر قطرية

ملحق (9/2)
الجهود الترويجية في دولة قطر

(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(4) الفرص المعروضة للاستثمار	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
-	شاركت الدولة خلال العام بـ 5 فعاليات اقتصادية تم تنظيم 4 منها في دول عربية هي: تونس، البحرين، مصر والسعودية، تضمنت منتديين واجتماعيين، وقد جاءت المشاركة بها بهدف بحث فرص الاستثمار الواعدة، إعداد هيكل ضريبي مشجع للاستثمار، ومناقشة الدراسة التي قامت بها الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، بخصوص تشجيع الاستثمار الأجنبي في المنطقة. أما المشاركة الخامسة فكانت من خلال ندوة تم عقدها في فنلندا، حول مجالات الاستثمار الثنائية بين البلدين. وقد تمثلت مشاركة الدولة في هذه الفعاليات من خلال وزارات وجهات أخرى عدة معنية منها: وزارة الاقتصاد والتجارة، المالية، الطاقة، ووزارة العدل.	-	-	صدر خلال العام عن الديوان الأميري، قرار مجلس الوزراء رقم (6) لسنة 2007، بهدف إنشاء مناطق حرة استثمارية وتعيين مساحاتها والأنشطة المسموح بمزاولتها فيها.	-	نفذت دولة قطر على مدى العام 8 ترتيبات ثنائية منها 5 اتفاقيات بهدف تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة، مع كل من: روسيا الاتحادية، طاجكستان، أذربيجان، بلجيكا ومنغوليا. و3 اتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي مع كل من ايطاليا، سوريا وبيلاروسيا، وهدفت هذه الترتيبات إلى وضع الاتفاقيات الثلاث موضع التنفيذ.	- الترويج الإلكتروني: 1 - تطوير وتحديث الموقع الإلكتروني الخاص بإدارة الترويج الاقتصادي والتجاري www.investinqatar.com.qa - تأسيس/ تطوير الموقع الشبكي: 2 - الرد على استفسارات المستثمرين عن طريق البريد الإلكتروني الخاص بالإدارة ipd@mec.gov.qa - أخرى: 3 - تأسيس قاعدة بيانات خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، يعد هدفا من أهداف إدارة الترويج الاقتصادي والتجاري لسنة 2008. 4 - عضوية في الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار WAIPA. 5 - عضوية في برنامج الاستثمار للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. 6 - إصدار كتيبات ترويجية للاستثمار في دولة قطر باللغة الإنجليزية.

مصادر قطرية

ملحق (10/2)

الجهود الترويجية في دولة الكويت

(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(4) الفرص المعروضة للاستثمار	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
نظمت الدولة خلال العام فعاليتين اقتصاديتين اشتملتا على معرض الطاقة والمواد الكيماوية والعالمي ومعرض إعادة إعمار العراق وقد هدف المعرضان للترويج لقطاع الطاقة وعرض الفرص الاستثمارية من قبل شركات عالمية . وقد شارك في المعرض الأول مؤسسات بترول وبنوك وشركات بينما شاركت في المعرض الثاني 34 دولة عربية وأجنبية، إلى جانب غرفة تجارة وصناعة الكويت والهيئة العامة للصناعات وجهات محلية أخرى.	شاركت الدولة بالمعرض الإسلامي للتجارة والاستثمار الذي تم عقده في باكستان، خلال شهر فبراير من العام، وقد هدف هذا المعرض بشكل أساسي للتعريف المتبادل بالفرص الاستثمارية العديدة المتاحة، وإلى تبادل الخبرات بين الدول المشاركة، حيث حظي المعرض بمشاركة واسعة من مختلف القطاعات في 57 دولة عربية وأجنبية.	-	-	-	-	شهد العام تخصيص ثلاث أراضي لمشاريع الاستثمار الأجنبي وذلك بالاتفاق مع البنك الدولي عن طريق شركة استثمارية لتطوير هذه الأراضي.	-

مصادر قطرية

ملحق (11/2)

الجهود الترويجية في الجمهورية اللبنانية

(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(4) الفرص المعروضة للاستثمار	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(7)المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
نظمت الدولة ممثلة بالمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (إيدال) 6 فعاليات ترويجية محلية خلال العام، شملت ندوتين تمحورتا حول تنمية التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة بين مصر ولبنان، و3 اجتماعات مع كل من: اللجنة التنفيذية للسياحة التابعة لجامعة الدول العربية، والمجلس العربي للسياحة ومنظمة السياحة العالمية. وهدفت تلك الفعاليات لأهداف هامة من بينها: تفعيل القطاع الزراعي وتنمية صادراته، التعريف بمناخ الاستثمار في لبنان وبمهام ايدال، تنمية الاستثمارات المشتركة بين مصر ولبنان، مناقشة مواضيع سياحية وسبل تطوير القطاع السياحي. وقد لاقت هذه الفعاليات مشاركات واسعة شملت: السفارة المصرية، رجال أعمال، جهات رسمية وخاصة وممثلي عدد من الدول العربية.	شاركت الدولة ممثلة بوزارة السياحة و(إيدال) بـ 7 فعاليات اقتصادية إحداها محلية والأخرى خارجية تم تنظيمها في: القاهرة، هولندا، الأردن، دمشق وكولومبيا. ومن أهم ما هدفت إليه المشاركة في تلك الفعاليات: التعريف ببيئة لبنان الاستثمارية وبحث كيفية استقطاب فائض الأموال العربية، استعراض ما تم إنجازه من برنامج الاستثمار "MENA-OECD"، عرض خطة "ايدال" لمواجهة الأزمات السياسية والأمنية في لبنان، ولقاء رجال أعمال ومستثمرين عرب وأجانب. وكان من بين المشاركين في الفعاليات، شخصيات رسمية، ممثلون عن دول عربية وهيئات دولية واقتصادية إلى جانب عدد كبير من رجال الأعمال.	زارت على مدى العام 8 وفود رسمية من وزارة السياحة في لبنان كلا من تركيا (2)، روسيا، ألمانيا، الكويت، الإمارات، فرنسا والمملكة المتحدة، بهدف الترويج للسياحة في لبنان وتطوير وتفعيل هذه الصناعة الحيوية بالنسبة لاقتصادها. وقد نظمت تلك الوفود معارض للسياحة والسفر، في الدول المضيفة لها.	عرضت خلال العام 77 فرصة ومشروع استثماري من قبل القطاعين العام والخاص، توزعت على مجالات عدة: صناعية، غذائية، تقنية المعلومات والاتصالات، السياحة، الصحة، السكن والخدمات. وقد بلغت التكاليف الإجمالية لهذه الفرص 279.84 دولارا أمريكيا.	صدر عن مجلس الوزراء القرار (رقم 76) بهدف دعم وتشجيع المؤسسات السياحية من خلال تخفيف الأعباء الخاصة بالفنادق والمساكن السياحية والمنتجعات البحرية. كما تم تقديم 6 مشاريع بقوانين جديدة خاصة بأمور عديدة تشمل: الإجراءات الضريبية، الضريبة الموحدة على الدخل، نزع الصفة المادية عن السندات المالية، تنظيم الإقراض بالسندات المالية، المعلومات المالية الداخلية للشركات، وتطوير الأسواق المالية. وتهدف هذه القوانين إلى أهداف عدة أهمها: ترشيد الإجراءات الضريبية وتوحيدها وتبسيطها، تحديث النظام الضريبي، حماية ملكية واستعمال السندات، تحسين وتطوير الأسواق المالية وسندات الخزينة، زيادة السيولة وتسهيل استعمال السندات. وقد تمت الموافقة على قانون الضريبة الموحدة على الدخل، فيما لازالت القوانين الخمسة الأخرى قيد المناقشة من قبل مجلس النواب.	نفذت كل من وزارة الاقتصاد والتجارة، السياحة والمالية، 7 ترتيبات ثنائية مع كل من: الولايات المتحدة (2)، السعودية، رومانيا، ومؤسسة التمويل الدولية IFC. ومن بين أهداف هذه الترتيبات: تشجيع وتسهيل التبادل التجاري، تعزيز العلاقات الثنائية، العمل على إزالة معوقات انسياب التجارة والاستثمار، تفعيل الاتفاقات السياحية السابقة، تحفيز التجارة الدولية، تهيئة مناخ استثماري ايجابي، توفير مساعدات فنية داعمة لإنشاء مشاريع ومؤسسات قادرة على النمو واستحداث فرص العمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة، توفير بيئة ضريبية وتشريعية وتنظيمية قادرة على جذب المستثمرين المحليين والعرب والأجانب.	-	- الترويج الإلكتروني: 1 - يتم إرسال النشرة الفصلية الخاصة بـ "ايدال" إلى رجال الأعمال والمستثمرين، عبر الإنترنت. 2 - ويتم الترويج أيضا من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة السياحة وعنوانه www.destinationlebanon.gov.lb - تأسيس/ تطوير الموقع الشبكي: 3 - عملت المؤسسة على تحديث الموقع الإلكتروني وتزويده بأهم وآخر المستجدات. 4 - يتم في الوقت الحاضر إعداد خطة لتطوير وتحديث وإعادة تصميم الموقع وفق أفضل المواصفات والشروط. أخرى: 5 - في طور إنشاء مركز دعم ومساندة المستثمرين ISIC.

مصادر قطرية

							6 - تعمل المؤسسة على إصدار فيلمين ترويجيين عن لبنان وعن القطاعات الخمسة التي تعنى بها المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان. 7 - تم وضع هوية موسيقية لايدال. 8 - تم نشر حملة إعلامية في مطار رفيق الحريري الدولي. 9 - تم إصدار منشورات ترويجية خاصة بالمؤسسة تتضمن: (- منشورا عن إمكانية الاستثمار في القطاع السياحي وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - ومنشورا خاصا عن Business Matching. 10 - تم إصدار التقرير السنوي للمؤسسة للعام 2006. 11 - يتم إصدار مواد ترويجية إعلامية (كتيبات، أشرطة فيديو، CDs، وغيره) بصورة مستمرة.

ملحق (12/2)

الجهود الترويجية في الجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(4) الفرص المعروضة للاستثمار	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
-	شاركت الدولة ممثلة بهيئة تشجيع الاستثمار، بـ 3 فعاليات اقتصادية تم تنظيمها في بريطانيا، ألمانيا ومصر، تضمنت Wilton Park ، المنتدى الليبي – الألماني العاشر، ومؤتمرا بعنوان " المضي قدما في الاستثمار". وهدفت الفعاليات إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين ليبيا والدول الأخرى، والتعريف بالاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبحث سبل تطويره في المستقبل.	زارت خلال العام، 5 وفود رسمية ليبية ضمن اللجنة الشعبية العامة، كل من سوريا، الإمارات، قطر، إيران وتركيا، في إطار الزيارات الترويجية المتبادلة. وقد هدفت تلك الزيارات إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية المتبادلة.	-	-	عقدت ليبيا اتفاقية ثنائية مع تونس، تهدف إلى تبادل الدينار الليبي والدينار التونسي لغرض تسهيل حركة انتقال الأفراد بين البلدين. وقد أصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول اعتبارا من 20 مارس 2007.	-	-

مصادر قطرية

ملحق (13/2)
الجهود الترويجية في الجمهورية اليمنية

(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(4) الفرص المعروضة للاستثمار	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
عقدت الهيئة العامة للاستثمار في اليمن على مدى العام، 8 فعاليات ترويجية في مدينتي صنعاء وعدن، اشتملت على 3 مؤتمرات، ومعرضا وملتقى ومنتدى ولقاء وندوة واحدة. وقد هدفت الفعاليات إلى أهداف عدة أهمها: التوعية بأهمية دور الشركات العائلية وكيفية العمل على رفع مستوى أدائها، التعريف بالبيئة الاستثمارية اليمنية والتحسنات التي طرأت عليها وجهود الحكومة نحو تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، عرض الفرص الاستثمارية في عدد من المجالات الخدمية والإنتاجية، التوقيع على مذكرات تفاهم بغرض إقامة العديد من المشاريع الاستراتيجية في عدد من القطاعات الإنتاجية والخدمية، وشرح مميزات قانون الاستثمار. وقد شارك في هذه الفعاليات العديد من الوزارات والهيئات المحلية والعربية، شركات عربية وعالمية، بالإضافة إلى أطراف دولية.	شاركت اليمن خلال العام بـ 10 فعاليات اقتصادية اشتملت على اجتماعات، ومعارض وورش عمل ومؤتمر وزاري واحد، وأخرى غيرها، تم تنظيمها في عدة دول عربية وأوروبية وآسيوية منها: مصر، الإمارات، لبنان، تونس، فرنسا، ألمانيا والصين. وكان من أهم أهدافها: مناقشة القضايا الاقتصادية والاستثمارية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مناقشة مشروع البطاقة العربية الموحدة للمستثمر العربي، الإطلاع على تطورات العمل بنظام النافذة الواحدة عالميا وعربيا، تشجيع التجارة والاستثمار بين الدول العربية والأوروبية، الترويج لمناخ اليمن الاستثماري والتعريف بمزايا الاستثمار في منطقة عدن الحرة، بوجه خاص، والتعرف على الإصلاحات الواجب تطبيقها في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد شاركت في تلك الفعاليات جهات عدة حكومية يمنية، وأطراف عربية وأجنبية ومنظمات إقليمية ودولية معنية.	زارت اليمن 7 وفود رسمية من دول عربية وأجنبية شملت تونس، بولندا، كندا، ألمانيا، ماليزيا، وفود سفراء عدد من الدول الشقيقة والصديقة ومستثمرين من دول مختلفة. وقد استقبلت الهيئة العامة للاستثمار تلك الوفود التي هدفت زياراتها إلى عدة أهداف أهمها: بحث مجالات التعاون الاستثماري، التعريف بمستجدات مناخ الاستثمار في اليمن، إطلاع الزائرين على الفرص الاستثمارية المتاحة في اليمن، تسليط الضوء على الحوافز والمزايا التي ينص عليها قانون الاستثمار، تعزيز الجهود الترويجية المتبادلة لجذب الاستثمار، والتركيز على الترويج للاستثمار في اليمن في المجالات الإنتاجية والخدمية بشكل خاص.	هناك 152 فرصة استثمارية تقدمت بها الهيئة العامة للاستثمار (52 فرصة)، في القطاعات: الصناعية، السياحية، الخدمية، الصحية، الزراعية والسمكية. وقد بلغت الكلفة الاستثمارية التقديرية لـ 33 مشروعا منها نحو (1041) مليون دولار أمريكي. فيما عرضت اللجنة التحضيرية لمؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في الجمهورية اليمنية بالتنسيق بين الهيئة والجهات ذات العلاقة بالاستثمار (100 فرصة استثمارية) في قطاع الكهرباء والمياه، الزراعة والأسماك، القطاع السياحي، قطاع الصناعات التحويلية والاستخراجية، النقل وقطاع الإسكان، المنطقة الحرة عدن وغيرها، بكلفة استثمارية تقديرية تبلغ نحو 10 مليارات دولار.	صدر خلال العام عن رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء 15 قانونا وتعديلا جديدا على قوانين قائمة تناولت مجالات عدة منها تخصيص أراض استثمارية، تفعيل نظام النافذة الموحدة، توقيع اتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي، التجارة الخارجية والتأجير التمويلي. وقد هدفت هذه القوانين والتعديلات بمجملها إلى تقديم التسهيلات للمستثمرين، تطوير العمل في الهيئة العامة للاستثمار، تنظيم التجارة الداخلية وتحديد المواصفات والمقاييس والرقابة وتخصيص مناطق محددة للمشاريع الاستثمارية.	تم خلال العام تنفيذ 9 ترتيبات ثنائية بين اليمن و9 دول عربية هي: الأردن (2)، سوريا (3)، السودان، أثيوبيا، مصر وموريتانيا. وقد تنوعت تلك الترتيبات ما بين اجتماعات لجان عليا مشتركة، لجان فنية استثمارية، لجان وزارية ولجان تجارية. وجاءت تلك الترتيبات لأهداف أهمها: تفعيل التعاون في مجال الاستثمار المتبادل، تشجيع الزيارات الاستطلاعية والندوات الترويجية المتبادلة، تعزيز التعاون المشترك بين هيئات تشجيع الاستثمار، الإطلاع على تجارب الدول العربية في مجال الترويج للاستثمار وإصلاح بيئة الأعمال.	شهدت 9 مناطق صناعية وأخرى اقتصادية شملت: المنطقة الصناعية عدن، المنطقة الصناعية الحديدة، المنطقة الصناعية لحج، المنطقة الصناعية المكلا، المنطقة الصناعية شبوه بلحاف، المنطقتين الصناعيتين أمانة العاصمة، والمناطق الاقتصادية الحدودية: الوديعة، الطوال والمزيونه، تنفيذ تطورات جديدة تضمنت: - إنجاز جميع الدراسات وشق الطرق/ المرحلة الأولى. - البدء في إعداد الدراسات الفنية والهندسية.	- الترويج الإلكتروني: 1 - السرد على استفسارات المستثمرين والمهتمين بالاستثمار في اليمن من خلال الإنترنت. - أخرى: 2 - قامت الهيئة بوضع خطة متكاملة لإنشاء قاعدة بيانات شاملة وحديثة عبر اتباع البرامج الحديثة والمتطورة المعمول بها دولياً من خلال التعاقد مع خبراء متخصصين في هذا المجال.وستوفر قاعدة البيانات إحصائيات دقيقة وشاملة عن المناخ الاستثماري والمستثمرين بما في ذلك إعداد قواعد بيانات متكاملة للمغتربين اليمنيين في الدول المختلفة والاستثمارات الأجنبية، وستكون هذه القاعدة رافدا لصناع القرار والمستثمرين والجهات المختصة والمهتمين عند إعداد برامج التنمية المختلفة. 3- إعداد مواد دعائية للهيئة وتوزيعها على المستثمرين والجهات ذات العلاقة.

مصادر قطرية

							4 - إصدار خمسة أعداد من مجلة الاستثمار. 5 - تم طرح مناقصة دولية بغرض اختيار شركة استشارية تقوم بتقديم المساعدة الفنية لإعداد إستراتيجية ترويجية. 6 - إعداد دراسات قطاعية للمجالات الحيوية وذات الاهتمام من قبل المستثمرين. 7 - إعداد خارطة استثمارية للجمهورية اليمنية. 8 - إعداد تصور لمؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية الذي سيعقد كل سنتين. 9 - تم رفد الهيئة بكوادر نوعية مؤهلة وكفوءة. 10 - إلقاء عدد من المحاضرات في أوساط طلاب الجامعات وتعريفهم بالمناخ الاستثماري. 11 - إصدار نشرة إحصائية فصلية توضح المشاريع الاستثمارية. 12 - عقد لقاءات صحفية في عدد من الصحف المحلية والعربية والأجنبية. 13 - توزيع مطبوعات الهيئة على كافة السفارات. 14 - إعداد وإلقاء محاضرات عن مناخ الاستثمار في اليمن عبر العرض المرئي وتقديمه في المؤتمرات والفعاليات. 15 - مشاركة الهيئة ضمن الحوارات واللقاءات وحلقات النقاش في وسائل الاعلام.

ملحق (3)
مكونات ودليل مؤشرات المخاطر القطرية 2007

المؤشر	مكونات ودليل المؤشر
المؤشر المركب للمخاطر القطرية	**مكونات المؤشر:** يتكون المؤشر المركب من 3 مؤشرات فرعية هي: (1) مؤشر تقويم المخاطر السياسية (يندرج فيه 12 متغيراً هي درجة استقرار الحكومة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خريطة الاستثمار، وجود نزاعات داخلية، وجود نزاعات خارجية، الفساد، دور الجيش في السياسة، دور الدين في السياسة، سيادة القانون والنظام، الاضطرابات العرقية، مصداقية الممارسات الديمقراطية، نوعية البيروقراطية). (2) مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية (يندرج فيه 5 متغيرات هي نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطيات الدولة، استقرار سعر الصرف). (3) مؤشر تقويم المخاطر المالية (يندرج فيه 5 متغيرات هي معدل دخل الفرد، معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة عجز/ فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي). **دليل المؤشر:** يقسم المؤشر الدول إلى 4 مجموعات حسب درجة المخاطرة √ صفر – 49.5 نقطة — درجة مخاطرة مرتفعة جدا √ 50.0 – 59.5 نقطة — درجة مخاطرة مرتفعة √ 60.0 – 69.5 نقطة — درجة مخاطرة معتدلة √ 70.0 – 79.5 نقطة — درجة مخاطرة منخفضة √ 80.0 – 100.0 نقطة — درجة مخاطرة منخفضة جدا
مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية	**مكونات المؤشر:** يتكون من تسعة عناصر هي: المخاطر السياسية، الأداء الاقتصادي، مؤشر المديونية، وضع الديون المتعثرة، التقويم الائتماني للقطر، توافر التمويل من القطاع المصرفي للمدى الطويل، توافر التمويل للمدى القصير، توافر الأسواق الرأسمالية، معدل الخصم عند التنازل. دليل المؤشر: يتم تصنيف الدول وفق تدرج من صفر إلى 100، كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كانت مخاطرها القطرية أقل.
مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقويم القطري	**مكونات المؤشر:** يتم احتساب المؤشر استنادا إلى مسوح استقصائية يتم الحصول عليها من قبل كبار رجال الاقتصاد والمحللين في بنوك عالمية وشركات مالية كبرى. دليل المؤشر: يتم تصنيف الدول وفق تدرج من صفر إلى 100، وكلما ارتفع رصيد الدولة دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة.
مؤشر وكالة دان اند برادستريت للمخاطر القطرية	**مكونات المؤشر:** تركز الوكالة على تقويم المخاطر البينية المرتبطة بعمليات التبادل عبر الحدود وليس على قدرة سداد أصل الدين والفوائد لأدوات الدين في السندات والقروض، وبذلك تكون متخصصة بتوفير معلومات عن المستوردين لصالح المصدرين وكذلك للمستثمرين الذين يرغبون بالحصول على معلومات عن شركة محلية يرغبون بالتعامل معها خارج أقطارهم. يعتمد المؤشر على 4 مجموعات تغطي المخاطر السياسية (البيئة المؤسسية/ سياسة الدول الداخلية/ استقرار الوضع السياسي والاجتماعي/ السياسية الخارجية)، المخاطر الاقتصادية الكلية (معدل النمو الاقتصادي للمدى القصير/ هيكل أسعار الفائدة/ الإصلاح الاقتصادي الهيكلي/ معدل النمو الاقتصادي للمدى الطويل)، المخاطر الخارجية (وضع التجارة الخارجية/ وضع الحساب الجاري/ وضع الحساب الرأسمالي/ احتمالات العجز عن سداد الديون/سعر صرف العملة المحلية)، والمخاطر التجارية (الوضع الائتماني الإجمالي/ السياسة الضريبية/ استقرار القطاع المصرفي/ الفساد). دليل المؤشر: تقسم المخاطر إلى سبع مجموعات من DB1 – DB7 وبداخل المجموعة مستويات مخاطرة تتراوح بين a–d بحيث تكون الدول الحاصلة على DB1 هي الأقل مخاطرة في حين تكون DB7 الأعلى مخاطرة.

مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية	مكونات المؤشر: يقيس المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية، بالاستناد إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحوبات رأسمالية ضخمة، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى. دليل المؤشر: درجة الاستثمار A وتقسم إلى أربعة مستويات: √ (A 1): البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا. وأن إمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا. √ (A 2): احتمال عدم السداد يبقى ضعيفا جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية اقل استقرارا أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدول المصنفة ضمن A1 √ (A 3): بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد يؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة، رغم استمرار استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد. √ (A 4): سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالاً مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، ورغم ذلك، فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا. درجة المضاربة وتقسم إلى ثلاثة مستويات: √ B: يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلاً. √ C: قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلاً. √ D: ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوءا.

لمحة إحصائية عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

سندكم للنجاح

الضمان الشامل لمستحقات المصدرين وأموال وعوائد المستثمرين

هل أنت رجل أعمال أو مستثمر؟
هل أنت بحاجة إلى قرض لتمويل مشروعاتك؟
هل أنت مقاول ولديك معدات وتقوم بتنفيذ مشاريع في الدول العربية؟
هل أنت مصدر لسلع أو مواد عربية إلى أي من دول العالم ؟
هل لديك مؤسسة مالية تعول الاستثمارات أو الصادرات العربية؟
هل تبحث عن فرصة استثمارية مربحة في الدول العربية؟

إن كنت أياً من هؤلاء فيمكنك الاستفادة من خدمات **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات** المتمثلة في توفير الضمان:

للمستثمر العربي ضد المخاطر غير التجارية التالية:

- خطر المصادرة والتأميم أو أي إجراء تتخذه حكومة القطر المضيف للاستثمار يؤدي إلى حرمان المستثمر من حقوقه الجوهرية المترتبة على استثماره.
- خطر عدم القدرة على تحويل العملة المحلية إلى نقد أجنبي سواء بمنع التحويل من قبل حكومة القطر المضيف أو التأخير في الموافقة على التحويل أو فرض سعر صرف تمييزي ضد المستثمر أو المقرض العربي.
- خطر الحرب والاضطرابات الأهلية التي تؤدي إلى دمار المشروع.
- خطر الإخلال بالعقد.

للمصدر العربي: ضمان ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للصادرات العربية المتجهة إلى أي من دول العالم.

وفي حالة تعرض المستثمر أو المصدر المضمون لأي خطر من المخاطر المغطاة يستطيع الحصول على تعويض مناسب من المؤسسة عن الخسارة التي لحقت به.

عند حصولك على ضمان المؤسسة يمكنك الاستفادة من مزايا متعددة منها توفير التمويل بشروط أفضل.

اتصل **بالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات** للحصول على مزيد من التفاصيل عن نظام الضمان والخدمات الأخرى التي تقدمها المؤسسة على العنوان التالي:

المقر الرئيسي
دولة الكويت
ص.ب. (23568) - الصفاة 13096
هاتف: 4959555 (965)
فاكس: 4959597.4959596 (965)
بريد إلكتروني operations@dhaman.org

المكتب الإقليمي
المملكة العربية السعودية
ص.ب. (56578) الرياض 11564
هاتف: 4789270 (9661)
فاكس: 4789280 (9661)
riyadhoffice@dhaman.org

لمحة عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية أعضاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

الأردن

المساحة (بالكيلو متر المربع)	92,300
العاصمة	عمان
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الدينار الأردني

	2005	2006	2007
عدد السكان (بالمليون نسمة)	5.473	5.599	5.728
سعر الصرف (متوسط الفترة)	0.709	0.709	0.709
معدل التضخم	3.5	6.3	5.4
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)	12,611	14,101	15,833
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)	7.10	6.30	6.00
الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)	6,635	8,112	9,110
الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)	11,859	13,231	15,500
الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)	4,744	6,102	6,871
الدين الخارجي (مليون دولار)	7,138	7,318	7,330

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر موزعة حسب بلد المنشأ (مليون دولار)

الدول العربية	2006	2007
السعودية	793.43	145.96
العراق	1.39	96.51
الكويت	94.44	9.00
الامارات	53.14	7.83
فلسطين	7.85	19.88
مصر	6.98	3.33
سوريا	2.54	6.20
لبنان	0.18	41.32
اليمن	-	0.71
قطر	-	70.50
البحرين	-	444.67
اجمالي الدول العربية	959.9	845.9

الدول غير العربية	2006	2007
ايطاليا	-	9.17
سيريلانكا	-	10.97
تايوان	-	28.64
هونج كونج	-	1.76
اليابان	-	5.64

تابع الدول غير العربية	2006	2007
امريكا	25.51	117.31
الصين	7.47	43.46
المانيا	6.89	-
كندا	4.94	12.15
باكستان	4.74	11.66
بريطانيا	3.97	18.91
ماليزيا	1.41	-
بنغلاديش	1.06	0.07
بلجيكيا	1.06	-
الهند	0.49	43.73
نيوزلندا	0.38	-
نيجيريا	0.14	-
تركيا	0.08	12.31
جنوب افريقيا	-	7.05
سويسرا	-	46.31
اخرى	1.20	4.33
اجمالي الدول غير العربية	59.3	373.5
الاجمالي العام	1019.3	1219.4

موزعا حسب القطاع الاقتصادي %

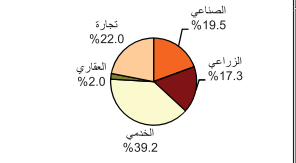

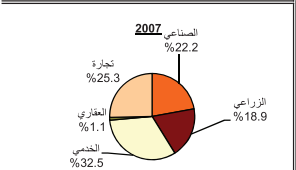

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة خلال الفترة 2001 - 2007 (مليون دولار)

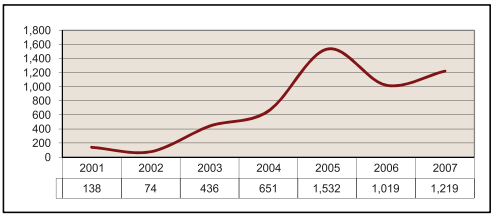

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2001-2007 (%)

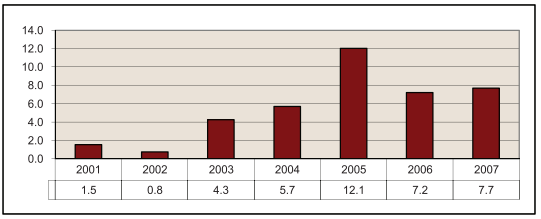

أكبر صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود خلال العام 2007

اسم الشركة المستحوذ عليها	القطاع الاقتصادي	اسم الشركة الحائزة	بلد الشركة الحائزة	القيمة (مليون دولار)	تاريخ الاستحواذ
زخام الأردن ذ. م. م	الإنشاءات	زخام الأردن	الأردن	5,6	2007
الأنظمة الذاتية	حاسوبية	الخماسية للمرطبات والسندويشات	الأردن	أقل من نصف مليون	2007
الخماسية للمرطبات والسندويشات	مطاعم	خدمات الاستثمارات الغذائية	الأردن	أقل من نصف مليون	2007
مؤسسة المراعي للصناعات الغذائية ذ. م. م	منتجات غذائية	حجازي وغوشة	الأردن	18,2	2007
مصانع البيرة العربية	مشروبات	الاستثمارات العامة	الأردن	14,00	2007
زخام جبال القدس	إنشاءات	زخام الأردن	الأردن	5'6	2007
مزرعة الاتحاد العالمية محدودة المسؤولية	زراعية	الفجيرة للاستيراد والتصدير	الأردن	أقل من نصف مليون	2007
العربية العقارية للإدارة والاستثمار	عقارية	العربية الوطنية للتأجير	الأردن	35	2007
الشرق الأوسط الاسترالية للتجارة م. م. مناطق حرة	غذائية	حجازي وغوشة	الأردن	18,2	2007
عالم البلاستيك للتقنيات البلاستكية	منتجات بلاستكية	عالم البلاستيك للصناعات الإنشائية	الأردن	2,8	2007

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2007

الأردن عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA). ومنظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

مؤسسة تشجيع الاستثمار: Jordan Investment Board
العنوان البريدي: ص.ب: 893 عمان، الأردن
تليفون: 962-65608400/9
البريد الالكتروني: info@jib.com.jo
الموقع الشبكي: www.jordaninvestment.com

الإمارات

المساحة (بالكيلو متر المربع)	84,600
العاصمة	ابوظبي
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الدرهم الاماراتي

	2005	2006	2007
عدد السكان (بالمليون نسمة)	4.106	4.229	4.486
سعر الصرف (متوسط الفترة)	3.673	3.673	3.673
معدل التضخم	6.2	9.3	11.0
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)	133,000	163,167	190,107
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)	8.20	9.40	7.60
الصادرات من السلع (مليون دولار)	123,200	142,505	165,700
الواردات من السلع (مليون دولار)	95,100	97,864	120,500
الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)	21,300	27,856	48,800
الدين الخارجي (مليون دولار)	40,964	76,689	111,403

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر موزعة حسب بلد المنشأ (مليون دولار)

الدول العربية	2006	2007
الاردن	68.0	-
البحرين	195.0	-
الجزائر	2.0	-
السعودية	666.1	-
السودان	161.0	-
العراق	38.0	-
الكويت	699.7	-
المغرب	1.0	-
تونس	5.0	-
سلطنة عمان	76.0	-
سوريا	4.0	-
قطر	127.0	-
لبنان	204.0	-
ليبيا	29.0	-
مصر	31.0	-
أخرى	9.2	
اجمالي الدول العربية	2316	-

الدول غير العربية	2006	2007
اليابان	3866.9	-
امريكا	1161.2	-
المملكة المتحدة	4594.0	-
الهند	2093.0	-
إيران	767.7	-
اخرى	3887.9	-
اجمالي الدول غير العربية	16370.7	-
الاجمالي العام	18686.7	-

موزعا حسب القطاع الاقتصادي %

2006

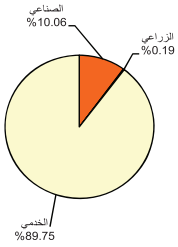

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة
خلال الفترة 2001 - 2007 (مليون دولار)

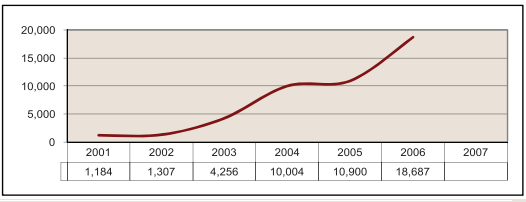

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2001-2007 (%)

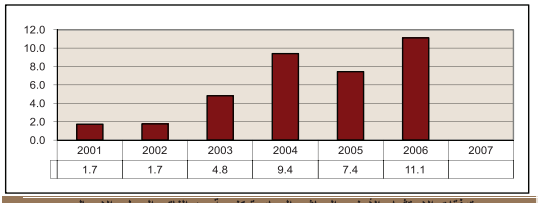

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة
خلال الفترة 2001 - 2006 (مليون دولار)

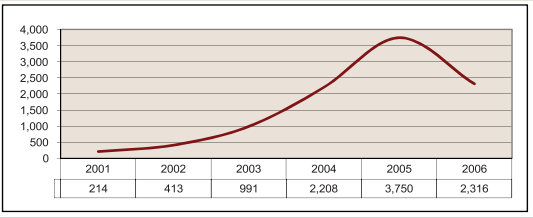

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2001-2006 (%)

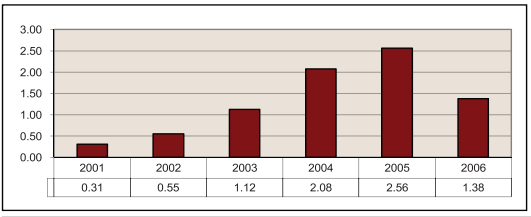

مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر المعلن عنها بما فيها التي لم يتم تنفيذها بعد خلال العام 2007

اسم المشروع	التكلفة التقديرية بالدرهم الاماراتي	الجهة التي اعدت الفرص	تاريخ الانتهاء
مشروع مدينة الامارات الصناعية	3 مليار	شركة الحنو القابضة	2010

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2007

الامارات عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

هيئة دبي للتطوير والاستثمار	Dubai Development and Investment Authority (DDIA)
سلطة المنطقة الحرة بمطار دبي	Dubai Airport Free Zone Authority (DAFZA)
سلطة المنطقة الحرة برأس الخيمة	Ras Al Khaimah Free Trade Zone Authority
المواقع الشبكية	www.ddia.ae www.dafza.gov.ae www.rakiftz.com

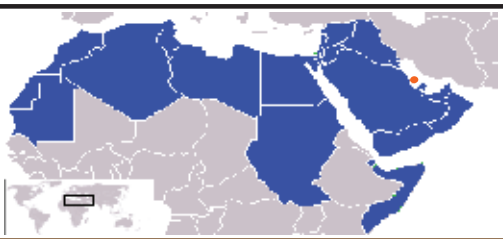

البحرين

المساحة (بالكيلو متر المربع)	700,000
العاصمة	المنامة
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الدينار البحريني

	2005	2006	2007
عدد السكان (بالمليون نسمة)	0.734	0.749	0.764
سعر الصرف (متوسط الفترة)	0.376	0.376	0.376
معدل التضخم	2.6	2.2	3.4
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليار دولار)	13,457	15,823	19,660
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)	7.9	6.5	6.6
الصادرات من السلع والخدمات (مليار دولار)	13,300	15,400	18,900
الواردات من السلع والخدمات (مليار دولار)	10,200	11,300	12,300
الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)	1,900	1,000	4,400
الدين الخارجي (مليون دولار)	1,211	1,203	1,357

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة
خلال الفترة 2001 - 2007 (مليون دولار)

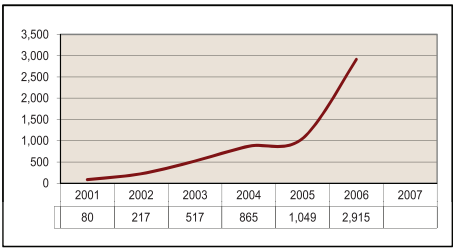

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2001-2007 (%)

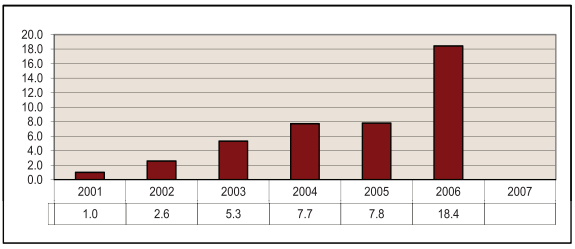

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة
خلال الفترة 2001 - 2006 (مليون دولار)

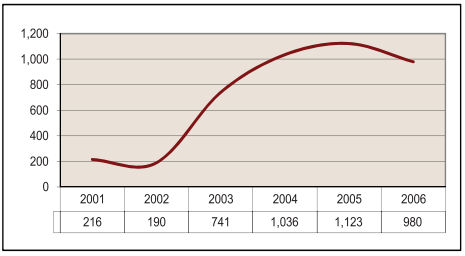

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2001-2006 (%)

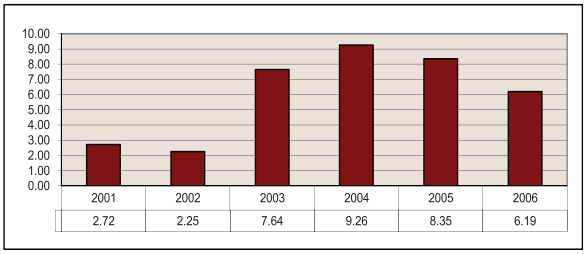

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2007

البحرين عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)

عنوان هيئة تشجيع الاستثمار

مجلس التنمية الاقتصادية	*Bahrain Economic Development Board*
العنوان البريدي	ص.ب 11299 - المنامة - مملكة البحرين
تليفون	(973)533886

تونس

المساحة (بالكيلو متر المربع)	165,150
العاصمة	تونس
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الدينار التونسي

	2005	2006	2007
عدد السكان (بالمليون نسمة)	10.042	10.172	10.304
سعر الصرف (متوسط الفترة)	1.2981	1.330	1.300
معدل التضخم	2.0	5.5	6.3
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)	28,943	30,697	34,508
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)	4.0	4.5	2.9
الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)	14,483	15,612	18,681
الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)	14,629	16,334	19,510
الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)	4,400	6,800	8,000
الدين الخارجي (مليون دولار)	18,032	18,357	20,015

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر موزعة حسب بلد المنشأ (مليون دولار)

الدول العربية	2006	2007
السعودية	0.2	1.4
الاردن	0.2	0.9
لبنان	0.02	0.20
مصر	6.1	15.7
ليبيا	3.3	40.4
العراق	0.4	0.2
الامارات	2319.1	37.5
الكويت	31.5	26.2
الجزائر	1.1	1.8
المغرب	1.9	3.0
اجمالي الدول العربية	2363.8	127.3

الدول غير العربية	2006	2007
فرنسا	117.8	123.4
إيطاليا	101.2	138.8
المملكة المتحدة	208.0	635.1
هولندا	97.2	26.2
أسبانيا	18.2	7.2
السويد	132.8	100.8
امريكا	62.4	172.1
لوكسمبرج	4.9	10.3
البرتغال	9.2	20.6
بلجيكا	14.9	4.0
النمسا	75.9	40.5
كندا	43.0	62.0
اليابان	2.8	3.1
الصين	75.8	12.2
المانيا	15.5	31.2
دول اخرى	45.2	78.1
اجمالي الدول غير العربية	1024.8	1465.6
الاجمالي العام	3388.6	1592.9

موزعا حسب القطاع الاقتصادي %

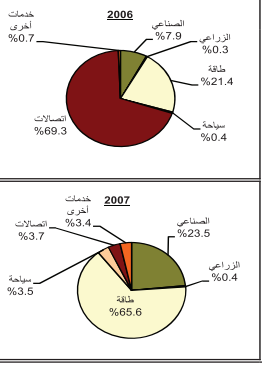

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة خلال الفترة 2001 - 2007 (مليون دولار)

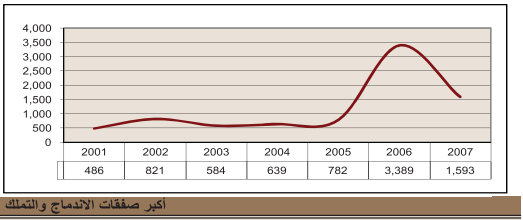

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2001-2007 (%)

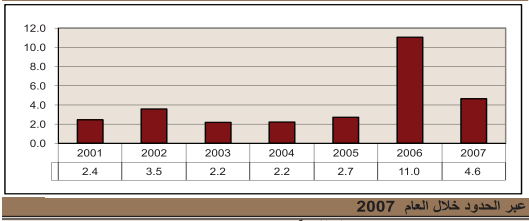

أكبر صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود خلال العام 2007

اسم الشركة المستحوذ عليها	القطاع الاقتصادي	اسم الشركة الحائزة	بلد الشركة الحائزة	القيمة (مليون دولار)
نزل أبو نواس تونس	السياحة	LAAICO	ليبيا	59.99 % من الشركة التونسية STC
الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين STAR	التأمين	Group Altium et Smart Finance	فرنسا	35 % من رأسمال الشركة المباعة
شركة Biscuit TOM	الصناعات الغذائية	IFFCO	الهند	6.205

مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر المعلن عنها بما فيها التي لم يتم تنفيذها بعد خلال العام 2007

اسم المشروع	التكلفة الاستثمارية بالمليون دولار	الشركة الاجنبية الحائزة	الجنسية	القطاع الاقتصادي
British Gaz - Etap	1430	-	-	الغاز
مشروع مطار النفيضة	664	-	-	البنى التحتية
مشروع بحيرة تونس الشمالية	5000	أبو خاطر الاماراتية	الامارات	سياحة
مشروع بحيرة تونس الجنوبية	14000	سما دبي الاماراتية	الامارات	سياحة
مشروع الميناء المائي برواد	3000	-	-	البنى التحتية
محطة تكرير النفط بالصخيرة	2000	-	-	تكرير النفط
مشروع مستشفى خاص	37 مليون يورو	مجموعة TMC	اليابان	الصحة
محطة كهرباء	37	شركة ألمانية	ألمانيا	الطاقة
Hannibal Appareil	11	شركة ايطالية	ايطاليا	الغزل والنسيج
ICL Afrique	8	-	سويسرا	المصنوعات الخشبية

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدوليه ذات الصله كما في ديسمبر 2007

تونس عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA). الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA). ومنظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي
Foreign Investment Promotion Agency (FIPA)
Rue Slaheddine El Ammami, Centre Urbain Nord 1004 Tunis

العنوان البريدي
تليفون (216) 71 752 540
البريد الالكتروني fipa.tunisia@mdci.gov.tn
الموقع الشبكي www.investintunisia.tn

لمحة عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية أعضاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

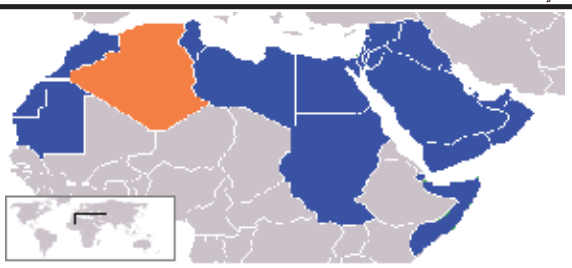

الجزائر

المساحة (بالكيلو متر المربع)	2,381,740
العاصمة	الجزائر
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الدينار الجزائري

	2005	2006	2007
عدد السكان (بالمليون نسمة)	32.906	33.800	34.400
سعر الصرف (متوسط الفترة)	73.370	72.646	69.364
معدل التضخم	1.6	2.5	3.5
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)	102,825	116,462	134,435
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)	5.1	2.0	3.1
الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)	48,840	54,740	27,410
الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)	24,640	20,680	12,260
الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)	56,180	77,780	110,000
الدين الخارجي (مليون دولار)	17,172	5,707	4,840

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة
خلال الفترة 2001 - 2007 (مليون دولار)

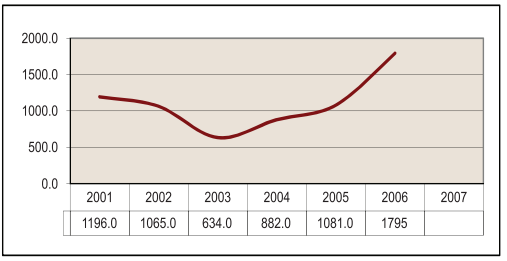

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2001-2007 (%)

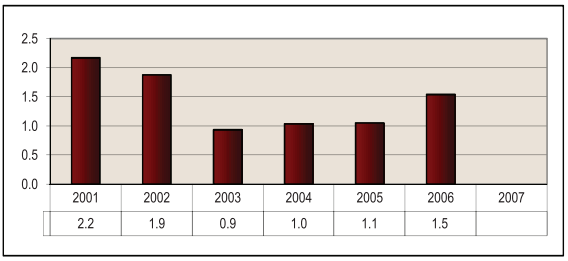

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة
خلال الفترة 2001 - 2006 (مليون دولار)

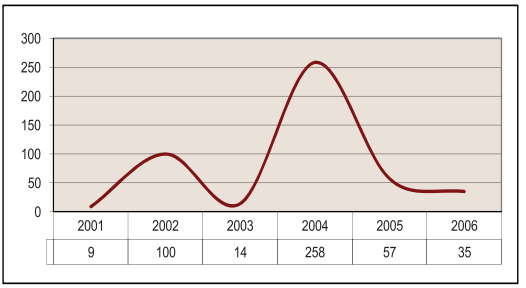

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2001-2006 (%)

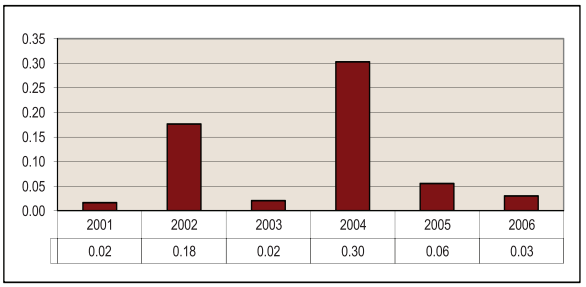

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2007

الجزائر عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA). الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA). ومراقب في منظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	*Ag ence Nationale de Développement de l'Investisseme*
العنوان البريدي	27, Rue Mohamed MERBOUCHE - Hussein-Dey - (siège du CNAT)
تليفون	2130 21 77 32 62
البريد الالكتروني	information@andi.dz
الموقع الشبكي	www.andi.dz

ANDI

جيبوتي

المساحة (بالكيلو متر المربع)	23,200
العاصمة	جيبوتي
اللغة الرسمية	الفرنسية والعربية
العملة المحلية	الفرنك الجيبوتي

	2005	2006	2007
عدد السكان (بالمليون نسمة)	0.7	0.7	0.8
سعر الصرف (متوسط الفترة)	177.7	177.7	177.7
معدل التضخم	3.1	3.5	5.0
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)	709	769	841
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)	3.2	4.8	5.2
الصادرات من السلع والخدمات (مليار دولار)	0.30	0.30	0.40
الواردات من السلع والخدمات (مليار دولار)	0.40	0.50	0.60
الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)	99.3	99.0	99.0
الدين الخارجي (مليون دولار)	428.9	408.3	436.5

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة
خلال الفترة 2001 - 2007 (مليون دولار)

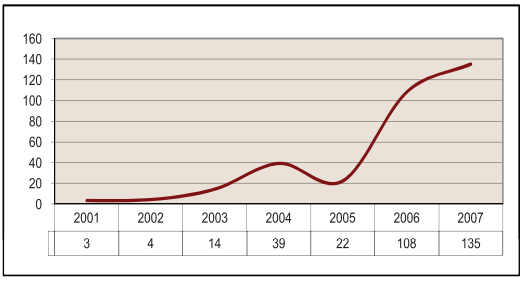

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2001-2007 (%)

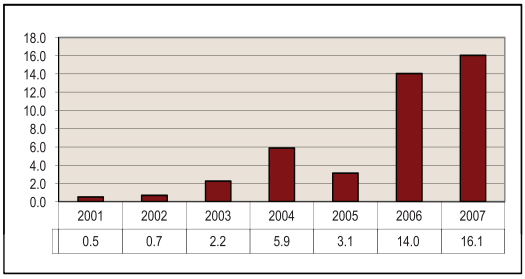

أضخم صفقات الاندماج والتملك خلال العام 2007

اسم الشركة المستحوذ عليها	القطاع الاقتصادي	أسم الشركة الحائزة	بلد الشركة الحائزة	القيمة بالمليون دولار
مؤسسة بن لادن القابضة	الصناعة والخدمات	-	السعودية	-
مشروع إنشاء مصفاة للنفط	النفط	-	السعودية	-
شركة النخيل	السياحة	-	الامارات	-
مشروع ميناء دورالي للحاويات	البنى التحتية	-	الامارات	-
معرض للسيارات	تجارة	-	الامارات	-
شركة إنما للاسكان	العقاري	-	الامارات	-

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2007

جيبوتي عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار - وزارة الشؤون الرئاسية	*Agence Nationale pour la Promotion des Investissement (ANPI)*
العنوان البريدي	ص.ب : 06 - جيبوتي
تليفون	253-350154

لمحة عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية أعضاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

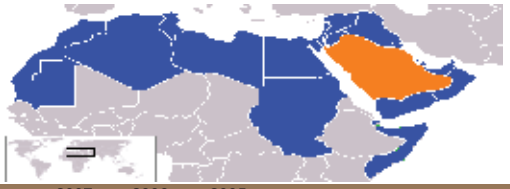

السعودية

المساحة (بالكيلو متر المربع)	2,250,000
العاصمة	الرياض
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الريال السعودي

	2005	2006	2007
عدد السكان (بالمليون نسمة)	23,119	23,697	24,289
سعر الصرف (متوسط الفترة)	3.750	3.750	3.750
معدل التضخم	0.6	2.2	4.1
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)	315,728	352,103	377,068
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)	6.1	3.3	3.5
الصادرات من السلع (مليون دولار)	187,500	218,311	241,884
الواردات من السلع (مليون دولار)	88,300	114,148	145,815
الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)	26,800	27,523	33,760
الدين الخارجي (مليون دولار)	30,626	-	-

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر موزعة حسب بلد المنشأ (مليون دولار)

الدول العربية	2006	2007	الدول غير العربية	2006	2007
الاردن	557.0	181.0	اليابان	3512.0	4110.0
سوريا	17.0	530.0	امريكا	1594.0	1150.0
لبنان	7.0	279.0	هولندا	820.0	21051.0
مصر	10.0	392.0	المملكة المتحدة	636.0	5043.0
اليمن	7.0	92.0	فرنسا	2053.0	106.0
فلسطين	11.0	86.0	ماليزيا	720.0	790.0
السودان	1.0	17.0	الصين	1100.0	2081.0
العراق	-	2.4	اسبانيا	558.0	240.0
الامارات	-18.0	360.0	سويسرا	-	51.0
الكويت	267.0	94.0	الهند	4.0	94.0
البحرين	789.0	5034.0	المانيا	2.0	985.0
قطر	1.0	1.0	كوريا	-	35.0
المغرب	-	1.7	ايطاليا	550.0	83.0
تونس	-	2.2	باكستان	52.0	66.0
دول أخرى	-	15.7	روسيا	1099.0	-
			جنوب افريقيا	-	2.2
			جزر الكايمان	-6.0	422.0
			اخرى	3950.0	45669.0
اجمالي الدول العربية	1649.0	7088.0	اجمالي الدول غير العربية	16644.0	81978.2
			الاجمالي العام	18293	89066

موزعا حسب القطاع الاقتصادي %

2006

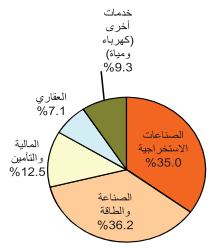

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة خلال الفترة 2001 - 2007 (مليون دولار)

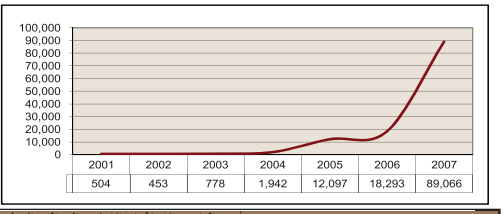

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2001-2007 (%)

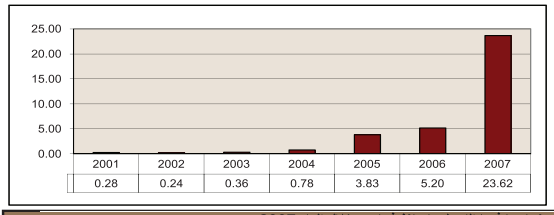

اهم مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر المعلن عنها بما فيها التي لم يتم تنفيذها بعد خلال العام 2007

أسم الشركة	التكلفة الاستثمارية بالمليون دولار	بلد إقامة الشركة الاجنبية	النشاط	القطاع الاقتصادي
شركة داو العربية السعودية	21,000	هولندا	منتجات بتروكيماوية	الصناعة
شركة المملكة كية آر المحدودة	14,666	جزر الكاريمان	شراء واستئجار مباني وأراضي	العقاري
شركة الاتصالات المتنقلة السعودية	7,467	الكويت	إنشاء شبكة اتصالات متنقلة عامة	الاتصالات
مجموعة تطوير المحيط الحيوي	5,800	المانيا - البحرين	مشاريع التقنية الحيوية والجامعات ومراكز الابحاث	علوم الحياة
السعودية الأسبانية للبنية التحتية	5,000	المملكة المتحدة	مشاريع الطاقة والمياه والمشروعات الصناعية	البنية التحتية
الشركة السعودية للبوليمرات	4,038	الولايات المتحدة - برمودا	منتجات بتروكيماوية	الصناعة
مشروع جيزان للألمونيوم	3,867	الولايات المتحدة - الصين	إنتاج الألمونيوم والالومنا	الصناعة
شركة سينو السعودية جازان للألمنيوم	3,723	الصين- ماليزيا	إنتاج الألمونيوم	الصناعة
شركة الشعبية للمياه والكهرباء	2,400	ماليزيا	إنتاج الكهرباء والمياه	البنية التحتية
الشركة السعودية لتمويل المساكن	533	الأردن - الولايات المتحدة	تمويل شراء المنازل والأراضي السكنية	العقاري
شركة ليونة لصناعة الأسمنت المحدودة	453	أسبانيا	إنتاج الأسمنت	الصناعة
الشركة العالمية للغازات	378	البحرين	إنتاج أول أكسيد الكربون	الصناعة
شركة أملاك العالمية للتطوير والتمويل العقاري	267	الإمارات العربية المتحدة	خدمات التمويل العقاري والتأجير التمويلي	العقاري
شركة سيميكس السعودية	350	الدانمارك	إنتاج الأسمنت	الصناعة
مستشفى الكيلاني عيدرية السيد	160	مصر	انشا وتشغيل مستشفى (300 سرير)	الخدمات الصحية
شركة الشعلة أبراج دبي جدة	133	الإمارات العربية المتحدة	شراء واستئجار مباني وأراضي	العقاري
شركة أعمال خلف التخصيصية	133	سوريا	شراء واستئجار مباني وأراضي	العقاري
مجموعة استرا الصناعية	133	الأردن	إنشاء وإدارة وتشغيل المنشآت الصناعية	الصناعة

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2007

المملكة العربية السعودية عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA). الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA). ومنظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

الهيئة العامة للاستثمار	Saudi Arabia General Investment Authority (SAGIA)
الموقع الشبكي	www.sagia.gov.sa/

SAGIA Center

لمحة عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية أعضاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

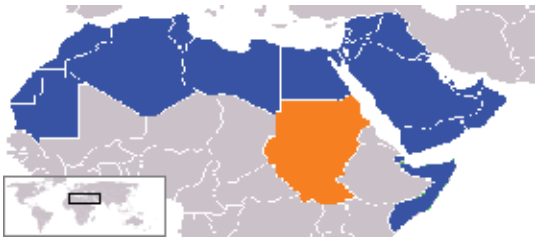

السودان

المساحة (بالكيلو متر المربع)	2,505,000
العاصمة	الخرطوم
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الجنيه السوداني

	2005	2006	2007
عدد السكان (بالمليون نسمة)	35,300	36,218	37,159
سعر الصرف (متوسط الفترة)	243.5	217.1	2.1
معدل التضخم	8.5	7.2	8.0
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)	27,386	36,401	46,155
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)	6.3	11.3	10.5
الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)	4,824	6,258	8,800
الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)	7,700	10,000	10,900
الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)	1,700	1,700	1,400
الدين الخارجي (مليار دولار)	27,687	28,211	29,862

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر موزعة حسب بلد المنشأ (مليون دولار)

الدول العربية	2006	2007	الدول غير العربية	2006	2007
السعودية	759.0	-	أمريكا	10.0	-
الاردن	238.0	-	المملكة المتحدة	55.0	-
سوريا	224.0	-	فرنسا	24.0	-
لبنان	163.0	-	هولندا	36.0	-
مصر	381.0	-	إيطاليا	2.0	-
فلسطين	9.0	-	باكستان	226.0	-
العراق	48.0	-	الصين	103.0	-
الامارات	25.0	-	كندا	12.0	-
قطر	12.0	-	تركيا	235.0	-
عمان	16.0	-	روسيا	17.0	-
الكويت	76.0	-	ماليزيا	77.0	-
اليمن	40.0	-	الهند	14.0	-
الصومال	2.0	-	دول اخرى	13.0	-
دول عربية اخرى	11.0	-			
اجمالي الدول العربية	2004.0	0.0	اجمالي الدول غير العربية	824.0	0.0
			الاجمالي العام	*2828.0*	*0.0*

موزعا حسب القطاع الاقتصادي %

2006

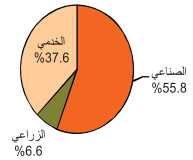

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة خلال الفترة 2001 - 2007 (مليون دولار)

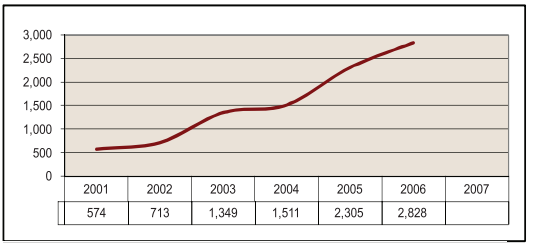

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2001-2007 (%)

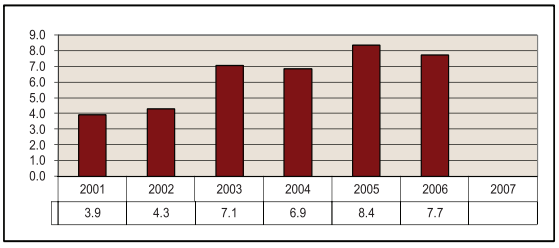

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2007

السودان عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) . الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA) . ومراقب في منظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لوزارة الاستثمار

وزارة الاستثمار	*Ministry Of Investment*
العنوان البريدي	ص.ب : 6286 - الخرطوم - غرب فندق الهيلتون
تليفون	24911-787193/4/5
البريد الالكتروني	investment@sudanmail.net
الموقع الشبكي	www.sudaninvest.org

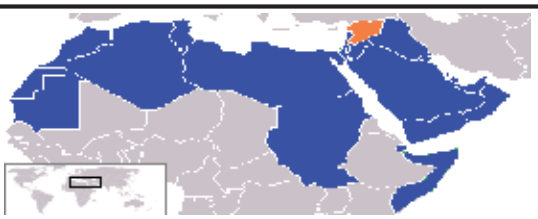

سوريا

المساحة (بالكيلو متر المربع)	185,180
العاصمة	دمشق
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الليرة السورية

	2005	2006	2007
عدد السكان (بالمليون نسمة)	18,356	18.941	19.405
سعر الصرف (متوسط الفترة)	52.860	49.900	49.900
معدل التضخم	7.3	9.1	9.6
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)	28,631	34,244	39,945
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)	3.3	5.1	6.5
الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)	12,000	14,749	15,431
الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)	12,800	13,808	17,014
الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)	18.200	17.200	16,600
الدين الخارجي (مليون دولار)	6,671	6,643	6,711

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر موزعا حسب القطاع الاقتصادي

2006

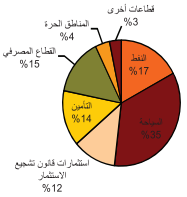

2007

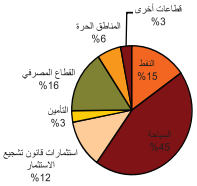

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال الفترة 2001 - 2007 (مليون دولار)

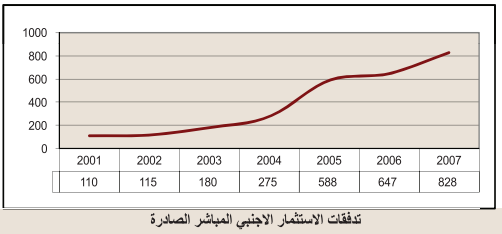

2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
110	115	180	275	588	647	828

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2001-2007 (%)

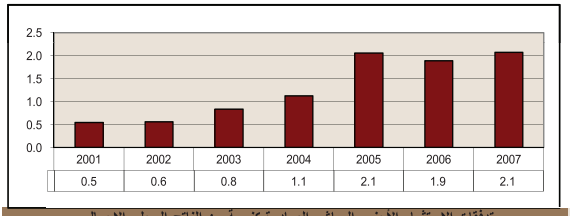

2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
0.5	0.6	0.8	1.1	2.1	1.9	2.1

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة خلال الفترة 2001 - 2006 (مليون دولار)

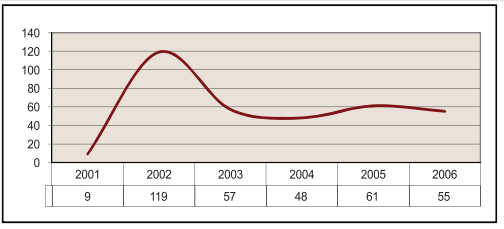

2001	2002	2003	2004	2005	2006
9	119	57	48	61	55

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2001-2006 (%)

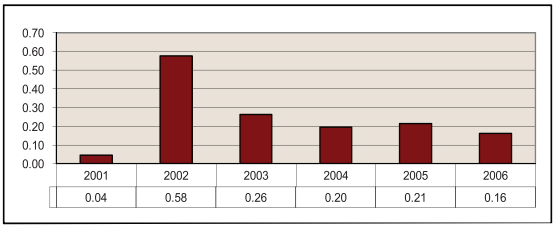

2001	2002	2003	2004	2005	2006
0.04	0.58	0.26	0.20	0.21	0.16

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2007

سوريا عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

هيئة الاستثمار السورية — Syrian Investment Agency

العنوان البريدي: دمشق- شارع بغداد - سوريا

تليفون: 963 11 4410448

البريد الالكتروني: syinvest@mail.sy

الموقع الشبكي: www.investsyria.gov.sy

هيئة الاستثمار السورية
الجمهورية العربية السورية - رئاسة مجلس الوزراء

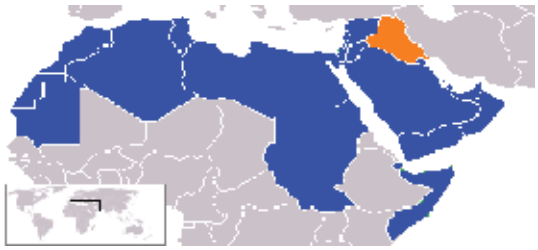

العراق

المساحة (بالكيلو متر المربع)	555,000
العاصمة	بغداد
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الدينار العراقي

	2005	2006	2007
عدد السكان (بالمليون نسمة)	-	28.807	27.500
سعر الصرف (متوسط الفترة)	1.469	1.467	1.255
معدل التضخم	37.0	53.2	30.8
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)	31400	49500	63000
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)	-0.70	6.20	2.80
الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)	20,100	28,800	38,000
الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)	24,800	25,900	30,300
الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)	12,000	19,700	27,400
الدين الخارجي (مليون دولار)	116,494	104,544	107,982

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة
خلال الفترة 2001 - 2007 (مليون دولار)

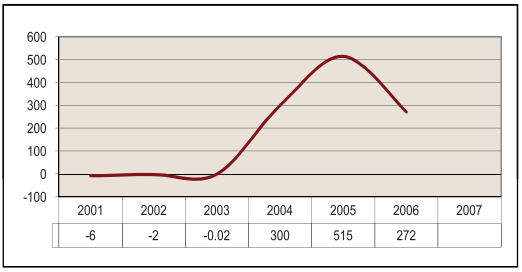

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2001-2007 (%)

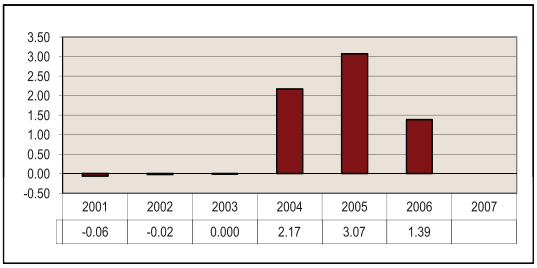

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2007

العراق عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA). الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA). ومراقب في منظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

هيئة الاستثمار في كردستان	*Kurdistan Board of Promoting Investment (KBPI)*
العنوان البريدي	المقر الرئيسي: محافظة أربيل - مقابل مجلس الوزراء
تلبفون	(964)627627175
البريد الالكتروني	herish.muharam@krg.org
الموقع الشبكي	www.kurdistaninvestment.org

لمحة عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية أعضاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

سلطنة عمان

المساحة (بالكيلو متر المربع)	310,500
العاصمة	مسقط
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الريال العماني

	2005	2006	2007
عدد السكان (بالمليون نسمة)	2.507	2.546	2.570
سعر الصرف (متوسط الفترة)	0.385	0.385	0.385
معدل التضخم	1.9	3.2	5.5
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليار دولار)	30,923	35,729	40,059
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)	6.0	6.8	6.4
الصادرات من السلع والخدمات (مليار دولار)	19,400	22,500	25,200
الواردات من السلع والخدمات (مليار دولار)	11,082	13,600	17,600
الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)	4,358	5,000	8,000
الدين الخارجي (مليون دولار)	3,773	5,359	6,530

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة
خلال الفترة 2001 - 2007 (مليون دولار)

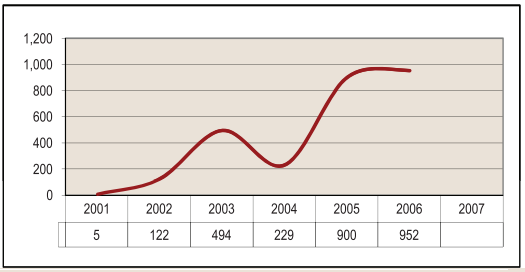

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2001-2007 (%)

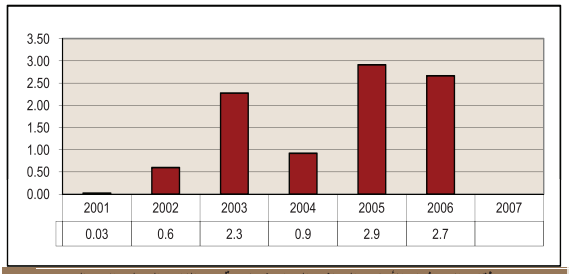

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة
خلال الفترة 2001 - 2006 (مليون دولار)

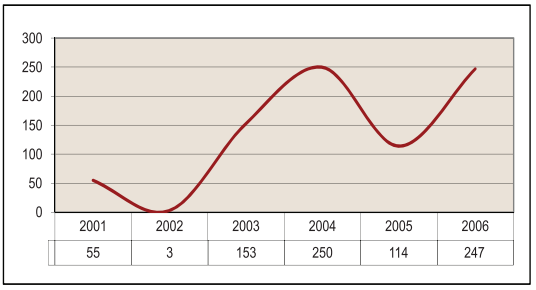

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2001-2006 (%)

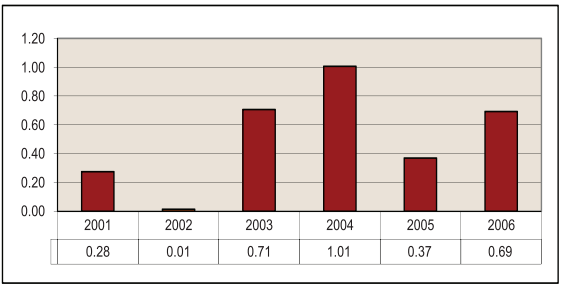

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2007

سلطنة عمان عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار:

المركز العماني لتشجيع الاستثمار وتنمية الصادرات	*Omani Center for Investment Promotion & Export Development*
العنوان البريدي	ص .ب 25 - وادي كبير - 117 - سلطنة عمان
تليفون	(968) 24812344
البريد الألكتروني	info@ociped.com
الموقع الشبكي	www.ociped.com

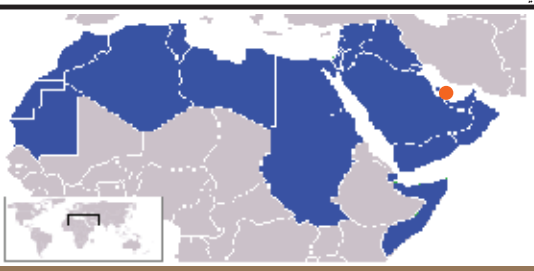

قطر

المساحة (بالكيلو متر المربع)	11,500
العاصمة	الدوحة
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الريال القطري

	2005	2006	2007
عدد السكان (بالمليون نسمة)	0.796	0.838	0.930
سعر الصرف (متوسط الفترة)	3.640	3.640	3.640
معدل التضخم	8.8	11.8	13.8
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)	42,463	56,770	63,858
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)	9.2	10.3	14.2
الصادرات من السلع (مليون دولار)	29,400	38,800	52,200
الواردات من السلع (مليون دولار)	13,332	21,311	26,785
الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)	4,542	5,410	6,500
الدين الخارجي (مليون دولار)	20,425	32,189	38,059

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة
خلال الفترة 2001 - 2007 (مليون دولار)

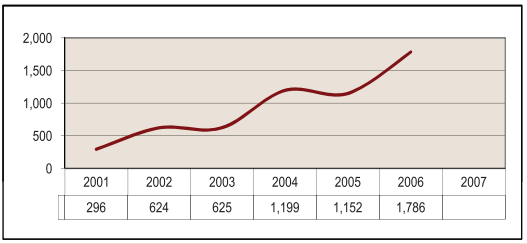

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2001-2007 (%)

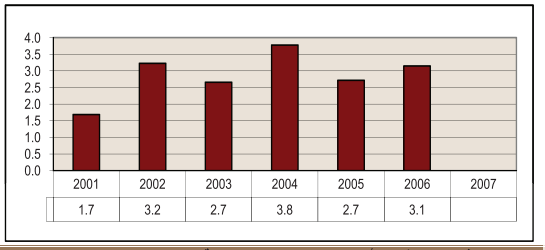

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة
خلال الفترة 2001 - 2006 (مليون دولار)

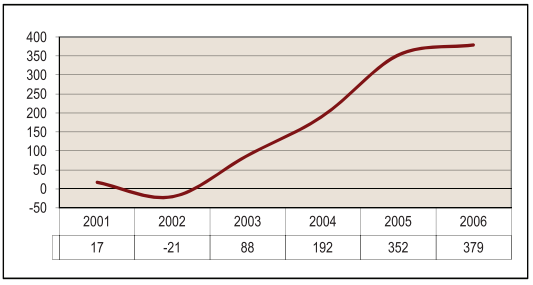

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2001-2006 (%)

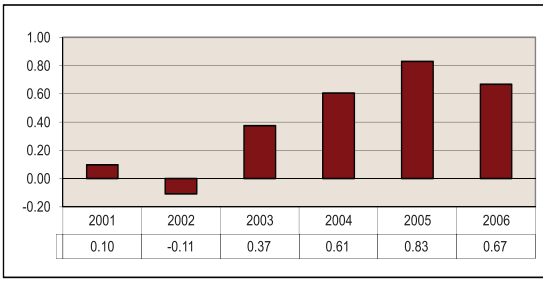

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2007

قطر عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA). ومنظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار:

هيئة تشجيع الاستثمار	*Investment Promotion Department*
العنوان البريدي	ص . ب 22355 - الدوحة - قطر
تليفون	(974)4945522
البريد الالكتروني	ipd@mec.gov.qa
الموقع الشبكي	www.investingatar.com.qa/

Investment Promotion Department

لمحة عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية أعضاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

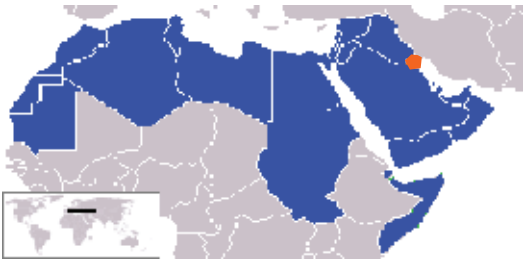

الكويت

المساحة (بالكيلو متر المربع)	17,800
العاصمة	الكويت
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الدينار الكويتي

	2007	2006	2005
عدد السكان (بالمليون نسمة)	3.310	3.183	2.991
سعر الصرف (متوسط الفترة)	0.274	0.289	0.292
معدل التضخم	5.0	3.1	4.1
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)	111,339	98,717	80,781
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)	4.6	6.3	11.4
الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)	75,200	65,942	51,700
الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)	34,000	24,630	22,800
الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)	15,500	12,567	8,877
الدين الخارجي (مليار دولار)	26,276	26,456	16,479

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة
خلال الفترة 2001 - 2007 (مليون دولار)

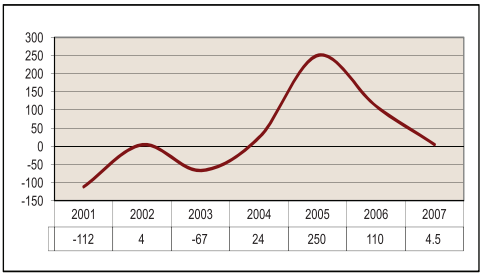

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2001-2007 (%)

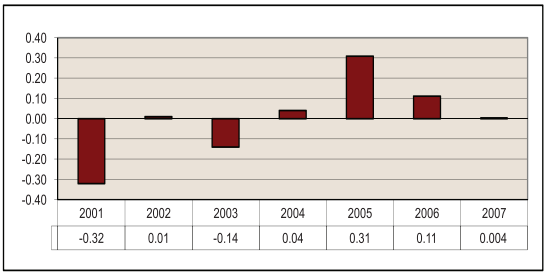

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة
خلال الفترة 2001 - 2006 (مليون دولار)

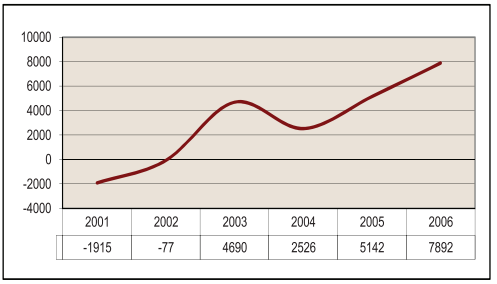

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2001-2006 (%)

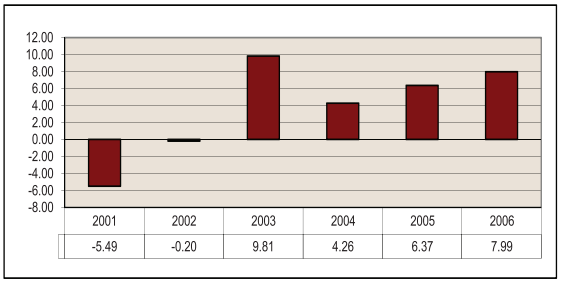

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2007

الكويت عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لمكتب الاستثمار الاجنبي المباشر

مكتب استثمار رأس المال الاجنبي	*Kuwait Foreign Investment Bureau (KFIB)*
العنوان البريدي	ص .ب 3690- الصفاة 13037 الكويت
تليفون	9652240700
الموقع الشبكي	www.kuwaitfib.com

لمحة عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية أعضاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

لبنان

المساحة (بالكيلو متر المربع)	10,400
العاصمة	بيروت
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الليرة اللبنانية

	2005	2006	2007
عدد السكان (بالمليون نسمة)	3.655	3.703	3.751
سعر الصرف (متوسط الفترة)	1,508	1,508	1,508
معدل التضخم	-0.7	5.6	3.5
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)	21,558	22,722	23,995
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)	1.0	0.0	2.0
الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)	11,300	13,793	12,642
الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)	14,900	17,105	14,388
الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)	9,600	11,353	11,121
الدين الخارجي (مليون دولار)	19,134	20,330	21,249

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر موزعا حسب بلد المنشأ (مليون دولار)

الدول العربية	2006	2007
السعودية	215.90	2327.20
الامارات	911.50	122.50
الاردن	215.90	108.90
قطر	275.90	54.40
سوريا	-	1.70
العراق	23.90	27.20
الكويت	623.70	700.90
اجمالي الدول العربية	2266.80	3342.80

الدول غير العربية	2006	2007
كندا	5.90	6.80
امريكا	0.00	122.50
فنلندا	0.00	13.60
فرنسا	47.90	-
اجمالي الدول غير العربية	53.8	142.90
الاجمالي العام	2320.6	3485.7

موزعا حسب القطاع الاقتصادي %

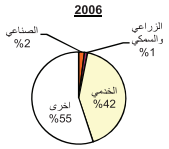

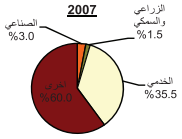

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة خلال الفترة 2001 - 2007 (مليون دولار)

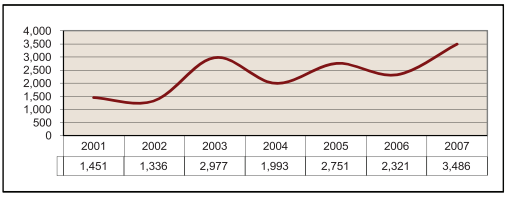

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2001-2007 (%)

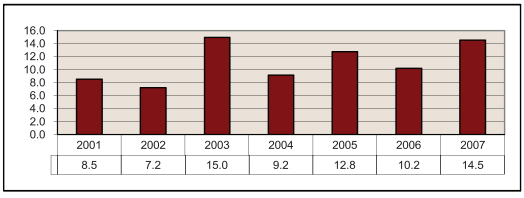

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة خلال الفترة 2001 - 2006 (مليون دولار)

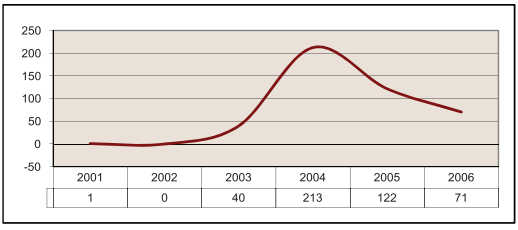

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2001-2006 (%)

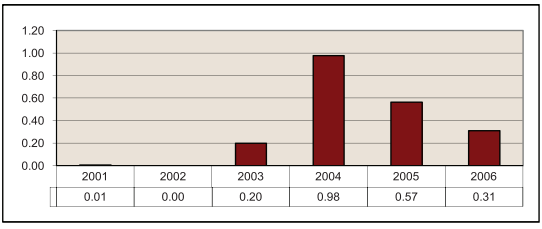

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2007

لبنان عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) . الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA) . ومراقب في منظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان	IDAL Investment Development Authority of Lebanon
العنوان البريدي	برج العازارية، شارع الأمير بشير، رياض الصلح - ص.ب.: 7251-113 - بيروت
تليفون	961 1 983306
البريد الالكتروني	invest@idal.com.lb
الموقع الشبكي	www.idal.com.lb

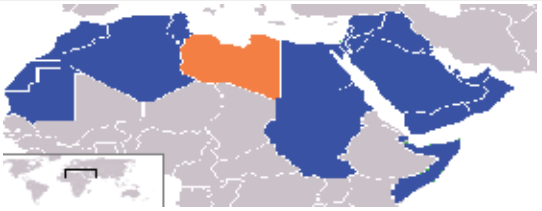

ليبيا

المساحة (بالكيلو متر المربع)	1,759,540
العاصمة	طرابلس
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الدينار الليبي

	2005	2006	2007
عدد السكان (بالمليون نسمة)	5.854	5.97	6.089
سعر الصرف (متوسط الفترة)	1.309	1.313	1.260
معدل التضخم	2.0	3.3	6.7
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)	41,700	50,467	58,492
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)	6.3	5.2	6.8
الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)	31,900	40,156	49,243
الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)	13,533	14,735	20,982
الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)	39,300	59,520	79,689
الدين الخارجي (مليون دولار)	5,588	5,652	5,732

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر موزعة حسب بلد المنشأ (مليون دولار)

الدول العربية	2006	2007
الامارات	35.6	10.3
تونس	55.0	103.1
الأردن	19.4	99.7
قطر	-	12.4
البحرين	3.3	
الكويت	132.0	37.3
سوريا	1.0	
الجزائر		0.3
لبنان	-	31.3
مصر	-	6.9
السعودية		0.8
إجمالي الدول العربية	246.3	301.3

الدول غير العربية	2006	2007
البوسنة	3.0	
النمسا	1.7	1.1
امريكا	0.3	26.1
بلجيكا		6.5
سويسرا	2.4	1.9
فرنسا	10.2	0.3
بريطانيا	77.3	160.8

تابع الدول غير العربية	2006	2007
الصين	-	42.4
كرواتيا	-	2.7
جنوب افريقيا	-	29.4
تركيا	17.4	10.6
مالطا	21.3	8.2
ايطاليا	11.1	82.2
هولندا	8.4	3.4
المانيا	7.7	5.2
اليونان	-	4.7
الهند	-	3.8
بنما	96.4	20.6
اليابان	3.7	-
البهاما	-	2.7
اوكرانيا	2.7	4.3
كندا	-	3.9
سلوفاكيا	1.7	-
قبرص	4.0	5.6
اسبانيا	-	0.6
إجمالي الدول غير العربية	269.3	427.0

الاجمالي العام 515.6 728.3

موزعا حسب القطاع الاقتصادي %

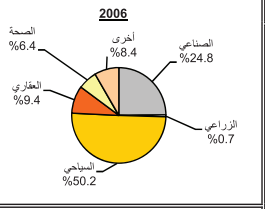

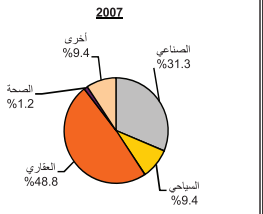

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة خلال الفترة 2001 - 2007 (مليون دولار)

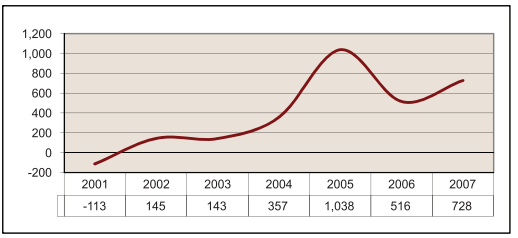

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2001-2007 (%)

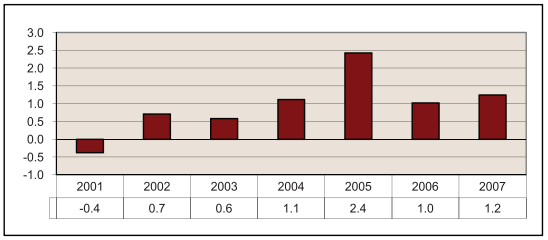

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2007

ليبيا عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA). الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA). ومراقب في منظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

هيئة تشجيع الاستثمار: Libya Foreign Investment Board

تليفون: 218 21 3608183

البريد الالكتروني: info@investinlibya.com

الموقع الشبكي: www.investinlibya.com

لمحة عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية أعضاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

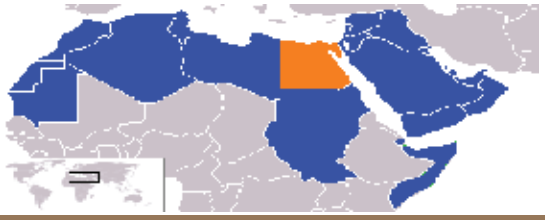

مصر

المساحة (بالكيلو متر المربع)	1,002,000
العاصمة	القاهرة
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الجنيه المصري

	2005	2006	2007
عدد السكان (بالمليون نسمة)	70.717	72.131	73.574
سعر الصرف (متوسط الفترة)	6,006	5,747	5,700
معدل التضخم	8.8	7.3	8.5
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)	89,794	107,482	128,281
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)	4.5	6.8	7.1
الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)	28,862	35,893	42,400
الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)	39,221	39,600	46,800
الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)	18,523	22,900	28,600
الدين الخارجي (مليون دولار)	28,948	29,592	29,900

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر موزعة حسب بلد المنشأ (مليون دولار)

الدول العربية	2006	2007
السعودية	243.60	121.30
الاردن	11.30	4.10
الامارات	2733.80	520.80
لبنان	153.00	107.60
قطر	7.50	1.90
البحرين	56.20	21.50
ليبيا	1.50	20.40
الكويت	58.50	1061.80
سلطنة عمان	-	1.50
تونس	-	1.90
اخرى	8.20	11.80
اجمالي الدول العربية	3273.6	1874.6
الدول غير العربية	**2006**	**2007**
الدنمارك	2.5	0.9
السويد	0.3	3.0
النمسا	2.1	0.8
سنغافورة	2.7	0.1
سويسرا	94.1	121.2
استراليا	13.8	2.1

تابع الدول غير العربية	2006	2007
امريكا	3523.4	6700.4
المانيا	73.3	235.5
فرنسا	318.7	328.3
المملكة المتحدة	2243.20	2794.10
إيطاليا	1637.40	12.60
اليونان	3.80	84.20
اسبانيا	44.60	3.20
هولندا	15.60	40.60
البرتغال		0.4
بلجيكا	0.5	8.2
النرويج	0.2	0.3
اليابان	0.1	3.0
كندا	5.6	1.8
الصين	8.2	12.3
الهند	0	4
تركيا	2.7	17.0
دول أخرى	1739	1745.2
اجمالي الدول غير العربية	9731.8	12122.2
اعادة للخارج	-2962.2	-2418.7
الاجمالي العام	*10043.2*	*11578.1*

موزعا حسب القطاع الاقتصادي %

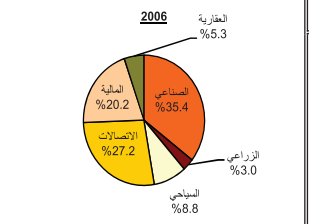

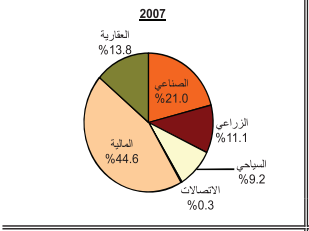

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة خلال الفترة 2001 - 2007 (مليون دولار)

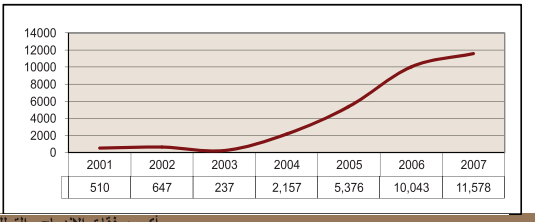

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2001-2007 (%)

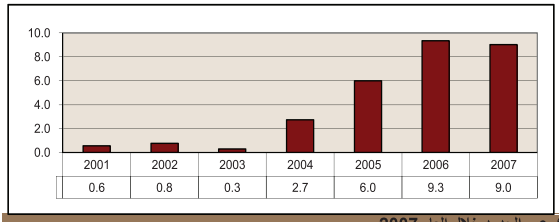

أكبر صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود خلال العام 2007

اسم الشركة المستحوذ عليها	القطاع الاقتصادي	اسم الشركة الحائزة	بلد الشركة الحائزة	القيمة (مليون جنيه)	تاريخ الاستحواذ
البنك الوطني المصري	المصارف	بنك الكويت الوطني	الكويت	5536	ديسمبر 20007
المجموعة العربية المصرية للتأمين "امیج"	التأمين	الخليج للتأمين	الكويت	18	ديسمبر 20007
دينا للاستثمارات الزراعية	الزراعي	الوطنية للاستثمار والزراعة وأخرون	فرنسا	477	سبتمبر 2007
الكان فارما	الصناعات الدوائية	Hikam UK limited وأخرون	المملكة المتحدة	342	سبتمبر 2007
البنك الوطني للتنمية	المصارف	مصرف أبوظبي الإسلامي	الامارات	152	يوليو 2007
البنك الوطني للتنمية	المصارف	شركة الإمارات الدولية للاستثمار	الامارات	7	يوليو 2007
العربية للمشروعات والتطوير العمراني	العقاري	Carramar Development Inc	-	608	يوليو 2007

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2007

مصر عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (GAFI): General Authority for Investment and Free Zones (GAFI)
العنوان البريدي: طريق صلاح سالم - أرض المعارض - مدينة نصر - القاهرة 11562 - جمهورية مصر العربية
تليفون: +202 4055452
البريد الالكتروني: investorservices@gafinet.org
الموقع الشبكي: www.gafinet.org

لمحة عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية أعضاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

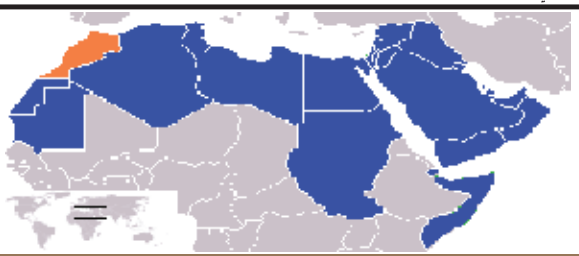

المغرب

المساحة (بالكيلو متر المربع)	710,000
العاصمة	الرباط
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الدرهم المغربي

	2005	2006	2007
عدد السكان (بالمليون نسمة)	30.144	30.436	30.732
سعر الصرف (متوسط الفترة)	8.869	8.790	8.356
معدل التضخم	1.0	3.3	2.0
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)	58,956	65,405	73,421
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)	2.40	8.10	2.20
الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)	18,800	21,700	27,000
الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)	22,800	25,800	34,200
الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)	16,100	20,200	23,200
الدين الخارجي (مليون دولار)	14,385	15,893	18,062

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر موزعة حسب بلد المنشأ (مليون دولار)

الدول العربية	2006	2007
الامارات	155.64	-
الكويت	112.98	-
السعودية	36.64	-
الأردن	10.59	-
مصر	9.65	-
العراق	8.11	-
لبنان	7.06	-
تونس	5.18	-
قطر	4.29	-
اجمالي الدول العربية	350.1	0.0

الدول غير العربية	2006	2007
فرنسا	1,013.41	-
اسبانيا	840.23	-
بلجيكا+لوكسمبرغ	349.62	-
امريكا	293.59	-
سويسرا	128.99	-
بريطانيا	104.31	-
المانيا	101.44	-
ايطاليا	36.29	-
هنغاريا	27.13	-
باكستان	25.72	
هولندا	19.02	
البرتغال	5.82	
السويد	4.80	
اجمالي الدول غير العربية	2,950.4	0.0
الاجمالي العام	3300.5	2800.0

موزعا حسب القطاع الاقتصادي %

2006

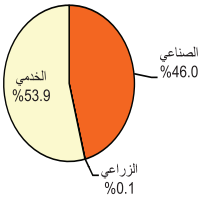

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة خلال الفترة 2001 - 2007 (مليون دولار)

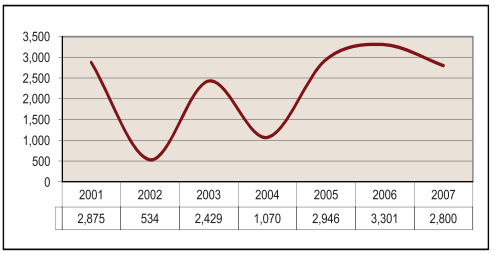

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2001-2007 (%)

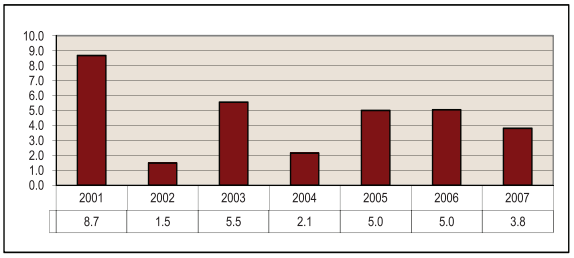

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2007

المغرب عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) . الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA) . ومنظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

لا توجد هيئة مستقلة- مديرية الاستثمارات الخارجية -وزارة الاقتصاد والمالية

تليفون 212 37 673377

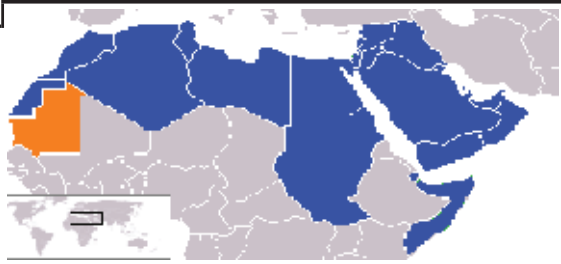

موريتانيا

المساحة (بالكيلو متر المربع)	1,030,700
العاصمة	نواكشوط
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الأوقية الموريتانية

	2007	2006	2005
عدد السكان (بالمليون نسمة)	2.961	2.892	2.824
سعر الصرف (متوسط الفترة)	-	271	271
معدل التضخم	7.3	6.2	12.1
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليار دولار)	2.8	2.7	1.9
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)	0.9	11.4	5.4
الصادرات من السلع والخدمات (مليار دولار)	1.4	1.5	0.7
الواردات من السلع والخدمات (مليار دولار)	1.7	1.6	1.8
الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)	169.3	169.3	94.2
الدين الخارجي (مليون دولار)	2,635	2,562	2,525

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة
خلال الفترة 2001 - 2007 (مليون دولار)

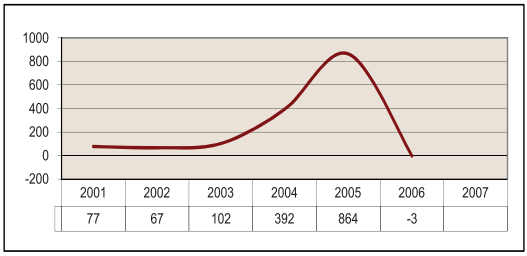

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2001-2007 (%)

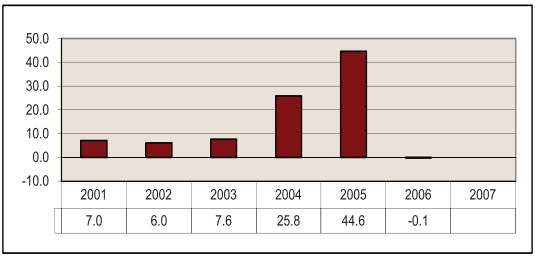

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2007

موريتانيا عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA). الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA). ومنظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

إدارة ترقية الاستثمار الخاص	La direction de la promotion de l'investissement privé
العنوان البريدي	ص.ب : 238 - نواكشوط - موريتانيا
تليفون	222-5290435
البريد الالكتروني	dgui@mauritania.mr
الموقع الشبكي	www.maed.gov.mr/index.htm

لمحة عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية أعضاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

اليمن

المساحة (بالكيلو متر المربع)	555,000
العاصمة	صنعاء
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الريال اليمني

	2005	2006	2007
عدد السكان (بالمليون نسمة)	20,975	21,622	22,290
سعر الصرف (متوسط الفترة)	191.420	197.050	199.330
معدل التضخم	11.8	18.3	12.5
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)	16,765	19,106	21,664
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)	5.6	3.2	3.1
الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)	6,800	7,900	7,300
الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)	6,000	7,800	8,400
الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)	5,300	6,800	7,725
الدين الخارجي (مليون دولار)	5,164	5,464	5,806

. الصادرات والواردات لعام 2006 سلعية فقط *

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر موزعة حسب بلد المنشأ

الدول العربية	2006	2007
السعودية	830.08	62.49
الامارات	3.57	0.60
الاردن	7.25	0.28
الجزائر	-	0.14
سوريا	0.62	2.04
لبنان	6.92	5.70
مصر	0.23	16.91
فلسطين	0.08	0.11
العراق	0.37	0.65
عمان	0.30	-
الكويت	-	0.53
المغرب	0.18	-
إجمالي الدول العربية	849.60	89.45

(مليون دولار)

الدول غير العربية	2006	2007
الهند	2.62	150.72
تركيا	-	22.82
باكستان	-	0.33
الصين	-	0.13
كندا	0.65	-
امريكا	0.15	0.01
المانيا	0.30	8.94
المملكة المتحدة	3.80	47.13
إجمالي الدول غير العربية	7.5	230.08
الاجمالي العام	857.1	319.5

موزعا حسب القطاع الاقتصادي %

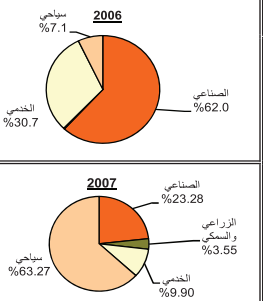

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة خلال الفترة 2001 - 2007 (مليون دولار)

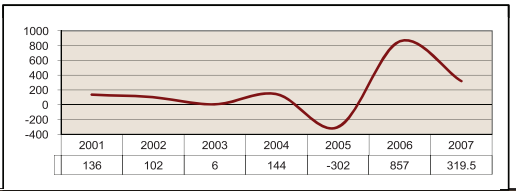

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2001-2007 (%)

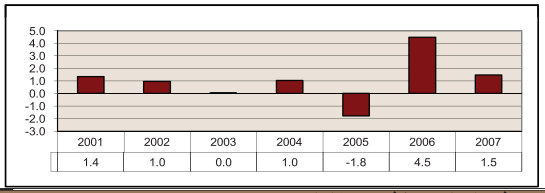

أهم مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر المعلن عنها بما فيها التي لم يتم تنفيذها بعد خلال العام 2007

اسم المشروع	التكلفة الاستثمارية بالمليون دولار	بلد اقامة الشركة الاجنبية	نسبة التملك من رأس المال	فرص العمل	القطاع الاقتصادي
يوسف علي موسليام عبدالقادر	149.85	هندي	100	676	سياحي
شركة صنعاء للاستثمارات السياحية المحدودة	37.32	سعودي	100	460	سياحي
الشركة اليمنية لتصنيع السكر	29.12	بريطاني	20	177	صناعي
شركة السويدي للكابلات اليمن	19.21	مصري	70	291	صناعي
شركة صنعاء للاستثمارات السياحية المحدودة	14.93	سعودي	98	19	سياحي
شركة عدن للمرطبات والصناعة المحدودة	18.01	بريطاني	100	310	صناعي
الشركة اليمنية التركية للنقل البري اليمني والدولي	12.19	تركي	40	6	خدمي
الشركة اليمنية الألمانية للاستثمار وزراعة الأسماك	8.94	ألماني	50	34	سمكي
شركة أمير للنقل اليمني والدولي المحدودة	6.78	تركي	100	160	خدمي
شركة الجامعة اللبنانية الدولية - اليمن المحدودة	5.28	لبناني	100	82	خدمي
علي مبارك محمد قزعة	2.64	سعودي	100	90	خدمي
شركة البرق المحدودة	1.99	تركي	100	58	خدمي
نادر مبارك عوض الصيعري	1.06	سعودي	100	12	صناعي
محمد وهاشم علي عبدالله العيساني	1.57	سعودي	100	34	صناعي
عمر عوض سالمين بن محفوظ	1.01	سعودي	100	38	زراعي

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2007

عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومراقب في منظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

الهيئة العامة للاستثمار	Yemen General Investment Authority (GIA)
العنوان البريدي	26 شارع القدس - الصافيه الجنوبية - ص.ب : 19022 - صنعاء - اليمن
تليفون	9671-262962/63
البريد الالكتروني	mhussain@giay.org gias@y.net.ye
الموقع الشبكي	www.giay.gov.ye